

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية اللغة العربية - الدراسات العليا

قسم الدراسات النحوية واللغوية

التأويل النحوي

لهجوه القراءات القرآنية في هكتاب سيبويه

وهواقف النجاة والمفسرين منه

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية ،

تخصص : النحو والصرف

إعداد الطالب / سليمان يوسف خاطر

بإشراف :

الدكتور / مصطفى محمد الفكي ،
رئيس قسم الدراسات النحوية
واللغوية بكلية اللغة العربية ،
جامعة أم درمان الإسلامية ،
وأستاذ الدراسات النحوية واللغوية

و البروفسير / محمد أحمد الشامي ،
عميد كلية الآداب بجامعة
أم درمان الإسلامية ، سابقاً
وأستاذ الدراسات النحوية واللغوية
بكلية اللغة العربية .

١٤١٧ هـ - ١٤١٨ هـ

١٩٩٦ - ١٩٩٧ م

العام الجامعي :



مقدمة

- أهمية موضوع البحث .
- أسباب اختيار الباحث له .
- مشاكل البحث .
- أهم مصادر البحث
- الجهود السابقة في الموضوع
- مكانة هذه الدراسة بين البحوث السابقة في الموضوع .
- المنهج المتبع في كتابة البحث .
- تقسيمات البحث .
- شكر وتقدير

الحمد لله حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه ، حمداً يوافي نعمه ، ويكافيء مزيده أحمدته بجميع محامده حمد عبد ظالم لنفسه ، معترف بعجزه وتقصيره عن شكر ربه ، مقر بمننه وآلائه وفضله ، إذ جعلني من طلبة العربية التي شرفها ، فأنزل بها كتابه العظيم الحكيم المجيد ، قرأنا عربياً غير ذي عوج ، هدى للعالمين ، لا يخبو نوره ، ولا يخبت ضياؤه ، وقبض له من يتلوه آناء الليل وآناء النهار ، وصباح مساء ، ووعد بحفظه وصونه على مر الأزمان وتعاقب الدهور ، حيث قال : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (١) ، وأثنى عليه بعظمة ذاته وبجميع أسمائه وصفاته ، على أن هيباً لي كثيراً من أسباب البحث والفحص والكشف عما تضمنه كتابه الكريم من جمال وكمال وحكمة ، وجعله سراجاً يضيء لنا سبيل الصواب في جميع الأمور ، وأرشدنا إلى التيسير والتسهيل ، وهدانا سواء السبيل .

وأصلي وأسلم على خاتم النبيين وسيد المرسلين وإمام المتقين وقدوة المصلحين وقائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد ، نبي الله ورسوله المعلم الأمين ، وخيرته من خلقه أجمعين ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الآخذين بهديه إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين ، فاللهم صل وسلم وارحم وبارك عليه وعليهم وعلينا معهم إلى يوم الدين ، كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .

وبعد فصلة النحو بالقرآن الكريم وقراءته وتفسيره قديمة قدم النحو نفسه ، إذ من المعلوم أن النحو نشأ في رحاب القرآن الكريم ، ويوحى من قلاسيته ووجوب المحافظة عليه وصيانته من اللحن وفساد الألسنة في قراءته وانحراف العقول في فهمه ، وأن ترعرع النحو ونمو مباحثه ومسائله وقضاياها ، ونضجه ، كان في هذه الرحاب الطاهرة الجليلة العظيمة ، وبالحرص علي خدمته ، بتوثيق نصه ، والتشرف بالمساهمة في تحليل أساليبه ، وإيضاح معانيه من علماء الإسلام والعربية ، وعلي اقتفاء أثره وسلوك مسالكه وترسم طرائقه في التعبير ، وبناء قواعد العربية للكلام الفصيح علي سمته .

فالقرآن هو الأصل الأول من أصول النحو ، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني في أدلته

(١) الآية (٩) من سورة الحجر .

والعربية وعاءه ، وهو كتابها الأكبر ، وحارسها الخالد ، ومادها بأسباب الحياة ، وناشرها في أرجاء الأرض ، وينبوع علومها التي في الصدارة منها النحو .

وتبدو هذه الصلة جلية واضحة ، بينة ظاهرة لمن أمعن النظر في تاريخ علم النحو وعلمي القراءات والتفسير ، نشأة وتطوراً ومنهجاً ، فإمعان النظر في ذلك يكشف عن الارتباط الوثيق بين هذه العلوم ، وتضافرها وتكاملها لخدمة الكتاب العزيز ، منذ أن بدأ أبو الأسود الدؤلي الكناني (ت ٦٩هـ) جهوده بضبط المصحف الشريف ، للتمييز بين حركات الإعراب المختلفة حتى عهد أبي عمرو بن العلاء البصري (١٥٤هـ) ، إذ لم يستقل درس النحوي عن الدراسات القرآنية ، ولم يؤلف كتاب في النحو بمعزل عن كتب القراءات والتفسير إلا في عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (ت ١٨٨هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) (١).

ولا عجب في أن تتضافر عوامل حيوية ، وأسباب واقعية ، وحاجات ضرورية على نشأة النحو في ظل الدراسات القرآنية ، فتوضع أصوله وأحكامه التي تمثل كيفية تركيب الجملة العربية ، ونظامها الإعرابي ، وكيفية جريانه فيها ، ومقاييس بناء الكلمة ، لتكون دليلاً للعرب وغيرهم في قراءة القرآن الكريم وفهمه ، وفي تركيب كلامهم على مثال العربية الفصيحة .

وهذا ما يجعل الباحث يعتقد ويقرر أن البحث النحوي الذي سبقت مدرسة البصرة إلى فتح بابه ، ووضع أسسه ومنطقاته ، وتأليف الكتب فيه ، قد انطلق من القرآن الكريم ، تدفعه روح لغوية ودينية ، وتحده رغبة الرعييل الأول من علماء العربية والإسلام في وضع نظام لغوي شامل تندرج تحته قوانين العربية وسنن العرب في كلامها مهما تباينت وتشعبت ، ويبدو هذا كله جلياً فيما قام به أوائل النحاة ؛ لتوضيح الأسس المنهجية للبحث النحوي واللغوي بصفة عامة (٢) .

وسلفنا الصالح من نحاتنا السابقين هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم ،

(١) انظر أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، ص ١٢ بتحقيق الدكتورين : طه الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي ، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، بدون تاريخ .

(٢) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، دراسة تحليلية نقدية في تاريخ النحو القرآني ، للدكتور عبدالله محمد الكيش ، ص ٥ وما بعدها ، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية وبلجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، بطرابلس - ليبيا ، الكتاب رقم (١٢) من السلسلة التراثية ، ط / ١ سنة ١٩٩٢م .

بالاحتجاج للقراءات ، وبيان عللها ، ووجوهها ، واختلاف قرائنها ، وهم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه والاجتهاد في بيان أحكامه ، وتفصيل آدابه . وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية وكتب إعراب القرآن والاحتجاج للقراءات وتوجيهها ، وما غاصوا فيه من تحليل لآياته ، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز ، ومكنهم من تفسيره بالدراية ؛ إذ كان التقاء التفسير اللغوي بالتفسير الأثري هو السبب الأكبر في نشأة التفسير بالدراية ، وجرأة العلماء عليه وتوسعهم فيه وترسيخهم لأصوله ومناهجه^(١) .

ولقد كانت العربية - منذ وجدت - عزيزة على أهلها ، أثيرة لديهم ، فكانت موضع عنايتهم ، ووسيلة تفاخرهم ، حتى كان من يتفوق في التعبير بها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيله . ثم أكرمها الله وشرفها حين أنزل بها القرآن الكريم ، الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، خاتم رسالات الله ، المهيمن عليها جميعاً ، فعزز منزلتها وأعلى شأنها ، وزادها في النفوس عزة وتقديساً ، فغدت لمن آمن لغة كتاب ودين وعقيدة ، وعلى من لم يؤمن آلة تحد ودليل إعجاز .

وقد عكف العرب والمسلمون عامة على لغة كتابهم ولسان دينهم وإحدى أهم أوامر وحدتهم ، وبذلوا في سبيل خدمتها جهوداً كبيرة مخلصة متواصلة ، تستحق منا كل إجلال وإكبار وتقدير . وكان للسلف من العلماء في ميدانها أعمال جليلة رائعة ما تزال آثارهم شاهدة عليها ، وناطقة بما كانوا عليه من صبر وحذب على اللسان العربي ، ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

ثم خلف من بعدهم خلف قنعوا بالعيش على موائدهم ، ووقفوا باللغة حيث وقف القدماء ، مع أنهم كانوا في أشد الحاجة إلى العربية يتمسكون بها ، ويزيدون السعي لها ، كما كانت لغتهم في أشد الحاجة إلى من يدرسها ، ويقوم على أمرها بعزيمة وإخلاص وصبر .

ولعل هذا هو الذي جعل أستاذنا الدكتور/ مصطفى محمد الفكي يدعو في محاولته لتأصيل التجديد النحوي إلى النظر في التراث لا بعين التقديس الذي يصرف عن الاستفادة منه ، ولا بعين

(١) انظر النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبدالله رفيدة ، ٩/١ ، ط/٣ ، نشر الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة - ليبيا ، سنة ١٩٨٩م .

الاستخفاف الذي يقلل من قيمته ، ويقول : « إنما نأخذ بما يفيدنا من التراث ، ونبني تجديداً وفكرنا النحوي على النهج العلمي السليم ، والنظر العقلي المستقيم » . ويضيف : « إن أخطر الأمراض على نهضتنا الفكرية ، الكسل العقلي والركون إلى التقليد ، فلنستفد بروح المدرسة الظاهرية في الدعوة إلى الاجتهاد في النحو ، ولكن في إطار يحفظ لنا القديم ، ويعالج لنا القضايا الحديثة ، فنعمل على ربط النحو بالمعنى ، ونعيد تصنيفه بما يوائم الحاجة والظروف مع الاستفادة الكاملة من الموروث»^(١) .

وعلى الرغم من أن الدوافع النبيلة التي أهابت بالقدماء ، وحفزتهم لخدمة العربية ما زالت قائمة ، بل قامت إلى جانبها عوامل جديدة تهدد العربية وتذر بالخطر عليها ، فإن جهود أبناء العربية والإسلام اليوم تكاد تقف حيث انتهى أسلافهم ، لم يزيدوا عليهم في ميدانها شيئاً ذا بال ، وغدت رعاية العربية في هذا العصر أمراً ضعيفاً ، وجهداً مبعثراً ، ولم تعد كما كانت جهوداً مخصصة تتصافر وتتكامل وتستمر .

وبالإضافة إلى ذلك اختلفت بالناس السبل في النظر إلى العربية ، وتعددت مذاهبهم في شأن اللسان العربي ، وكثر المنادون منهم بالتبسيط والتيسير والتطوير والتهديب والتسهيل والتجديد .. وما إلى ذلك . والباحث ممن يرى أنه لا سبيل إلى تيسير سليم أو تجديد قويم إلا بدراسة آثار السلف الصالح دراسة واعية شاملة متأنية ، والوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي ، وبنوا عليها مناهجهم في تحقيق مسائل العربية وتقنينها وقوفاً كاملاً ، ومعرفة عناصر القوة والأصالة والحياة في مناهجهم وطرائقهم ، لنجاريهم فيها ، ومواطن الغمزة والضعف والاعوجاج - إن وجدت - لتجنبها . فنحن أمام لغة عريقة عراقية أصحابها وأهلها ، كريمة كرامة كتابها وسنة رسولها ، محكمة القواعد والبنيان ؛ لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولاً حكيمة نفاذة ، والبصائر الخيرة التي اهدت إلى أسرارها وقواعدها وسننها كانت بصائر مهتدية بهدي الله ، نيرة ملهمة ، ولا يمكن للغة هذا شأنها أن تدرس من القمة حيث استقرت قواعدها ، وتهمل منها القاعدة حيث أصلت أصولها ، وبنيت أركانها ، وعمقت أسسها . إن العربية كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وجذرها راسخ

(١) المدرسة الظاهرية وأثرها في النحو واللغة ، للدكتور/ مصطفى محمد الفكي أبويكر ، ص (و) ، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه ، بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ممتد ، عميق ، وفرعها في السماء وثمارها جني ، وقطافها دان إلى الناس ، ولن يفيدنا معرفة دراسة الفرع وتحليل الثمار ، ما لم ندرس السنخ منها والجذور (١).

ولئن كان من الممكن أن يجد الباحث في تاريخ نشأة النحو العربي أسباباً ودوافع وعوامل وغايات وأهدافاً كثيرة لوضع أسسه ، وضبط أحكامه ، وتقنين قواعده ، فإن أهم تلك الأسباب والغايات والدوافع - غير ما تقدم من خدمة القرآن والسنة اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية وعليهما مدارها - هي تقويم اليد عند الكتابة ، وتقويم اللسان عند الكلام والقراءة ، ليكون ما يكتب وما يقال وما يقرأ جارياً على سنن العرب في كلاهما ، وسائراً وفق أساليب الأداء العربي الفصيح ، حتى تبقى اللغة العربية في حياة أبنائها على الصورة الأولى التي نزل بها القرآن الكريم ، وتكلم بها رسول الله ﷺ .

ولا يخفي أن في تتبع جانب من جوانب العلاقة بين النحو والقرآن ، كالتأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية التي تقتضي وتستدعي التأويل في أول كتاب نحوي يصل إلينا ، وتتبع مواقف النحاة والمفسرين منه ، ودراسة آرائهم فيه طيلة قرون كثيرة ، وتبين ما لذلك من أثر في توسيع مدارك المفسرين وتعدد دلالات الآيات ، لا يخفي أن في هذا التتبع والدراسة والرصد كثيراً من الأهمية ، وإن كان في ذلك أيضاً كثير من المشقة والعناء لأن تاريخ النحو العربي ما يزال محقوفاً بكثير من الغموض في جوانبه المختلفة ، بسبب فقدان الوثائق والنصوص الشاهدة على مراحل الأولى ، واضطراب الموجود منها . وهذا من شأنه أن يحول دون تحديد المراحل المتعاقبة على نشأته وتطوره حتى أصبح علماً قائماً بذاته ، له مادته ومفاهيمه وأحكامه ومصطلحاته وعلماءه المتخصصون فيه . ولكن من الحقائق التي يسندها الواقع ويثبتها البرهان ويقرها الدليل أن ظهور كتاب سيبويه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تأليفاً كاملاً على جانب كبير من الضبط والإحكام وشمول

(١) انظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور / مازن المبارك ، ص ٧ وما بعدها ط / ٣ ، نشر دار الفكر بدمشق - سورية ، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

التصور، والحرص على رصد الظواهر اللغوية والمفاهيم والمصطلحات ، قد مكن الدارسين من استنطاقه بما أعانهم على استنتاج التأثير الفعلي الكبير للدراسات القرآنية على نشأة النحو وتطوره ونضجه. وقد كان ذلك نتيجة للعناية بالجانب اللغوي من القرآن الكريم . ويمكن أن تعد الرغبة الدينية الشديدة في حفظ القرآن الكريم ، وصيانة نصه مما قد يتعرض له من اللحن والتحريف في قراءته ، بسبب إقبال المسلمين من عرب ومستعربين وعجم على قراءته واستظهار آياته ، والتعبد بتلاوته ، ومحاولة فهم معانيه وإدراك أحكامه وآدابه ، ثم رغبة المسلمين أو غيرهم من الأعاجم في تعلم اللغة العربية؛ لأغراض مختلفة ، من أهم العوامل المساعدة على إنضاج الدراسة النحوية للقران الكريم ، ثم تطور هذه الدراسة إلى دراسة لغوية بحتة تهدف إلى البحث في التركيب أو التأليف أو النظم اللغوي للكلام العربي، لمعرفة علله ومقاييسه وأساره ، للنسج علي منواله ، والسير على هده في التعبير والاستعانة بمنهاجه في الفهم .

ثم أخذت الدراسة النحوية واللغوية تستقل شيئاً فشيئاً عن علمي القراءات والتفسير ، كما أخذت تتوسع حتى شملت الحديث النبوي والأدب العربي كله شعره ونثره المتمثل في الأمثال والخطب والرسائل والمقامات والوصايا ... حتى سجع الكهان وبذلك لم يعد القران الكريم وحده الدليل الأول والأخير للنحو ، بل وجدت معه مصادر أخرى ، وإن كان هو في الصدارة منها في كل زمان ومكان.

وعلى كل حال فإن النحو العربي بوجه عام يعد ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية ، إذ لولا القرآن لما نشأ هذا النحو الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها ، بل على كل علم من علوم الإسلام وتراثه .

وإذا كان من المجمع عليه أهمية الشواهد والاستشهاد في العلوم العربية وعلي رأسها النحو والصرف وأن الشواهد في النحو هي النحو^(١) فإن على رأس شواهد النحو، القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة منها ، والشاذة، إذ لا فرق بينها في الاستشهاد النحوي واللغوي بوجه عام ، بإجماع النحاة واللغويين^(٢) . وقد ثبت عملياً أن أي الذكر الحكيم قد استشهد بها في كل باب من أبواب

(١) انظر : الاستشهاد في النحو العربي ، للدكتور/ عثمان الفكي باكر ، ص ١٩٤ ، وهو بحث تقدم به إلى قسم اللغة العربية بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، للحصول على درجة الماجستير سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

(٢) نقل الإجماع على ذلك كل من ابن جني والسيوطي والبغدادي ، كما يأتي التفصيل في نهاية الفصل الأول من هذا البحث، وفي مواضع أخرى منه .

النحو والصرف ومباحثهما ، عند كل النحاة واللغويين تقريباً ، وثبت بوجه خاص أن سيبويه - يرحمه الله - قد استشهد في كتابه واستدل بآيات وقراءات من جميع سور القرآن سوى سورتي الدخان والحجرات ، واحتج لوجوه كثيرة من القراءات القرآنية التي ذكرها ، حتى بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الكتاب ما يقارب خمسين وأربعمئة آية ، بدون عد المكرر ، وما يقارب خمسمائة آية بعد المكرر من الشواهد القرآنية (١) .

وبناءً على ما تقدم فموضوع هذا البحث يستمد أهميته من أهمية الدراسة النحوية للقرآن الكريم ، ومن أهمية البحوث النحوية والصرفية واللغوية في العربية بصفة عامة ، ومن أهمية دراسة كتاب سيبويه وضرورة التمرس بمصطلحاته وأساليبه ومضامينه بصفة خاصة ، ومن أهمية دراسة التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا ، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه منذ عصر سيبويه إلى يومنا هذا ، وعلاقة ذلك كله بمعاني الآيات الكريمة ، ووجوه قراءاتها التي كانت موضع تأويل ، وما لذلك من أثر في توسيع مدارك المفسرين والعلماء عموماً حول دلالة النص القرآني ، من حيث إن الإعراب فرع المعنى ، ومرتبطة بالدلالة لا يتفك عنها بأية حال من الأحوال .

وقد تعارف أسلافنا على « أن التأليف على سبعة أقسام ، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه ، أو شيء ناقص فيتممه ، أو شيء مغلق فيشرحه ، أو شيء طويل يختصره من دون أن يخل بشيء من معانيه ، أو شيء متفرق يجمعه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه صاحبه فيصلحه » (٢) ، ولما كان الباحث ينشد الأصالة والعمق في دراسته ، فقد حاول تحقيق ثلاثة من هذه الأغراض النبيلة فيه ، فجمع - ما أمكنه الجمع - ما تفرق من مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، مع ترتيبها وتنسيقها وتحليلها ، كما حاول جمع ما وقف عليه من مواقف النحاة والمفسرين بعد سيبويه من هذه التأويلات ، وآرائهم فيها ،

(١) فهرس شواهد سيبويه ، للأستاذ / أحمد راتب النفاخ ، ص ١٧ ، نشر دار الإرشاد ودار الأمانة ببيروت - لبنان ط ١/ سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) ذكر هذا حاجي خليفة في كتابه : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٣٥/١ حيث قال : « ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها ... إلخ » وفي بعض المراجع : « ... إلا في أحدها ... إلخ » بدلاً من « إلا فيها » . انظر : الفارق بين المصنف والسارق ، لجلال الدين السيوطي ، هامش ص ٢٦ ، نشر دار الهجرة بالدمام - السعودية ، بتحقيق / علي حسن علي ط ١/ سنة ١٤٤١ هـ - ١٩٨٩ م .

بالإضافة إلى محاولة تصحيح المفاهيم الخاطئة لبعض الباحثين المعاصرين حول التأويل النحوي خاصة والنحو والنحاة عامة .

وإذا كانت أهمية كتاب سيبويه ترجع في نظر كثير من الباحثين إلى أنه يمثل جهود أجيال من العلماء توارثوا علم النحو العربي منذ نشأته وتعمقوا فيه بدراساتهم المختلفة، عن إيمان وصدق وموضوعية ، خدمة للدين الحنيف ، ولغة كتابه الكريم ، وإن لم يبق شيء من تلك المؤلفات والدراسات والجهود التي تنسبها كتب طبقات النحاة واللغويين إلى أعلام الأجيال الأولى ؛ إذ لا تكاد تسعفنا تلك التراجم الوجيزة المخصصة لهم بمدى إسهام كل واحد منهم في إنضاج الدرس النحوي ، رغم وعي مؤلفيها بأنه وضع شيئاً فشيئاً ، ولم يوضع دفعة واحدة ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بقدر ما بسط من القول ، وبحسب ما مد من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبيّن من العلل ، فإن أهمية كتاب سيبويه ترجع أيضاً - فيما يبدو للباحث - إلى ما سجله فيه صاحبه من تحليلات رائعة لأسرار كثير من الاستعمالات القرآنية ، مع أمانة في النقل ، وغزارة في المادة ، وتنوع في الأساليب الفصيحة ، وموازنة بينها ، ونظر فيها ، إلى جانب توحيه للمعنى، والتزامه جانبه بقوة فيما يختاره ويأخذ به من وجوه التخريج والتوجيه والإعراب ، وفيما يضع من قواعد، وبيّن من علل ، بعيداً عن الأحكام المتعجلة والقواعد المطلقة والتأويلات البعيدة، حتى نال الكتاب في وقت مبكّرٍ أوسع ما يستحقه من اهتمام وإعجاب وتقدير ، حتى صار علماً عند النحويين، ودستوراً للعربية ، وقبله لجميع العلماء في دراسة النحو وسائر علوم العربية، وقد شهد بذلك كل من وقف على الكتاب وخبره من أهل العلم في الأجيال المتعاقبة ، وسيأتي كثير من شهادات العلماء والأدباء والباحثين في هذا الشأن خلال هذه المقدمة وخلال الفصل الأول من البحث بإذن الله تعالى ، وهو من الأمور المجمع عليها بين أهل العلم في كل عصر ومصر .

غير أنه من الملحوظ على المادة التي جمعها سيبويه وسجلها في الكتاب رغم استقرارها

ووضوحها أن بعض المفاهيم لم تستقر في المصطلحات النحوية التي عرفت بها في التراث النحوي بعد الكتاب ومن ذلك مفهوم مصطلح التأويل النحوي ، وما يستعمل بمعناه من كلمات اصطلاحية ، وهذا ما يجعل الباحث يعتقد أن المصطلحات النحوية التي وردت في الكتاب لا بد أن تكون قد مرت بفترة مخاض ، وأنها لم تنشأ دفعة واحدة ، ويدل على ذلك أن الكتاب كان مسبقاً بدرس نحوي ولغوي وصرفي قائم على النقل والرواية الشفوية . ويمثل ذلك مرحلة من المراحل التي مر بها النحو العربي قبل سيبويه ، وإن لم يكن هناك ما يساعد على تحديد كل مرحلة من تلك المراحل المتعاقبة المتتالية المتكاملة ، على أن عدم وجود ما يحدد ذلك لا يجعل الباحث ينكر قيمة كل مرحلة في بناء النحو العربي .

وهذا البحث يسعى إلى بيان منهج التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب وبيان مواقف النحاة والمفسرين منه ، ودراسة آرائهم في التخريج النحوي لتلك الآيات التي كان بعض وجوه القراءات فيها موضع تأويل سيبويه وغيره من شيوخه أو غيرهم من السلف .

كما يسعى هذا البحث إلى إظهار الأصول العامة للتأويل النحوي والكشف عن دواعيه وغاياته ومنطلقاته ، من خلال استنطاق الكتاب وما جاء بعده من كتب النحو والقراءات والتفسير وغيرها ؛ لأنها جميعاً تمثل ذلك المنهج بمبادئه ومصطلحاته ومفاهيمه التي يسعى الباحث إلى إيضاحها ، ملتزماً - قدر المستطاع - الاستقراء والتحليل والاستنتاج والانتقاء .

وهناك أسباب كثيرة تضافرت على دفع الباحث إلى اختيار التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه موضوعاً لبحثه الذي يقدمه للحصول على درجة الماجستير . ومن هذه الأسباب أن أستاذنا الدكتور / أحمد الطيب قريب الله ، الذي كان يدرسنا في سني الدراسة الجامعية الأولى ، وفي السنة التمهيدية من الدراسات العليا مادتي النحو والصرف ، كان يردد في كثير من الأعجاب والقبول والارتياح والسرور والغبطة آراء الدكتور / أحمد مكي الأنصاري في بحوثه المختلفة ^(١) ، تلك البحوث التي تهاجم بلا هوادة - النحو والنحاة القدامى هجوماً عنيفاً ، خاصة البصريين وعلى رأسهم سيبويه إمام النحاة ، حتى ليخيّل إلى من يطلع على

(١) خاصة كتابه : نظرية النحو القرآني ، وسيبويه والقراءات ، والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ...

شيء من تلك البحوث ، من الأغرار والمبتدئين الشداة أن سببويه وأكثر النحاة القدامى خاصة البصريين لاحظ لهم في الإسلام ، إذ يزعم الدكتور الأنصاري أنهم هاجموا القراء كلهم وطعنوا في جميع القراءات القرآنية الثابتة بالسند المتواتر جيلاً عن جيل عن رسول الله ﷺ ، كما يزعم الدكتور الأنصاري أن النحاة القدامى ضد جميع القراءات القرآنية التي لا تتفق مع أهوائهم ، وأنهم قد وضعوا قواعد النحو والصرف وعلوم العربية عموماً في مصنع (التقييد) ، ثم عرضوا عليها القرآن بجميع قراءاته ، فما وافقها منه قبلوه وإلا أوكوه ، ولو كان تأويلاً متكلفاً مردولاً ، لا تدعو إليه حاجة أبداً ، وما لم يجدوا طريقاً إلى تأويله رفضوه ، وردوه وعارضوه معارضة صريحة أو خفية بوضع القواعد المخالفة له ، وطعنوا في قرائه ولو كانوا عدداً كبيراً . ومن ثم يجب على المسلمين اليوم أن يرفضوا النحو والنحاة القدامى جملة وتفصيلاً ، وأن يطرحوا ما جاء به طرْحاً ، ويضربوا به عرض الحائط ، وأن يضعوا نحواً جديداً يكون (قرآنياً) ، ومشتملاً على جميع ما سمع عن العرب حتى لو كان اليسوع نادراً قليلاً أو شاذاً .

وكنت شديد الحيرة من هذا التناقض الظاهر الذي أجده بين هذه المزايم وبين ما أجده من ثناء وإجلال وتقدير يملأ السمع والبصر والقلب ، للنحو والنحاة وعلى رأسهم إمامهم سببويه ، فيما أقف عليه من كتب النحو وتاريخه وكتب طبقات النحاة وتراجمهم ، وغيرها من كتب التاريخ العام . وكنت دائم التساؤل : أيمن أن يكون جميع الذين يلهجون بالثناء على النحو والنحاة القدامى - وعلى رأسهم سببويه - كاذبين ؟! ويكون جميع مدحهم وثنائهم كذباً وخداعاً ؟! وما عسى أن يستفيدوا من غشنا وخداعنا والكذب علينا بالثناء على هؤلاء المعارضين للقراءات القرآنية المتواترة والطاغنين في القراء الكرام البررة ؟!

وطال بحثي في المكتبات وكثر سؤالي لأهل الاختصاص ، ومناقشتي لأهل الشأن ، وعلى الرغم من ذلك كله لم أجد رداً شافياً يشفي العليل ويروي القليل ويزيل الحيرة عني كما لم أقف على بحث لأحد علماء العربية والإسلام المعاصرين يرد على هذه المزايم ويفتد دعاوى دعاة التجديد على النحو والنحاة ، فكنت كثير الدعاء لله عز وجل دائم التضرع إليه تعالى أن يتيح لي فرصة بحث

علمي أتوصل من خلاله بنفسني إلى الحق الذي ينزل على قلبي برد اليقين في هذه القضية المشكّلة على. ثم علمت من خلال البحث أن الأنصاري لم يكن وحده في هذه الدعاوى ، بل كان ذلك حملة عريضة ضد النحو والنحاة القدامى شارك فيها عدد كبير من الباحثين المعاصرين، الذين حاولوا هدم النحو العربي بطرق مختلفة ، ولأغراض مختلفة أيضاً ، ولكن كان تركيزهم في هذه الحملة على الأعلام الكبار والمراجع الأولى ، وبعض القضايا النحوية التي كانت محل خلاف وجدل ونزاع بين النحاة منذ كان النحو والنحاة ، كالعوامل والعلل والقياس والتقدير والتأويل . وأحمد الله الذي حقق لي تلك الأمنية العزيزة على نفسي منذ زمن يزيد على سبع سنين .

وكنت أجد في نفسي ميلاً شديداً إلى دراسة علوم العربية ، خاصة النحو والصرف ، كما كنت أحب دراسة وجوه الاختلاف بين القراءات القرآنية وأثرها في تطور النحو وتنمية التفسير وتوسيع مدارك المفسرين في دلالة النص القرآني . ثم بدت لي ضرورة ربط الدراسات النحوية واللغوية ، بمصادرها الأولى ، وعلى رأسها كتاب سيبويه ، وبنائها على ما جاء بعده من مصادر النحو والصرف والقراءات وتوجيهها وتعليلها ، وكتب التفسير وإعراب القرآن ، كما كنت أعتقد دائماً أن العلماء القدامى من سلفنا الصالح هم الأدوات التي حفظ الله بها كتابه ، وحقق بهم وعدة الصادق بحفظ كتابه العزيز من خلال حفظ لغته .

وقد بدا لي أن قواعد النحو والصرف وعلوم العربية عموماً لا يمكن تطويرها وتجديدها وتغييرها منذ أن ارتبط النحو بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وهذا ما جعلني أعتقد أن دعاة التطوير والتجديد والتيسير في العصر الحديث أكثرهم شراً بالنحو والنحاة . لأن هذه الدعوات مرتبطة في غالب الأحوال بالاستعمار والاستشراق وأذنا به في العالم العربي والإسلامي . كما بدت لي ضرورة الربط بين النحو والقراءات والتفسير في الدراسة ؛ لارتباط الإعراب بالمعنى ، والنحو بالقرآن وقراءاته وتفسيره نشأة وتطوراً وهدفاً ، وأنه لا بد من دراسة علوم العربية دراسة تطبيقية من خلال النصوص لا دراسة نظرية بحثة للقواعد .

وإذا كان لا بد من تجديد وتيسير وتهذيب فليكن ذلك بحثاً عن الجديد في القديم في المقام الأول، بعد استيعاب التراث العظيم الذي تركه لنا أسلافنا استيعاباً كاملاً ، ومثله تماماً تاماً بمصطلحاته ومضامينه وأعلامه ومصادره وقضياه ، مع الوقوف على ما اعتوره من حوادث وما مر

به من عصور ازدهار وانحطاط ، وما أصابه من نكبات وكوارث ، وما مر به من مراحل وأطوار .

ومهما تكن البواعث التي أهابت بي إلى الكتابة في هذا الموضوع فلن أجد باعثاً دفعني إليه ، وسبباً حملني على تحمل المشقة فيه أهم من رغبتني في ضرورة أن نعود بالدراسة النحوية واللغوية إلى مصدرها الأول ، وإلى بيئتها الأولى التي نشأت فيها ، ونقوم مسار الدراسات النحوية واللغوية الحديثة ، ونوجهها وجهتها الصحيحة التي ينبغي أن تتجه إليها لخدمة لغة القرآن وتراث الإسلام ولسان أمته الأول . ثم دعوة بعض الباحثين المعاصرين إلى العدول عن مواقفهم من تراثنا النحوي واللغوي خاصة ، والإسلامي عامة ، وذلك فيما توهموه وتخيلوه وألقوه من مدارس ومذاهب نحوية للنحاة والقراء وغيرهم ، من غير دراية بطبيعة المدرسة ومفهومها وحدودها وما تتطلبه ، فجاءت كتاباتهم وبحوثهم وأحكامهم متسرعة غير محققة ، تصور صراعات ومعارك وهمية بين القراء والنحاة وغيرهم من علماء السلف لا وجود لها في الحقيقة والواقع ، فهذا كتاب عن مدرسة الكوفة ، وآخر عن مدرسة بغداد وثالث عن مدرسة مصر والشام وآخر عن مدرسة الأندلس والمغرب ، وهذا بحث عن نحو القراء الكوفيين بزعم أن المتعارف عليه اليوم هو نحو القراء البصريين وحدهم .. ونحو ذلك مما توهمه القوم وتخيلوه عن المدارس النحوية جاعلين من الخلافات السياسية والعقدية والعصبية للبلاد خلافات علمية ومنهجية وفكرية في قضايا العلم والأدب والفن ^(١).

ولقد قصدت بهذا أن أقول: إن الخلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين وغيرهم لم يكن دائماً خلافاً علمياً منهجياً ، بل كان في كثير من الأحيان خلافاً سياسياً وعقدياً وعصبياً ، فقد كانت البصرة سنية ، والكوفة شيعية في الجملة ، وبغداد مقر الخلافة ، وعرف كثير من الاختلافات بين أهل هذه المدن وغيرها ، ولا يخفي ما هناك من تنافس بينهم ، فاستطاع القراء بمصطلحاته والمتعصبون للكوفة أو لبغداد بدعايتهم وبعض الحكام بسلطانهم أن يصبغوا على نحو أهل الكوفة وبغداد وغيرها صبغة المذهب النحوي وما القراء والكسائي إلامن تلاميذ مدرسة البصرة النابيهين الذين أضافوا إلى

(١) انظر على سبيل المثال : نحو القراء الكوفيين ، لخديجة أحمد مفتي ، نشر مكتبة الطالب الجامعي بجدة ١٩٩٥م ومدرسة الكوفة في اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخزومي ، نشر مصطفى الحلبي بالقاهرة بدون تاريخ ، وأبو علي الفارسي وأثره في اللغة والنحو للدكتور/ عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، نشر مطبعة نهضة مصر بدون تاريخ ، وأبو زكريا القراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة بدون تاريخ ، وبحث : مدرسة القياس في اللغة ، لأحمد أمين بمجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٣٥ / ٩ .

المذهب البصري ما أضافه غيرهم من أمثال الأخفش والمازني والمبرد والزجاج وابن جني والفارسي
وثعلب وغيرهم^(١) .

وليس هناك من شك في أن النحو العربي قد تطور بعد كتاب سيبويه في مباحثه ومفاهيمه
ومضامينه، وفي تنظيم مسائله وأبوابه وفصوله، وفي طرائق درسه وتدرسه وفي مناهج تأليفه والبحث
فيه، ولكنه لم يخرج في كل الأحوال عن المنهج الذي رسمه له سيبويه وأوائل البصريين في تفرع
المسائل وتوضيح العلل والبحث عن منطلقات القواعد بقصد تفهم النصوص اللغوية ودراسة أنظمتها
التعبيرية والغوص في أعماقها لإدراك كل كلمة فيها إدراكاً شكلياً بنائياً، وذوقياً ومعنوياً^(٢) .

ولئن كتبت بحوث كثيرة حول سيبويه وكتابه ، فإن البحث في جوانب هذا الكتاب وصاحبه لا
ينتهي أبداً ، فهو يصدق عليه قول البروفسير/ عبدالله الطيب : « إن الحديث عن الأعلام الأفاضل
والنوايغ النوابه لا ينتهي ببحث أو بحثين أو عشرين أو خمسين ، كما قيل عن المتنبي... »^(٣) ولا
يكون الباحث مبالغاً إذا هو أنشد في وصف الكتاب قول أبي الطيب في وصف ممدوحه :

يَدِلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كُلِّ فَاحْخَرٍ وَقَدْ جَمَعَ الرَّحْمَنُ فِيهِ الْمَعَانِيَا

وكما قال كذلك :

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرائح والعلوم

وأحمد الله تعالى وأشكره وأثني عليه كثير الثناء أن وفقني إلى تحقيق ما كنت أرجو وأتمنى
وآمل ، والوصول إلى تلك الأهداف ، ونيل تلك الغايات . على أنه قد اعترضتني كثير من المشاكل
في سبيل هذا البحث ، منذ أن كان مجرد فكرة تراود نفسي إلى أن أصبح واقعاً أراه بعيني ، وصار

(١) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية، مرجع سابق ص ١٩ - ٢٠ ، وكتاب ابن كيسان النحوي ، للدكتور/
محمد إبراهيم البنا ، ص ٢١٦ ، نشر دار الاعتصام بمصر سنة ١٩٧٩ م ، وكتاب : صور من تاريخ النحو العربي ، للدكتور/ نهاد
الموسى ص ١٠ ط ١ / الأردن سنة ١٩٧٢ م .

(٢) انظر : أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٠ ، ومقال الدكتور/ أحمد بكير محمود في مجلة الفكر، العدد
العاشر ، السنة التاسعة ، الأردن ، سنة ١٩٦٤ م ، بعنوان : آراء في اللغة والنحو ، ص ١٨ وما بعدها .

(٣) ذكر هذا في مقدمة البحث الذي تقدم به الطالب/ محمد مصطفى القطاوي للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية ،
بعنوان : الخليل بن أحمد الفراهيدي ومذهبه النحوي ، بإشراف البروفسير/ عبدالله الطيب والدكتور/ عبد الله محمد أحمد مشرفاً
مساعداً ، ونوقش في جامعة الخرطوم بتاريخ ١٩٩٦/٥/٦ م .

شيثاً ألمسه بيدي ، مروراً بمراحل إجراءات التسجيل وموافقة المجالس المختلفة وتحديد المصادر والمراجع، والحصول عليها ، وجمع المعلومات ، والصياغة والمراجعة ، والإشراف والطباعة . ولا أرى ضرورة تدعو إلى تفصيل القول في تلك المشاكل والعقبات التي أحمد الله عز وجل أن وفقني وأعانني على تجاوزها ، وأزال عني كل الموانع ، ويسر لي أسباب البحث ، ولو أن ذلك لم يتم إلا بإدمان السهر ، ورد الضجر ، واقتراش المدر . وكفي أني اتصلت بمراكز البحث من المؤسسات التي تعنى بالدراسات العليا في هذا التخصص بالسودان ، ولما سافرت إلى السعودية اتصلت بمؤسسات بحثية ومكتبات عامة وخاصة ، وقضيت فترة من الوقت بجامعة الملك سعود بالرياض ، والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وفرعها بالقصيم ، وتركت له عملي بالسعودية ، لما رأيت أني لا يمكنني إعداد هذا البحث مع استمرارتي في العمل بالتدريس في المدارس الثانوية ؛ لما في ذلك من إعداد وتحضير للدروس ، وأعمال إدارية كثيرة لا تحصى ولا تكاد تنتهي . فالحمد لله الذي قوى عزمي ، وشد أزري ، ورزقني الصبر على تجاوز تلك العقبات ، وثبتني وهداني إلى الرشد في مواضع التردد والتعارض وتداخل الأمور ، وغموض الرؤية واضطراب الأفكار والخواطر ، والبلاء ، فله الحمد والمنة وحده . وهل يوجد بحث بلا مشاكل ومعوقات ؟ اللهم ارزقنا التوفيق والسداد والثبات على ما تحب وترضى .

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث فكثيرة متنوعة ، منها مصادر تاريخ علوم العربية التي حاولت أن أقف من خلالها على ملامسات نشأت النحو وتطوره ، وأسباب ذلك ودواعيه ، وواضع النحو ، وعلاقة النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره وجهود علماء العربية في خدمة الكتاب العزيز. ومنها كتب التاريخ والتراجم والطبقات عامة وتراجم النحاة واللغويين وطبقاتهم خاصة. وكان من مصادري بعد ذلك كتاب سيبويه ، وما كتب حوله في العصور المختلفة وأمكن الوصول إليه والوقوف عليه ، وقد أعانني الله عز وجل ، فيسر لي الاطلاع على غير كتاب سيبويه من مصادر النحو وعلوم العربية وكتب القراءات السبع والعشر والشواذ وبيان عللها واختلاف قرائها وتوجيهها نحويًا ولغويًا ، وكتب إعراب القرآن ومصادر التفسير اللغوي والنحوي ، التي عني أصحابها بالبحوث اللغوية والنحوية في كل عصر ، أعني تلك الموسوعات التراثية التي عرفت بمحاولة الجمع والتقصي والإحاطة والشمول ، والدراسة والتحقيق ، مثل كتاب : معاني القرآن

للقراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ، وإعراب القرآن للنحاس والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب ، والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والخصائص والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنبي ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، وشرح المفصل لابن يعيش ، والألفية والتسهيل والكافية الشافية لابن مالك ، وشرح الألفية وحواشيها ، وكتب ابن هشام الأنصاري ، وشرح الشاطبية في القراءات السبع ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ، وإتحاف فضلاء البشر للبنينا ، والحجة في علل القراءات السبع للفارسي ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ، وشواذ القراءات لابن خالويه ، والبحر المحيط لأبي حيان والكشاف للزمخشري ، والمحزر الوجيز لابن عطية ، والدر المصون للسمين ، والدر اللقيظ لابن مكتوم النحوي ، وتفسير القرطبي ، وتفسير الطبري ، وتفسير البيضاوي وبعض الحواشي عليه ، وتفسير النسفي ، وروح المعاني للأوسى ، وأضواء البيان للشنقيطي ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ، ثم بعض المصادر الحديثة التي كان الرجوع إليها في بعض المسائل وقضايا معينة خاصة في الفصلين الأول والثاني ، وقد اعتمدت كثيراً على كتاب : (النحو وكتب التفسير) ، في تحديد معالم البحث ومصادره وخطته العامة ، كما حرصت على الوقوف على مؤلفات دعاة التجديد في العصر الحديث وما اعتمدوا عليه في دعاواهم ثم بعض البحوث الأكاديمية الحديثة حول الموضوع ، وغير ذلك مما هو مثبت ومفصل بفهرس المصادر في آخر البحث .

أما عن البحوث السابقة في الموضوع فقد اتصلت بمراكز البحث العلمي في السودان ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، السعودية ، الذي يعني بجمع المعلومات عن البحوث العلمية والأكاديمية بالجامعات والكليات والمراكز العلمية في العالم العربي والإسلامي ، وما يكتب عن علوم العربية والإسلام في العالم ، ووصلت إلى قناعة بأن التأويل النحوي في كتاب سيبويه لم يكتب فيه أحد بحثاً يجمع أطرافه ، ويتتبع آثاره ، ومواقف النحاة والمفسرين منه ، ومع ذلك فهناك بعض البحوث التي تناولت موضوع التأويل أو التأويل النحوي في القرآن بشكل عام . وهذا عرض لأهم ما وقف عليه الباحث في هذا الموضوع من بحوث ، وهي بترتيبها التاريخي :

١ / بحوث حديثة كثيرة كتبت عن التجديد والتبسيط والتطوير في النحو والصرف وعلوم العربية عموماً ، وفي تلك البحوث حديث عن التأويل النحوي ، ودعوة إلى إغائه وحذفه

من النحو بالكلية مع العوامل والقياس والعلل النحوية والتقدير والأعراب التقديري ، وما أشبه ذلك من مسائل النحو وقضاياها . ومن تلك البحوث : إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، ومقدمته الطويلة في نحو ثلاثين صفحة للدكتور / طه حسين ، وبحوث الدكتور / مهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وأمين الخولي... وغيرهم ، وقد اهتم الباحث هنا بالوقوف على أكثر تلك الدعوات وأبرزها ، كما عني بالرد على ما يبدو أنه غير صحيح ولا مفيد ولا نافع منها خاصة في الفصل الثاني الخاص بالتأويل من هذا البحث . ويبدو للباحث أن تلك الدعوات التجديدية الحديثة في حاجة إلى من يتتبعها بالإحصاء والتعقيب، ويدرسها دراسة تقويمية منصفة ، لاقرار المفيد منها ، ورد الباطل المتهاافت الذي يبدو أنه الأكثر فيها . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق إلى الصواب .

٢ / بحوث الدكتور أحمد مكي الأنصاري عامة ، وخاصة بحثه بعنوان : سبويه والقراءات، الذي خصص الفصل الثالث منه للتأويل عند سبويه ، وزعم فيه أن أكثر تأويله لوجوه القراءات القرآنية متكلف مردول ، وليس هنالك ما يدعو إليه ، وهو ما انتهى الباحث إلى عكسه تماماً ، ويبدو للباحث أن مشكلة الدكتور الأنصاري في بحوثه عامة وفي هذا البحث خاصة ، أنه يدعي دعاوى عريضة فارغة وأباطيل كثيرة ، هي في حقيقتها مجرد شعارات جوفاء ، ومزاعم لا وجود لها البتة في الواقع، ثم يتوهم أنها حقائق علمية ثابتة ، ويتخيل أنها مسلمت لا خلاف عليها ، ثم يبني عليها أحكاماً ، ويحاول إثباتها بكل السبل ، ويسلك في سبيل ذلك كل مسلك ، ومن نافلة القول أن البحث العلمي عكس هذا تماماً بإجماع العقلاء ، فضلاً عن أهل العلم وطلبته من الباحثين عن الحق والحقيقة . وقد كان لهذا البحث مواقف مع الدكتور الأنصاري ناقش الباحث من خلالها بعض ما أدعاه الأنصاري على سبويه وغيره من النحاة القدامى .

٣ / بحث الدكتور / السيد أحمد عبد الغفار، الذي قدمه للحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٥م ، وطبعته دار مكتبة الرشيد بالرياض ، السعودية عام ١٤٠٠هـ بعنوان ظاهرة التأويل وصلتها باللغة. وهو بحث يقوم على دراسة ظاهرة التأويل في تاريخ التراث الإسلامي عامة وفي علوم العربية

خاصة، من دون تعرض بالدراسة لعلاقتها بالقرآن أو النحو أو غيرهما . وقد استفدت كثيراً من هذا البحث في الفصل الثاني الخاص بالتأويل .

٤ / بحث الدكتور/ عبد الفتاح أحمد الحموز ، الذي قدمه للحصول على درجة الدكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في مصر سنة ١٩٨٠م - ١٩٨١م بعنوان : التأويل النحوي في القرآن الكريم وطبعته مكتبة الرشد بالرياض ، السعودية سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . وهو بحث يقوم على الإحصاء لمواضع التأويل والتقدير والحذف في القرآن الكريم ، من دون دراسة شاملة لتلك المواضع ، وتتبع آراء العلماء فيها ، ومقارنتها ونقدها وترجيح بعضها على بعض .

٥ / بحث الأستاذ محمد عبدالقادر هنادى الذي قدمه للحصول على درجة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، بعنوان : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، وطبعته مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م وهو بحث يقال فيه ما تقدم عن بحوث الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، لأنه كان مشرفاً على هذا البحث وأثره فيه واضح ، بالإضافة إلى أن هذا البحث يقوم على افتراض باطل من أساسه خلاصته أن النحاة وضعوا قواعد العربية بمعزل عن النصوص ، بعيداً عنها ، اعتماداً على المنطق اليوناني والفلسفة والعقل ، ثم عرضوها على النصوص أو عرضوا النصوص عليها ، ومن ثم تعارضت القواعد مع النصوص وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف ، فحاولوا تأويل القرآن ليوافق القواعد !!! وهذا مجرد ادعاء باطل ، بجانب دعاوى أخرى عريضة لا يسندها دليل من واقع ، ولا تعتمد على منطق من عقل ، وسرعان ما تنهار أمام البحث العلمي المخصّص ، لأنها مجرد شعارات ودعاوى وأباطيل لا تنطلي على أحد أعطي شيئاً من عقل أو علم ، وهي من دعاوى الدكتور الأنصاري كما تقدم .

وهناك نتف من بحوث ومقالات أخرى في هذا الموضوع أشار الباحث إلى بعضها أثناء فصول البحث. والحق الذي يبدو لكل من يدرس هذه البحوث دراسة تقويمية نقدية ، أن أرباب بعض هذه البحوث السالفة الذكر أرادوا أن يمتطوا صهوة الشهرة وأن يتظاهروا بالعلم والنبوغ والعبقرية والذكاء ،

فأطلقوا أقوالاً منكراً شاذة تتضمن تجهيل السلف الصالح وتضليل الأعلام الكبار من علماء الإسلام في القديم والحديث منذ عهد سيبويه وما قبله إلى اليوم ، فهؤلاء العباقرة المجددون يزنون الذهب بميزان الحصى والخطب ، إذ يضعون أنفسهم في العلم على درجة أعلى من درجة النحاة القدامى ، ويدعون دعاوى منكراً شاذة تؤدي إلى بلبلة في عقول الأغرار السذج من العامة ، وذلك بتخطفة الأئمة الأعلام من القرون الأولى بلا دليل واحد ولا أدنى حجة أو منطق . ولا يملك الباحث لهؤلاء وأمثالهم إلا أن يقول لهم : ألا قاتل الله الجهل ، وما أصدق من قال :

إذا ما الجهل خيم في بلاد رأيت أسودها مسخت قروداً

وإلا فكيف يظن عاقل - بله عالماً مسلماً - بأمثال أبي عمرو والخليل وسيبويه والكسائي والفراء الطعن في القراءة ومعارضة القراءات واللجوء إلى التأويل المتكلف المرذول فيها ؟ كيف يظن أنهم يفعلون ذلك وفيهم من هم من القراء الأئمة الكبار ؟ هذا غير ممكن عقلاً فيما يبدو لي ، وأخشى أن نكون قد أشرفنا على ذلك الزمان الذي يتربع فيه السفلة الجهال على كراسي العلم والإفتاء ، وهو ما ورد في حديث رسول الله المصطفى ﷺ : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » .^(١) وفي حديث آخر : « إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ، ويثبت الجهل ، ويشرب الخمر ، ويظهر الزنا ، وتكثر النساء ، ويقل الرجال ، حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد »^(٢) .

إن من يُجهل الأئمة الأعلام من سلف هذه الأمة بلا دليل ، ويتهمهم بمعارضة القرآن وقراءاته ، والطعن في القراءة صراحة أو خفية ، حتى يصفهم باللف والدوران^(٣) بسبب سوء فهمه لكلامهم لهو إلى الجهل والسفه والضلال أقرب منه إلى العلم والرشد والهدى . فهل كان جميع علماء النحو والعربية منذ عهد الخليل وسيبويه والأخفش إلى العصر الحديث على جهل وضلال وخداع ؟ ألا إنه الغرور والشذوذ والسفه والطيش والجهل ... إنه شق عصا الجماعة والخروج عن طريق المسلمين وجماعة المؤمنين ، وهو أمر حذرنا الله عز وجل منه في كتابه العزيز حين قال : « ومن يشاقق الرسول

(١) الحديث متفق عليه رواه الإمام البخاري في صحيحه ، باب قبض العلم بقبض العلماء ٥٠/١ ، نشر دار ابن كثير بدمشق - سورية ، بتحقيق الدكتور / مصطفى ديب البغا ، ط/٤ ، سنة ١٤٤٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(٢) الحديث متفق عليه أيضاً ، أخرجه البخاري في صحيحه ٤٣/١ ، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

(٣) هذه عبارة الدكتور أحمد مكي الأنصاري في مقدمته كتابه سيبويه والقراءات ، ص ٢ ، وفي مواضع أخرى منه .

من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً» (١) إنه الكبر واتباع الأهواء في سبيل الشهرة ، وما أصدق من قال : « الكبر بطر الحق وغمط الناس » (٢) والذي ينبغي أن يكون الحق دائماً هو الرائد ، ورضوان الله هو الغاية ، لا اتباع الأهواء والبحث عن الشهرة الزائفة ولو على حساب الحق والعلم والدين والخلق القويم ، فإن حب الظهور يقصم الظهور. (٣)

والحق أن في البحوث السابقة على هذا البحث في الموضوع ما كان رائده الحق والمنطق ، ومنطلقه المنهج العلمي ، وغايته الحقيقة ، فكانت الاستفادة منه في هذا البحث واسعة ، كما يبدو ذلك جلياً في الهوامش وقائمة المصادر . وأصحاب البحوث السابقة في الموضوع كلهم لهم فضل على هذا البحث وصاحبه ؛ لأنه أفاد من كل واحد منها بوجه من وجوه الإفادة ، وحق على الباحث أن يعترف لهؤلاء الباحثين الأفاضل بفضلهم عليه ، فقد حكى الرماني قال : ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السراج ، فقال قائل : هو أحسن من المقتضب ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قبل مبكاها بكيث صباية بسعدي شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكأها فقلت : الفضل للمتقدم

أما عن مكانة هذا البحث بين الدراسات السابقة في الموضوع فهو قد أفاد منها جميعاً كما تقدم ، ولكن هذا البحث اتجه إلى دراسة التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، وحاول تتبع مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم في العصور المختلفة : بالنقد والدراسة والتحليل والمقارنة والترجيح لما قام الدليل على رجحانه وأيدته القرائن ، ناسباً الآراء والأقوال والمواقف إلى أصحابها بالدليل الموثوق به ، ملتزماً - قدر المستطاع - الاستقراء والتحليل والجمع والانتقاء والاستنتاج .

ومهما يكن من شيء فإن هذا البحث تجميع ودراسة لجهود علماء النحو والتفسير في التأويل النحوي لبعض وجوه القراءات القرآنية التي أولها سيبويه في الكتاب أو نقل تأويل بعض شيوخه لها . ولعله أول بحث لهذا الموضوع ، ولكن لا ينفصل عن الجهود التي سبقته ، فهو أخذ منها وإضافة

(١) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٢) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه . وطر الحق : دفعه وعدم قبوله ، وغمط الناس : احتقارهم ، إعجاباً بالرأي .

(٣) انظر النصائح التي قدمها الشيخ / محمد علي الصاهري للباحثين الشباب في خاتمة كتابه : الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح ، ص ١٢٤ ، نشر مؤسسة الطباعة والنشر والصحافة بجدة - السعودية ، ط / ١ سنة ١٤٠٤ هـ .

إليها ، ومحاولة متواضعة لتأصيل التأويل النحوي في تراث العربية العريق ، ودعوة إلى إعادة النظر في دعوات التجديد التي ظهرت في العصر الحديث، وإلى تقويم مسار الدراسات النحوية الحديثة وتصحيح وجهتها ، وكبح جماح الدعاوي التي كثر إطلاقها من قبل الباحثين المعاصرين ، وذلك بدراستها دراسة متأنية في إنصاف وقحيص واحتكام إلى الأصول الأولى لعلوم العربية ، وفهمها فهماً صحيحاً وهضمها هضمًا جيداً وإدراك مقاصد أصحابها قبل إصدار الأحكام عليها .

فهذا البحث يكتب أهمية من إثارته لهذا الموضوع ودعوته إلى مراجعة كل ما كتب حول التراث النحوي واللغوي في العصر الحديث من قبل دعاة التجديد والتبسيط والتطوير وما إلى ذلك ، فقد بدا للباحث أن هؤلاء الدعاة إلى التجديد والتطوير والتبسيط يحاولون بشتى السبل قطع الصلة بين النحو والنحاة القدامى وبين القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، ويحاولون - كذلك - إثبات معارك وهمية وصراعات متخيلة بين القراء والنحاة وقطع أية صلة بينهم ، وهي صلة متينة منذ نشأة النحو ونشأة علمي القراءات والتفسير ، وكفي دليلاً على ذلك - علاوة على ما تقدم من أدلة - أن أوائل النحاة الذين أرسوا قواعد النحو ونهجوا سبيله ومناهجه وأسسوا بنيانه وأصلوا أصوله ، كان أكثرهم من القراء الأئمة الكبار الذين عليهم اعتمد المسلمون في كل زمان ومكان في نقل القرآن الكريم تواتراً جيلاً عن جيل ، مثل أبي عمرو بن العلاء البصري وعيسى بن عمر الثقفي وابن أبي إسحق الحضرمي والخليل بن أحمد الفراهيدي وإيونس^{بن} أحيبب الضبي وعلي بن حمزة الكسائي... وغيرهم ، فمن غير المستبعد أن يكون اهتمامهم الكبير بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره قد وجههم إلى ابتكار كثير من قضايا الدرس النحوي وأرساء كثير من قواعده، بناءً على ما رووا وسمعوا من قراءات قرآنية وكلام عربي فصيح شعراً ونثراً . والنصوص التاريخية التي تثبت هذه العلاقة القوية والصلة المتينة لا تكاد تحصى كثرة، ويأتي كثير منها خلال هذا البحث بإذن الله تعالى. وفي نقت المصحف الشريف على يد أبي الأسود الدؤلي أول من وضع النحو العربي - في أوثق الروايات وأقواها وأكثرها - وفي شكل المصحف على أيدي تلاميذه النحاة القراء دليل آخر يؤكد هذه الصلة ، ورحم الله الخليفة العباسي هارون الرشيد حين قال: «النحو يستفرغني؛ لأنني استدل به على هذا القرآن والشعر»^(١).

فتأثر النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره ظاهر واضح ، وجلي بين في أصول النحاة التي

(١) الأضياء والنظائر ، للسيوطي ، ٣٥٢/١ .

بنوا عليها منهجهم في دراسة النحو ، كما استقر في كتاب سيبويه . الذي يعد جهداً علمياً لصاحبه ولأعلام من الأجيال السابقة له ، من الذين كانت لهم إسهامات في وضع النحو واستنباط قواعده وقوانينه من النصوص اللغوية الفصيحة وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي ، فهو جماع جهود لعلماء كثيرين ، متفقين ومختلفين ، وهو حين عرض أحكامه لم يقف عند حد رأيه ، دون أن يعرض لما ذهب إليه غيره ، مشفوعاً بالشاهد والدليل ، ولهذا كان طبيعياً أن يولي هذا البحث كتاب سيبويه عناية كبيرة ؛ لأنه قائم عليه أصلاً ، ولأنه دستور النحو وكتابه الأول ، ولا يرى الباحث وجهاً لما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين ^(١) من دعوى أن سيبويه كان يراعي المعنى دون الإعراب ، وكذلك شيخه الخليل ، وأن هناك نحاة آخرين عكسوا الأمر ... إلى آخر هذه المزاعم فهذا كله مما لم يجد له الباحث دليلاً في الكتاب ولا في غيره من كتب النحو ومصادر العربية التي وقف عليها ، والحق أن سيبويه - وكذلك الخليل - لم يكن يسرى تعارضاً بين الإعراب والمعنى أصلاً حتى يحتاج إلى المقارنة بينهما وترجيح أحدهما على الآخر أو تفضيله عليه ، فالإعراب فرع المعنى ولا اختلاف بينهما البتة ، ويبدو للباحث أن هذا الرأي مجرد دعوى لا دليل عليها في الكتاب ، والله أعلم .

ولعل ما تقدم كله يؤكد للباحثين قوة الارتباط بين النحو والقرآن بقراءته المختلفة ، وأثر ذلك في التفسير ، وينفي عن النحاة القدامى عموماً والبصريين خصوصاً - وعلى رأسهم سيبويه - ما اتهموا به زوراً من أنهم قصروا الاستشهاد في النحو على الشعر وحده أو أن الشعر استبد بجهدهم وشغلهم عن القرآن ، فاعتمدوا على الشعر وحده في وضع القواعد النحوية ^(٢) ، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنهم كانوا على علم بالقراءات ، وبصر بها ، وأن في كتاب سيبويه مادة صالح منها ، دالة على اهتمامه بها .

فهذه أدلة كثيرة تؤكد الأثر القوي للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في النحو والنحاة القدامى ؛

(١) انظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، للدكتور/ عبدالمتعال مكرم سالم ، ص ٣٥ ط / دار المعارف بمصر القاهرة ، سنة ١٩٦٥ م ، وأثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية . مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) أصل هذه الدعوى لفضيلة الدكتور العلامة الشيخ/ محمد عبدالحالق عضية - رحمه الله وغفر له - في مقدمة كتابه القيم : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦/١ وما بعدها ، وقد تلقفها منه الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري فنسج عليها خيوط العنكبوت وبنى عليها أوهاماً ودعاوى أخرى على عادته في بحوثه . انظر مقدمة بحثه : نظرية النحو القرآني ص ٢٠ وما بعدها . والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين له أيضاً ، ص ١٠ وما بعدها .

لأن رواد النحو الأوائل من أمثال عنبسة بن معدان الفيل (ت ١٠٠هـ) ونصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (٨٣هـ) ... وغيرهم كانوا أيضاً من القراء الكبار قبل أن يكونوا من رواد النحو الأوائل .

وإني لأدرك أن هذا البحث ليس أكثر من محاولة جادة لإبراز حقيقة التأويل النحوي والأثر الكبير للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في توجيه الدرس النحوي واللغوي متمثلاً في كتاب سيبويه وتجربته في تذوق نصوص العربية والتأمل فيها ملياً قبل استنباط القواعد والقوانين والنظم منها في غير ميل أو تعصب أو تعنت . وأيضاً لأثبت مع غيري من الباحثين وطلبة العلم ودعاة الحق، للحاقدين على تراث العربية والإسلام ومخدوعيهم ذكاء نحاة سلفنا الصالح فيما وضعوه من أسس وقروره من قواعد ، وأصلوه من مناهج صمدت في وجه التحديات وحملات التشويه وعواصف رياح الغزو الهوج ، مدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً من الزمان ، صانت خلالها - بحمد الله وثوفيقه - اللغة العربية ، ولا تزال تصونها ، وواجهت احتياجاتها وما جد من شؤونها طوال تلك القرون ، فاضطلعت بها ، ولم تعسي بحملها كما لم تضق عن ضبط تطوراتها وتوسعاتها العلمية والطبيعية والحضارية.

إن الذي ينبغي أن يفهمه بعض المتحاملين على تراثنا الإسلامي ^(١) من الجاهلين والمتجاهلين والمعتدين والمخدوعين والطامعين أن علم النحو من أقدم العلوم الإسلامية ، وأنه لا يزال يحتفظ بقوة الحياة وسر الاستمرار وبذرة العطاء المتجدد ، وأن كتاب سيبويه لم يميت يوم ولد ، بل بقى حياً ، وسار في جميع الأقطار والأمصار قديماً وحديثاً ، وأقبل الناس عليه بالدرس والإيضاح والفهم والتعليق والشرح والاختصار والترجمة إلى معظم اللغات الأعجمية الحية القديمة منها والحديثة ، فقد ترجم الكتاب إلى اللغة اللاتينية والفرنسية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والإنجليزية ^(٢) ومنذ بضع سنين

(١) انظر على سبيل المثال : من أسرار اللغة للدكتور/ إبراهيم أنيس ، ص ١٢٥ ، ونحو عربية ميسرة ، للدكتور/ أنيس فريحة ، ص ١٨٣-١٢٢ ، ونظرية النحو القرآني ، ص ٧٥ ، وسيبويه والقراءات ص ٢ ، ٤ ، ١٠٧ ، و: الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ، ص ١٠ ، و: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، ومقدمته الطويلة للدكتور/ طه حسين ، و: الألسنية العربية ، لعون طحان ، ص ١٣-١٥ ... والكتب والبحوث والمقالات التي مثلت حملة المعاصرين ، الظالمة على النحو والنحاة وعلوم العربية عامة ، لا تكاد تحصى كثرة ، فقد امتلأت بها المكتبات حتى ليخيل للمرء أن الباحث لا يعد في جملة العلماء المعاصرين إلا إذا شارك بوجه من الوجوه في هذه الحملة الظالمة الأثمة الباطلة. وإلى الله المشتكى وعليه الاعتماد وهو المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(٢) انظر كتاب : سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشرة قرناً ، لعواد كركيس ، ص ٥٠ .

أشرف الأستاذ الدكتور/ الأكرم سعد الدين من قسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة أدنبرة في اسكتلندا بالمملكة المتحدة على ترجمة كتاب سيبويه إلى اللغة الإنجليزية ترجمة حديثة^(١) ، وهذا العمل في حد ذاته اعتراف حديث من هيئة علمية لها وزنها في العالم بما عليه هذا الكتاب من تطور وغزارة وأصالة في المادة والأسلوب والأداء .

ومن هنا كان في دراسة التأويل النحوي لوجه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه تصحيح لما نسب إلى النحو والنحاة القدامى خطأ من مواقف ومفاهيم وآراء تتعارض مع أصولهم المقررة في كتبهم ، وتعارض ما أثبتوه في آثارهم من ضوابط ومضامين ومناهج لعملهم النحوي ، وما بذلوه من جهود عظيمة وكبيرة ومستمرة لتسهيل النحو للناس ، ولا أحسب أنهم تركوا طريقاً يمكن سلوكه في ذلك ومنهجاً يمكن اتباعه وجديداً يمكن ابتكاره لخدمة لغة القرآن الكريم وتيسير تعلمها للناس وإنهاج السبيل السهل عبر الأجيال المختلفة إلا سلوكه واتباعه وابتكاره فرحمهم الله وأجزل ثوابهم وغفر لهم الزلات .

وسلفنا الصالح من النحاة كانوا يفرقون هنا بين أمرين ، بين تأليف الكتب المختصرة والمتون الموجزة والمنظومات المكثفة المادة للمبتدئين وبين تأليف الموسوعات اللغوية والنحوية ، فكانوا يؤلفون للمتخصصين في النحو والعلماء عامة المؤلفات الضخمة التي تشبه بحاراً متسعة ومحيطات عميقة، وغابات من الحدائق الغناء والمروج الخضراء والبساتين المختلفة الأشجار والنباتات والحقول المنتجة والمشاريع الكبيرة المليئة بكل أنواع الثمار والفاكهة اللذيذة الطيبة والروائح العطرة الزكية. ويؤلفون للشداة والناشئة من المبتدئين متوناً ومختصرات ومنظومات تعرض عليهم القواعد الأولى والمسائل الأساسية والأصول الكلية للنحو والعربية ، التي تصحح النطق وتقيم اللسان وتصونه من الخطأ في الكلام والقراءة، واليد في الكتابة ، والعقل في الفهم ، فقد ألفوا في هذا الشأن أكثر من ثلاثين متناً ومختصراً ومنظومة ، ومن أشهرها وأبرزها وأكثرها تداولاً : ملحة الإعراب للحريري ، والألفية في النحو والصرف لابن مالك ، والآجرومية لابن آجروم الصنهاجي ، والأزهرية للشيخ/ خالد الأزهري والمفصل للزمخشري ، وقطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام

(١) انظر كتاب : (سيبويه والكتاب) ، للدكتور/ أحمد سيد غالي ، ص ٨٩ ، وتطور الدرس النحوي ، للدكتور/ حسن سيد عون .

الأنصاري ، والجمل للزجاجي ... وغير ذلك مما ألف متلاحقاً في أمصار وأعصار مختلفة . وهذا يوضح بجلاء أن سلفنا الصالح من النحاة القدامى وعلماء العربية ظلوا طوال القرون الغابرة يقومون بواجبهم في تسهيل تعلم العربية وتيسير النحو وتجديد التأليف فيه ، وتهذيب مناهج تدريسه وعرضه على الناس ، مما ينفي عنهم نفياً قاطعاً التهم الظالمة الباطلة التي أطلقها عليهم بعض الباحثين المعاصرين ، بأنهم عقدوا العربية وقصروا في خدمتها ، وزهدوا الناس فيها ، بكثرة الأبواب والتفريعات والصيغ الافتراضية التي لا تجري على الاستعمال اللغوي ، والتأويل والعلل والأقيسة والتقديرية والعوامل ... ونحو ذلك ^(١) . فهذه التهم كلها - علم الله - مجرد دعاوى لا تقوم على حجة من منطق ولا دليل من واقع ، بل ثبت عكس ذلك بأدلة لا تحصى ، وحجج لا تستقصى . وقد دعا الجاحظ معلمي العربية منذ اثني عشر قرناً إلى التسهيل والتيسير في كتابه البيان والتبيين ، وطالبهم بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمهم قواعده الأساسية التي تكفل لهم السلامة من اللحن في كتاب إن كتبت ، وشيء إن وصفته ، وشعر إن أنشدته ، ويقول : « وما زاد على ذلك فهو مشغلة لها عما هي أولى به ، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ، ولا يضطر إليه شيء » ^(٢) ومن الواضح أن هذا في حق الناشئة المبتدئين ، وليس في حق العلماء المتخصصين الذين لهم شأن آخر .

ولهذا سيظل تيسير الطريق إلى تعلم العربية للناس واجباً قائماً في الحاضر والمستقبل كما كان قائماً في الماضي ، بل لعله أصبح أكثر ضرورة في هذا العصر الذي تزاخم العربية فيه لغات أجنبية كثيرة ، وفر لها أهلها إمكانات كبيرة ووسائل ضخمة .

وهذا هو التيسير الذي فهمه أسلافنا السابقون من علماء العربية ، فالتزموا به قولاً وعملاً ، مما يشهد لهم بالجديّة في العمل ، وبذل كل جهد وإنفاق كل غال في البحث ، والإخلاص لله في الأقوال والأعمال ، وتيسير السبيل إلى تعلم العربية لكل الناس ، كل حسب قدراته ومستواه واستعداده بعيداً عن التكلف والغلو والتعنت والإفراط والتفريط .

وأحسب أنه لا يغيب عن ذهن أحد أن بعض الباحثين المعاصرين حين يهجمون على النحاة من

(١) انظر : تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده ، للدكتور/ شوقي ضيف ، ص ٣ ، نشر دار المعارف بمصر - القاهرة ، ط ٣ ، بدون تاريخ .

(٢) انظر الموضوع السابق ، نقلاً عن البيان والتبيين للجاحظ ١٣٣/٢ .

السلف - بحق ويغير حق - ويغالون في اتهامهم بوضع قواعد النحو ودقائقه ثم فرضها على الفصحاء من القراء والشعراء والخطباء ^(١) إنما يدعون المستحيل ، وليست هذه الدعوى أكثر من صرخة في واد ، أو نفخ في رماد ، أو ضرب على حديد بارد ، أو كما قال أخو العرب قديماً :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

لأنه ليس ثمة باعث أو سبب أو دليل يحملهم على رمي أوائل النحاة بوضع تلك القواعد كلها جملة وتفصيلاً . وكأن أحداً من العرب لم يعرب كلامه قط ، بل كان الكلام العربي كله مبنياً على السكون ، أو كأن الإعراب كان « مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم » ^(٢) كما يدعي بعض المعاصرين بلا دليل أو حجة أو منطق .

والحق أن النحاة من السلف كان لهم عمل كبير لا ينكر في تنسيق ما استنبطوه من قواعد العربية، التي استخرجوها من مصادر لا يرقى إليها الشك والظن والوهم . ومن هنا نعلم أن عمل النحاة في تثبيت مقاييسهم وإقرار قواعدهم وقوانينهم وضوابطهم التي بنوها على الكثير الشائع الغالب من فصيح كلام العرب وعلى رأسه القرآن ، يظل هذا العمل أسمى من أن يتهم ، وأوثق من أن يجرح ، وأرفع من أن يطعن فيه طاعن مدع في العصر الحديث . فلم تكن المقاييس والقواعد والقوانين التي وضعها نحاة العربية والتزموا اتباعها إلا صورة صادقة التعبير عن طبيعة اللغة العربية الفصيحة في مبنائها ومعناها وسائر مظاهرها ^(٣) .

على أنني لا أنكر تشدد بعض متأخري النحاة في تطبيق ما يختارونه من آراء في القواعد النحوية، فمن غير المستبعد أن بعضهم بالغ في التمسك بمنهجه المعياري ، بقصد إبعاد اللحن عن قراءة القرآن ، وتعليم من يرغب في تعلم العربية ، ومن آثار هذا التشدد أن بعض أصحابه لم

(١) بعض المعاصرين أنكروا وجود نظام الإعراب في العربية كالدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه : من أسرار اللغة ، ص ١٢٥ ، وغيره . وقد رد عليهم أستاذنا الدكتور/ عثمان الفكي باهكر رداً قريباً شاملاً شافياً كافياً مطولاً في بحثه : الاستشهاد في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٨ وما بعدها ، وانظر أيضاً : قضايا ومشكلات لغوية ، لأحمد عبدالغفور عطار ، ص ٩٤ وما بعدها ، نشر دار تهامة بجدة - السعودية ، ط ١/ سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، الكتاب رقم (٥٤) من سلسلة الكتاب العربي السعودي ، وما كتبه الدكتور مصطفى محمد الفكي عن تيسير النحو في المدرسة الظاهرية وأثرها في النحو واللغة ، مرجع سابق ، ص ١٩١ وما بعدها .

(٢) هذه عبارة الدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه : في اللهجات العربية ، ص ٤٨ .

(٣) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور/ محمد إبراهيم البنا في أول نشرته لكتاب : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ١٦ وما بعدها .

يتخرجوا من رمي بعض فحول الشعراء باللحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة ، وأبعد من هذا إنكار بعضهم ما لم يصح عنده سنده ، وخفي عليه وجهه من قراءات قرآنية ، كما روي عن المبرد من اعتراضه على قراءة حمزة بجر (الأرحام) من قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام... ﴾ ^(١) حتى قال إنه لو صلى خلف إمام يقرأ بها لقطع صلاته وأخذ نعله وانصرف . واعتراضه كذلك على قراءة حمزة والكسائي بإضافة (ثلاثمائة) إلى (سنين) في قوله عز وجل ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً ﴾ ^(٢) حتى قال : « هذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ... » ^(٣) فهذا غلو لا ريب فيه ، وجرأة منه في تحكيم ما يراه من قياس ، وهو مسلك مرفوض ؛ إذ لا يقبل من أحد تلحين القراء الأئمة بلا تفريق بين القراءات المتواترة والشاذة ، بالرغم من إجماع النحاة على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والشاذة حجة قاطعة في النحو واللغة ؛ إذ لم تحفظ ذاكرة التاريخ الإنساني كتاباً أوثق من القرآن ، ولا أجلى للعمى ، ولا أنفى للشك والريب منه : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ ^(٤) ولم يعرف تاريخ توثيق النصوص نصاً توفر له من أسباب الرعاية والحفظ والضبط والتوثيق والنقل بالتواتر جيلاً عن جيل مشافهة وكتابة وتسجيلاً ما توفر لهذا الكتاب العزيز . فقد كتبت آياته بين يدي رسول الله ﷺ والقرآن ما يزال ينزل ، من قبل كتّاب الوحي ، وحفظته الجموع الغفيرة في جميع الأعصار ، وتلك خصيصة اختص الله بها هذه الأمة وكتابها الخاتم .

ولهذا المسلك المرفوض نماذج عدة عند بعض النحاة خاصة في القرن الثالث الهجري وما بعده ، والحق أن هذا الأمر لم يقتصر على النحاة وعلماء العربية وحدهم ، بل عرف عن بعض الصحابة والتابعين والقراء والمفسرين والفقهاء وغيرهم من طوائف العلماء ، وهو أمر رفضه جمهور العلماء من النحاة وغيرهم ، ومن ثم لا يجوز اتخاذ هذا المسلك لهذه القلة من النحاة وغيرهم وسيلة للهجوم على النحو والنحاة جملة ، كما يفعل بعض الباحثين المعاصرين .

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) الآية ٢٥ من سورة الكهف .

(٣) المقتضب للمبرد ، ١٧١/٢ . وقد أغلظ في الرد عليه ابن القاصح في شرحه على الشاطبية ص ٢٤ ، والشيخ / علي النوري الصفاقي في كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ، ص ١٥٥ ، وابن عاشور عند تفسير هذه الآية في التحرير والتنوير . وفي ذلك تفصيل لا يتسع له المجال هنا .

(٤) الآية ٢ من سورة البقرة .

ولقد رأيت أن أبتعد ببحثي هذا عن منهج أكثر البحوث اللغوية والنحوية والأدبية الحديثة ، التي يقوم غالبها على دراسة الجوانب التاريخية لعلوم العربية ، دون دراسة العلم نفسه في مسائله وقضاياها ومشاكله ، دراسة تطبيقية ، فقد لاحظ الباحث على أكثر البحوث الحديثة في هذا الشأن اهتمامها بتاريخ العلوم ، وهو جانب مهم ولكن لا ينبغي الانشغال به عن دراسة العلوم ذاتها ، فبحوث الأدب مثلاً أصبحت في غالبها دراسة لتاريخ الأدب وعصوره ونظريات درسه ونقده ومدارسه عند القدماء والمحدثين من العرب والعجم ، ونظرية الانتحال والخلاف وفي عدد المعلقات وأصل تسميتها ، وقضية اللفظ والمعنى أو المضمون والشكل ... والانشغال بهذه القضايا وأمثالها عن دراسة الأدب ذاته في نصوصه بالحفظ والتذوق والفهم كما كان ذلك عند القدماء من السلف. وكذلك دراسة اللغة عند أكثر المحدثين أصبحت دراسة لنظريات نشأة اللغة الإنسانية وكيفية نشأة اللغة وتطورها عند الطفل ومدارس علم اللغة الحديث ونظريات علم الدلالة عند الغربيين وغيرهم وتاريخ اللغات السامية وتقسيم اللغات وتوزيعها إلى أسر وفصائل ومجموعات ، ونظريات الأعاجم في علم الأصوات ... ونحو ذلك ، في حين كانت دراسة اللغة عند العلماء حفظاً لمتونها ونصوصها ومعجمها ، وفهماً لمعاني الألفاظ والعبارات والأساليب ودلالاتها الأصلية والطارئة ... وكذلك دراسة النحو والصرف أصبحت عند جمهور المحدثين دراسة يهيمن عليها الاهتمام بتاريخهما ، فلا تتجاوز في كثير من الأحيان الكلام عن نشأتهما وتطورهما ورجالهما في كل عصر ، وذكر الخلاف في أصل النحو العربي وواضعه وإثارة غبار من الشبهات حول علاقته المزعومة المتهومة أو المتخيلة بنحو لغات أخرى لا صلة له بها من قريب أو بعيد ، وغير ذلك من القضايا التي أخذت حيزاً أكبر مما تستحق على حساب دراسة مسائل النحو والصرف دراسة تطبيقية بمناقشتها وفهمها وهضمها . ولا أدري من الذي وجه الدراسات الحديثة هذه الوجهة التي لا أرى لها كبير فائدة . أما هذا البحث فلم يغفل الجوانب التاريخية ، فقد تتبع نشأة النحو وتطوره حتى اكتماله بوضع أصوله الكلية وقواعده العامة في ظلال القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره والحديث الشريف وشرحه ، اعتماداً على كلام فصحاء العرب نثراً وشعراً ، حتى أصبح النحو علماً مستقلاً بفضل جهود علماء القرنين الأول والثاني من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي وطبقته وتلاميذه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وطبقته وتلاميذه وعلى رأسهم سيبويه . ولكن لم يتوقف البحث عند هذا الحد ولا ركز كثيراً على هذا الجانب ، كما لم يكتف بالدراسة النظرية للتأويل

النحوي وغير النحوي، بل أوجز ذلك كله قدر الإمكان ، وتجاوزته إلى الدراسة التطبيقية لمسائل التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، وتتبع بالبحث والدراسة والنقد مواقف النحاة والمفسرين وآراءهم فيه منذ زمن سيبويه إلى اليوم .

ولعله مما لا شك فيه أن هذه الدراسة التي أتقدم بها اليوم تعد تسجيلاً لخطوات نشأة التأويل النحوي في ظل القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره ، وبياناً لتطوره وتدرجه واستقراره على مدى القرون الثلاثة عشر الماضية ، ثم بيان غلو بعض المعاصرين في رفضه بالكلية ومناقشة وجهات نظرهم ودوافعهم وأهدافهم في ذلك . فضلاً عن ذلك فإن في هذا البحث كشفاً عن منابع النحو العربي ومصادره الأصلية التي اعتمد عليها واستمد منها ، ومع ذلك لا أدعي الكمال فيما قمت به من مناقشة الآراء والخلافات والمذاهب حول مسائل التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، التي حاولت إحصاءها ودرسها ونقدها ، ولا فيما انتهيت إليه من آراء وخلصت إليه من مواقف وانتهيت إليه من نتائج، غير أنني حاولت بذل كل ما أملك من جهد في الاحتكام إلى أسلوب القرآن الكريم وقراءاته في دراسة قوانين النحو وأصول النحاة التي بنوا عليها عملهم ، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك وفاءً مني بحق البحث في الصبر والجلد ، فلم أدخر وسعاً ولا طاقة ولم آل جهداً في محاولتي هذه لتقديم صورة واضحة السمات ، بينة القسمات ، كاملة المعالم عن التأويل النحوي ، راجياً من المولى القدير أن يجعل هذا البحث وافياً بغرضه ، خادماً لنحو العربية في جانب من جوانبه ، وأن يكون داعياً إلى ضرورة وجوب الاحتكام لأسلوب القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة وغير المتواترة في كل ما يعرض له الدارسون من قوانين النحو وآراء النحاة ومذاهبهم ، لأن القرآن الكريم، ثروة لغوية جديرة بالدرس والتحليل وبذل الجهود في خدمته والإفادة منه إلى يوم القيامة ، ففيه ما يكفي لتأييد النحو ودعم قواعده وشواهد الأخرى .

وبهذا نصل إلى اليقين في أن النحاة القدامى لم يكن لهم من غرض إلا خدمة هذا الكتاب العزيز في لفظه ومعناه ، وبناء قواعد العربية عليه ، ليسير الناس على هداه في التعبير والأسلوب والفهم ، كما يسبرون على هداه في التصور والسلوك والآداب.

هذا ما انتهى إليه البحث ، ومما يزيدني يقيناً بصحته وأهميته وضرورة تأكيده أنه نبه عليه وأشار إليه الأعلام الكبار من علماء العربية المعاصرين ممن عرفوا بالصدق في العلم والمجدية في

البحث والعدالة فسي الأحكام ، من أمثال الشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور ، الذي يقول : «... ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين ، رجل معتكف فيما شاده الأقدمون ، وآخر أخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون ، وفي كلتا الحالتين ضرر كثير ، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكبير ، وهي أن نعد إلى ما شاده الأقدمون ، فنهدبه ونزيده ، وحاشا أن ننقضه أو نبيده ، علماً بأن غمط فضلهم كفران للنعمة ، ووجدَ مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة ، فالحمد لله الذي صدق الأمل ، وسر إلى هذا الخير ودل »^(١).

ويقول العلامة البروفسير/ عبدالله الطيب ، وهو يتحدث عن هذه القضية : « كان الجيل الأول ممن تلقوا التعليم الاستعماري الجديد قد سبق لهم درس القرآن وتحصيل حسن من العربية ، وقع عندهم إعجاب بأساليب الأفرنج واعتقاد تفوقها ، ومع ذلك كانوا ذوي شعور قوي بالانتماء إلى الحضارة التي هم بنوها ، ورجاء عظيم أن ينهضوا بها من طريق ادخال بعض الأساليب العصرية فيها ، فاستحدثوا أساليب جديدة في درس الأدب ، مدارها على درس تاريخ الأدب وانتقاد مشاهير الأدباء على طريقة الأفرنج في درس أدبائهم ونقدهم ... واستحدثوا أساليب جديدة في درس النحو مدارها على التبسيط ... وقد تصرم عهد هذا الجيل الأول وتصرمت معه النهضة التي نهضها ، وكانت ثمرة تبسيط النحو ضياعه ، وثمره الحفظ للشعر وللقرآن من قبل ودرس تاريخ الأدب أن صار العلم بالأدب علماً بنتف منه ، وهذه النتف تحفظ عن ظهر القلب من أجل الاختبارات المدرسية ، وليس فيها من كبير فائدة ، لا من حيث التذوق الأدبي ولا من حيث زيادة المعرفة باللغة وآدابها ... »^(٢).

ويقول الأستاذ المحقق/ عبدالسلام محمد هارون في تقديمه للكتاب : « ومهما يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشر العلماء من التراث النحوي ، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات في مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل وهو ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته - يجعل من قراءة كتاب سيبويه متعة

(١) من مقدمة تفسيره التحرير والتنوير ٧/١.

(٢) من مقال له بعنوان : ضرورة الرجوع إلى القرآن في التعليم ، نشرته مجلة (التأصيل) التي تصدرها إدارة التأصيل بوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي ، ص ٣٢ وما بعدها من العدد الأول الصادر في الخرطوم - السودان بتاريخ ديسمبر ١٩٩٤م.

نافعة أو نفعاً ممتعاً ، ويضع أساساً سليماً للدراسات النحوية المعاصرة التي كثيراً ما انحرفت -
بغرورها- عن جادة السبيل ؛ لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع
الأسلاف وزن الحق ، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف» (١).

وبناءً على ما تقدم يجب على أهل العربية في هذا العصر أن يتجهوا أولاً إلى تصحيح مسار
الدراسات النحوية واللغوية لتتجه إلى الوجهة الصحيحة وهي البناء على ما أشاد السلف السابقون،
لا إلى النقد بالباطل والنقض ومحاولة هدم ما بناه الأقدمون ، وطمس ما رسموه ومحو ما أسسوه
وخلط ما ميزوه وحروره من قواعد النحو وقوانينه ومسائله ، وهذه هي قضية هذا البحث (٢).

ومهما يكن من شيء فإن كنت قد وفيت هذا البحث حقه وأنصفت علماء السلف الأجلاء ،
فذلك ما قصدت إليه ، وأجهدت نفسي من أجل رسم خطوطه ونسج خيوطه ، وإن يكن غير ذلك
فمرجعه إلى الجهد البشري المحدد ، ولا شك في أن عمل الإنسان معرض دائماً للخطأ والنسيان
والقصور إلا من عصمه الله جلّت قدرته ، وعسى أن يكون حسن نيتي شفيعاً لي عند الذين نقدتهم
من الباحثين المعاصرين وغيرهم ، فالله وحده يعلم أنني ما أردت إلا الإصلاح ، وما قصدت إلا خدمة
العلم الشريف، والدفاع عن حرمة النحو وكرامة النحاة ، فالحق بين لمن التمسه والمنهج واضح لمن أراد
أن يسلكه، والرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل . وفي سبيل الله وحده والدفاع عن حرمة
لغة كتابه العزيز، وأهلها الذين أفنوا أعمارهم في خدمتها ، ما بذلته من جهد مضمّن في إعداد هذه
الدراسة وتحريرها وتهذيبها ، ولا أدعي أنني أشبعت هذا الموضوع بحثاً وقمحيصاً أو قتلته دراسة حتى

(١) من تقديم نشرته للكتاب ١/٣٣-٣٤.

(٢) اعترف الدكتور/ شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الوقت الحالي بفشل جميع المحاولات العصرية لتجديد قواعد
العربية وتطويرها وتبسيطها ، وتبسيّر صعاب النحو المزعومة، من دون أن يبدي سبباً لهذا الفشل الكبير الشامل ، وأبدي حيرته
الشديدة من قدرة مناهج قدامى النحاة في الإيفاء بمتطلبات تعلم اللغة العربية وتعليمها ، كما أبدي حيرته من فشل جميع
محاولات التجديد والتطوير والتبسيّر مع أنها - كما يقول الدكتور- تقوم على نتائج بحوث علم النفس والتربية ، وتبني على
المناهج الحديثة في تعليم اللغات . ويبدو للباحث أنه يعني بذلك ما عند الأفرنج ، وينسى الأستاذ الكبير أن ما يصلح للغة أو
اللغات الأعجمية من مناهج قد لا يصلح بالضرورة للغة العربية ، ولا أدري كيف يفغل دعاة التجديد - وشوقي ضيف واحد منهم-
أنهم أنفسهم لم يحسنوا العربية تكلماً وكتابةً ومنهج تفكير إلا لأنهم تعلموها من خلال المناهج القديمة في الأزهر وغيره من معاهد
التعليم ، وأن المناهج الحديثة ما برحت تزيد القدرات اللغوية عندنا ضعفاً على ضعف، وهذا وحده كان يكفي لردع دعاة التجديد
عن دعواتهم وردهم إلى المنهج المجرب نفعه في تعلم العربية وتعليمها ، وليتهم يفعلون . انظر تبسيّر النحو التعليمي قديماً وحديثاً
ص ٤-٥ ومذكرات الدكتور/ شوقي ضيف بعنوان (معي) ١/٢٧، نشر دار المعارف بمصر ، القاهرة سنة ١٩٨٤م.

نضج فإنه ما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل دارس وباحث وعالم ، ولكنني حاولت جهد إمكاني أن يكون قريباً من الكمال ، محققاً لي تقديراً مستطاباً ودعاءً مستجاباً ؛ لأنني ما ابتغيت بهذه الدراسة إلا وجه الله تعالى راجياً من المولى عز وجل أن أكون واحداً من طلبة العربية الذين أخلصوا لله الدين القيم في خدمتها ، وآمنوا إيماناً كاملاً بأصالة لغة القرآن الكريم وصدق قواعدها وقوانينها وأساليبها ، واعتدوا بأصول كتب النحو دراسة ومنهجاً وعمدة في البحث، وتبينوا أن علماء العربية من السلف كانوا قدوة وأمثلة ومنارات يهتدى بهم ؛ لأنهم جمعوا بين العلم القويم والدين المستقيم ، وساروا على نهج صاحب الخلق العظيم ، فأكدوا بذلك أن النظر الثاقب والفكر المستنير بنور الإيمان والهدى والقرآن ، والجهد الخالص من شوائب حظوظ النفس ... لا تطفئها تيارات حادثة وبدع مستحدثة لا تقوى تقوم بنفسها ولا تستطيع الدفاع عن كيانها وإثبات دعاواها والثبات على مناهجها المتنكبة وطرائقها الملتوية ودعواتها الزائفة وادعاءاتها الباطلة ومزاعمها الغربية واتهاماتها الآثمة وحججها الداحضة وشعاراتها الجوفاء، ولو أنها عريضة براءة ، فهي كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً إذا جاءه لم يجده شيئاً، إذ لا فائدة فيها للعربية وأهلها البتة ، اللهم إلا فائدة إثباتها يقيناً أن النقد مفيد ولو كان هداماً مفرضاً هدفه الدعاية الكاذبة ومحاولة امتطاء صهوة الشهرة والبروز والظهور وادعاء العبقرية ، والذكاء ؛ وذلك أن عملاً جاداً صادقاً أصيلاً كثرات العربية والإسلام لا يهدمه النقد المفرض كما لا يضر السحاب نباح الكلاب ، فالقافلة تسير والكلاب تعوي ، بلى يعطيه مزيداً من الكشف والإيضاح والبيان عن قوته وأصالته ونقائه وصفائه وعطائه الشر المستمر، شأنه في ذلك شأن الجواهر الحر الأصيل كلما اصطلى بالنار اشتد عليه الأوار ، زاد صفاؤه وتخلص من الشوائب وبان جوهره الأصيل وأصله الثمين الخالي من كل كدر ﴿ ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار. يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين ويفعل ما يشاء ﴾^(١) . ﴿ ... كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزيد فيذهب جفاءً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال ﴾^(٢) . ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون﴾^(٣) .

(٢) من الآية ١٧ من سورة الرعد .

(١) الآيات ٢٤-٢٧ من سورة إبراهيم .

(٣) من الآية ٨ من سورة المنافقون .

وقد اتبعت في كتابه هذا البحث مناهج عدة يمكن تسمية مجموعها بالمنهج التجميعي الانتخابي، وذلك لأني أجمع الآراء المختلفة في كل مسألة ثم أكر عليها بالدراسة والنقد والتحليل. وأخيراً أخلص إلى الانتخاب والاختيار وترجيح ما يبدو لي راجحاً مع ذكر المرجح أو المرجحات إذا وجدت وإلا اكتفيت بالعرض والتحليل والنقد من دون ترجيح، إذ لا ترجيح بلا مرجح في البحث العلمي. وإذا كنت قد اتبعت هذا المنهج في جميع فصول البحث بصفة عامة، فقد اتبعت بصفة خاصة المنهج الإحصائي الاستقرائي في جمع مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات في كتاب سيبويه، وكذلك في جمع مواقف النحاة والمفسرين منه وآرائهم فيه، من كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وتعليلها وغير ذلك. ثم اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي الموضوعي في دراسة أقوال العلماء ونقدها واستنتاج المواقف والآراء منها، كما التزمت المنهج التاريخي المقارن في عرض المواقف والآراء، مراعيّاً تسلسلها التاريخي، وإفادة اللاحق من السابق منها، وتصويب بعضها بعضاً ونقدها والرد عليها، ومن ثم سرت في البحث سيراً زمنياً تاريخياً، فبعد أن ألقيت في الفصل الأول بعض الأضواء الكاشفة على نشأة النحو وتطوره وأسباب ذلك ودواعيه وظروفه وأول من وضعه، مشيراً - في اقتضاب - إلى الجهود الكبيرة التي بذلها علماء العربية في خدمة القرآن الكريم بتوثيق نصه في جميع قراءاته والمساهمة في تحليل نصوصه وآياته وكشف أساليبه في التعبير وفي الدلالة على المعاني، تناولت تعريف النحو وموضوعه وفائدته ومنزلته بين علوم العربية الأخرى وأهميته ومكانته بين علوم الإسلام وصموده في وجه دعوات التجديد والتطوير والتبسيط وما إلى ذلك في كل عصر، وعلاقته بعلمي القراءات والتفسير، ذاكراً أبرز المفسرين المهتمين بالبحوث اللغوية والنحوية في تفاسيرهم على مدى عصور التراث الإسلامي المتعاقبة - ثم ختمت هذا الفصل بذكر نبذة قصيرة عن سيبويه وكتابه. ولما كان اللحن في قراءة القرآن هو السبب المباشر في نشأة النحو، لم يكن لي بد من أن أعرض في هذا الفصل لمعناه وتاريخ ظهوره والتعرف على أسبابه ودواعيه وذكر نماذج منه في قراءة القرآن الكريم وغيره في غير تطويل، وبذلك تم هذا الفصل في سبعة مباحث.

ثم أشرت إلى الأثر الكبير الواضح والتأثير البين الظاهر للقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره في تنمية الدرس النحوي وتطويره وإنضاجه، وأن القراءات القرآنية في الواقع قد أثارت همم العلماء

لتتبع اللهجات العربية المختلفة ، وما قد يطرأ على الألفاظ العربية من تغيير بإبدال أو حذف وإعراب وبناء ، وبهذا أقاموا علم القراءات على أسس علمية متينة وضعت حداً للتقول والطعن والاعتراض ، وكان للقراءات القرآنية المختلفة أثر لا ينكر في كثرة الخلافات النحوية والاتجاهات المذهبية ، كما كان كثير من وجوهها سبباً للتأويل بالتقدير والحذف والتقديم والتأخير والتعليل والقياس ، وهذا كله في الفصل الثاني الذي خصصته للحديث عن التأويل ، مفهومه وآراء العلماء فيه ، متناولاً ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي ، ومعناه في اللغة واشتقاقه ومفهومه عند طوائف علماء الإسلام ، وآراءهم فيه ومواقفهم منه ، وأثره في العلوم والفنون المختلفة ، وعلاقته بالمعنى والتفسير ، وقد خصصت مبحثاً في هذا الفصل للتأويل النحوي ، مبيناً فيه مفهومه ونشأته وتطوره وأسبابه ودواعيه وآراء النحاة فيه قديماً وحديثاً ، رافضاً دعوات بعض الباحثين المعاصرين إلى حذفه من النحو بالكلية مع العوامل والعلل والقياس والتقدير ، موضحاً سبب هذا الرفض ، مؤكداً أن للتأويل النحوي أسباباً وأهدافاً ودواعي مقبولة أحياناً ، لتصحيح معنى أو اطراد قاعدة عامة في كلام العرب ؛ لأن الإعراب فرع المعنى الذي هو وجهة النحوي في إعرابه للقرآن الكريم وغيره حتى لا يتعارض الإعراب مع روح النص القرآني وأهدافه وتشريعاته وأحكامه وآدابه . وقد أكدت في هذا البحث أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو وقواعده ومسائله وقضاياها التي منها قضية التأويل ، بما لا يدع مجالاً للشك في ذلك ، وأنه إذا وردت بعض كلمات في القرآن الكريم قرئت بوجه يخالف المعهود في أسلوب الأداء العربي الذي بنيت عليه قواعد النحو ، فذلك لحكمة بالغة كالإختصار والإيجاز والتفنن في أسلوب التعبير ، وتنبيه الأذهان للتأمل والتدبر ولفت الأنظار إلى بعض الأمور التي لها أهمية خاصة في التشريع الإسلامي والهدي القرآني ، وبذلك كان القرآن خير حافظ للعربية بفضل الله تعالى جده ، ثم بفضل عناية القراء الشديدة وتدقيقهم البالغ حداً في الضبط والرواية شفاهة وكتابة .

أما بقية فصول البحث الخمسة فكانت دراسة تطبيقية لما تقدم من الدراسة النظرية في الفصلين الأول والثاني على مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ودراسة تحليلية نقدية لمواقف النحاة والمفسرين منها وبيان آرائهم فيها . وكان منهجي في كل فصل منها أن أبدأ بعرض المسألة النحوية التي بنى عليها سيبويه تأويله لوجه من وجوه القراءات في الآية المعينة ، ثم

ذكر خلاصة آراء النحاة فيها إذا كانت من المسائل الخلافية في النحو ، ثم عرض تأويل سيبويه لوجه القراءة موضع التأويل ، من الكتاب ، مع ذكر الوجوه الأخرى من القراءة إن وجدت ثم شرح وتحليل ما قاله سيبويه بعد نقل نصه كاملاً من الكتاب ، مستعيناً في الشرح والتوضيح والتحليل بما قاله النحاة حول كلام سيبويه وفهمهم له ، ثم عرض مواقف النحاة والمفسرين منه وذكر آرائهم في تخريج وجه القراءة موضع التأويل ، مع ترتيب المواقف والآراء ترتيباً تاريخياً مقارنة ودراستها دراسة نقدية تحليلية تنتهي إلى الاستنباط والاختيار والترجيح ما أمكن ذلك .

وقد اضطررت في بعض الفصول إلى عقد مباحث خاصة لمناقشة آراء بعض الباحثين من القدماء والمحدثين في تأويل سيبويه لوجه إحدى القراءات في الآية ، إذا رأيت ذلك ضرورياً ؛ لكثرة الكلام أو خروج بعض الباحثين عن المنهج العلمي الموضوعي في نقد كلام سيبويه ، أو لغير ذلك .

هذا ما كان من أمر المنهج العلمي المتبع في كتابة هذا البحث ، وتقسيماته المتمثلة في فصوله ومباحثه التي اقتضاها هذا المنهج الذي تضمنته خطة البحث ، والذي رأيت أنه يحقق أغراضه ويوصل إلى أهدافه وغاياته ، هذا عدا مسائل أخرى تفرعت من فصول البحث تعم الحاجة إلى تبيينها وإن بعدت عن المقصود الأصلي منه ، ولكن الشيء قد يذكر بالشيء ، وتصح الإضافة بأدنى مناسبة في الزماني واللفظي ، وهي نبضات وخواطر ومشاعر قد يعوزها الترتيب والتنسيق ، ولكن أرجو الله وأسأله أن لا يعوزها الصدق والتوفيق .

وقد خرجت الآيات القرآنية الواردة في البحث بذكر أرقامها ونسبتها إلى سورها ، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة والآثار بذكر روايتها من أهل الحديث ومواقعها من كتب السنة المطهرة ، كما عُنيت بالشواهد الشعرية الواردة في البحث فنسبتها إلى قائلها إذا عرفتهم ، مع شرح ما يحتاج إلى شرح منها ، وذكر مضمونها والإشارة إلى قصائدها ومناسباتها ما أمكن ذلك ، مع التوضيح التام لموضع الاستشهاد النحوي في كل شاهد . وترجمت لأكثر الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث ترجمة مختصرة موجزة مع ذكر مصادر الترجمة ليرجع إليها من أراد التوسع فيها من الباحثين ، عدا المعروفين من الصحابة كالخلفاء الأربعة ، والأئمة الأربعة وأمثالهم ، وعداً من وردت أسماؤهم داخل النصوص المنقولة المحصورة بين علامتي تنصيص ، وعداً الأحياء من المعاصرين ، فلم أر ضرورة لترجمة هؤلاء . ووثقت مصادر البحث في الهوامش ، بذكر اسم المصدر وصاحبه والناشر

ومكان النشر وتاريخه ورقم الطبعة - إذا وجد - والجزء أو الأجزاء إذا اقتضى الحال ، وذلك عند ذكر المرجع لأول مرة ثم في فهرس المصادر . ثم ختمت البحث بالفهارس العلمية للآيات القرآنية مرتبة على سورها ترتيب المصحف الشريف ، والأحاديث النبوية والآثار مرتبة على حروف الهجاء ترتيباً ألفبائياً بحسب الحرف الأول من كل حديث أو أثر ، والشواهد الشعرية مرتبة ترتيباً ألفبائياً على حروف الروي لكل بيت ، ثم فهرس المصادر التي تكرر الرجوع إليها في البحث مرتبة ترتيباً ألفبائياً على أوائل أسماء الكتب والمراجع لا على أسماء المؤلفين ، وذلك بإلغاء (ال) هذا إلى جانب الفهرس المفصل لموضوعات البحث .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل سعيمي هذا مشكوراً ، وجهدي في هذا الجمع والترتيب والتنسيق - وإن كنت مقلداً- مبروراً ، ويتوب عليّ وعلى سائر العصاة والمذنبين فيما فرط منا من السيئات والذنوب توبة لا يصيبنا بعدها نصب ولا يمسننا فيها لغوب ، وحسبي بعد ذلك أن أدعو الله تعالى أن لا يصرف من نيتي شيئاً إلى غيره ، وأن يوفقني كي لا أبتغي بما سطرته إلا وجه الله والدار الآخرة ، فإن من كان همه هناك ، كان في شغل شاغل عن مدح المادحين وقدح القادحين ، و: « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »^(١) . على أنني في ختام هذه المقدمة أعيد ما قدمته من أنني لا أدعي أن الكمال الذي نشدت قد تحقق ، وحسبي أنني لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً وإن كان جهد المقل وغاية وسع المستطيع ، ورحم الله العماد الأصفهاني حيث يقول : « إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا كان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ... وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ... »^(٢) .

وبعد فإن كان لا يراد من الشكر توفية حق وقضاء دين وجزاء إحسان ، فإنني أتقدم بالشكر

(١) من الآية ٨٨ من سورة هود.

(٢) تنسب هذه الكلمة في أكثر المراجع إلى عماد الدين ، أبي عبدالله محمد بن محمد بن حامد ، المعروف بالعماد الأصفهاني ، الكاتب ، صاحب كتاب (خريدة القصر وجريدة العصر) ، ولكن يبدو أن الصحيح نسبتها إلى القاضي الفاضل ، وبدل على ذلك ما جاء في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للسيد المرتضى الزبيدي ٣/١ ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بالقاهرة ، بدون تاريخ ، حيث جاء فيه ما نصه : « كتب القاضي الفاضل إلى العماد الأصفهاني معذراً عن كلام استدركه عليه : « إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك مثله أم لا ؟ وذلك أنني رأيت أنه لا يؤلف إنسان ... إلخ » .

الجزيل والعرفان الجليل والتقدير العظيم إلى من شرفني الله بالتلمذة له أستاذي العلامة المفضل الدكتور / مصطفى محمد الفكي ، رئيس قسم الدراسات النحوية واللغوية وأستاذ العربية بكليتها في جامعة أم درمان الإسلامية ، الذي كان وما يزال المفزع الذي أفزع إليه والجبل الذي آوي إليه كلما وقفت في سبيل بحثي مشكلة أو استعصت عليّ مسألة أو ترددت في قضية علمية ، وقد كان ما أفدته من خلقه ودينه وحسن عشرته وطيب معاملته لطلبة العلم في مكتبه بالكلية ومنزله العامر ، وجميل توجيهه لا يقل عما أفدته من غزير علمه وفريد أدبه وعلو همته في البحث وطول صبره على الدرس وسعة صدره في المناقشة ولصيق متابعته منذ أن تولى الإشراف على هذا البحث وتوجيه صاحبه ، وتسديد أخطائه وتصويب هفواته وتقويم اعوجاجه وإزالة أغلاطه ... ولا أطمع أن أوفيه حقه فذلك ما لا سبيل إليه ، شكر الله له وأثابه وجزاه عني وعن العلم وطلبته خير الجزاء يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، حفظه الله ورعاه وأمد عمره في خدمة العلم الشريف وأهله ونفع به ويعلمه ، و :

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة
أوفى من الشكر عند الله في الثمن
أخلصتها لك من قلبي مهذبة
حذواً على مثل ما أوليت من حسن

وليس شكري له بمحّط إياه وزر ما اقترفت من أخطاء في هذا البحث ، فأنا المستول عما قد يقع فيه من هنات وزلات وأخطاء ، والإنسان خطأ .

ثم الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي البروفسير / محمد أحمد الشامي العميد السابق لكلية الآداب بجامعة أم درمان الإسلامية ، المشرف الأول على هذا البحث على قبوله الإشراف على هذا البحث ومساعدتي في اختيار موضوعه ووضع خطته العامة ، وقد أسدى إليّ نصائح غالية وتوجيهات مفيدة ، وظل يسأل عني وعن بحثي بعد اغترابه ، فله مني عظيم الشكر والتقدير ويجزيه الله عني وعن بحثي هذا خير الجزاء . والشكر لأسرتي خاصة والدتي التي شقيت كثيراً بصبرها عني مدة تزيد على ثلاث سنوات . ثم إنني أشكر أسرة جامعة أم درمان الإسلامية وعلى رأسها السيد البروفسير / مدير الجامعة على ما أتاحت لي هذه المؤسسة التعليمية العريقة فرصة الدراسة الجامعية الأولى ، وفرصة هذه الدراسة ، كما أتاحت لي فرصة العمل فيها منذ اليوم الأول لتخرجي في مرحلة البكالوريوس ، في وظيفة مساعد تدريس بكلية اللغة العربية التي أخص بالشكر أسرتها الكريمة وعلى

رأسها عميدها الأديب شيخ العربية الكبير وإمامها الهمام وشاعرها المفلق شيخي الكريم وأستاذه
المفضال الدكتور/ بابكر البدوي دشين ، الذي ظل يتعهدني بالرعاية والنصح والتوجيه والإرشاد منذ
سني دراستي الجامعية الأولى ، وظلت أياديه عليّ تتوالى وأفضاله إليّ تتابع ، فكان أقلها أنه
أعارني من مكتبته الخاصة تفسيري الدر المصون للسمين الحلبي ، وأضواء البيان للشنقيطي ، فيما
يقارب عشرين مجلداً من المصادر والمراجع فظلت عندي طيلة فترة البحث ، فمهما أشكره فلن أوفيه
حقه ؛ لأنني معه كما قال أبو الطيب عن حاله مع سيف الدولة :

أسير إلى إقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه

فاللهم أجز عني الشيخ الدكتور/ دشيناً خيراً ومتعته بالصحة والعافية وبارك لنا فيه وفي علمه .
والشكر كذلك لأستاذه الفاضل العلامة الدكتور/ عثمان الفكي بابكر الذي لجأت إليه كثيراً منذ
أيام اختيار الموضوع وأثناء البحث لشرح غوامض كتاب سيبويه ولأخذ رأيه في بعض المسائل
والمشاكل والقضايا النحوية واللغوية التي يصعب عليّ فهمها في كتب النحو والتفسير وغيرها ،
فكان دائم الاستعداد لاستقبالي في مكتبته ومنزله ، والاستماع إليّ أولاً ثم مناقشتي بصدر رحب
وصبر طويل على البحث والنظر والفحص والمراجعة ، فجزاه الله عني خير الجزاء . والشكر والتقدير
كذلك للأخ الفاضل البحاثة نسيح وحده في العناية بالتراث الإسلامي وجمع كتبه المطبوعة والمخطوطة
ومتابعة أخباره والعلم بدقائقه الأستاذ/ التجاني سعيد محمود ، صاحب أكبر مكتبة خاصة
بالسودان ، وقد أتاح لطلبة الدراسات العليا مراجع لا توجد في السودان إلا في مكتبته العامرة .
وإذا كان هذا لجميع طلبة الدراسات العليا فإن له عليّ فضلاً آخر بل أفضالاً أخرى ، إذ تكرم
بالسماح لي بدخول المكتبة في أي وقت؛ للاطلاع واستعارة كل ما احتاج إليه من مصادر ، وذلك منذ
أن تعرفت عليه وأنا في الفرقة الأولى بالجامعة ، فأنا عاجز عن شكره وتقدير أفضاله وأياديه
عليّ ، أسأل الله تعالى أن يجزيه عني وعن العلم وطلبته خيراً . والشكر كذلك للأخ الفاضل الأستاذ/
عمر عبدالقادر ، الذي أبدى استعداده لأعازتي كل ما احتاج إليه من مكتبته الخاصة العامرة بأمهات
المراجع العلمية في العلوم المختلفة ، وأعارني كتاب : الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي
الفارسي فظل عندي طيلة فترة البحث ، كما أشكر الأخ/ آدم علي عبدالله الذي أعانني في مراجعة
تجارب الطباعة مع ما يكلف ذلك من وقت طويل ، ثم الشكر موصول إلى كل من :

- القائمين على إدارة المكتبة المركزية ومكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية.

- وجامعة الملك سعود بالرياض - السعودية وللإخوة السودانيين العاملين بها ، وأخص بالشكر الأخ الفاضل الأستاذ/ عطا المنان عبدالله محمد ، على حسن استضافته لي في زياراتي المتكررة للرياض أثناء فترة عملي بالقصيم ، ومصاحبته لي بنفسه وسيارته الخاصة في مشاويري الكثيرة إلى مكاتب الجامعات والمكاتب العامة والتجارية في الرياض .

- ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض والإخوة السودانيين العاملين به ، وأخص بالشكر الأخ الفاضل الأستاذ/ أحمد ميرغني محمد أحمد الذي صور لي ما أحتاج إليه .

- والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وأخص بالشكر الأخ الفاضل مصباح محمد مصباح . والأخوين محمد أحمد حسن ومحمد إبراهيم رحمة بالرياض .

- مكتبة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم ومكتبة جامعة القرآن الكريم وأخص بالشكر الأخ الفاضل/ عبدالفتاح إبراهيم العقيد ، ومكتبة الدراسات العليا بجامعة النيلين وأخص بالشكر الأستاذ العالم الفاضل الدكتور/ محمد عثمان علي ، على ملاحظاته القيمة ونصائحه الغالية وإرشاداته الطيبة .

- شركة جي تاون قرافيك لطباعة البحوث ولديرها الأخ الفاضل/ فؤاد محمد يوسف (أبو محمد) والأخ إبراهيم عبدالحليم الذي تولى أمر الطباعة ، فقد عاملوني معاملة حسنة لا أنساها لهم ما حييت ، فجزاهم الله عني خيراً . والأخ الأستاذ الفاضل/ عبدالرحمن الطيب عبدالواحد مسجل الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية الذي أزال عن طريق هذا البحث كل ما اعترضه من معوقات إدارية .

والشكر موصول إلى كل من أعانني بشيء في هذا البحث ولم يتسع المجال لذكر اسمه وهم كثر، فشكري وتقديري لجميع أساتيذ عامة وأساتيذي بكلية اللغة العربية خاصة، ولكل الأخوة والأخوات الزملاء من الأساتيذ وطلبة الدراسات العليا الذين ظلوا يشجعونني بسؤالهم المستمر عن سير البحث ، وأخص منهم بالذكر زميلي الأخ الفاضل الأستاذ/محمد عبدالقادر أحمد الكسمبري الذي توافر على قراءة البحث في صورته النهائية ، وزميلتي الأخت الفاضلة

الأستاذة/ آمال هاشم أحمد البربر ، التي تحملت عني بعض محاضراتي بمركز الطالبات، فأعانتني بذلك على التفرغ للبحث ، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء ، فإنه « لا يشكر الله من لا يشكر الناس »

ولو أني أعطيت كل بلاغة وأفنيت بحر القول في النظم والنثر
لما كنت بعد الكل إلا مقصراً ومعتزلاً بالعجز عن واجب الشكر

وختاماً الشكر والحمد والثناء كله لله رب العالمين ، أولاً وأخيراً ﴿ ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ﴾ ^(١) ﴿ ربنا اغفر لي ولوالدي وللؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ ^(٢) ﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ ^(٣) .

صدق الله العظيم

(١) من الآية ٤ من سورة الممتحنة .

(٢) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة النمل .

الفصل الأول

نشأة النحو وتطوره وعلاقته بالقراءات والتفسير

وجهود علماء العربية في خدمة القرآن

المبحث الأول : نشأة النحو : الظروف ، والأسباب ، والدوافع ،
والواضع ، والتطور .

المبحث الثاني : النحو : تعريفه ، وموضوعه ، وموضعه بين
علوم العربية الأخرى ، وفائدته .

المبحث الثالث : الحاجة إلى علم النحو ، وأهميته ، ومنزلته بين
علوم الإسلام ، والعربية .

المبحث الرابع : صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتبسيط
والتطوير وما إلى ذلك ، وحكم تعلم النحو .

المبحث الخامس : علاقة النحو بالقراءات والتفسير وجهود
النحويين في خدمة الكتاب العزيز .

المبحث السادس : المفسرون المهتمون بالبحوث النحوية واللغوية
في تفاسيرهم .

المبحث السابع : سيبويه وكتابه : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ،
ومولده ، وتعلمه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومرضه
ووفاته ، وثناء العلماء عليه وعلى كتابه ،
قديماً وحديثاً .

المبحث الأول : نشأة النحو : الظروف ، والأسباب ، والدوافع ، والواضع .

لقد كان الهدف الرئيس من الدراسات اللغوية ، والدافع الأول في الأساس إلى وضع القواعد الضابطة لها ، ورصد الانحراف اللساني ، وتصويب الأخطاء الكتابية والتعبيرية، هو سلامة القرآن الكريم ، وصونه من الخطأ في قراءته وفهمه، فإليه يرجع الفضل الكبير في نشأة الدراسات اللغوية ، وتطويرها، ولولاه لما وجدت العلوم المختلفة التي نشأت وتطورت ونضجت في رحاب الدين واللغة .

وقد بدأت الحركة اللغوية في مطلع القرن الثاني من الهجرة ، عندما تم الفتح الإسلامي، واستقرت أصول الدولة الإسلامية ، وانتشر العرب المسلمون في الأقطار المفتوحة واتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وانتشرت فيها اللغة العربية ، فدخلت كثيراً من البلدان المفتوحة ، فكان لانتشارها في تلك البقاع الكثيرة الواسعة أكبر الأثر في تطور الدراسات اللغوية والنقدية . وقد واصلت هذه الدراسات تطورها إلى أيامنا هذه على الرغم مما تعاقب على الحياة العربية والأمة الإسلامية، من عصور ازدهار وانحطاط .

وقد حصر علماء العربية جهودهم الأولى في علم (النحو) ؛ لأن أول فساد سري إلى العربية كان في ضبط الحركات ، فاستنبطت القوانين لضبطها ، ولذلك كان (النحو) وحده يسمى (علم العربية) حتى لقد كان النعت بالأديب خاصاً بالنحوي في عصر من العصور . وبهذا المفهوم سمي ابن الأنباري^(١) كتابه في تراجم النحاة : (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، وقصد بالأدباء : النحاة . وكذلك كانوا يطلقون المؤدب غالباً على النحوي .

ولا شك أن الكثير من هؤلاء النحاة كان بجانب تبحره في النحو واللغة ، عالماً موسوعياً، ذا مشاركة واسعة في كثير من العلوم والمعارف التي وجدت في عصره .

(١) هو : كمال الدين ، أبو البركات ، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المولود سنة ٥١٣هـ، المتوفى سنة ٥٧٧هـ ببغداد ، قال فيه القفطي : « الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ، وكان فاضلاً عالماً زاهداً ، سكن بغداد إلى أن توفي بها ، وتفقه على مذهب الشافعي... » قرأ النحو على ابن الشجري واللغة على أبي منصور الجواليقي ، وبرز في الأدب حتى صار شيخ وقته ، وانقطع في منزله مشغولاً بالعلم والعبادة ، وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة ، من الروح والمجاهدة والتقلل والنسك وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته الكثيرة مثل الإنصاف في مسائل الخلاف، ونزهة الألباء، والبيان في غريب إعراب القرآن، ولغ الأدلة في أصول النحو، والإعراب في علم الإعراب. وقد زادت على خمسين كتاباً في علوم مختلفة، وتردد إليه الطلبة واستفادوا منه. له ترجمة في إنباه الرواة ١٦٩/٢ ووفيات الأعيان ٢٧٩/١ وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٢٤٨/٤ والمزهرة للسيوطي ٤٢١/٢ وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٢٥٨/٤.

هذا ويجمع العلماء على أن سبب وضع النحو الذي هو علم ضبط أواخر الكلمات وانتهاج سمت العرب في كلامها ، هو فشو اللحن بفساد الألسنة ، واختلالها . واللحن هو الخطأ في النطق بالكلمات والتراكيب العربية .

وذلك أنه بعد أن انبلج نور الإسلام ، وغمر شبه الجزيرة العربية والبلاد المتاخمة لها ، أخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، الذين دخلوا في الإسلام أفواجا ، وحرصوا - بحكم إسلامهم - على تعلم العربية ، لغة دينهم ، ووسيلة فهم كتابه الخالد .

ومما يدل على ذلك ما روى من أن الشعبي^(١) مر بقوم من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال: «لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده»^(٢) .

ومن الواضح أن الشعبي لا يقصد أن الموالي أفسدوا النحو المعروف الحادث ؛ لفساد السلاطن العربية ، وإنما يقصد أنهم أفسدوا العربية الفصحى ، لغة العرب الخالص ، برطانتهم ، وعجمة ألسنتهم .

واللحن داء بدأ مبكراً ، ولكن يبدو للباحث أن ما ترويه بعض كتب الأدب والتاريخ من أخبار، تدل على وجود اللحن في زمن النبي ﷺ ، لا يصح من حيث السند والرواية ؛ إذ لا وجود لشيء من ذلك في كتب الحديث التي حوت صحيح السنة .

مثال ذلك ما جاء في كتاب (مراتب النحويين) ، من أن أحد الناس لحن في مجلسه عليه الصلاة والسلام ، فقال : « أرشدوا أخاكم » ، وفي رواية : « أرشدوا أخاكم ؛ فإنه قد ضل »^(٣) وفي سننه مقال^(٤) .

وقد ذكر السيوطي في مقدمة شرحه لألفيته في النحو ، ما يزيد على ثلاثين أثراً من أمثال هذا ، ما بين مرفوع إلى النبي ﷺ ، وموقوف عن الصحابة رضوان الله عليهم ، ومقطوع عن التابعين

(١) هو : عامر بن شراحيل الشعبي ، أبو عمرو ، من أهل الكوفة ، وكان من كبار التابعين وفقهائهم ، عالماً بالفقه والحديث ، والشعر والنسب وأيام العرب ، أديباً موسوعياً ، وإذا أريد مدح شخص بسعة معارفه وتنوعها وتبحره فيها ، قيل : هو شعبي زمانه . له ترجمة على هامش إنباء الرواة ٣١/٣ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ سنة ١٤٠٦ هـ .

(٢) انظر (الكامل في اللغة والأدب) ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ٤٠٥/٢ ، ط/٢ ، تحقيق الدكتور/ زكي مبارك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

(٣) انظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص ٢٣٠ ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) لم يقف الباحث لهذا الحديث على سند رغم كثرة وروده في كتب النحو والتراجم والطبقات والتاريخ العام وتاريخ النحو . وقول السيوطي المذكور بعده دليل على عدم صحته ؛ لأنه أطلق عدم صحة شيء في هذا الباب . وعبارة أبي الطيب اللغوي صاحب مراتب النحويين : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، فأخرج إلى التعليم ، الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل » ولم يذكر عن روى .

رحمهم الله ، ولكنه عقب على ذلك بأنه لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ (١) .

وقد كان اللحن معروفاً عند العرب (٢) ، -وهو كما تقدم - ظاهرة ناشئة عن اختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، ولما كان اختلاط العرب أمراً ضيق النطاق حتى بدايات عهد الخلافة الراشدة ، كان اللحن كذلك أمراً نادر الحدوث حتى أواخر عهد النبي ﷺ ، وفي جزيرة العرب . ولكنه أخذ ينمو بنمو هذا الاختلاط ، واتساعه ؛ بسبب خروج العرب من شبه جزيرتهم ؛ للقاء تلك الأمم ، ومعاشرتها ، ونشر الإسلام بينها .

ولهذا نرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، يدعو إلى تعلم العربية التي تقي الألسنة من اللحن ، فقد كتب إلى عامله بأذربيجان كتاباً يأمر فيه بأشياء ، وذكر فيه : « وتعلموا العربية » (٣) فهذا وغيره يدل على أن خطر اللحن بدأ يزحف مبكراً ، وأنه أخذ يفسو وينتشر ، ويكون ظاهرة واسعة الانتشار ، فادحة الخطر على الفصحى عموماً ، وعلى نص القرآن خصوصاً .

وهذا ما يقرره مؤرخو العربية ، وعلماءها من أسلافنا السابقين ، وهو محل اتفاق بينهم ، وأقوالهم الدالة على هذا كثيرة في الروايات التي وصلتنا عنهم .

قال الزبيدي (٤) : « ولم تزل العرب تنطق على سجيبتها ، في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجا ، وأقبلوا إليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها ، والموضح لمعانيها ، ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم ، بغير المتعارف ، من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فسو ذلك ، وغلبته ، حتى دعاهم

(١) انظر المطالع السعيدة بشرح الفريدة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٣٥/١ ط/وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد - العراق ١٩٧٧م .

(٢) مراتب النحويين ، في الموضوع السابق .

(٣) انظر (طبقات النحويين واللغويين) ، لأبي بكر الزبيدي ، ص ٢-٣ ، تحقيق/ محمد أهر الفضل إبراهيم ، ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، بدون تاريخ .

(٤) هو : أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٣٨٠هـ بقرطبة . من أئمة اللغة والعربية وله تصانيف حسنة في علوم العربية وغيرها ، ترجمته في إنباه الرواة ١٠٨/٣ وبغية الوعاة ٣٤/٢ ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨ .

الحذر من ذهاب لغتهم ، وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ،
وتثقيفها لمن زاغت عنه»^(١).

إذا اختلال الألسنة ، والخطأ في النطق ، باللحن في الفصحى هو السبب الأساس في نشأة
النحو وتقنين قواعد العربية ، واستنباطها ، للنطق الصحيح ، وهو سبب عام أجمع عليه العلماء ،
كما تقدم .

ومما تقدم يبدو أن اللحن بدأ - أول ما بدأ - في الإعراب ، بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات ،
كما جاء في كلام الزبيدي السابق . وهذا ما يقرره أيضاً أبو الطيب اللغوي^(٢) بقوله : « واعلم أن
أول ما اختل من كلام العرب ، فأخرج إلى التعلم ، الإعراب »^(٣).

إذا الإعراب أول ما يعنى به النحو ، وهو بمعناه العام يشمل الصرف أو التصريف ؛ إذ لم يعرف
الصرف فناً ، متميزاً قائماً بذاته ، منفصلاً عن النحو ، إلا على يد أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء
^(٤) وذلك بعد نشأة النحو بحوالي مائة عام^(٥) .

ولا شك أن صون بناء الكلمات العربية بتفادي ما قد يحدث فيها من لحن ، هو الذي دعا
أيضاً إلى تأسيس علم التصريف وإنشاء قوانينه في مطاوي مباحث النحو وكتبه ، ثم أخذ يستقل
عنه ، شيئاً فشيئاً حتى غدا مستقلاً بمباحثه وكتبه .

وبهذا نخلص إلى أن اللحن ظاهرة عامة دعت إلى وضع النحو ؛ لصيانة العربية ، وإلحاق من
ليس من أهلها بهم ، ورد الشاذ عنها إليها .

(١) طبقات النحويين واللغويين ، مرجع سابق ، ص ١-٢ .

(٢) هو : أبو الطيب ، عبدالواحد بن علي بن عيسى اللغوي الحلبي ، المتوفى سنة ٣٥١ هـ بحلب ، وأصله من عسكر مكرم بخوزستان ،
من أكابر أئمة اللغة والنحو ، وله ترجمته في بغية الوعاة ١٢٠/٢ ، ومقدمات كتبه .

(٣) مراتب النحويين ، مرجع سابق ص ٥ .

(٤) هو : معاذ بن مسلم الهراء ، أبو مسلم أو أبو علي ، كان يبيع الثياب الهروية ؛ فسمي بذلك ، وهو نحوي كوفي وأستاذ
لللكساني والفراء . مات سنة ١٩٠ هـ بعدما عمر طويلاً ، انظر ترجمته في (بغية الوعاة) ، للسيوطي ٣٩٣/٢ ، (وطبقات
النحويين واللغويين) للزبيدي ص ٨٧ ، و(نزهة الألباء) ، لابن الأنباري ص ٦٤ .

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، ص ٣٤-٣٥ تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، نشر مكتبة الأندلس ، بغداد ،
العراق ، بدون تاريخ . وكتاب (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للمرحوم الشيخ / محمد الطنطاوي ، ط / مطبعة السعادة
بالقاهرة - مصر ، بدون تاريخ .

وهذه الظاهرة العامة رويت لنا منها نماذج معينة ، جعلت في بعض الروايات السبب المباشر في وضع النحو ، مثل ما روي من قول بنت أبي الأسود الدؤلي (١) : « ما أشد الحرّ (بضم الدال) وهي لا تستفهم ، بل تتعجب من شدة الحر ، فكان عليها أن تنصب الدال ، فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال : « يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب ؛ لما خالطت العجم ، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل ، فقال له : وما ذاك فأخبره خبر ابنته ، فأمره فاشترى صحفاً بـدرهم ، وأملى عليه : الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ... » (٢).

وهذه القصة تروى بروايات كثيرة مختلفة ولها أشباه في كتب الأدب وتاريخ العربية ، ويمكن للباحث أن يعتبر هذه القصص على تعددها واختلاف الروايات فيها نماذج وأمثلة لاتساع اللحن ، وشموله جميع الطبقات ، وتهديده سلامة اللغة العربية ، حتى أصبح هو الغالب المسيطر - في غير البيئات العربية الخالصة - في المدن والأماكن التي كانت ملتقى العرب والموالي ، مثل البصرة التي كانت منبت النحو ، ومهد طفولته الأولى المبكرة ، وأخر الخلافة الراشدة ، وأوائل دولة بني أمية التي قامت على أنقاضها سنة إحدى وأربعين للهجرة ، بعد النزاع الطويل المعروف (٣).

فالنحو وضع لعلاج حالة عامة ، وداء استشرى ، حفظت لنا منه بعض النماذج ، التي كانت لها صلة بواضع النحو أو الداعي الأول إلى وضعه ، أو ما يتعلق بذلك من ظروف ، وملابسات ، وهناك روايات متعددة ، مبكرة ، تدل على ذلك (٤).

(١) هو : أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي ، تابعي من أصحاب الإمام علي كرم الله وجهه . قال ابن سلام الجُمحي في طبقات الشعراء ، ص ٥ « أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ... » وهو فقيه شاعر ، إمام في كثير من العلوم والمعارف ، مات بالبصرة سنة ٦٩ هـ وله ترجمة طويلة في إنباه الرواة ٤٨/١ ، وفي جميع كتب التاريخ والنحو والأدب .

(٢) الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين بن محمد بن الهيثم القرشي الأموي ، ٥٨٩/١٩ ، ط / دار الكتب العلمية - مصر - القاهرة ، سنة ١٣٢٣ هـ .

(٣) انظر : العبر في خبر من غير ، لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي ، ٤٧/١ وما بعدها ، ط / الكويت ، بتحقيق الدكتور / صلاح الدين المنجد .

(٤) انظر مقدمة كتاب « النحو وكتب التفسير » للدكتور / إبراهيم عبدالله رفيدة ، ٩/١ ، ط / ٣ ، طبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراتة - ليبيا سنة ١٩٨٩ م .

فمن تلك الروايات ما ذكره القرطبي^(١) في تفسيره : « ... وعن أبي مليكة ، قال : قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال : من يقرئني مما أنزل على محمد ﷺ فأقرأه رجل « براءة » فقال : « أن الله بريء من المشركين ورسوله »^(٢) ، بالجر ، فقال الأعرابي : أو قد بريء الله من رسوله ؟! فإن يكن الله بريء من رسوله ، فأنا أبرأ منه ! فبلغ عمر مقالة الأعرابي ، فدعاه ، فقال : يا أعرابي ! أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟! فقال : يا أمير المؤمنين ، إنني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ، فأقرأني هذا سورة « براءة » فقال : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » ، فقلت : أو قد بريء الله من رسوله ؟! إن يكن الله بريء من رسوله ، فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » ، فقال الأعرابي : وأنا - والله- أبرأ ممن بريء الله ورسوله منه . فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لا يقرئ الناس إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود ، فوضع النحو^(٣) .

وهذه القصة يرويها الزمخشري^(٤) مختصرة على النحو التالي : « ويحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرؤها بكسر اللام ، فقال : إن كان الله بريئاً من رسوله ، فأنا منه بريء ! فلببه الرجل إلي عمر ، فحكى الأعرابي قراءته ، فعندها أمر عمر بتعلم العربية »^(٥) .

وهذه من الروايات المبكرة التي روي فيها اللحن على عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وما كان الأعرابي بطبعه يخفي عليه مثل هذا اللحن الفاحش ، الذي يجعل الله بريئاً من رسوله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وكان الأعراب بسليقتهم ينفرون من اللحن ، ويروي علماء

(١) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، أبو عبدالله الأنصاري القرطبي ، المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، من العلماء الصالحين الذين وقفوا حياتهم للعبادة والعلم وخدمة الإسلام ، له ترجمة في الديباج المذهب ص ٣١٧ وطبقات المفسرين للسيوطي ، ص ٢٨ ، والتفسير والمفسرون ١٢٣/٢ .

(٢) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٤ ، ٨/٧٠ ، ط / دار الكاتب العربي ، بيروت ، لبنان ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م . والقصة وردت في مراجع كثيرة ، منها نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) الكشف عن حقائق التنزيل ، وعبون الأقاويل ، في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ط / مصطفى الباهي الحلبي - القاهرة - مصر ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م ، ومعه كتب أخرى على هامشه .

(٥) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري ، جار الله أبو القاسم ، كان ممن يضرب به المثل في علوم الأدب والنحو واللغة ، أخذ عن الأفاضل والأكابر ، وصنف التصانيف الكثيرة في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك . ولد سنة ٤٦٧ هـ بخوارزم ، وتوفي بها سنة ٥٣٨ هـ وهو من أكابر علماء التفسير والحديث واللغة والنحو وجميع علوم العربية . ترجمته في : إنباء الرواة ٢/٢٦٥ ونبذة الوعاة ٢/٣٨٨ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٦ ونزهة الألباء ص ٤٦٩ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٤١ .

اللغة ، أن السليقة العربية لدى الأعراب في البادية لم تفسد إلا في وقت متأخر بعد فسادها في المدن والحوضر بفترة طويلة.

ويلاحظ الباحث أن رواية الزمخشري للقصة ، تجعلها سبباً داعياً لتعلم العربية ، لا سبباً لوضع النحو . وتروى القصة نفسها أو ما هو قريب منها ، بوجوه أخرى تجعلها سبباً لوضع النحو ، في أوائل الدولة الأموية ، إذ يقول الرواة : إن زياداً طلب من أبي الأسود أن يضع النحو فاستعفاه من ذلك . حتى سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ الآية السابقة خطأً كما تقدم ، فقال : ما ظننت أمر الناس قد صار إلى هذا ، فرجع إلي زياد ، فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير^(١).

وفي رواية أخرى : « فأبى عليه ، فبعث زياد رجلاً ، وقال له : اقعد على طريق أبي الأسود ، فإذا مر بك ، فاقرأ شيئاً من القرآن ، وتعمد اللحن فيه . فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود ، فلما مر به رفع صوته ، وقرأ : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » بكسر اللام ... »^(٢).

هذه روايات مختلفة ، وكلها تدل على أن اللحن في هذه الآية ، كان سبباً لوضع النحو من أبي الأسود رحمه الله تعالى ، ويبدو أن القصة قد تكرر حدوثها ، إذ لا مانع من ذلك .

ومن الأسباب التي ذكروها لوضع النحو أيضاً ، اللحن في آية الحاقة ، وهي قوله تعالى : ﴿ لا يأكله إلا الخاطئون ﴾^(٣) بقراءتها (الخطئين) منصوبة ، قال ابن الأنباري « وروى أن سبب وضع علي -عليه السلام - لهذا العلم (النحو) أنه سمع أعرابياً يقرأ : « لا يأكله إلا الخطئين » فوضع النحو^(٤).

هاتان القستان ، وغيرهما من القصص التي تروى في هذا الشأن ، تجعل الباحث يعتقد أن اللحن في القرآن ، بدأ مبكراً ، وقد ذكر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي^(٥) أن اللحن في القرآن كان

(١) (أخبار النحويين البصريين) ، لأبي سعيد السيرافي ص ١٢ ، ط / مصطفى الباهي الحلبي ، بمصر ، بتحقيق الدكتورين : طه الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي ، والقصة أيضاً في إنباه الرواة للقطبي ٥/١ .

(٢) انظر : إنباه الرواة على أنباء النحاة للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ٥/١ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار الفكر العربي - القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط / ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٣) الآية ٣٧ من سورة الحاقة .

(٤) انظر (نزهة الألباء) ، مرجع سابق ص ٦ . وإنباه الرواة ، مرجع سابق ٥/١ .

(٥) هو : مصطفى صادق الرافعي ، كاتب وأديب ومؤلف مصري معاصر ، من كتاب الإحياء والنهضة الأدبية في العصر الحديث ، المدافعين عن التراث العربي الإسلامي الأصيل في وجه حملات التغريب والغزو الفكري والثقافي ، توفي سنة ١٣٥٦ هـ بمصر ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ، ٢٥٦/١٢ .

أكثر من اللحن في غيره ويعلل ذلك بقوله : « إن الألسنة الضعيفة القاصرة لا تستطيع الصعود إلى مستواه العالي ، في بلاغته وعلو أسلوبه ، والقرآن - فضلاً عن نزوله بغير اللغات الضعيفة ، واللهجات الشاذة - قد انطوى على أسرار سياسة الكلام التي لا يتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ، ولهذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بدء» (١).

ومع هذا يبدو للباحث أن فشو اللحن مبكراً ، لم يكن في القرآن فحسب ، ولا كان أكثر اللحن فيه ، كما تقدم في كلمة الرافعي ، وربما كان اللحن أفشى في غير القرآن منه ، ولكن الناس يهتمون بالخطأ يقع في القرآن الكريم ، كتاب الله العزيز ، ودستور الأمة الخالد أبداً ، أكثر من اهتمامهم بالخطأ في غيره ، ولهذا لم يهتموا برواية اللحن الواقع في غير القرآن ، كما اهتموا باللحن فيه . والله أعلم .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن للباحث القول : إن القرآن الكريم كان السبب الأكبر والأول في نشأة النحو ، وعلوم العربية التي أصلها وأولها النحو ، وإن هذه النشأة كانت في رحابه ، كما تقدم في بداية هذا الفصل ، وإن اللحن في قراءته ، كان هو اللافت للنظر ، والداعي إلى تقنين كلام العرب ، بما يحفظ عليهم لغتهم ، سليمة من اللحن ، فصيحة .

وهذا من حيث التفكير في وضع وسيلة لحفظ اللغة من الاضمحلال ، والذهاب ، ثم جاءت أسباب أخرى ، وأحداث أدت إلى نمو النحو ، والتوسع في وضع القواعد ، ومن تلك الأسباب :

١ / نقط المصحف ، وتمييز ضبط الكلمات القرآنية . وكان هذا خطوة بارزة في نمو النحو ، ووضوح معاملة . وقد قام بهذا العمل الجليل أبو الأسود الدؤلي ، في أكثر الروايات ، وكان الباعث عليه صون كتاب الله تعالى من التحريف ، والتصحيف واللحن فيه ، كما تقدم في سبب وضع النحو . وهذا الضبط المذكور ، كان ضبطاً للكلمات ، قبل أن تبتكر الحركات

(١) تاريخ آداب العرب ، للمرحوم مصطفى صادق الرافعي ، ١ / ٢٤٠ ، ط / دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .

المعروفة (الضمة والفتحة، والكسرة والسكون) ، على يد شيخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١) الذي طور هذا النقط إلى هذه الحركات المستطيلة التي نستخدمها اليوم .

ولم يكن المصحف قبل عمل أبي الأسود منقوط الحروف ، ولا مشكولها ، وقد كانت خطوة النقط ، هي السابقة للشكل المعروف ، وكانت النقطة فوق الحرف تدل على الفتحة ، وأسفله على الكسرة ، وبين يديه على الضمة . ويروي أن أبا الأسود قال للكاتب الذي اختاره وأملى عليه عمله: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وإذا ضمنت فمي فانقط بين يدي الحرف ، وإذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة (تنويناً) ، فاجعل النقطة نقطتين . فهذا نقط أبي الأسود^(٢) . ومن هنا جاءت أسماء حركات الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة) .

« فغبر الناس بذلك زماناً ، لا يكتبون إلا منقوطاً ، فكان مع استعمال النقط أيضاً يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام أي نقط بعض الحروف ؛ لتمييز ذوات الحروف ، والتفريق بينها ، وهو نقط الإعجام ، وكان الأول نقط الإعراب^(٣) .

وهذا الاختراع قريب من النحو ، كما هو واضح ، ويمت إليه بأقوى الأسباب ، حتى إن الذين يستكثرون على أبي الأسود وعصره وضع النحو - وهم بعض المستشرقين والمتأثرون بهم من بني جلدتنا - يفسرون نسبة وضعه إليه في الروايات المستفيضة بعمله هذا ، ويجعلونه نوعاً من ذلك . يقول أحمد أمين^(٤) « ويظهر لي أن نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود ، لها أساس صحيح ، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط ، وهو أنه ابتكر شكل المصحف ، فأخذ صبغاً يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف ، ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه ، والمكسور نقطة أسفله ، والمضموم نقطة بين يدي الحرف ، والمنون نقطتين وترك الساكن ... ووضع الخطة في ذلك ، وأمر الكتاب أن يسيروا على هذا النمط ، حتى أتم المصحف . وواضح أن هذه الخطوة

(١) هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، كان الغاية في كثير من العلوم والذكاء ، والزهد والديانة والخلق والفصاحة ، وهو مخترع العروض والقافية والمعجم والأصوات وغيرها وهو الأستاذ الأكبر لسبويه وعامة الحكاية في الكتابة عنه ، ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٧٥هـ وله ترجمة في إنباء الرواة ٣٧٦/١ ومعجم الأدباء ٧٢/١١ ، وطبقات القراء ٢٧٥/١ في بحوث مستقلة .

(٢) أخبار النحويين البصريين مرجع سابق ص ١٢ .

(٣) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ٢٨٦/٢ ط / ٦ نشر/ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة بدون تاريخ .

(٤) كاتب ومؤلف مصري معاصر ، له بحوث كثيرة ، ترجمته في كتاب (أحمد أمين - حياته وآثاره) .

أولية في سبيل النحو ، تتمشى مع قانون النشوء ، ويمكن أن يأتي من أبي الأسود ^(١) .

وأحمد أمين ينكر أن يكون أبو الأسود واضع النحو ، ويحاول تأويل الروايات الكثيرة التي ثبتت ذلك بمثل هذا الكلام ، ولا يخفي أن الرواة الذين يكادون يجمعون على إسناد نقط المصحف إلى أبي الأسود هم أنفسهم يكادون يتفقون أيضاً على إسناد وضع النحو إليه ، ولكن بعض الباحثين المعاصرين - ومنهم أحمد أمين - يثبتون الأولى ، وينكرون الثانية دون مبرر ، اتباعاً لبعض المستشرقين الذين يستكثرون على العرب وضع علم دقيق كالنحو ، ويزعمون أن أصل النحو العربي يرجع إلى النحو السرياني أو اللاتيني أو ما إلى ذلك . وهذه فرية ما فيها مرية .

المهم أن خطوة نقط المصحف ثابتة لأبي الأسود ، وهي من النحو بسبيل واضح ، ونسب صريح ، وما يؤكد ذلك أن هذا الابتكار يسند أيضاً إلى اثنين من النحاة الأوائل القراء ، وهما تلميذا أبي الأسود نصر بن عاصم الليثي المتوفى في أواخر القرن الأول الهجري ، وقد قيل : إنه أول من وضع العربية (النحو) ، وفي كتاب غاية النهاية في طبقات القراء : « ويقال : إنه أول من نقط المصاحف ، وخمسها ، وعشرها ، وقال خالد الحذاء : هو أول من وضع العربية » ^(٢) .

وثانيهما يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري التابعي المتوفى سنة ١٢٩ هـ ^(٣) .

ونقل ابن الجزري ^(٤) عن البخاري ^(٥) في تاريخه الكبير ، قال : « حدثنا حميد بن وليد عن هارون بن موسى : أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر » ^(٦) .

(١) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، ٢٨٦/٢ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، ٣٣٦/٢ ط / مطبعة السعادة ، القاهرة ، نشر/ج/ برجستراسر . انظر ترجمة وافية لنصر هذا في هذا الموضع وفي بغية الرعاة للسيوطي ٤٠٣/٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٣ وهو قاريء من البصرة وأول من أخذ عن أبي الأسود ، توفي بالبصرة سنة ٩٠ هـ .

(٣) هو أحد قراء البصرة وتلميذ أبي الأسود ، نفاه الحجاج بن يوسف إلى خراسان في قصة مشهورة ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٤/٤ وبغية الرعاة ٣٤٥/٢ والأعلام ٢٢٥/٩ .

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي ، أبو الخير ، شمس الدين العمري الدمشقي الشهير بابن الجزري ، شيخ القراء في زمانه ، عالم بالحديث والنحو والقراءات ، ولد ونشأ وتوفي بدمشق ٨٣٣ هـ ترجمته في غاية النهاية ٢٤٧/٢ وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٤٤ ومفتاح السعادة ٣٩٢/١ ، وأشهر كتبه النشر في القراءات العشر ومنجد المقرئين وشرح ألفية ابن مالك .

(٥) هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، إمام المحدثين ، صاحب الجامع الصحيح أجل كتب السنة ، ولد سنة ١٩٤ هـ ومات سنة ٢٥٦ هـ رحمه الله كان من آيات الله في الحفظ والعلم والفضل وله ترجمة في جميع كتب السنة .

(٦) انظر غاية النهاية ، مرجع سابق ٣٨١/٢ ، وذكر ابن الجزري في هذا الموضع أنه توفي سنة ٩٠ هـ .

وهذه الروايات مع روايات أخرى لم يذكرها الباحث خوفاً من الإطالة تدل على ارتباط نشأة النحو وتدرج نموه ، بغرض صيانة القرآن ، وضبط كلماته . ولا ننسى أن أوائل النحاة الذين وضعوا النحو هم من القراء الكبار أيضاً .

ويبدو للباحث أن تلميذي أبي الأسود ، بنيا على بدايات أستاذهما ، وتوسعا فيها ، فنسب إليهما بعض الرواة ابتكارها . والله أعلم .

ويبدو للباحث أن النحو نشأ بسيطاً (لا تعقيد فيه) ساذجاً ، على يد أبي الأسود الدؤلي ، ثم أخذ ينمو شأن كل وليد ، وتتضح معالمه ، وتتسع قواعده في رحاب القرآن الكريم ؛ إذ أن أوثق نص كان لدى النحاة ، يبنون عليه قواعدهم ، هو القرآن الذي بخدمته يتقربون إلى الله تعالى ، فاتجهوا إلى إعرابه ، وتأسيس القواعد على سمته ، وإلى تأليف كتب (معاني القرآن) التي هي في الواقع بداية التفسير اللغوي ، وهي مملوءة بقواعد النحو وأصوله ، والتطبيق عليها ، وشرحها وإيضاح القول فيها . وبهذا نخلص إلى أن نشأة النحو كانت بوحى من القرآن الكريم ، صيانة له - قبل غيره - من اللحن وكان نمو النحو ورسوخ أمره في رحابه ، وبغذاء من مآدبته الشهية الواسعة.

وكان من أهداف النحاة الأوائل ، التي يمكن فهمها مما سبق ، كان من أهدافهم الأولى في وضع النحو :

١ / الحفاظ على لغة القرآن من اللحن ، وهو أول شيء يتبادر إلى أذهان العلماء وهم يقعدون القواعد ، لأنه واجب ديني .

٢ / توثيق نص القرآن لحفظه من الخطأ في قراءته ، ومن اختلال روايته ومن اللحن في ضبطه.

٣ / فهم كتاب الله تعالى ، ومعرفته ، وذلك بمعرفة إعرابه ، وتركيب جملة ، كما جاء في بعض الروايات أن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود الدؤلي : « اعمل شيئاً تكون فيه للناس إماماً ، وينتفع الناس به وتعرب كتاب الله » أو : « ويعرف به كتاب الله »^(١).

(١) اخبار النحويين البصريين ، مرجع سابق ص ١٢ . ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢١٧/١٢ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة - بدون تاريخ .

ويبدو من هذا النص وغيره أن إعراب القرآن ومعرفته كانا من الأسباب الباعثة أصلاً على وضع النحو ، وتأسيس قواعده .

وهذه الأهداف نابغة من مبدأ وجوب أن يوفر المسلمون لنص القرآن رعاية وتوثيقاً بالغين ، في كل زمان ومكان ، وأن يولوا هذا الكتاب الكريم من العناية ما هو واجب له ، من بذل الجهد ، والتفكير فيما يكفي لحفظه ، والقدرة على النطق به سليماً من الاختلال واللحن ، وبذلك يتحقق قوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (١) .

فإذا كانت الخطوة الأولى هي جمع القرآن ، وتوثيق نصه بالرواية ، والكتابة ، وهي كافية في حينها الذي كانت الألسنة فيه قادرة ، والظروف الاجتماعية والدواعي الثقافية لا توحى بغيرها ، فقد كانت الخطوة الثانية هي ضبط النص بنقط الإعراب والإعجام ، ووضع قواعد النحو الأولى ، مما تدعو إليه حاجة المسلمين ، وتحتمه ظروفهم الاجتماعية ، وما آلت إليه دولتهم من اتساع ، وما تعرضت له لغتهم من خطر ، وألسنتهم من ضعف ، وسلاقتهم السليمة من فساد ، فكان التفكير في وضع النحو وسن قواعد العربية ، وقاية لهذا الكتاب العزيز ، وتأدية لواجب إسلامي نحو من دخلوا في الإسلام ، وتعلقوا بالقرآن ، ولا يغنيهم جمعه بين دفتي المصحف للنطق به سليماً ، بعيداً عن الخطأ في كلماته ، ومخارج حروفه ، وتوثيقاً لنصه . فكان الأمر في بداية الخلافة جمعاً وكتابة في المصحف ، وفي أواخر الخلافة الراشدة ، وأوائل الدولة الأموية تععيداً للنطق الصحيح ، ووضعاً للنحو العربي ، مع نقل المصحف كما جمع ، والنطق بالقرآن كما أنزل .

وخلاصة ما تقدم أن وضع النحو ونموه كان عربياً محضاً ، بدواعيه ، ووسائله ، والمفكرين فيه ، والموجهين إلى وضعه . وأن أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو العربي ، بإشارة من الإمام علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه ، في أكثر الروايات ، وهذا ما يؤكد مؤرخو النحو العربي وكتاب التراجم والطبقات من علماء الإسلام وينتشر في كتبهم ، دون ريب في ذلك أو تفكير في غيره (٢) .

(١) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٢) ينظر في ذلك بالإضافة إلى المراجع السابقة : معجم الأدباء للباقوت الحموي ٣٤/٢ وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٦٩/٣ ط/ المكتبة الإسلامية بظهران ، إيران . وجمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ص ١٧٥ ط/ دار المعارف بمصر ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٢٣٣/٢ ، والنجوم الزاهرة ، لابن تغري بردى ١٨٤/١ ، وغيرها .

تلك حقيقة من الحقائق التي لا مجال للريب فيها ، أو الزيف عنها ، ولا يلتفت إلى دعاوي المستشرقين وأذناهم في هذا الشأن ، ولا يريد الباحث مناقشة تلك الدعاوي في هذا البحث ^(١) .

المبحث الثاني : تعريف النحو وموضوعه وموضعه بين علوم العربية الأخرى وفائدته .

١ / تعريفه في اللغة : كلمة (نحو) في اللغة من نحا ينحو نحواً ، ولها في اللغة معان كثيرة ، أشهرها خمسة معان وهي :

١ / القصد ، تقول : نحوت إلى الشيء أي قصدته .

٢ / الجهة ، تقول ذهبت نحو المسجد أي جهته .

٣ / المقدار ، تقول : عندي نحو عشرة أرطال ، أي مقدار عشرة أرطال .

٤ / المثل ، تقول : هذا نحو ذاك ، أي مثله وشبهه .

٥ / القِسْم ، كما في قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء » أي أقسام ^(٢) .

وجاء في شرح الأشموني على الألفية عند الكلام على قول ابن مالك ^(٣) : « مقاصد النحو بها محوية » ما نصه : « وجاء في اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك أي قصدت قصدك . والمثل ، يقال : مررت برجل نحوك ، أي مثلك . والجهة ، يقال : توجهت نحو البيت ، أي جهة البيت . والمقدار ، يقال : عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف . والقِسْم ، يقال : هذا على أربعة أنحاء أي أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ، ما روي أن علياً رضي الله عنه ، لما أشار على أبي الأسود الدبلي أن يضعه ، وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيناً من الإعراب ، قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود » ^(٤) .

وفي كتب اللغة كلام كثير عن مادة (نحو) أعرض الباحث عن ذكره لاتفاقهم على هذه المعاني الخمسة ، ومضمون خلاصة كلامهم لا يخرج عما ذكر ^(٥) .

(١) انظر بعض هذه الدعاوي في تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٣٢/٢ ، ترجمة المرحوم الدكتور/ عبدالحليم النجار ، ط / دار المعارف بمصر . وضحي الإسلام ، لأحمد أمين ٢٨٥/٢ مرجع سابق . ومن أسرار اللغة للدكتور/ إبراهيم أنيس ، والرّد عليها في فقه اللغة للدكتور/ علي عبدالواحد وافي ص ٢٠٧ والنحو وكتب التفسير ٣٥/١ ونشأة النحو للطنطاوي .

(٢) انظر القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب (مادة نحو) والمعجم الوسيط ط / مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩٤٤/٢ ط / بدون تاريخ والحديث أخرجه البخاري ١١٧٠/٥ .

(٣) هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي الجبلي ، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ ، نحوي ، لغوي مقرر ، مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها ، ترجمته في معجم المؤلفين ٢٣٤/١ .

(٤) شرح الأشموني على الألفية ١٦/١ ط / دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وبهامشه حاشية الصبان عليه .

(٥) انظر : القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب والمعجم الوسيط وغيرها ، في مادة (ن ح و) .

عرف النحويون النحو بتعريفات كثيرة ، مختلفة الألفاظ ، متقاربة المعاني . فعرفه أكثرهم بأنه: علم بالقواعد التي يعرف بها أحوال التركيب العربية في حال تركيبها ، من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلك»^(١).

وقد نقد هذا التعريف جماعة من المعاصرين ، وشنوا - بسببه - حملة شديدة على النحو والنحاة القدماء ، فتصدى للرد عليهم آخرون ، فكتبت مقالات ، وألفت كتب في الموضوع ، ودار صراع عنيف بين أدعياء التجديد والتيسير والتطوير وما إلى ذلك ، وبين المدافعين عن النحو والنحاة من العلماء المعاصرين ، وقد مثل الأستاذ / إبراهيم مصطفى بكتابه (إحياء النحو) أدعياء التجديد والإصلاح والتطوير ، كما مثل المدافعين عن النحو الأصيل في كتبه التراثية ، الأستاذ / محمد أحمد عرفة ، بكتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) . وهذا خلاف لا يريد الباحث الخوض فيه هنا ، ولكنه يرى أن هذا التعريف لا يمكن أن يكون سبباً للهجوم على النحاة والنحو ، لأن النحاة لهم تعريفات أخرى كثيرة ليس فيها ما في هذا التعريف ، ففي شرح الأشموني عند قول ابن مالك : «مقاصد النحو بها محوية» : « النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»^(٢).

وحاول بعضهم اختصار هذا التعريف فقال : « النحو : علم قوانين تأليف الكلام في لغة العرب»^(٣) وقيل : « النحو : علم بقوانين يعرف بها أحوال التركيب من الإعراب والبناء ، وغيرهما» أو هو : « علم بأصول يعرف بما صحة الكلام وفساده»^(٤).

وقد أطال النحاة الكلام في تعريف النحو ، وحده ، أو مع الصرف ، أي بمعناه العام أو بمعناه الخاص. وهذه التعريفات تقفنا على وظيفة النحو ، ومدى سلطانه في تقويم التراكيب ، والتوجيه إلى

(١) دروس التصريف ، للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط / المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(٢) شرح الأشموني ، مرجع سابق ، ١٦/١ . وهذا التعريف لابن عصفور كما في الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ٥٠ .

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ص ٢٦ ، ط / مطبعة السعادة بمصر - القاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ص ٢١٤ ، ط / مصطفى الباهي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

المسلك السوي في ربط الكلمات ، وضبطها ، وحسن رصفها ، وفي التمييز بين صحيح الأساليب وفاسدها ، وفق النطق العربي الفصيح ، انتهاجاً لمناهج العرب في كلامها ، ليلتحق بأهل العربية من ليس منهم ، ويرد إلى مقاييسهم الشاذ عنها ، وهذا ما يضيفه ابن جنى^(١) حيث يقول عن النحو: « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه ، من إعراب وغيره ... ؛ ليلتحق من ليس أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ، رد به إليها »^(٢).

هذا وقد ظلت مسألة وضع تعريف جامع مانع لعلم النحو محل نظر ، ومسرح جدل بين النحاة قديماً ، وحديثاً وهذه التعريفات السابقة هي أحسن شيء وأجمعه وقف عليه الباحث حتى الآن . والله أعلم بالصواب .

٣ / موضوع علم النحو :

موضوع علم النحو هو : الألفاظ العربية ، من جهة تغييرات تلحق أواخرها ، أو تلحقها أنفسها ، وهذا على قول من جعل التصريف جزءاً من النحو ، ولم يجعله علماً بمفرده ، ولكن أكثر النحاة يرون أن موضوع علم النحو هو : الكلمات العربية ، من حيث ما يعرض لها حال التركيب من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلك^(٣) . قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد^(٤) وهو يتحدث عن مبادئ النحو : « وموضوعه : الكلمات العربية ، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة ، أي الإعراب والبناء وما يتبع ذلك^(٥) .

(١) هو عثمان بن جنى ، أبو الفتح الموصلى النحوي اللغوي العلامة المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة ، ذكروا أنه لازم أبا علي الفارسي أربعين عاماً يفيد منه ، ولد في الموصل بالعراق سنة ٣٢١هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٣٥/٢ وبغية الوعاة ٣٢/٢ ومعجم الأدباء للباقوت الحموي ٨١/١٢ وغيرها .

(٢) الخصائص ، لأبي الفتح ابن جنى ، ٣٤/١ تحقيق / محمد علي النجار ط / دار الهدى للطباعة والنشر ط / بدون تاريخ .

(٣) انظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، ٣٩/٤ ، بتحقيق الدكتورين : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، ط / مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٥٩ م .

(٤) هو العلامة المحقق / محمد محي الدين عبد الحميد إبراهيم ، شيخ العلماء المحققين في العصر الحديث ، من علماء الأزهر الشريف ، وكان عميداً لكلية اللغة العربية بها ، وله جهود كبيرة في خدمة تراث العربية والإسلام ، ولد بمصر سنة ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م وتوفي بها في ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م . ترجمته في (النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين) ، للدكتور / إبراهيم رجب بيومي .

(٥) دروس التصريف ، مرجع سابق ، ص ٤ .

نرى في المراجع التي تتحدث عن نشأة النحو التعبير بـ (وضع النحو) وبـ (وضع العربية) فالتعبيران واردان في المراجع الأولى التي تقدم ذكر بعضها ، ومن الواضح أن النحو بشموله ومصطلحاته الفنية المعروفة لم يوجد مرة واحدة ، ولكن ما أثر من قواعد أسند وضعها إلى أبي الأسود هي من صميم النحو كما عرف بعد ذلك ، فهي حديث عن الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه وحروف الجر والنصب والجزم وعن باب التعجب ^(١) على الخلاف في الموضوع أولاً ، وهو خلاف لا يعني كثيراً . ونجد كلمة (نحو) أكثر شيوعاً من كلمة (عربية) في جميع المراجع التي وقفنا عليها ؛ وذلك يعود - في رأي الباحث- إلى أن الكلمة الأخيرة عامة وشاملة لغير النحو من علوم العربية ، التي تحددت معالمها بعد النحو ، وقد عدها أبو البركات الأنباري ^(٢) ثمانية ، سماها علوم الأدب في قوله : « وعلوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، وألقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو » ^(٣) ولم يذكر علوم البلاغة أو لعله يدخلها في (صنعة الشعر) التي يبدو أنه يعني بها النقد الأدبي . وقد أضاف إليها علمين من وضعه كما قال لتكون علوم الأدب عنده عشرة. وقد جعلها الزمخشري قبل ابن الأنباري - اثني عشر علماً هي « اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، والعروض ، والقافية ، وقرض الشعر ، والخط ، وإنشاء الخطب والرسائل ، والمحاضرات ، ومنه التاريخ ، وجعلوا البديع ذيلاً ، لا قسماً برأسه ^(٤) .

(١) إنباه الرواة ، مرجع سابق ، ١٦/١ .

(٢) تقدمت ترجمة الأنباري ، ويقال له ابن الأنباري أحياناً للتمييز بينه وبين الإمام أبي بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنباري النحوي اللغوي ، المتوفى ببغداد سنة ٣٢٧ هـ وهو من أئمة الكوفيين ، وله كتب كثيرة في اللغة والنحو والأدب بينما أبو البركات الأنباري من أئمة البصريين وانتصر لهم كثيراً في كتابه الإنصاف .

(٣) نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مرجع سابق ، ١٦/١ . وينظر في تفصيل الكلام عن هذه العلوم : تعريفها وموضوعاتها وفرائدها ، وغير ذلك في كشف اصطلاحات الفنون ١٨/١ وما بعدها تأليف / محمد الفاروقي الشهانوي ط / الدار القومية بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور لطفي عبدالبديع .

وفي حاشية الشيخ/ أحمد بن أحمد السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ما نصه : « علم العربية : علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علماً ، جمعها بعض أصحابنا في قوله :

صرف بيان معاني النحو قافية * شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء
محاضرات وثاني عشرها لغة * تلك العلوم لها الآداب أسماء
وصار علماً بالغلبة على علم النحو» (١).

وهذا التقسيم طراً عليه كثير من التغيير ، بتطور هذه العلوم وإفساح البحث فيها ، وهي اليوم تقوم على فرعين أساسيين هما :

١/ علوم اللغة وهي : النحو ، والصرف ، وفقه اللغة ، والعروض ، والقافية ، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة .

٢/ علوم الأدب وهي : الأدب ، نصوصاً وتاريخاً ، والنقد الأدبي ، وعلوم البلاغة الثلاثة : المعاني والبيان والبدیع ، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة .

وهي كلها اللغة العربية وعلومها وآدابها ، كالجسم الواحد ، مترابطة متكاملة ينبغي أن يدرسها المتخصصون ؛ إذ لا يمكن التخصص في علم منها أو في بعضها مع الجهل التام أو شبه التام ببعضها الآخر ، كما يخيل إلى كثير من الناس اليوم . وإن كان يمكن لغير المتخصص الاقتصار على النحو والصرف والأدب وعلوم البلاغة .

وقد انفصل عنها ما ليس منها ، كالتاريخ والأنساب ، إلا ما تعلق منهما باللغة والأدب أو يساعد على فهمهما ، فيُهد في الدراسات المساعدة .

وممارسة النصوص العالية ، والإكثار من حفظها ، ومزاولة استعمالها ، هي التي تعطي الدارس التمكن فيها ، والقدرة على استعمالها استعمالاً جيداً ، وتجعله - بكثرة محفوظه ، وسعة اطلاعه - قادراً على تذوق الأساليب ، والتمييز بينها ، وهذا التذوق ينبغي أن يسبق تعلم القواعد نظرياً؛ لأنه

(١) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، ص ٧ ، على هامش الشرح المذكور ط/ مصطفى

البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

إذا تمكن التذوق فسي الشخص ، جعله يحس بالخطأ إذا نطق به شخص ، أو تكلم به هو نفسه ، دون أن يعرف القاعدة ؛ لذا يأتي تعلم القواعد إكمالاً لحاسة التذوق ، ومفسراً للأخطاء ، وموضحاً لطبيعة التراكيب العربية ، « وهذا الإحساس يتكون لدى الشخص من خلال سماعه المستمر للقوالب والتراكيب التي تتكون منها اللغة ، وطريقة النطق للجمل الإخبارية ، والاستفهامية ، والتعجبية ، إذ أن صوت المتكلم لا بد أن يتغير حسب طبيعة الجملة ، ارتفاعاً وانخفاضاً »^(١).

وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالإكثار من قراءة القرآن قراءة مجودة صحيحة ، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة ، والعناية بالجيد المنخول من الشعر والنثر في العصور المختلفة ؛ لأن الشخص مهما أوتي من علم بالقواعد النظرية للغة ؛ لا يمكن أن يكون فصيح اللسان ، بين الكلام جيد الفهم والنقد للنصوص إلا إذا تذوق اللغة ومارسها من خلال نصوص حية قوية .

ونخلص من هذا كله إلى أن علم العربية علم واسع ذو فروع متعددة إلا أنه كثيراً ما يطلق على النحو والصرف بالغلبة كما تقدم عن السجاعي^(٢) ، وهذا ما يؤكد الصبان^(٣) أيضاً في حاشيته على شرح الأشموني^(٤) « وأن كلمة (نحو) لم تطلق على هذا العلم منذ الوهلة الأولى لنشأته ، وإنما جاءت بعد وضع لبناته الأولى ، والقصد إلى الزيادة عليها ؛ لأن النحو من معانيه في اللغة : القصد ، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام علي كرم الله وجهه ، لأبي الأسود : « ما أحسن هذا النحو الذي نحوته » ، أو « انح هذا النحو يا أبا الأسود »^(٥).

وظيفة النحو ووظيفة جليظة ، تشمل التركيب كله ، وعلاقة الكلمات والجمل بعضها ببعض ، من جهة صحة تأليف الكلام ، وتأدية المعنى الأصلي ، أداءً صحيحاً ، حتى لا يعد المتكلم خارجاً عن مقاييس العرب في لغتهم ، محكوماً عليه باللحن .

ومن هنا ندرك أن الإعراب والبناء ، في أواخر الكلمات ، وإن كانا أهم ما يبحث فيه النحو ،

(١) مشكلات تعليم اللغة العربية ، للدكتور/ عباس محجوب ، ص ٢٧ ط/ دار الثقافة ، الدوحة - قطر سنة ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري ، توفي بالقاهرة سنة ١١٩٧هـ ، عالم مشارك في كثير من العلوم ، انظر ترجمته مع مصادرها في معجم المؤلفين ، ١/ ١٥٤ .

(٣) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، المصري الشافعي الحنفي ، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦هـ ، عالم أديب ، مشارك في جميع العلوم العربية والشرعية وغيرها ، انظر ترجمته مع ذكر مراجعها في معجم المؤلفين ١١/ ١٧ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ١/ ١٦ .

(٥) نشأة النحو ، للطنطاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

لكنه لا تقتصر مباحثه عليهما ، كما هو واضح مما تقدم . وقد حقق هذا المعنى العلامة الشيخ / محمد الخضر حسين في كتابه القيم (دراسات في العربية وتاريخها) ^(١) .

هذا « والثمرة من تعلم علم النحو هي : صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي - تكلماً وقرأة وكتابة - ومعرفة صوابه من خطئه ، وفهم القرآن الكريم ، كلام الله تعالى ، والحديث الشريف كلام رسوله ﷺ ، فهماً صحيحاً ، اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية ، وعليهما مدارها . ونسبته : هو من علوم العربية . وواضعه على المشهور هو : أبو الأسود الدؤلي ، بأمر الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وحكم الشارع في تعلمه : أنه فرض كفاية ، وربما تعين على واحد فصار فرض عين عليه » ^(٢) .

المبحث الثالث: الحاجة إلى علم النحو وأهميته ومنزلته بين علوم الإسلام والعربية .

النحو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ، ولن تجد علماً منها يستقل عن النحو ، أو يستغنى عن مؤونته ، أو يسير بغير نوره وهداه . فجميع العلوم النقلية - على جليل شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها إلا بهذا العلم .

فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث رسول الله ﷺ ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، والفقه الإسلامي ، والبحوث الشرعية عموماً ، إلا بإرشاد النحو وإلهامه؟ فالنحو وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المشرع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والشرعية جميعاً ؛ فليس عجباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « قانون اللغة ، وميزان تقويمها » ^(٣) ، وأن يتفرغ له العباقرة من أسلافنا ، يجمعون أصوله ، ويشبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ركيناً ، في إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد ، كما جاء في مقدمة النحو الوافي لعباس حسن فعلم النحو هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام ، وهو الأداة التي توصلنا لفهم

(١) انظر : دراسات في العربية وتاريخها ، للمرحوم الشيخ / محمد الخضر حسين ، ط / مطابع دار المنار ط / ٢ ، دمشق - سورية ، بدون تاريخ ، من ص ١٨١ - ٢٤٠ .

(٢) دروس التصريف ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١ / ١٦٧ لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، دار صادر بيروت ١٩٦٨ م .

التراكيب وتحليلها ، وتمكننا من الحصول على الفائدة منها ، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية لفهم ويكون عجزه بقدر نقصه فيه .

فالنحو بهذه الوظيفة الجليلة ، ومكان الحاجة إليه بهذا القدر ، يسبق جميع علوم اللسان العربي ، رغم الحاجة الشديدة إليها كلها ، فهي مبنية عليه ، وفي حاجة إليه . قال ابن خلدون^(١) : « والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها (من علوم اللسان العربي) هو النحو؛ إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولا النحو لجهل أصل الإفادة^(٢) .

وقد أحكم الإمام عبدالقاهر الجرجاني^(٣) القول عن النحو ، وبين وجه الحاجة إليه ، ومجمل قواعده في أول كتابه (دلائل الإعجاز) ، جاعلاً نظرية النظم ، ومبني بلاغة الكلام ، واستقامة الأسلوب ، وعلوه كلها نابعة من أحكام النحو ، وقواعده ، وسداد استعمالها ، حيث قال : « ... معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلام ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، ولا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ... فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه^(٤) .

وبهذا الكلام تتبين مكانة النحو الجليلة ، ومدى الحاجة إليه ، ولماذا سارع سلفنا الصالح إلى

(١) هو عبدالرحمن بن محمد ، المعروف بابن خلدون ، ولد بتونس سنة ٧٢٣هـ ، وبرز في علوم كثيرة ، وله كتاب العبر في التاريخ ، ومقدمته التي لم ينسج من منوالها أحد ، رحل إلى ديار الإسلام وأقام بمصر ، وولى القضاء وإفتاء المالكية بالجامع الأزهر ، وتوفي بمصر سنة ٨٠٨هـ . ألف في سيرته وعلومه وفكره كتب ورسائل جامعية كثيرة .

(٢) المقدمة ، لعبد الرحمن بن خلدون ، ص ١٠٥٥ ، ط / ١ نشر دار الفكر - بيروت - لبنان ، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٣) هو : أبوبكر ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي ، المتوفى سنة ٤٧١هـ بهجران ، عالم بالبلاغة بل هو إمامها الأكبر ، وله فيها (دلائل الإعجاز) ، و(أسرار البلاغة) ، و(العوامل في النحو) ، كان أديباً فاضلاً وعالمًا صالحاً ، له ترجمة في إنباء الرواة ١٨٨/٢ وبغية الرعاة ٣١٠/٢ وشذرات الذهب ٣/٣ ونزهة الألباء ص ٤٣٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، ص (ز - ي) من المقدمة ص ٥٦ ، بتحقيق أحمد المراغي ط / ٤ نشر دار المنار بمصر

ابتكاره، قبل غيـسره ؛ لحفظ اللغة العربية ، وصيانة الكتاب العزيز من اللحن ، وبكفي النحو فضلاً أنه نشأ في رحاب القرآن ، وكان هو الخاطر الأول لصيانته ، وأبعاد الخطر عنه ، وإشراع السبيل الصحيح للنطق به ، كما يزيد فضلاً أنه كان التفكير فيه مبكراً ، ومن الخليفة الراشد ، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، على يد التابعي الجليل أبي الأسود الدؤلي ، وقد شار إلى هذه الميزة كل من أبي الفتح ابن جني^(١) وأبي البركات الأنباري^(٢) ولا شك أن كل علم يشرف وتسمو منزلته بقدر الحاجة إليه والضرورة الداعية لاستعماله ، وقد وضع وجه الحاجة إلى النحو وأنه ضروري لكل العلوم ، وقد عرف أسلافنا قدره ، فرفعوا شأنه، وفوا بحوثه ، حتى تجاوزت القدر المطلوب ، والمجال المحدد ، حرصاً منهم على النفع وابتغاء الكمال .

وقد كان الجهابذة من أسلافنا يتباهون بمعرفته ، ويرون أن فاقده يفتضح بكثرة الزلل ، وأن اللحن لا يصلح لو وظيفة التعليم . قال القلقشندي^(٣) : « وما يحتاج إليه الكاتب النحو ، والأخذ منه بالحظ الوافر ، وصرف اهتمامه إلى القدر الكافي منه ... »^(٤) .

وقال الشهاب الحلبي^(٥) ، وهو يتحدث عن آداب طالب العلم والطريق الصحيح للتعلم ، بعد أن ذكر ضرورة البدء بحفظ القرآن : « ... ويتبع ذلك قراءة ما يتفق له من كتب النحو ، التي يحصل بها المقصود من علم العربية ، بحيث يجمع طرفي الكتاب الذي يقرؤه ، ويستكمل استشراحه، ويكب على الإعراب، ويجعله دأبه ، ليتروم في فكره ويدور على لسانه وينطلق به عقاب قلمه ، وكلمه ، ويزول به الوهم على سجيته ، ويكون على بصيرة من عبارته^(٦) ؛ فإنه لو أتى من

(١) الخصائص ، مرجع سابق ، ٢٠٩/٣ .

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، مطبوع مع كتاب الإعراب في جلد الإعراب له أيضاً ، ص ٩٦ ، بتحقيق/ سعيد الأفغاني ، نشر/ مطبعة الجامعة السورية ، ط/١ .

(٣) هو : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبدالله بن أحمد القلقشندي المصري الشافعي المولود سنة ٧٥٦هـ المتوفى سنة ٨٢١هـ ، عالم فقيه ، محدث ، أديب بارع ، له ترجمة في معجم المؤلفين ١٩٦/١ ، والضوء اللامع ٨/٢ ، وشذرات الذهب ١٤٩/٧ .

(٤) صبح الأعشى ، مرجع سابق ، ١٤٨/١ .

(٥) هو محمود بن سلمان بن فهد الحلبي ، أبو الثناء ، شهاب الدين ، أديب ، لغوي ، كاتب ، شاعر ، ولد بحلب سنة ٦٤٤هـ وتوفي بدمشق سنة ٧٢٥هـ وله ترجمة في كشف الظنون ، ٦٦٦/١ ، ومعجم المؤلفين ١٦٧/١٢ ، ومقدمة كتابه : حسن التوسل إلى صناعة التوسل .

(٦) في هذا بيان للهدف من الإعراب ، فينبغي أن يكون الإعراب معرباً ، وإلا لم يتحقق منه ما ذكره ، كما يحدث اليوم .

البراعة بأتم ما يكون ، ولحن ، ذهبت محاسن ما أتى به ، وانهدمت طبقة كلامه ، وألقى جميع ما أحسنه ، ووقف بها عندما جهله»^(١).

وقال الجاحظ^(٢) : « تعلموا النحو ، فإنه جمال للوضع ، وتركه هجنة للشريف »^(٣).

(ومن كلام مالك بن أنس رحمه الله تعالى : « الإعراب حلي اللسان ، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها » رواه ابن أبي شيبة . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تعلموا اللحن والفرائض ، فإنها من دينكم . قال يزيد بن هارون : اللحن : اللغة»^(٤) وقال أبو اسحاق الشاطبي^(٥) : « إن هذه الشريعة المباركة عربية ، فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب تفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمها من غير هذه الجهة»^(٦) وفي كشف الظنون : « قال ابن الأثير في جامع الأصول : معرفة اللغة والإعراب هما الأصل لمعرفة الحديث وغيره ؛ لورود الشريعة المطهرة على لسان العرب»^(٧) وقال ضياء الدين بن الأثير^(٨) : « أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة (أبجد) في تعليم الخط ، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل واحد ينطق باللسان العربي ؛ ليأمن معرفة اللحن»^(٩).

-
- (١) حسن التوصل إلى صناعة الترسيل ، لشهاب الدين محمود الحلبي ، ص ٣٥ ط/١ نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
(٢) هو عمرو بن بحر الجاحظ ، أبو عثمان ، الأديب الموسوعي المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة في الأدب والمعارف العامة ، توفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ ، وله ترجمة في كتب كثيرة ، ورسائل مستقلة ، وعلى سبيل المثال : إنباه الرواة ٢/٢٢٨ . ومقدمات كتبه ، وما كتب عنه .
(٣) البيان والتبيين ، للجاحظ ، ٢/٢١٩ ، بتحقيق/ عبدالسلام محمد هارون ، ط/١ ، دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .
(٤) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها ، للدكتور/ محمود فجال بن يوسف ، ص ٣٥ ، منشورات نادي أهبها الثقافي ، أهبها ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ م (وهو محاضرة ألقاها في النادي المذكور ، فطبعت ضمن منشورات النادي) . وأصل النص في صبح الأعشى ، مرجع سابق ١/١٦٩ .
(٥) هو إبراهيم بن موسى اللخمي الفرناطي الشاطبي ، أبو إسحاق المالكي ، محدث ، فقيه أصولي ، لغوي ، مفسر ، صاحب التصانيف الكثيرة وله شرح على الألفية ، كبير ، توفي سنة ٧٩٠ هـ ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ١/١١٨ ، ونيل الابتهاج ، ص ٤٦ ، ومقدمة كتابه الاعتصام ، وغيرها .
(٦) الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ٢/٦٤ ، ط/١ نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر - القاهرة ، بدون تاريخ .
(٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، ١/٦٣٦ ، ط/ مكتبة سني ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
(٨) هو : أبو الفتح نصر الله محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد ، ضياء الدين الجزري الموصلبي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ ، كان كاتباً مجيداً ، عالماً بالبلاغة والأدب ، أشهر كتبه : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، له ترجمة في وفيات الأعيان ، لابن خلكان ٢/١٥٨ .
(٩) المثل السائر ، مرجع سابق ، ١/٤٤ .

« ولأمر ما قالوا : إن الأئمة من السلف والخلف قد أجمعوا قاطبة على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن العالم لو جمع كل العلوم ، لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف المعاني التي لا سبيل إلى معرفتها بغيره ، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه ، لا تتم إلا به »^(١).

ولهذا الاعتبار رسموا المنهج الرفيع في دراسة النحو ، فتعاقبت طوائف العلماء ، وتوالت زمهرم في ميدانه ، وتلقى الراية نابغ عن نابغ ، وألعي في أثر ألعلي ، وتسابقوا مخلصين دائبين ، فرادى ، وزرافات ، في إقامة صرحه ، فأقاموه سامق البناء ، وطيد الدعامة ، مكين الأساس.

وهذا ما حمل علماء اللغة من الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم ، وحسن تفكيرهم ، فكان من أقوال المنصفين منهم في العصر الحديث : « علم النحو أثر رائع ، من آثار العقل العربي ، بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به »^(٢) « ولقد تكلفت القواعد التي وضعها النحاة العرب ، في جهد لا يعرف الكلل ، وتضحية جديرة بالإعجاب ، بعرض اللغة الفصحى ، وتصويرها في جميع مظاهرها ، من ناحية الأصوات والصيغ ، وتركيب الجمل ، ومعاني المفردات ، على صورة شاملة ، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال ، لا يسمح بزيادة لمستزيد »^(٣).

« فالنحو لا يستغني عنه ، ولا يوجد بد منه ، ومن جهله فيضاعته من العلوم مزجاة ، وفهمه عقيم ، ومن أتقنه وبرز فيه ، فهو من أصحاب السبق ؛ لأن النحو مرقاة للوصول إلى سائر الفنون »^(٤).

(١) النحو قانون اللغة ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ، للعلامة / دي بور ، ص ٤ ، ترجمة الدكتور / محمد أبي ريدة ، ط / دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(٣) دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ، للمستشرق الألماني : يوهان فك ، ص ٢ ، ترجمة الدكتور / عبدالحليم النجار ، ط / مطبعة الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٩٥١م .

(٤) النحو قانون اللغة ، وميزان تقويمها ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

وقد قال بعض النحاة في ذلك شعراً :

وفهمه في كل علم مفلس
وإن يناظر فهو مقطوع
وماله في غامض من فكر

من فاته النحو فذاك الأخرس
وقدره بين السورى موضوع
لا يهتدي لحكمة في الذكر
وقال آخر :

والمرء نكرمه إذا لم يلحن
فأجلها منها مقيم الألسن

النحو يصلح من لسان الألكن
وإذا سألت من العلوم أجلها

وقال الكسائي^(١) ، أحد القراء السبعة ، وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، في هذا المعنى:

وبه في كل علم ينتفع
مترقى المنطق مرأ فاتسع
من جليس ناطق أو مستمع
هاب أن ينطق حيناً فانقطع
كان من نصب ومن خفض رفع
صرف الإعراب فيه ووضع
فإذا ما شك في حرف رجع
فإذا ما عرف الحق صدع
وليست السنة فينا كالبدع
من شريف رأيناه وضع^(٢)

إنما النحو قياس يتبع
فإذا ما عرف النحو الفتى
فاقتفاه كل من جالسده
وإذا لم يعرف النحو الفتى
فتراه ينصب الرفع وما
يقراً القرآن لا يعرف ما
والذي يعرفه يقرؤه
ناظراً فيه وفي إعرابه
فهماً فيه سواء عندكم
كم من وضع رفع النحو وكم

وقد قال ابن مالك في مقدمة كتابه «الكافية الشافية»

والنفس إن تعدد سنه في سنه
وجلوة المفهوم في الأذهان^(٣)

وبعد فالنحو صلاح الألسنة
به انكشاف حجب المعاني

(١) هو : علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان ، أبو الحسن النحوي الكوفي القاري ، المشهور بالكسائي ، كان من أعلم الناس بالنحو والغريب والقراءة ، وهو أحد القراء السبعة وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، توفى بالكوفة سنة ١٨٩ هـ ، ترجمته في النشر ١٧٢/١ ومعرفة القراء الكبار ١٠٠/١ والأعلام ٩٤/٥ .

(٢) مقدمة شرح ألفية السيوطي في النحو المسمى : المطالع السعيدة على الفريدة ، مرجع سابق ، ٣٥/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٤٢/١ ، حققه وقدم له الدكتور/ عبدالمنعم أحمد الهريدي ، ط / دار المأمون للتراث، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الكتاب رقم ١٦ من سلسلة التراث الإسلامي ط / سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

وقال أبو منصور الثعالبي ^(١) في مقدمة كتابه : (فقه اللغة وسر العربية) : « أما بعد حمد الله على آلائه، والصلاة والسلام على محمد وآله ، فإن من أحب الله أحب رسوله المصطفى ﷺ ، ومن أحب النبي العربي ، أحب العرب ، ومن أحب العرب ، أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب ، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها . ومن هداه الله للإسلام، وشرح صدره للإيمان ، وأعطاه الله حسن سريرة فيه ، اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرسل والإسلام خير الملل ، والعرب خير الأمم ، والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة ، إذ هي أداة العلم ، ومفتاح التفقه في الدين ، وسبب صلاح المعاش والمعاد... » ^(٢).

ولهذا كله اتجهت الأنظار إلى النحو ، قبل غيره من علوم العربية ، واهتدت إليه البصائر الخيرة المؤمنة ، لحفظ أفصح نص وأعظم كتاب ، وأشرف لغة ، فكان نصيب النحو من الفضل والمكانة بين علوم الإسلام والعربية ما ظهر .

ويبدو أنه كان في القديم قوم يجهلون فائدة النحو ، وينكرون فضله ، والحاجة إليه ، فكان عتب العلماء لهؤلاء شديداً ، وقد عبر عن ذلك الإمام عبدالقاهر الجرجاني شيخ البلاغة خير تعبير ، وأحسن الرد عليهم بعد أن رد على من ذم الشعر مطلقاً . قال الجرجاني : « أما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (ذم الشعر) ، وأشبه أن يكون صداً عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ؛ وذلك لأنهم لا يجدون بدأً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر

(١) هو الإمام أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ . كان إماماً في اللغة والأدب وأيام الناس ، بارعاً مفيداً ، له التصانيف الكبار في النظم والنثر والبلاغة والفصاحة ، وله ترجمة واسعة في أول كتابه يتيمة الدهر بقلم /محمد محي الدين عبدالحميد ، وإنباه الرواة ٢٣١/١ ووفيات الأعيان ٣٥٧/٣ .

(٢) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، ص ٢ ، من منشورات مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .

كذلك ، فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم ير أن يستقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقصان والكمال لها يعرض ، وآثر الغيبنة وهو يجد إلى الريح سبيلاً؟!»^(١).

وهذا القول - فوق تحديده لوظيفة النحو ، وتنويهه برفعة شأنه ، وسمو منزلته ، وضرورة تعلمه- فيه ربط واضح بينه وبين القرآن الكريم ، حتى إن الصاد عن النحو كالصاد عن كتاب الله تعالى ؛ لأن ضياع النحو طريق لضياع القرآن في حياة المسلمين ؛ بفساد الألسنة ، واضطراب النطق به تلاوة ، وذهاب ضوابط العربية ، وانغلاق معاني القرآن ، بفقد وسيلة فهمها ، واستخراج كنوزها^(٢).

وقد رد العلامة/ محمود بن عمر ، جار الله الزمخشري على منكري فضل النحو والعربية رداً مجملاً جامعاً، في مقدمة كتابه (المفصل في علم العربية) . والباحث ينقل هذا الرد بطوله ؛ لأنه يمثل موقف سلفنا من النحاة ، ويصور رأيهم ، ويلخص فهمهم لهذا الموضوع الذي لا يزال قوم يجادلون فيه إلى اليوم ، قال رحمه الله : « ولعل الذين يفضون من العربية ، ويضعون من مقدارها ، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها ، حيث لم يجعل خيرة رسله ، وخير كتبه ، في عجم خلقه ، بل في عربه ، لا يبعدون على الشعبية مناوذة للحق الأبلج ، وزيفاً عن سواء المنهج . والذي يقضي منه العجب ، حال هؤلاء في قلة إنصافهم ، وفرط جورهم واعتسافهم ؛ وذلك أنهم ، لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية، فقهها وكلامها ، وعلمى تفسيرها وأخبارها ، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ، ومسائلها مبنياً على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين، البصريين ، والكوفيين ، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم ، والتشبث بأهداب

(١) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) انظر كتاب النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ٥٩/١ وما بعدها .

فسرهم وتأويلهم^(١) وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ، ومحاورتهم ، وتدريسهم ، ومناظرتهم ، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم ، وبه تسطر الصكوك والسجلات من حكامهم ، فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا ، كَلَّ عليها حيث سيروا . ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلمها وتعليمها ويمزقون أديمها ، ويمضغون لحمها ، فهم في ذلك على المثل السائر : (الشعير يؤكل ويذم) . ويدعون الاستغناء فيها ، وأنهم ليسوا في شق منها . فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأساً والإعراب؟! ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب ، فيُطَمِّسون من تفسير القرآن آثارها ، وينفضون من أصول الفقه غبارها ، ولا يتكلمون في الاستثناء ، فإنه نحو ، وفي الفرق بين المعرف والمنكر ، فإنه نحو ، وفي التعريفين : تعريف الجنس ، وتعريف العهد ، فإنهما نحو ، وفي الحروف كالواو والفاء وثم لام الملك ومن التبويض ونظائرها .

وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني فيما أودع كتاب الإيمان ، وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأبهة؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامية مشبهة؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين ، وضحكة للناظرين؟.

هذا فإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديدة الحصى . ومن لم يتق الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء ، وقال ما هو تقول واقتراء ، وهراء ، وكلام الله منه براء . وهو المرقاة المنصوية إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ، الكافل بإبراز محاسنه ، الموكل بإثارة معادنه ؛ فالصاد عنه كالساد لطرق الخير لكي لا تسلك ، والمريد بموارده أن تعاف وتترك .

وقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحذب ، على أشياعي من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكل الأبواب ...»^(٢) .

(١) في هذا تأكيد لأثر النحو القوي في جميع العلوم ، خاصة التفسير وأصول الفقه .

(٢) من مقدمة كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري ، ص٧ وما بعدها ، ط/١ بتحقيق الدكتور/ علي بوملحم ، نشر دار مكتبة

الهلال ، بيروت - لبنان سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

رحم الله أبا القاسم ، فكأنما كان ينظر بلحظ الغيب من وراء الحجب إلى ما حصل في هذه العصور المتأخرة ، من الإعراض عن لغة القرآن والهجوم عليها وعلى أهلها من معلميها ومتعلميها ، من قبل أبنائها قبل أعدائها ، فرد عليهم بهذه الكلمات البليغة ، التي لم تترك شاردة ولا واردة. هذا وقد قام صرح النحو عالياً كالمنزلة الهتانة ، ثابتاً راسخاً رسوخ الشم الراسيات ، معطاءً كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، لم ينل من هذا البناء دعوات التجديد منذ قديم الزمان ولا محاولات الهدم والتكسير في العصر الحديث ، التي ردها الله خائبة، وله الحمد .

المبحث الرابع : صمود النحو في وجه دعوات التجديد ، والتيسير ، والتطوير ، وما إلى ذلك ، وحكم تعلمه .

قد تحدث كثير من علمائنا المعاصرين عن أهمية اللسان العربي ، وضرورة الحفاظ عليه ، وصيانته من عوادي الزمن ، فألفوا كثيراً من الكتب في ذلك ، كما دبجوا المقالات القصيرة والطويلة، وأقوالهم في هذا الشأن كثيرة ، لتعرض اللسان العربي للهجوم والانتقاص ؛ إذ لم يتعرض علم من علوم الإسلام والعربية لمثل ما تعرض له النحو والصرف ، من الهجوم الظالم ، والنقد السالب، من قبل أعداء الإسلام ، الصليبيين المستعمرين والمستشرقين وأذئابهم الذين أطلقوا كثيراً من الكلمات المضللة، والعناوين الموهمة والدعوات المشبوهة التي ظاهرها الإصلاح والتيسير والتهديب، وحقيقتها وباطنها الإفساد والهدم والتشويه والتعسير ، مثل النحو المعقول ، والنحو المصفى ، والنحو الشامل ، والنحو الوافي، والنحو القرآني ، والنحو الميسر، أو تيسير النحو ، وإحياء النحو ، أو تهذيب النحو ، أو تطوير النحو ... وما إلى ذلك مما ظهر في العصر الحديث وحاول القضاء على النحو من أساسه وقطع الصلة بين المسلمين وتراثهم العظيم المشحون بمصطلحات النحو والصرف وعلوم العربية الأخرى ، ولم يكن النحو العربي في يوم من الأيام توراتياً أو إنجيلياً أو فاسداً أو ناقصاً أو ميتاً أو مخلوطاً بما يكدر صفوه ، أو غير معقول ، أو من الصعوبة بالمكان الذي صوره الذين أرادوا الصد عنه، حتى يقال فيه ما تقدم من الدعاوي الباطلة والتهم الظالمة ، الأقوال الخاطئة . ويطيب للباحث هنا أن يقدم كلمة مختصرة عن قضية تجديد النحو وتطوير قواعده ، تمثل

خلاصة ما وقف عليه من آراء المعاصرين من علماء اللغة العربية المعتمدين^(١). فالنحو العربي قانون يحكم لغة العرب ويميز النطق بالمفردات والجمل وفقاً لتمييز المعاني التي يريدونها الناطق بهذه اللغة ، أي أن النحو يوضح مراد المتكلم بلغة العرب .

وقانون لغة العرب - وهو النحو - لم يضعه العقل البشري ابتكاراً ، وإنما وضعه استنباطاً من مختلف استعمالات العرب ، وهذا القانون قانون صادق ، منسجم مع لغة العرب ، لا يمكن تفسيرها ، أو النطق بها كما قالها العرب بغير هذا القانون .

والبرهان على صدق هذا القانون أنه مطرد في جميع النصوص المنقولة عن العرب ، وأن استنباطه مصاحب للسليقة العربية ، لو مال لعدلته السليقة ، وأن اطراده لم يكن في تجربة مفكر ذكي أو عالم مستوعب من بضعة نصوص ، وإنما كان مطرداً في تجربة علماء ومفكرين كثيرين لا يستهان بعبقريتهم في شتى البقاع على مدى ما يزيد على ثلاثة عشر قرناً . ثم إن هذا الاطراد تحدى وصمد لتحدي عبقریات الأجيال خلال هذه القرون الطويلة ، لم يجدوا أي قاعدة نحوية متعسفة أو شاذة عن لغة العرب. هذا من ناحية قواعد العربية وهو مجال حديث الباحث .

أما تعليقات النحويين ، فمجال اجتهاد ، تختلف فيه العقول . وهذا يؤكد أن القانون النحوي ضرورة حتمية يفرضها بقاء لغة العرب إن أريد لها البقاء ، فليس النحو موضحة تجديد أو شهوة ابتكار أو رأي فرد أو ظاهرة عصر ، ينعم بها الناس فترة ثم يدركهم الملل ، فيلتمسون بديلاً عنه .

وبناءً على ما تقدم ، إذا طرح موضوع تجديد النحو أو تطويره للنقاش ، فلننظر موضوع هذا التجديد. فإن أريد به إيجاد وسائل تربوية حديثة أو أية وسيلة تيسر للناس فهم النحو ، في وقت

(١) انظر (بحوث ندوة النحو والصرف) التي عقدها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية ، بدمشق من ٢٧-٢٠/٨/١٩٩٤م ، خاصة مقال (النحو العربي بين التيسير والتعسير ، وآراء معاصرة) الذي قدمه أستاذنا الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الشامي الذي مثل السودان في هذه الندوة، ومقاله في الجزء الثاني ، ص ١٣. وبحوث ندوة (النحو العربي ومحاولات التطوير) التي عقدتها ونشرت بحوثها مجلة الفيصل السعودية في عددها رقم ٤٤ ، الصادر في مايو ١٩٨١م خاصة حديث أبي عبدالرحمن الظاهري في هذه الندوة. والمقالات التي نشرتها هذه المجلة في عددها رقم ٢١٨ الصادر في شعبان ١٤١٥هـ يناير ١٩٩٥م وهذا العدد يحوي ملفاً خاصاً عن العربية بعنوان (العربية سياج هويتنا).

أقل وجهد أيسر ، فهذا الأمر مطلوب ومحجب ، بل واجب ، لأن تيسير العلوم وتقريبها أمانة عامة في أعناق العلماء .

وقد يقتضي هذا النوع من التطوير تغييراً في الاصطلاح أو تهذيباً له أو اختصاراً منه أو إضافة إليه ، وهذا ما لا يحبذه الباحث إلا ببرهان يدل دلالة قاطعة على أن المرغوب في تطويره من الاصطلاح منظرٌ على ضرر ظاهر ، أو نقص ، أو فضول ، وأن الاصطلاح الجديد يضيف شيئاً ضرورياً أو كمالياً لم يكن في حسابان النحويين الأولين السابقين ، بشرط أن يكون مقتضى الاصطلاح الجديد مطرداً في لغة العرب . وهذا يعني أن من يسعى لهذا التطوير يجب أن يجمع بين عبقرية الفكر وعمق الثقافة اللغوية ، بحيث يكون مستوعباً لقواعد النحو واصطلاحاته وعلله ، فاهماً لأسراره ومقاصده .

والباحث حسب ثقافته النحوية المتواضعة يرى أن مجال التطوير محصور في إيجاد وسيلة أو وسائل تربوية تيسر للعامة والناشئة ^{أساسيات} النحو الضرورية التي من لم يحذقها يكون ناقص الكفاءة العلمية. ولا بأس - في رأي الباحث - من أن يكون تيسير هذه القواعد النحوية مصحوباً بالتعليل النحوي لكون الفاعل مرفوعاً والحال منصوبة والمبتدئ معرفة ؛ لأن التفسير والتعليل مفتاح الذهن ، وهو الذي يغريه بطلب المزيد من القواعد. وهذا كله بالنسبة لتعليم المبتدئين أو من هم في حكمهم من طلاب المراحل الدنيا. أما العالم المجتهد ، المتخصص في علم النحو ، الذي يريد أن يكون حجة في تفسير كلام العرب واستجلاء مقاصده ، فهذا لا يمكن أن يرضى لنفسه بمثل هذه المنزلة ؛ لأنه يأبى أن يحصر علمه في منهج متطور ، بل هو في مجال يحتاج إلى إضافته وتجديده واستداركه ، دون أن يُقوَّب في منهج معين .

وإن أريد بتطوير النحو وتجديده هدم ^{أساسه} أساسياته أو الاستغناء عن بعض ضروراته ، أو الاستهانة بما فيه من دقة البحث وفوارق دقيقة ذات أثر في تمييز لغة العرب ، فهذا لا يعني - في رأي الباحث - تطوير الوسيلة لفهم لغة قائمة ، وإنما يعني - فيما يعني - إيجاد وسيلة لفهم لغة مقترحة ، وهذه دعوة لا أتصور أن أدنى مسلم أو عربي يرضاها أو يستسيغها ، لأن أمة العرب منذ أن نزل القرآن بلغتها ، وأخبرت أن دينها خاتم الأديان إلى أن تقوم الساعة ، مرغمة على أن تُبقى على هذا اللسان إلى يوم القيامة؛ لأن دين الله تعالى لا يفهم إلا بلغة العرب ، ولغة العرب لا تفهم إلا بالنحو.

كما أن بقاء لغة العرب ضماناً لبقاء كيان العرب ؛ لأن ضياع لغتهم تعطيل لفهم تاريخهم وعلومهم ، ودينهم وتراثهم ، المسجلة بلغتهم .

إن العقل البشري لم يولد وعنده قدرة مهيمنة يوجد بها الأشياء بالكاف والنون ، وإنما العقل البشري خلق من مخلوقات الله ، يتربى على مشاهدة الموجودات التي خلقها الله ، وعلى مشاهدة الوضعيات التي يسر الله لعقول الأجيال وضعها ، وتكون ميزة العقل بمقدار ما يفهم من أسرار هذا الوجود .

وفي كون الله تعالى وأوضاع الناس متغيرات وثوابت . فإذا تحامق العقل في تغيير الثوابت ، فذلك دليل اختلاله ، وإمارة جنونه وآية خروجه عن وظيفته إلى ما لا طاقة له به ، إذ لا دخل للعقل في اقتراح آدمي يبصر من قفاه بدل عينين من قدامه ، مثلاً ؛ لأن خلق البشر من الثوابت في كون الله .

وكذلك ثوابت الوضعيات لا دخل لاقتراح العقل فيها ، فإذا كان استمرار لغة العرب من الثوابت الوضعية والشرعية ، فليس من أخلاق العقل التفكير في ذلك ، ثم إن ذلك ليس بإمكانه ، وهذه القضية حتمية أمة لا تغيرها رغبة حفنة .

أما المتغيرات الوضعية التابعة لمزاج النفوس ، فأمر مباح للعقل أن يحور فيه ويطور « فللعقل أن يبتكر وسائل لغموض الكلام وإيحائه ؛ لأن النفوس سئمت من الوضوح ، ثم له أن يبتكر وسائل لإيضاح الكلام ؛ لأن النفوس سئمت من الألفاظ ... وهكذا في شتى المتغيرات الوضعية . والله المستعان » (١) .

(١) من كلام أبي عبدالرحمن الظاهري ، في ندوة مجلة الفيصل المشار إليها سابقاً . هذا ويرى الباحث أن أكثر دعوات تجديد النحو وتطويره وإصلاحه وتهذيبه ، في العصر الحديث ، من النوع الهدام الذي يبغى الشر للنحو كله ، وذلك مثل دعوة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) وطه حسين في مقدمة هذه الكتاب وغيره ، وإبراهيم أنيس في (من أسرار اللغة) ص ٢١٦ ، وغيره ، وأحمد مكي الأنصاري في (نظرية النحو القرآني) التي يزعم فيها أن النحو كالتقارير الوضعية التي تحكم بها الدول العلمانية في العصر الحديث ، وغير هؤلاء من أتباعهم وتلاميذهم ومن قال برأيهم . وهذه الدعوات مشبوهة بخلاف دعوة ابن مضاء القرطبي القديمة ، فإنها دعوة مخلص وإن كانت جهداً ضائعاً ومعركة في غير معترك . وقد ذهبت هذه الدعوات كلها أدراج الرياح ، وكانت صرخة في واد ، وبناءً في الهواء ، والله وحده الحمد . وتصدى للرد على هذه الدعوات كثيرون مثل الشيخ الطنطاوي في (نشأة النحو) ، ود . إبراهيم عبدالله رفيدة في تضاعيف كتابه (النحو وكتب التفسير) والأستاذ علي النجدي ناصف في مقاله بمجلة المجمع اللغوي بالقاهرة عدد نوفمبر ١٩٦٩م .

ونخلص من هذا إلى أنه لا يمكن لمسلم أن يقبل في يوم من الأيام ، مهما طال الزمن ، هدم أسس^{أسس} النحو باسم التطوير ، أو التجديد ، أو أي مسمى آخر ، وأن التطوير أمر مقبول ومرغوب فيه ، إذ ظهرت فائدته واستبان نفعه ، ما دام في الوسائل والمناهج والكتب ، وطريقة تأليفها وترتيبها ، شريطة التأكد من ضرر القديم الذي يراد تطويره وتجديده ، والتأكد كذلك من أن البديل الجديد أنفع وأجدي وأفضل ، أما قواعد النحو نفسها ، وضروراته فلا تطوير فيها ولا تجديد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . كيف تطور قواعد النحو وقد نزل بها القرآن الكريم ، وتكلم بها النبي ﷺ ، وبها كتبت كتب التراث الإسلامي كلها ، منذ عصور الإسلام الأولى إلى يومنا هذا؟ .

وبهذا تتضح أهمية قواعد النحو ، وضرورة الحفاظ عليها كما هي ، كما يتضح لنا أن مجال التطوير محدد ، محصور في المناهج وطرق التدريس ، والتأليف والوسائل التعليمية ، بغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة في فهم العربية وإفهامها للناس في يسر ودقة ، من أيسر الطرائق ، وفي أقصر وقت ، وبأقل جهد . فإن أمكن شيء من هذا فأهلاً به ومرحباً ، وإلا فالبحث عن الجديد في القديم أولى وأمثل وأكرم . والله أعلم .

هذا وقد ظل أهل الإسلام ، على مر الدهور ، يهتمون بفصاحة اللسان ، وبلاغة الكلام ، وبراعة القول ، وينفرون من اللحن والهجنة في اللسان أشد النفور ، خاصة عليه القوم من الحكام والولاة والعلماء والأدباء ، وأرباب الهمم العالية ، وكتب التراث زاخرة بأقوالهم في هذا المعنى نشراً ونظماً ، مما يدل دلالة قاطعة على اهتمامهم بالنحو تعليماً وتعليماً ، والاحتراز عن الخطأ في الكلام ، والخوف الشديد من الوقوع في اللحن ، وإن ذهب الباحث يتتبع أقوالهم وأخبارهم وقصصهم في ذلك إذاً لطال به المقال ، وخرج عن طبيعة هذا البحث .

وقد ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن تعلم القدر اللازم من علوم العربية واجب ، ويرى فريق من الناس أن ما زاد على ذلك مشغلة ، قال السخاوي (١) : « صرح العز بن عبدالسلام في أواخر القواعد بوجود الاشتغال بالنحو الذي نقيم به كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ؛ لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى إلا بذلك ، فيكون في مقدمة الواجب ، لذا قال عامر الشعبي : النحو في

(١) هو شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي أبو الخير ، فقيه ، مقريء ، محدث ، مؤرخ ، وله علم بالفرائض والأصول والتفسير وغيرها ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٧ هـ ، وله ترجمة في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع له ٣٢/٨ ، والبدر الطالع للشوكاني ١٨٤/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٥٠/١٠ .

العلم كالمالح في الطعام ، لا يستغنى عنه شيء منه . ثم قال العز : لكن لا يجب التوغل فيه ، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده ، بحيث يفهمها و يميز بها حركات الألفاظ وإعرابها ، لئلا يلتبس فاعل بمفعول ، أو خبر بأمر ، أو نحو ذلك .

وقال أبو أحمد بن فارس في جزء ذم الغيبة له : « إن غاية النحو وعلم ما يحتاج إليه منه ، أن يقرأ فلا يلحن ، ويكتب فلا يلحن . وأما ما عدا ذلك فمشغلة عن العلم ، عن كل خير » وإن كان الخطيب قال في جامعه : إنه ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته ، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراية النحو ومطالعة علم العربية ، ثم ساق عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : « ليس يتقي من لا يدري ما يتقي »^(١) .

وعلى هذا فتعلم قدر من النحو واللغة أمر لا بد منه لأحد من أهل الإسلام ، يريد النظر في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وعلى هذا إجماع العلماء المعتبرين في كل عصر ومصر .

وقال القلقشندي بعد أن ذكر ضرورة تعلم النحو والعربية في الدين : « ... ثم المرجع في معرفة النحو إلى التلقي من أفواه العلماء الماهرين فيه ، والنظر في الكتب المعتمدة في ذلك ، من كتب المتقدمين والمتأخرين »^(٢) وهو بهذا قد حدد الطريق إلى تعلم النحو في أمرين :

١ / التلقي من أفواه العلماء الماهرين في النحو .

٢ / النظر في الكتب المعتمدة عند المتقدمين والمتأخرين .

وعلى هذا المهيع سار العلماء وطلاب العلم قديماً وحديثاً .

وقد ذهب فريق من الناس إلى الطعن في متعلمي العربية ، وبالغ بعضهم في ذلك قال : النحو أوله شغل ، وآخره بغي . ذكر هذا ابن حجر^(٣) العسقلاني في كتابيه : تهذيب التهذيب ، وتقريب

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، للسخاوي ، ص ٢٢٨ ، ط ١ / نشر دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) صبح الأعشى ، مرجع سابق ، ١ / ١٧١ .

(٣) هو شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي ، محدث ، مؤرخ ، أديب ، شاعر ، زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفاً ، معظمها في الأصولين ، والتاريخ والأدب والفقه . له ترجمة في مراجع كثيرة ، منها حسن المحاضرة ١ / ٢٠٦ ، والبدر الطالع ١ / ٨٧ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٠ .

التقريب، وقد عقب عليه بقوله : (هذا كلام لا معنى له ، لأن أول الفقه شغل ، وأول الحساب شغل ، وهكذا أوائل العلوم . أفترى الناس تاركين العلوم من أجل أن أولها شغل؟)

ثم قال : « أما قوله : وآخره بغي ، فإن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حذقه ، صار فيه زهو ، واستحقر من يلحن ، فهذا موجود في غيره من العلوم ، من الفقه وغيره ، في بعض الناس وإن كان مكروهاً . وإن كان يريد بالبغي ، التجاوز فيما لا يحل ، فهذا كلام محال ، فإن النحو إنما هو العلم باللغة التي نزل بها القرآن ، وهي لغة النبي ﷺ ، وكلام أهل الجنة ، وكلام أهل السماء . »^(١)

المبحث الخامس : علاقة النحو بالقراءات والتفسير وجهود النحويين في خدمة الكتاب العزيز .

كان للقراءات القرآنية أثر كبير في تطور الدرس النحوي ، وتنمية القواعد النحوية ، فخلافاً للنحويين حول توجيه بعض القراءات - سواء أكانت متواترة أم شاذة - كان لها أثر واضح في النحو وكثرة قواعده . وتاريخ النحو خير شاهد على هذا ؛ لأن النحاة اعتمدوا على القرآن الكريم بجميع قراءاته في وضع القواعد أكثر من اعتمادهم على أي نص آخر ، ومصداق هذا ما يأتي في ختام هذا الفصل من إجماع النحاة على الاستشهاد بجميع القراءات القرآنية ، وما يأتي في فصول هذا البحث من حرص النحاة على استقصاء البحث في وجوه القراءات . أما عن علاقة النحو بالتفسير ، فقد أقبل النحاة - كما تقدم - على كتاب الله تعالى يستنبطون منه أحكام النحو ، ويبنون عليه مبادئ ويعربون آياته ، ويفسرون معانيه .

ومن المعلوم أن كل علم يبدأ محدد الجوانب ، قليل المسائل ، في صورة محاولات تنمو شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى مرحلة النضج ، ثم قد يتفرع العلم الواحد إلى علوم متميزة المعاني والحدود ، وهذا ما نلاحظه في جهود النحويين في ميدان دراستهم النحوية واللغوية للقرآن الكريم .

(١) تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، ٣٣٧/١ . وتقريب التقريب له أيضاً ، ١٢٠/٢ ، ط/١ ، نشر دار الفكر ، بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . وقد قال المرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١/٤٤٠ : « قال بعض السلف : النحو يذهب الخشوع من القلب ، وقال بعضهم : من أراد أن يزدرى بالناس فليتعلم النحو . وذكرت العربية عند القاسم بن مخبيرة فقال : أولها كبير ، وآخرها بغي . ثم قال الزبيدي : « مما لا يستحب التبحر فيه ، علوم العربية والنحو » . والرد على هذه الأقوال هو ما رد به شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني على القائل الأول . ومثل هذه الأقوال - في تقدير الباحث - تحمل على التقعر والبحث عن الدقائق التي لا يحتاج إليها بحال في النحو ، وإلا فالزبيدي نفسه قد ألف كتابه العظيم (تاج العروس) حاوياً كل دقائق اللغة والنحو ، ولم يكده يغادر شاردة ولا واردة من علوم العربية ، فكيف التوفيق بين هذا وبين هذه الأقوال الموهمة ؟

ويعد كتاب سيبويه أقدم مؤلف يحمل تحليلاً وتفسيراً للآيات القرآنية ؛ لأن «كتاب سيبويه أقدم كتاب يحمل تحليلاً لغوياً للآيات . وأقدم نص نحوي يتوفر لدينا هو كتاب سيبويه ، ومعلوم أن (الكتاب) كتاب نحو يتناول النص القرآني باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو ، لكننا لا نعدم فيه تحليلاً لغوياً لمعاني بعض الآيات القرآنية ، مما يعتبر مقدمة ، ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير بالدراية. ومما يزيد من قيمته في هذا المضمار ، أنه يعتبر تسجيلاً أميناً بأسلوب العالم الفذ لما كان يدور في حلقات الدرس ومجالس العلم في عهد سيبويه وقبله ، في الدراسات النحوية حول القرآن الكريم، فهو حافل بآراء السابقين من شيوخه وبعض العلماء وغيرهم ، حول توجيه كثير من الآيات القرآنية، ووجوه إعرابها أو القراءات فيها ، مما يجعل لهذا السفر الضخم قيمة أكبر في توجيه العلماء نحو التفسير اللغوي مع التفسير الأثري الذي كان هو السائد في عصر سيبويه، كما يجعل له فضلاً أوسع على النحويين اللاحقين ؛ لفتحه لهم باب النظر لغوياً في كتاب الله عز وجل ، من حيث النحو والإعراب والمعاني والاحتجاج ، وهي الميادين التي توسع فيها النحويون بعده»^(١).

وفي الكتاب عدد كبير من الشواهد القرآنية ، بلغت في إحصاء الباحث ٤٥٨ آية من غير عد المكرر، و٤٧٧ آية بعد المكرر^(٢) وذكر فيها سيبويه كثيراً من وجوه القراءات المتواترة والشاذة، وقد أدار الحديث حولها، محللاً مبيناً مغزاها ، وجمال الأسلوب فيها ، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعد كتاب سيبويه باكورة النظر في تحليل النص القرآني وتفسيره لغوياً ، ومهد الطريق للتفسير غير الأثري^(٣).

✓ ومعلوم أن الهدف الأساس من الاستشهاد في النحو هو تأصيل المسائل النحوية ، وبناء القواعد، وبيان أصلها اللغوي ، وهو ما أوسع سيبويه القول فيه ، سالكاً منهج البناء على الأكثر، والقياس عليه . وبهذا سبق سيبويه العلماء إلى النظر العميق في تحليل الآيات ، وبيان معانيها، وحملها على أشرف المعاني ، وأرفع الأساليب ، وهذه بعض الأمثلة من الكتاب تشهد لما نقول :

(١) النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ، ١٠١/١ ، وما بعدها .

(٢) أحصى بعض العلماء المعاصرين الشواهد القرآنية بأقل من ذلك ، ومن ذلك إحصاء الدكتور/ محمد عبدالمنعم خفاجي وإحصاء الأستاذ/ علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) وفي هذين الإحصائين أخطاء كثيرة ، فكان أحسن منهما إحصاء الشيخ الأستاذ أحمد راتب النفاخ في كتابه (فهرست شواهد سيبويه) وإحصاء الدكتور الشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) وقد أحصاها أيضاً الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون في فهارس نشرته للكتاب . وأحسن هذه الإحصاءات هو ما قام به الشيخ/ أحمد راتب النفاخ.

(٣) أنظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ، ١٠١/١ .

ففي حديث سيبويه عن الحذف عند العرب ، ذكر بعض النماذج من كلام العرب ، فيها حذف شيءٍ للعلم به ، ولأنه مفهوم من السياق ، ثم قال : « ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً ﴾ ^(١) فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز ، لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤون الطريق ، وإنما يطؤون أهل الطريق ^(٢) .

فهذا نموذج واضح من تحليله الدقيق للآيات ، الذي يعتمد فيه على العلم بأساليب العرب في خطابها ، وطريقتها في تركيب كلامها ، ودواعيها للحذف والإيجاز ، مما سماه العلماء سنن العرب في كلامها ، ومن ذلك الحذف للإيجاز ، وعلم المخاطب بالمعنى ، وما يتم به الكلام ، وهو تحليل بلاغي أفاد منه البلاغيون ، فانتهوا إلى أن الأصل في كل معلوم حذفه .

فبينما يدل ظاهر الآية عند النظرة العجلى على تشبيه الكفار بالذي ينعق بالبهائم التي لا تعقل ، نرى سيبويه يقول : إنهم مشبهون بالبهائم المنعوق بها ، أي التي يصيح بها راعيها ، ويزجرها ، وداعيتهم إلى الحق مشبه براعيها ، وهم مثلها ، لا يعقلون ولا يسمعون إلا الدعاء والصياح ؛ لعدم انتفاعهم . وفي موضع آخر من الكتاب قال : « وأما قوله سبحانه : ﴿ ويل للمكذبين ﴾ ^(٣) و : ﴿ ويل للمطففين ﴾ ^(٤) فإنه لا ينبغي أن نقول : إنه دعاء ههنا ؛ لأن الكلام بذلك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم ، وما يعنون ، فكأنه - والله أعلم - قيل لهم (ويل للمطففين) و : (ويل يومئذ للمكذبين) ، أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ، ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فقولا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ ^(٥) . فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهباً أنتما في رجائكما ، وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر

(١) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

(٢) الكتاب ، كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ١٠٨/١ ، بتحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، ط/٢ نشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة الرفاعي ، بالرياض - السعودية ، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن

(تفسير القرطبي) مرجع سابق ، ٢٤٤/٢ .

(٣) الآية ١٥ من سورة المرسلات .

(٤) الآية (١) من سورة المطففين .

(٥) الآية ٤٤ من سورة طه .

من ذلك ، ما لم يعلموا - ومثله : « قاتلهم الله »^(١) ، فإنما أجرى هذا على كلام العباد ، وبه نزل القرآن »^(٢) .

هذه النماذج تعتبر تفسيراً لغوياً ، وضع بها سببونه منهجاً لوجوه حمل كلام الله تعالى على مقتضى لغة العرب ، ومعرفة أسلوب القرآن في الخطاب ، فالقرآن يخاطب الناس بأساليب العرب في كلامها ، ومتعارض خطابها ، ويؤول المتشابه منه بما يليق بجلال الله وسعة علمه وإحاطته ، وكمال قدرته ، ونفاذ إرادته ، وتنزهه عن النقص والعجز والجهل .

وسببونه واسع الرواية ، فهو ينقل آراء قدامى النحاة ، وعلماء اللغة السابقين من شيوخه ، من أمثال الخليل ، وأبي عمرو^(٣) ويونس^(٤) وأبي الخطاب الأخفش^(٥) وعيسى بن عمر^(٦) وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي^(٧) وغيرهم ، كما يروي عن المفسرين أقوالهم وآراءهم ، فيقول مثلاً : « سألت الخليل عن قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح »^(٨) وعن قوله : « ويكأن الله »^(٩) فزعم أنها مفصولة من (كأن) ، والمعنى : أن القوم انتبهوا ، فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا ، فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم كذا . والله أعلم . أما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله ... »^(١٠) .

(١) من الآية ٣٠ من سورة التوبة . (٢) الكتاب ١/٦٦ .

(٣) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري ، أبو عمرو ، كان إمام البصرة وقارئها وهو أحد القراء السبعة ، قال ابن الجزري : « كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والأمانة والدين » ، ولد بمكة سنة ٧٠هـ ونشأ وعاش بالبصرة وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ روى عنه الدوري والسوسي وغيرهما . ترجمته في : النشر ١/١٣٤ ، وغاية النهاية ١/٤٤٣ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٣ ، والأعلام لخير الدين الزركلي ٣/٧٢ .

(٤) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبدالرحمن ، شارك سببونه في الأخذ عن حماد ، خرج إلى البادية وكتب عن الأعراب ، نقل عنه سببونه فيما يزيد على مائتي موضع في الكتاب ، فهو أكثر من نقل عنه وتعلمذ عليه بعد الخليل ، مات سنة ١٨٢ عن ٩٠ أو ١٠٠ سنة ترجمته في : مراتب النحويين ص ٢١ وبغية الوعاة ٢/٤٢٦ وطبقات الزبيدي ص ٣٣ ونزهة الألباء ص ٥٩ .

(٥) هو عبدالحميد بن عبدالمجيد ، أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، مولى بن قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ ليونس أيضاً ، كان ديناً ثقة ورعاً ، إماماً في النحو واللغة ، خرج إلى البادية فأخذ عن الأعراب وتعلمذ على أبي عمرو ، ولم تعرف سنة مولده ولا وفاته بالتحديد ، ولكنه ، عاش ما بين أواخر القرن الأول وأواسط الثاني ، ترجمته في : إنباه الرواة ١/٣٢٩ ومعجم الأدباء ١٠/٢٥٤ .

(٦) هو : عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، أخذ عنه الخليل ، وله اختيار في القراءة انفرد به ، وألف كثيراً من الكتب ضاعت كلها ، توفي سنة ١٤٩هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ١/٣٧٠ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٣ .

(٧) هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ، مولاهم ، المقرئ النحوي اللغوي العلامة ، من كبار علماء العربية ورواة اللغة والقراءة ، قال ابن سلام : « أول من بحج النحو ومد القياس وشرح العلل ابن أبي إسحاق » توفي سنة ١١٧هـ عن ٨٨ سنة ، ترجمته في إنباه الرواة ٢/١٠٤ وبغية الوعاة ١/٢٨٢ وخزانة الأدب ١/١١٥ .

(٨) من الآية ٨٢ من سورة القصص . (٩) من الآية السابقة .

(١٠) الكتاب ٢/١٥٤ .

وبناءً على ما تقدم يتأكد لنا أن كتاب سيبويه ، هذا الأثر الخالد ، جمع بين عمق التحليل ، وسعة الرواية فحمل إلينا البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم ، من خلال نصه ، وفهمه اعتماداً على تركيبه اللغوي وأسلوبه العربي ، كما نقل إلينا كثيراً من آراء الأقدمين في الدراسات القرآنية والنحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس ، مما يؤكد أنه هو الذي مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، فكان الانتفاع به واسعاً في هذه الكتب ، وفي كتب التفسير إلى يوم الناس هذا ^(١) ، والمتتبع لكتاب سيبويه ، الواقف على تحليلات سيبويه وبعض شيوخه لآيات من القرآن الكريم يصل إلى يقين بأن تحليلاتهم جمعت بين التوجيه الإعرابي والتعليل النحوي واللغوي من حيث التركيب والألفاظ ، وبين التفسير من حيث معنى الآيات ومضمونها ، وهي تعليقات عميقة لآيات الكتاب المبين ، مما يؤكد أن غرضهم كان خدمة القرآن من خلال اللغة والنحو والإعراب الذي هو فرع المعنى. كما يؤكد ما سبق من أن الكتاب حمل إلى الأجيال التالية له البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم من خلال النص وفهمه اعتماداً على تركيبه اللغوي ، وأسلوبه العربي ، كما أن ذكر سيبويه لآراء المفسرين أمر واضح الدلالة على ما سبق من أنه نقل نماذج كثيرة لآراء الأقدمين في الدراسات القرآنية النحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس في البصرة وغيرها من الحواضر . وهذا كله يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ما سبق من أن سيبويه بكتابه هذا قد مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، التي ظهرت فيما بعد ؛ لأن الانتفاع الواسع بكتاب سيبويه كان عاماً في كتب النحو والتفسير معاً .

/ ثم ظهرت بعد ذلك كتب إعراب القرآن وكتب معاني القرآن ، وهي كتب ألفها النحاة واللغويون في إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه وغريبه .

وقد بلغ ما ألفه علماء اللغة والنحو الأقدمون ، تحت عنوان (معاني القرآن) أربعة وثلاثين كتاباً ، لم يصل إلينا إلا القليل منها ، كما بلغ ما ألفوه تحت عنوان (إعراب القرآن ، أو إعراب القرآن ومعانيه ، أو معاني القرآن وإعرابه) ما يزيد على أربعة وعشرين كتاباً ، لم يصل إلينا -

(١) انظر سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ / علي النجدي ناصف ، ص ٨٨ ، ط ٣ / نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٨٥ م ، وكتاب النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ١/١٠١ .

كذلك - إلا القليل منها ، والباقي ضاع في المحن التي تعرض لها التراث الإسلامي والعربي في الحقب التاريخية المختلفة^(١).

وهذا العدد الكبير من المؤلفات يعبر عن الجهد الضخم الذي بذله النحويون واللغويون لخدمة الكتاب العزيز ، والذي دفعهم إليه جبههم وإخلاصهم وحرصهم على هذا الكتاب ، تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى بخدمة كتابه ، وبناءً لقواعد العربية على أصلها الأول ، وركنها الركين ، وتيسيراً لفهمه على المسلمين ، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعنى وتحليل التركيب وتذوق النصوص ، وهذا هو معنى الإعراب عند علمائنا السابقين الذين فهموا الإعراب على هذا الوجه ، فاندفعوا يخدمون به كتاب الله تعالى ولغته .

يقول العكبري^(٢) : « أما بعد فإن أول ما عني باغي العلم ، بمراعاته ، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته ، ما كان من العلوم أصلاً لغيره منها ، وحاكماً عليها ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها ، وذلك القرآن المجيد ... فأول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظ من حفاظه ، ثم تلقي معانيه بمن يعاينه . وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه ، معرفة إعرابه ، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه ، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»^(٣).

فالإعراب معبر لفهم المعاني ، ومركب للغوص عليها ، وأداة لتحليل الكلام وبيان أركانه ومعطياته. وبهذا المعنى الواسع يمكن أن يكون من صميم الإعراب ، النطق الصحيح ، والقدرة على تمييز المعاني ، ومعرفة أركان الجملة ومتمماتها .

(١) انظر تفصيل الكلام عن هذه المؤلفات ومؤلفيها وتاريخها وما وصل إلينا وما ضاع منها في (النحو وكتب التفسير ، ١٤٠٠-١١٢/١).

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله النحوي الضرير ، العكبري الأصل ، البغدادي المولد والدار ، ولد سنة ٥٢٨ ببغداد ، وتوفي بها سنة ٦١٦ . ترجمته في بغية الرعاة ٣٨/٢ ، وإنباه الرواة ١١٦/٢ ومقدمة كتابه التبيين في إعراب القرآن ، فقد ترجم له محقق الكتاب علي محمد البجاوي ترجمة وافية.

(٣) التبيين في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، من مقدمة الكتاب ١/١ بتحقيق علي محمد البجاوي ، نشر دار الجيل - بيروت - لبنان ط/٢ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

ويقول الإمام السيوطي ^(١) عن إعراب القرآن : « ... ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى ؛ لأن الإعراب يميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين » ^(٢).

فالنحويون اتجهوا إلى التأليف في إعراب القرآن ومعانيه ؛ تلبية لحاجة الناس إلى ذلك ، وللإجابة عن الأسئلة التي كانت تدور في مجالس العلماء ، وحلق المساجد حول النص القرآني ، لفظاً مفرداً ، وكلاماً مركباً . وكان هذا النسق من التأليف هو الذي يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ، ويزيل الغموض والإشكالات التي كانت تثار لفهم النصوص القرآنية ؛ لمعالجته هذه النصوص مباشرة بالتحليل والتوجيه والبيان وفق ما عرفت العرب في كلامها ، بخلاف التفسير بالمأثور الذي كان هو الشائع في القرون الإسلامية الأولى لبساطة الحياة . فبذل النحاة جهودهم في هذا اللون من خدمة كتاب الله تعالى ، احتجاجاً وتوجيهاً للقراءات ، وبياناً للغريب ، وتفسيراً للمعاني ، وإعراباً للمشكل ، وتأصيلاً لقواعد اللغة والنحو على هدى التعبير القرآني .

ثم أخذ بعض العلماء يمزج بين هذا النوع من التفسير وبين التفسير بالمأثور ، بذكر الآثار التي وردت في تفسير الآية . وذكروا أن أول من فعل ذلك هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ^(٣) الذي جمع كتب السابقين قبله ، في معاني القرآن وإعرابه في كتاب واحد ، وأضاف إلى ذلك التفسير الأثري ^(٤).

وما تقدم يبدو للباحث أن كتب إعراب القرآن ومعانيه هي المرحلة الأولى من مراحل ما عرف بالتفسير بالرأي أو التفسير بالدراية أو التفسير اللغوي مقابل التفسير بالرواية أو التفسير بالمأثور ، أو التفسير الأثري .

أما عن معنى التفسير فإن هنالك ثلاث كلمات متقاربة المعاني ، إن لم تكن مترادفة متحدة المعنى . والكلمات هي : المعنى والتفسير والتأويل ، وللباحث وقفة عند معاني هذه الكلمات اللغوية والعلاقة بينها وبيان آراء علماء اللغة في ذلك ، وذلك في الفصل الثاني الخاص بالتأويل ؛ ولذا لا

(١) هو جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، عالم موسوعي ، متبحر في فنون كثيرة ، توفي ٩١١ هـ ، ترجم لنفسه في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ألفت في سيرته كتب كثيرة ، ورسائل جامعية ، وهو من المكثرين في التأليف .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ، للسيوطي ٢/٢٦٠ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط / المشهد الحسيني - القاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التميمي البصري ، ولد سنة ١١٠ هـ و توفي سنة ٢١٠ هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٢/٣٩٥ .

(٤) تاريخ بغداد ، لأبي بكر علي الخطيب البغدادي ١٢/٤٠٥ ، ط / ١ / نشر مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ .

يرى ضرورة للحديث عن ذلك في هذا الموضوع. هذا من حيث المعنى اللغوي ، أما في عرف العلماء فقد ذكروا ألواناً من التعاريف للتفسير في اصطلاحهم تلتقي كلها في الكشف عن معاني القرآن الكريم، وما يحتاج إليه من أحكام ألفاظه ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية . قال الزركشي^(١) في تعريف التفسير : « واعلم أن التفسير في عرف العلماء : كشف معاني القرآن وبيان المراد منه ، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وحسب المعنى الظاهري وغيره »^(٢).

فالتفسير - إذاً - هو محاولة الإنسان فهم كلام الله تعالى وبيان معانيه ، وإيضاحها للناس قدر طاقته ، وما تسمح به إمكاناته . ويبدو للباحث أن أجمع تعريف وأقصره للتفسير هو ما ذكره الزرقاني^(٣) بقوله : « ... علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله ، بقدر الطاقة البشرية »^(٤) ، وقد اتفق العلماء على أن المفسر لكتاب الله تعالى يشترط فيه العلم باللغة العربية وآدابها وعلومها ؛ لأن التفسير لا يمكن بدونها ، ولا شك أن النحو في مقدمة علوم العربية ، حيث إنه البديل الأول للسليقة العربية ، وسلم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى ، ومنها بقية علوم اللغة العربية . قال السيوطي : « قال أبو طالب الطبري : وقام هذه الشرائط - شرائط المفسر - أن يكون عمتلاً من عدة الإعراب ، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام ، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان ، إما حقيقة أو مجازاً فتأويله تعطيله . وقد رأيت بعضهم يفسر قوله تعالى : « قل الله ثم ذرهم »^(٥) أنه ملازمة قول (الله) ، ولم يدر الغبي أن هذه جملة حذف منها الخبر ، والتقدير : الله أنزله »^(٦).

وقد أوجبوا على المفسر تعلم الإعراب الذي يؤدي اختلافه إلى فساد في المعنى ، يتعلمه ؛ ليتوصل إلى الحكم الصحيح ، كما أوجبوا ذلك على القارئ ليسلم من اللحن^(٧).

(١) هو بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، أحد العلماء الكبار في عدة علوم ، توفي سنة ٧٩٤هـ بمصر ، وله ترجمة في حسن المحاضرة ١/١٨٥ ، والدرر الكامنة ٣/٣٩٧ ، ومقدمة كتابه البرهان .

(٢) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، ١٤٦/٢ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/١ نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧م .

(٣) هو محمد عبدالعظيم الزرقاني ، من علماء الأزهر المعاصرين ، وكان مدرساً لعلوم القرآن بكلية أصول الدين . انظر ترجمته في مقدمة كتابه المذكور .

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، ٤١٧/٢ ، ط/١ نشر مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٦) الإتيان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٧٥/٤ .

(٧) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٦٥/٢ ، والإتيان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٨٩/٤ .

وقد تقدم أن الفقهاء والأصوليين أجمعوا على أن حذق النحو والعربية شرط في وصول الفقيه إلى رتبة الاجتهاد ، كما أجمع المحدثون على اشتراط ذلك فيمن يشتغل بحديث رسول الله ﷺ ، وبهذا نعلم أن القراء اشتراطوا ذلك في القارئ كما اشترطه الجميع في المفسر .

المبحث السادس : المفسرون المهتمون بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم .

يكثر الكلام عن التفسير وأنواعه ومراحلها ، في كتب علوم القرآن وتاريخ التفسير وتراجم المفسرين ، وطبقاتهم ، فقد تحدث مؤلفو هذه الكتب عن طبقات المفسرين من الصحابة والتابعين إلى الزمن الذي عاش فيه كل مؤلف ، كما تحدثوا عن أنواع التفسير ، مثل التفسير بالرواية أو بالمأثور ، والتفسير بالرأي أو بالدراية ، إلى التفسير الإشاري . والذي يهم الباحث هنا هو التفسير اللغوي الذي اهتم أصحابه بالنحو وقضايا اللغة في تفاسيرهم ؛ لأن الباحث يرجع إلى بعض هذه التفاسير في كل عصر من عصور التراث ، للاطلاع على آراء أصحابها في تأويل سبويه لبعض وجوه القراءات القرآنية . ويبدو للباحث أن جميع من اهتم بهذا الجانب في تفاسيرهم هم من كبار النحاة وأئمتهم في كل عصر ومصر ، ولا عجب في ذلك بعد ما قدمنا من ضرورة معرفة المفسر النحو والإعراب وعلوم العربية عموماً . ولكن غلب على هؤلاء الاشتغال بالتفسير فعدوا من المفسرين مع أنهم من كبار النحاة ومعدودون في علماء العربية . وبعد النظر في طبقات المفسرين ، والتأمل الطويل في مناهج المفسرين الذين عنوا بالنحو ومباحثه في تفاسيرهم ، والمراحل الزمنية التي تغلب فيها هذا اللون من البحث ، وما مر عليه من فترات التجديد والابتكار ، والقوة والضعف ، أو الاجتهاد والتقليد ، والمفسرين النابهيين المتميزين والحاكين الناقلين تراءى للباحث أنه يمكن تقسيم مراحل التفسير النحوي وطبقات المفسرين النحويين إلى ست مراحل^(١) .

الأولى من أواخر القرن الأول الهجري إلى نهاية الثاني وأوائل الثالث ، ويمثل هذه المرحلة النحويون واللغويون مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه ، وقد تقدم للباحث حديث عنهم في هذا الفصل ، ولا مفر للباحث المتعمق من اعتبار هذه الكتب ومؤلفيها المرحلة الأولى للتفكير النحوي في كتب التفسير أو التفسير اللغوي في كتب اللغة والنحو ، وعلاقة النحو والنحاة بالقرآن الكريم ، لما

(١) انظر تفصيل الكلام عن طبقات المفسرين وأنواع التفسير ، والتفاسير التي اهتم أصحابها بالنحو ، انظر تحليلاً واسعاً لكل ذلك في طبقات المفسرين للسيوطي وطبقات المفسرين لشمس الدين الداودي ، والتفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي والتفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور ، والنحو وكتب التفسير ٥٦٣/١ .

تقدم؛ ولأن مؤلفي هذه الكتب هم أئمة النحو واللغة الأوائل ، وحجة كل محتج في النحو ومباحثه ، وهي المرحلة التي بنى عليها اللاحقون من المفسرين الذين اهتموا بالبحوث النحوية والاحتجاج للقراءات وتوجيهها من حيث اللغة والنحو في تفاسيرهم ، إما ابتكاراً وتجديداً وتنمية ، وإما نقلاً واعتماداً على السابقين وترديداً لأقوالهم . ومن الكتب التي وصلت إلينا من هذه المرحلة ، معاني القرآن للأخفش ^(١) ومعاني القرآن للفراء ^(٢) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ^(٣) ومع اعتماد هذه الكتب ومؤلفيها على سيبويه وكتابه إلا أن فيها كثيراً من مظاهر الابتكار .

والمرحلة الثانية من أوائل القرن الثالث إلى أوائل السادس . وتمتاز هذه المرحلة بأصالة التفكير النحوي ، وتنمية المرحلة الأولى ، والبناء عليها ، والأخذ منها مباشرة ، كما تمتاز في مجموع رجالها بأصالة المنهج اللغوي في التفسير والتطور به إلى مداه ، كما تمتاز أيضاً بأن كثيراً من رجالها هم من أئمة النحو والتفسير معاً ، الذين كانت أقوالهم واجتهاداتهم في ميدان الدراسة النحوية رافداً قوياً ، ومعيناً ثراً للمراحل اللاحقة ، إلى جانب رجال المرحلة الأولى .

وأشهر ما وصل إلينا من هذه المرحلة هو تفسير الطبري ^(٤) والكشاف للزمخشري .

المرحلة الثالثة : من أوائل القرن السادس الهجري إلى نهاية السابع ، وفي هذه المرحلة أيضاً ظهر أئمة كبار في التفسير والنحو ، تعتبر تفاسيرهم موسوعات علمية شاملة لكثير من ألوان

(١) هو : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه وشيوخه غير الخليل ، وهو الذي أظهر الكتاب للناس ، فهو أشهر تلاميذ سيبويه وكان أسن منه ، توفي سنة ٢٠٧ ، ترجمته في : إنباه الرواة ٢١٩/٣ وتقديم الكتاب ١٦/١ وكتاب (سيبويه إمام النحاة) ، ص ٨٥ .

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي ، أبو زكريا الفراء ، كان أهرع الكوفيين وأعلمهم ، وهو تلميذ للكسائي . وللقرآن آراء واجتهادات في النحو واللغة استحق بها أن يكون من كبار علماء العربية وكتابه (معاني القرآن) من أجود ما كتب في هذا الشأن ، توفي سنة ٢٠٧ وله ترجمة واسعة في إنباه الرواة ٦/٤ ومعجم الأدباء ، ٩/٢٠ والأعلام ١٧٨/٩ .

(٣) هو : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، من أكابر علماء النحو واللغة في القرن الثالث الهجري ، وكتابه (معاني القرآن وإعرابه) من أشهر المؤلفات في هذا الموضوع ، حتى إن صاحبه ليعرف بصاحب معاني القرآن . مات سنة ٣١١ هـ وله ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٣٠/١ وإنباه الرواة ١٥٩/١ ، ومقدمة معانيه بتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي . ويضاف إلى كتب هذه المرحلة كتاب إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن الحسن النحاس ، الذي صدر أخيراً بتحقيق د. زهير غازي زاهد .

(٤) هو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري ، العالم الكامل ، الفقيه المرقى النحوي اللغوي الأخباري جامع العلوم ، لم ير مثله في فنونه ، تلقى عن الأفاضل والأكابر واستوطن بغداد ، وصنف التصانيف الكبار ، منها تفسيره الفذ وتاريخه وله غيرها ، مات - رحمه الله - سنة ٣١٠ . أفردت ترجمته بمؤلفات قديماً وحديثاً ، وعن ترجم له قديماً الخطيب في تاريخ بغداد ١٦٢/٢ وابن الجزري في طبقات القراء ١٠٦/٢ والسيوطي في طبقات المفسرين ص ٣٠ والياقوت في معجم الأدباء ٤٠/١٨ والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢٥١/٢ .

المعارف الإسلامية والعربية والعقلية ، ومع التوسع والشمول يغلب عليها لون معين من هذه المعارف . وليس فيها ما يغلب عليه الصبغة النحوية أو يعتبره مؤلفه من أئمة النحو البارزين ، الذين يغلب عليهم هذا التخصص ، كما في بعض رجال المرحلة الثانية .

رجال هذه المرحلة في غالبهم من العلماء البارزين الذين لهم من سعة العلم وشمول الإدراك ما يمكنهم من الاجتهاد والاختيار ، ومناقشة الآراء في الدراسة النحوية وغيرها ، ولذلك فهم يعتمدون في هذا الميدان على المرحلتين السابقتين ، وتظهر أقوال أئمتها في تفاسيرهم بشكل ملحوظ ، لهذا لا يملك الباحث إلا أن يعتبر الزمخشري نهاية مرحلة ، ومن بعده مرحلة جديدة ؛ للاختلاف البين بينه وبين رجال المرحلة الثالثة ، ولو كان بعضهم من المعاصرين له ، فالكشاف استمرار للمنهج اللغوي الأدبي ونقطة بارزة في طرفه الأعلى ، بينما من يمثلون المرحلة الثالثة من المفسرين يعبرون عن اتجاه شامل ، تتنوع فيه المعارف ، خصوصاً الشرعية ، والعقلية ، ويأخذ من البحث النحوي بطرف ، قد يكون واسعاً أحياناً ، وتعتمد فيه على السابقين . وقد أشار إلى ذلك من قال : « ... ثم استفاض التأليف حتى انتهى للزجاج والرماني ، ومنهما أخذ الزمخشري ، ثم جاء بعدهم من كثر السواد بأقوال الحكماء والصوفية كالرازي ، حتى قيل : في تفسيره كل شيء إلا التفسير »^(١) ولهذا فأكثر مفسري هذه المرحلة يعتمدون على الزمخشري اعتماداً كبيراً ، وتدور مباحثهم النحوية واللغوية والبلاغية حول ما جاء في الكشاف .

وقد وصلت إلينا تفاسير كثيرة من هذه المرحلة ، لكثرة من ألف في التفسير فيها ، فمن أحسنها :

١ / المحرر الوجيز لابن عطية^(٢)

٢ / الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .

(١) من قول الشهاب الخفاجي في حاشيته (عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي ١/١٦ ، ط/ الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن قام بن عطية ، أبو محمد الفرناطي القاضي المحافظ ، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، بارع الأدب ، بصيراً بلسان العرب ، ولي قضاء المربة . مات سنة ٥٤١ هـ وله ترجمة في إنباء الرواة ٢٢٢/٢ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٧ ، والتفسير والمفسرون ، للدكتور الذهبي ١/٢٣٨ .

٣ / مفاتيح الغيب للفخر الرازي (١)

٤ / أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي (٢)

٥ / ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (٣) وغيرها كثيرة .

المرحلة الرابعة : وتشمل القرن الثامن الهجري ، وتقوم هذه المرحلة أساساً على الإمام أبي حيان الأندلسي (٤) ولا يملك الباحث إلا أن يجعله مرحلة متميزة بمكوناته الذاتية ، وإمامته في النحو ، ومنهجه الشامل في (البحر المحيط) الذي يقوم - بشكل فريد - على العودة إلى المنهج اللغوي في التفسير ، وعلى حشد أقوال أئمة النحو الكبار ، حشداً يرى بعض الباحثين أنه مبالغ فيه ، وزائد عن الحاجة (٥) وعلى الاختيار والترجيح ، وعلى جمع القراءات جمعاً واسعاً ، والاحتجاج لها ، والدفاع عنها ، مما يجعله أمة في هذا الشأن . يضاف إلى ذلك ما أحدثه تفسيره من حركة وثورة في ميدان الدراسات النحوية القرآنية ، ولكل ما تقدم يعتبر أبو حيان خير ممثل لهذه المرحلة .

(١) هو : أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن علي ، فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وهو من أكابر علماء الفقه وأصوله بل هو المقصود بالإمام عند إطلاقه في كتب الأصول ، وله معارف واسعة متنوعة ، وتفسيره خير شاهد على ذلك . ترجمته في : وفيات الأعيان ٤/٢٤٨ ، ط/ دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، والعبر ٥/١٨ وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٦٠ .

(٢) هو : عبدالله بن عمر بن محمد بن علي ، ناصر الدين أبو الخيرات البيضاوي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ ، عالم بالفقه والحديث والتفسير والنحو ، ولي القضاء ، من أئمة أهل السنة المقرنين لمذهب الجماعة ، المتبحرين في علوم الشريعة والعقيدة ، وكان نظاراً صالحاً متغيداً . له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ٨/١٥٧ وطبقات المفسرين للسيوطي ١/٢٤٢ والتفسير والمفسرون ١/٢٩٦ .

(٣) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود ، أبو البركات النسفي ، المتوفى سنة ٧٠١ هـ وهو من أئمة أهل السنة المعتبرين المدافعين عن عقيدة الجماعة ، ومن الفقهاء الكبار ، وله مؤلفات جليلة القدر في الفقه والعقيدة وغيرها . له ترجمة في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/٣٥٢ والأعلام ٢/٤٦ والتفسير والمفسرون ١/٣٠٤ .

(٤) هو : أبو حيان ، أمير الدين ، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى بمصر سنة ٧٤٥ هـ ، وهو إمام كبير في النحو والتفسير وغيرها ، وتفسيره الكبير (البحر المحيط) قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو وتوسعت في الإعراب ورواية القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها والدفاع عنها ، وله مؤلفات جليلة في النحو مثل ارتشاف الضرب من لسان العرب له ترجمة في طبقات الشافعية ٩/٢٧٦ وبغية الوعاة ١/٢٨١ وكتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة/ خديجة الحديشي ، والدرر الكامنة ٥/٧١ ، وفوات الوفيات للكتبي ٢/٥٥٥ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ط/١ القاهرة ، بدون تاريخ .

(٥) انظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ١/٥٦٣ .

وقد كان معه بعض تلاميذه الذين لا يقلون عنه شأناً في هذا المضمار مثل الإمام السمين الحلبي^(١) بكتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) ، والإمام ابن مكتوم النحوي^(٢) بكتابه (الدر اللقيط من البحر المحيط).

المرحلة الخامسة : من أواخر القرن الثامن الهجري إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري ، وبداية العصر الحديث ، وهي مرحلة اتباع وتقليد ، بالاختصار والجمع ، وتمتيز بأسلوب الحواشي ، والدوران حول تفاسير السابقين . ومن أشهر ما كتب في هذه المرحلة :

١ / تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلي^(٣) وجلال الدين السيوطي .

٢ / إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود^(٤).

٣ / وحاشية الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية^(٥).

المرحلة السادسة : وتشمل العصر الحديث ، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التفسير النحوي ، وفيها ظهرت النزعة إلى التجديد والإحياء في ميادين الفكر العربي والإسلامي كلها ، ويمكن حصر مواقف المفسرين فيها ، من البحوث النحوية في كتب التفسير في اتجاهين :

أحدهما : الاتجاه إلى الإحياء ، والعودة إلى مناهج المفسرين السابقين الأولين وأقوالهم ، بالأخذ منها ، والترجيح بينها ، بأسلوب مشرق قوي ، وصياغة جديدة وربط للنحو والإعراب بالمعنى

(١) هو : شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود ، المعروف بالسمين الحلبي ، أخذ عن أبي حيان بمصر . وكتابه الدر المصون ، أجل ما صنف في هذا الباب ، ويكاد يفوق شيخه أبا حيان . توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ . وله ترجمة في الدرر الكامنة ١/٣٦٠ وبغية الوعاة ١/٤٠٢ ، والأعلام ١/٢٦٠ .

(٢) هو : الإمام تاج الدين أبو محمد أحمد بن مكتوم القيسي النحوي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ وهو تلميذ أبي حيان ، الذي لخص البحر المحيط في كتابه المذكور ، ذاكراً ما في كتاب شيخه من اعتراضات ومناقشات وردود على الإمامين الزمخشري وابن عطية ، وهو شديد الاتباع لشيخه ، شديد الثناء عليه . وله ترجمة في طبقات المفسرين للداودي ١/٥١ .

(٣) هو الإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي المتوفى سنة ٨٦٤هـ ، وهو شيخ للسيوطي ، وقد فسر من أول الكهف إلى الناس . وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٧/٣٩ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٨٠ وحسن المحاضرة ١/٤٤٣ .

(٤) هو : أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي المتوفى سنة ٩٨٢هـ كان قاضياً ثم مفتياً في الخلافة العثمانية ، وتفسيره من التفاسير التي وجدت قبولاً واسعاً لدى العلماء ورواجاً عند الطلبة ، وهو معتمد فيه على الزمخشري والبيضاوي وغيرهما . له ترجمة واسعة جداً على هامش وفيات الأعيان ٢/٢٨٢ وشذرات الذهب ٨/٣٩٨ والتفسير والمفسرون ١/٣٤٧ .

(٥) هو : سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري ، المعروف بالجميل ، المتوفى سنة ١٢٠٤هـ ، كان من كبار علماء عصره ، ولخص حاشيته من نحو عشرين تفسيراً ، ثم لخص تلميذه الشيخ أحمد الصاوي حاشيته في حاشية الصاوي . وللجميل ترجمة في : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، لعبد الرحمن الجبرتي ، ٤/١١٩ بتحقيق حسن محمد جوهر وآخرين .

والدلالة، على نحو ما كان عليه رجال المرحلة الأولى والثانية . ومن التفاسير التي مثلت هذا الاتجاه في العصر الحديث :

١ / فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني (١).

٢ / تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير

من التفسير) لابن عاشور (٢).

٣ / أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي (٣).

والاتجاه الثاني : النقد والنفور والإعراض عن ذكر المسائل النحوية والإعراب في كتب التفسير؛ بحجج واهية ، وإدعاءات باطلة ، وشعارات عريضة فارغة في نظر الباحث، ولا تسمح طبيعة هذا البحث بذكر ذلك وتفصيله ، ولكن الدليل على صحة ما أقول أن أصحاب هذا الاتجاه اضطروا إلى ذكر مسائل النحو والإعراب في كثرة بالغة غامرة خلال تفاسيرهم بعد أن هاجموا هذا الاتجاه في

(١) هو : الشيخ محمد بن علي الشوكاني من العلماء المتأخرين في العصر الحديث وأدعى لنفسه / الاجتهاد المطلق وله مؤلفات كثيرة، يغلب عليه الفكر الفقهي والتحرر من التقليد وذم التعصب للمذاهب ، وترجم لنفسه ترجمة واسعة ذكراً بحوثه ومؤلفاته في كتابه (الهدى الطالع بحاسن من بعد القرن السابع) ٢١٤/٢ وفي مقدمة تفسيره ٤/١ ومقدمة نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار له أيضاً ٧/١ . وله ترجمة في ضحى الإسلام ٢١٣/٤ والأعلام ٩٥٣/٣.

(٢) هو الأستاذ الأكبر الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور ، وهو من أكابر علماء العصر الحديث ، كان قاضي قضاة تونس ووزير العدل فيها، وله مؤلفات أعظمها هذا التفسير ، والنظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح ، ولد سنة ١٢٩٦هـ بتونس وتوفي بها سنة ١٣٩٣هـ وتفسيره حافل ، قيم ، واسع ، يأخذ من توجيه القراءات العشر ، وعلوم العربية وبيان إعجاز القرآن الكريم بنصيب وافر ، وقد قدم له مؤلفه بمقدمات نافعة في علوم القرآن وتفسيره خاصة، أهدى فيها كثيراً من الآراء القيمة ، كما يسر كثيراً من المسائل الشائكة ، مما يجعله من مفسري العصر الحديث المقتدين بالسلف الصالح ، وأصحاب الرأي السديد، الذين يملكون إلى جانب العلم الواسع القدرة على الاختيار والتهديب والبيان ووسائله اللغوية . ولاهن عاشور ترجمة واقية في كتاب : (نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور ، لإسماعيل الحسني ص٧٥ وما بعدها ، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن سنة ١٩٩٥ م . ويعد من أحسن تفاسير هذه المرحلة تفسير (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع ، الثاني) للسيد محمود الألويسي العراقي المولود سنة ١٢١٧هـ المتوفى سنة ١٢٧٠هـ ، ويعتبر هذا التفسير نسيج وحده في سعته وشموله وأحترانه على اتجاهات كتب التفسير قبله وأقوال المفسرين ، بشكل لا يكاد يوجد له نظير ، وقد نال رضى العلماء وثناهم عليه لغزارة علم مؤلفه وما كان عليه من سمو المكانة العلمية وسعة التفكير وحدة الذهن والحرص الغريب على التعلم والتعليم والتأليف حتى بدأ اشتغاله بالتدريس وعمره ١٣ سنة . له ترجمة واسعة في مقدمة تفسيره وفي التفسير ورجاله ص١٧١ والتفسير والمفسرون ٣٥٢/١ والأعلام ١٠١٥/٣ وكتاب (الألويسي مفسراً) لمحسن عبدالمجيد.

(٣) هو الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، ولد ونشأ وتعلم ببلاد الشنقيط في جمهورية موريتانيا الإسلامية، وعاش وتوفي في المدينة المنورة ، كان من كبار العلماء ، ترجم له تلميذه الشيخ محمد عطية سالم في تنحمة تفسيره المذكورة ترجمة واسعة.

مقدماتهم، فناقضوا بفعلهم قولهم، فدل ذلك على أن التوسط في هذا الأمر أولى وأحسن وأفضل من الإقراط والتفريط، ويبدو للباحث أن فصل التفسير عن النحو والإعراب فصلاً تاماً أمر غير صحيح، بل غير ممكن في الحقيقة؛ لأن الإعراب فرع المعنى، ولأن توجيه القراءات المختلفة في الحرف الواحد، من حيث اللغة والنحو والإعراب، يهدف إلى بيان المعنى الذي تدل عليه كل قراءة من القراءات الواردة في الآية، وكثيراً ما يكون لكل قراءة معنى غير المعنى الذي تدل عليه القراءة الأخرى، فتختلف معاني الآية الواحدة وتتحدد بحسب اختلاف القراءات وتعددتها، وهذا يؤكد أن إعراب القرآن وتوجيه القراءات من أعظم وسائل الكشف عن معاني الآيات وتفسيرها.

ومن التفاسير الحديثة التي مثلت اتجاه النفور والإعراض عن ذكر مسائل النحو، نظرياً ولو لهم يلتزم أصحابها بذلك عملياً:

١/ تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا^(١) وهو خلاصة تفسير الشيخ محمد عبده^(٢) في دروسه التي ألقاها بالأزهر الشريف.

٢/ محاسن التأويل، لجمال الدين القاسمي^(٣).

٣/ تفسير المراغي، للشيخ أحمد مصطفى المراغي^(٤).

(١) هو: السيد محمد رشيد رضا، الكاتب الإسلامي، والعالم المجاهد الكبير، تلميذ الشيخ محمد عبده الرضي، وخليفته، وحامل لواء دعوته، وهو شامي الأصل، وتوفى بمصر سنة ١٩٣٥م وترجمته الواسعة المتضمنة لتفاصيل حياته وجهاده في كتاب (رشيد رضا - حياته وجهاده) للدكتور/ أحمد الشرباصي.

(٢) هو الشيخ الإمام محمد عبده المصري، تلميذ جمال الدين الأفغاني، من زعماء الإصلاح ودعاته في العصر الحديث ومن علماء الأزهر، ممن اختلف فيهم آراء الناس اختلافاً كبيراً. له ترجمة في أول تفسير المنار الذي ألفه تلميذه محمد رشيد رضا بإرشاده والبناء على منهجه وفكره، ١٥/١ والتفسير والمفسرون ٢٣٠/٣ والتفسير ورجاله ص ٢٤٢.

(٣) هو: الشيخ جمال الدين محمد بن قاسم القاسمي الخلاق المتوفى سنة ١٣٣٢هـ-١٩١٤م، وتفسيره أثري في غالبه وهو من أفاضل علماء الشام في العصر الحديث. له ترجمة في تقديم تفسيره، وفي معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمع وترتيب/ يوسف إلياس سركيس ط/ مطبعة سركيس بمصر ص ١٤٨٣ والأعلام ١٣١/٢.

(٤) هو الشيخ/ أحمد مصطفى المراغي، شيخ الأزهر ومفتي مصر في زمانه، من علماء العصر الحديث، وهو من المتأثرين بمدرسة الشيخ محمد عبده. وله ترجمة في مقدمة تفسيره وكتاب (الأزهر في ألف عام) وكتاب (النهضة الإسلامية في سيرة أعلامها المعاصرين) للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي، ص ٣٥ وما بعدها.

ومن الواضح أن هذه الطبقات متداخلة العصور ، كما أن هنالك تفاسير أخرى كثيرة
في كل مرحلة وعصر، اهتم أصحابها بمسائل النحو والصرف والإعراب واللغة فيها ،
إلى جانب كتب إعراب القرآن كله أو إعراب مشكله أو غريبه، وكتب توجيه القراءات المتواترة أو
الشاذة أو هما معاً ، ولقد كان لذلك كله أثر جد كبير في تنمية التفسير وتشعب مسائله وكثرة
كتبه في كل عصر .

ونخلص من هذا كله إلى أن هدف النحاة الأعظم من إعراب القرآن وتوجيه القراءات هو الوصول
إلى التفسير الصحيح للقرآن الكريم على مراد الله تعالى . ومثل ذلك يقال في حديث رسول الله
ﷺ ، بالإضافة إلى صون لغة القرآن والحديث ، وبيان قواعدها وقوانينها ، ليسير الناس على هداها
في كلامهم وفهمهم وفكرهم . وهكذا ينبغي أن يكون النحو والنحاة في كل عصر إلى أن يرث الله
الأرض ومن عليها .

هذا وسيعتمد الباحث على هذه التفاسير وغيرها في دراسته مواقف المفسرين من تأويل بعض
وجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، بإذن الله تعالى . والله الموفق والهادي إلى الصواب
وعليه التوكل والاعتماد .

المبحث السابع : سيبويه وكتابه .

ترجم كثيرون لسيبويه إمام النحاة ، في كتب تراجم النحاة وكتب تاريخ النحو ، وفي كتب
التاريخ العام ، بل ألف بعض الباحثين المعاصرين كتباً مستقلة في ترجمة سيبويه ، والحديث عن كتابه
العظيم . وهذا جانب تاريخي لا يود الباحث التطويل فيه في هذا البحث ، وإنما يذكر خلاصة
مختصرة وافية بترجمته والحديث عن كتابه ؛ لأن الباحث لا يريد هنا أن يأتي بترجمة واسعة
لسيبويه، ويحدث مفصل عن كتابه الشهير في العربية ، بعد أن قام بذلك عدد كبير من العلماء
والباحثين ، قديماً وحديثاً ، لكن لارتباط هذا البحث بسيبويه وكتابه ، رأى الباحث أن يستخلص

شذرات مما كتبوه عنه وعن كتابه ، سائلاً الله عز وجل أن يسهل له فرصة للكتابة عن سيبويه :
عصره، وحياته ، وكتابه (١) .

١ / اسمه وكنيته ولقبه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بسيبويه الحارثي
بالولاء ، فقد كان والده من موالي قبيلة بني الحارث بن كعب العربية ، هو فارسي الأصل ، ولم تذكر
المصادر التي وقف عليها الباحث - على كثرتها - إلا القليل من المعلومات عن حياته ؛ إذ غالبها
يكتفي بذكر اسمه وكنيته ولقبه ، ثم الخلاف حول معنى لقبه ، ثم بعض أخبار حياته حتى وفاته، ولا
تزيد على ذلك .

أما لقبه فهو أشهر من الشمس ، وبه عرف في كل عصر ومصر ، ولعل أحداً لم يلقب به قبله ،
فكان هو أول من لقب بسيبويه ، ثم أصبح هذا اللقب بعده رمزاً يشار به إلى كل من تبحر في علوم
العربية ، ونبه فيها ، وعرف دقائقها ، وصار خبيراً بأسرارها ، متصرفاً في مسائلها ، لا تخفي عليه
منها خافية . فسيبويه إمام النحاة هو الذي ضرب به المثل في التبريز في علوم العربية والعلم
بدقائقها ، وتفصيلها ، وأسرارها، وغريبها ، والتصرف في أحكامها ، فغطى اسمه على أسماء
الذين سبقوه من العلماء ، وإن كانت لهم آثار محمودة كما لهم فضل السبق ، فقد أصبح اسم سيبويه
في النحو وعلوم العربية كحاتم في الجود ، وقس في الفصاحة، وإياس في الذكاء ، وعمرو في
الإقدام، وأحنف في الحلم، وابن الخطاب في العدل... إلخ، أي أنه صار المثل الأعلى في مجاله، لأنه
كان أعلم أهل زمانه وعصره وما تلاه ، في علوم العربية ، واستحق بجدارة لقب : إمام النحاة وشيخ
اللغويين أجمعين.

(١) ترجم لسيبويه وتحدث عن كتابه خلافتي لا يحصون من القدماء ، والمحدثين ، ومن أحسن ما وقف عليه الباحث في ذلك ما جاء في
المصادر التالية : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٦ وما بعدها . أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن
عبدالله السيرافي ص ٤٨ وما بعدها . طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، ص ٦٦ وما بعدها . تاريخ بغداد أو مدينة
السلام ، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، ١٢/١٩٥ وما بعدها . نزهة الألباء ، ص ٦٠ وما بعدها ، معجم الأدباء ، للياقوت الحموي
٦/٨٠ وما بعدها . إنباه الرواة على أنباء النحاة ، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، ٢/٣٤٦ . وفيات
الأعيان لابن خلكان ، ٣/٣٤٦ وما بعدها . هبة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٢/٢٢٩
وما بعدها . مقدمة تهذيب اللغة للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ١/١٩٩ . الأعلام لخير الدين الزركلي ط ٣/٣
٥/٢٥٢ وما بعدها . الفهرست ، لابن النديم ص ٧٦ وما بعدها . تاريخ الإسلام ، للإمام شمس الدين أبي عبدالله الذهبي ٤/٣٤٨
وما بعدها وفيات سنة ١٨٠هـ . البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ٨/١٧٦ وما بعدها . وطبقات القراء لابن الجزري ، ١/٦٠٢
وما بعدها . شذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ١/٢٥٢ وما بعدها ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة د. عبدالحليم
النجار ، ٢/١٣٤ وما بعدها . وسيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي . وتقديم الكتاب لعبد السلام محمد هارون ١/٦٢ ،
وترجم له في بحوث مستقلة كثيرون منهم كوركيس عواد ، والدكتور الشيخ/ محمد عبدالحالق عزيمة، ود. أحمد أحمد البديري،
ود. خديجة الحديشي ، ود. حسن إبراهيم حسن ، ود. فتحي محمد الدجني .

ومن هذا الباب أنه لما بلغ ابن خلدون خبر نبوغ جمال الدين ابن هشام الأنصاري (١) صاحب القطر والشذور والتوضيح والمغني ، وأراد أن ينوه بفضله لم يجد أحسن من أن يقرن اسمه باسم سيبويه فقال : « ما زلنا - ونحن بالمغرب - نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » ، وهذا مثل قول بعض الشعراء ، وينسب إلى قطرب (٢) .

فاعلم بالنحو من سيبويه * * وأجود بالمال من خاتم

وجرت العادة بأنه إذا أراد شخص أن يمدح آخر بأنه حاذق لعلوم العربية ، وببالغ في وصفه بذلك ، كان أقصى ما يمكن أن يقوله : هو سيبويه زمانه ، وفريد عصره وأوانه ، أو : إن أردت اللغة فلديه ، أو البلاغة فموقوفة عليه أو النحو والصرف فمن سيبويه؟! .

٢ / مولده وتعلمه وشيوخه وتلاميذه :

يحيط بتاريخ مولد سيبويه وتاريخ وفاته ومكانهما كثير من البلبلة والاضطراب ، فلم يعرف ذلك بالضبط ؛ لاختلاف الأقوال في ذلك ، ولعل أقربها إلى الصحة أنه ولد سنة ١٤٨ هـ - ٧٦٥ م في البيضاء من قرى شيراز ، ومات بفارس سنة ١٨٨ هـ - ٨٠٤ م .

ويروي أن سيبويه ترك البيضاء مسقط رأسه وهو صغير السن في سن لا نستطيع تحديدها

(١) هو الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ وتوفي بها ٧٦١ هـ ، وهو أعلم أهل زمانه بالنحو واللغة والصرف وجميع علوم العربية ، كان صالحاً ديناً ووعياً ناسكاً ؛ فرزقت كتبه القبول ببركة الله تعالى ، فيالي اليوم يعتمد المبتدئون في العربية على كتبه : شرح قطر الندى ، وشذور الذهب ، وأوضح المسالك ، والمغني . له ترجمة واسعة في الدرر الكامنة لابن حجر ٣١٨/٢ وبغية الوعاة للسيوطي ٣٩٣/١ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ ، و ترجمة وافية في مقدمات كتبه للعلامة المحقق محمد محي الدين عبدالحميد .

(٢) هو أبو محمد قطرب بن مستنير البصري ، تلميذ سيبويه ، كان ملازماً له ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على باهه ، فقال : (ما أنت إلا قطرب ليل) ، والقطرب دويبة لا تستريح نهارها سعيًا ، وتتلذذ قطرب على عيسى بن عمر شيخ سيبويه ، وتوفي سنة ٢٠٦ هـ ترجم له الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ، وذكر مصادر ترجمته في تقديم الكتاب ١٦/١ .

وذهب إلى البصرة التي كانت مزدهرة بالعلم غنية بالعلماء ، وبدأ دراسة العلوم الشرعية من فقه وحديث على إمام الحديث وشيخ أهل البصرة حماد بن سلمة ^(١).

وبحدثنا الرواة عن حوادث وقعت لسيبويه مع شيخه حماد كانت هي السبب المباشر في تركه أو تأجيله دراسة العلوم الشرعية وتفرغه الكامل لدراسة علوم العربية .

فمن ذلك ما ذكره من أن سيبويه سأل حماداً يوماً فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِفَ في الصلاة ...؟ فقال حماد : أخطأت يا سيبويه ، إنما هو : رَعَفَ ، فانصرف سيبويه إلى شيخه الخليل شاكياً ما لقيه من حماد ، فقال له الخليل : صدق حماد ، أمثله يلقي بمثل هذا؟! وذكروا أيضاً أن سيبويه كان يستملي يوماً على حماد ، فقال حماد : قال رسول الله ﷺ : « ما من أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فقال حماد : لحت يا سيبويه ، وليس أبا الدرداء . فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً، وفي رواية : لأطلبن علماً لا يلحنني فيه أحد .

وخبر آخر يرويه حماد أنه جاء إليه سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، قال حماد : فكان فيها أملت ذكر (الصفاء) فقلت : سعد رسول الله ﷺ الصفا . وكان هو الذي يستملي ، فقال : سعد النبي ﷺ الصفاء، فقلت : يا فارسي ، لا تقل : الصفاء ؛ لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال : لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية ^(٢) . ولعل هذه الحوادث المثيرة مع حوادث أخرى مماثلة هي التي حدثت بسيبويه إلى العناية الشديدة بتعلم العربية . ونحو ذلك ما حفز من بعده أبا الفتح عثمان بن جني حينما كان يقريء النحو بجامعة الموصل فمر به أبو علي الفارسي ،

(١) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، مولى ربيعة بن مالك ، وهو أول من أخذ عنه سيبويه العلم بعد أن هاجر إلى البصرة ، وتلمذ حماد على كثير من التابعين وتابعيهم حتى صار مفتي البصرة ، وكان كثير العبادة ، مجاب الدعوة ، ولم يكن في زمنه بالبصرة من هو مثله في العلم والفضل والدين والخلق والنسك ، روى له مسلم والأئمة الأربعة ، أصحاب السنن ، وكان من أعلم الناس بالعربية والحديث والفقه ، وضعه الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس ، وقال عنه : « كان حماد إماماً فاضلاً تقياً صالحاً ورعاً زاهداً ، حجة ثقة ، فصيحاً بليغاً » توفي سنة ١٦٧هـ . وله ترجمة في أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ وما بعدها ، وإنباه الرواة ٣٢٩/١ ، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون ، ١٨/١ .

(٢) انظر هذه الأخبار وغيرها في : أخبار النحويين البصريين ص ٤٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ ونزهة الألباء ص ٧٢ ومعجم الأدباء ص ٥٥/١ وإنباه الرواة ٣٥٠/٢ ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٥٤ .

فسأله عن مسألة في التصريف ، فقصر فيها ، فقال له أبو علي : زبت قبل أن تحصرم ! فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ببغداد (١).

وقد لزم سيبويه الكثير من الشيوخ الأئمة الأعلام ، وتعلم على أيديهم ودرس عليهم ، وأشهر شيوخه ، حماد بن سلمة والأخفش الأكبر ويعقوب بن إسحاق (٢) وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، والخليل ، وأبو زيد الأنصاري (٣) وروى عن غير هؤلاء الأعلام ، الذين تتلمذ عليهم ، وأخذ عنهم اللغة ، والنحو والحديث ، وكان ذا مشاركة في كل العلوم التي عرفت في عصره ، قال بعض من صاحبه: « كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد ، وكان شاباً جميلاً ، قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب بسهم ، مع حداثة السن ، وبراعته في النحو » (٤).

وكان سيبويه سنياً على مذهب السنة والجماعة (٥).

أما تلاميذه فأشهرهم الأخفش الأوسط وقطرب . وسبب قلة تلاميذه أنه مات مبكراً فلم يجلس للتدريس طويلاً ، وقد ذكروا أنه ناظر بعض علماء عصره ، ومن أشهر مناظراته ما تزويه كتب الأدب بألفاظ مختلفة أن سيبويه جاء إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد ووزارة يحيى بن خالد

(١) بغية الرعاة ٣٢٢/١ وتقديم الكتاب للأستاذ / عبدالسلام محمد هارون ، ٨/١ .

(٢) هو : يعقوب بن إسحق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري ، أحد القراء العشرة ، وكان من أعلم الناس بالقراءات والنحو واللغة ، ومن وجهاء البصرة ، صاحب مكانة اجتماعية كبيرة ، مسموع الكلمة عند الحكام ، توفي بالبصرة سنة ٢٠٥ هـ عن ٨٨ سنة ترجمته في بغية الرعاة ٢٩٦/١ والنشر في القراءات العشر ١٨٦/١ والأعلام ٢٥٥/٩ .

(٣) هو : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري ، كان ثقة في رواية الحديث واللغة ، وأبوه من رجال الحديث ، وجده أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ وهو من أعلم الناس باللغة والنحو والقراءات والنوادر ، توفي سنة ٢١٥ عن عمر يقارب المائة ، ترجمته في معجم الأدباء ٢١٢/١ وإنباه الرواه ٣٠/٢ وبغية الرعاة ٢٥٤/١ .

(٤) إنباه الرواة ٣٥٢/٢ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، مرجع سابق ص ٦٧ .

(٥) سيبويه إمام النحاة فسي آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، تأليف كوركيس عواد ، ص ١٠ ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ط/ سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، وتقديم الكتاب للأستاذ عبدالسلام هارون ١٤/١ ، ونص على ذلك العباس بن الفرج الرياسي ، ورد قول من ادعى أن سيبويه كان من الشيعة الأمامية ، وهو قول لم يذكره أحد ممن ترجم لسيبويه ، ووقف الباحث على آثارهم ، ويرده رداً قاطعاً تلمذته على كبار أئمة أهل السنة كالخليل وحماد بن سلمة ويعقوب بن عبدالله بن أبي إسحاق وغيرهم .

البرمكي ويقال : إن سيبويه هو الذي طلب مناظرة الكسائي ، فقال له يحيى بن خالد البرمكي : لا تفعل ؛ فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ، ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، فتناظرا في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية . وروي أن تلاميذ الكسائي علياً الأحمر وهشام بن معاوية والفراء سألوا سيبويه وخطووه قبل أن يحضر شيخهم ؛ ليرهبوه ويؤثروا عليه نفسياً . فلما جاء الكسائي ، قال لسيبويه : كيف نقول : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي أو : فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب . فقال الكسائي : لحنن ، العرب ترفع ذلك كله وتنصب ، فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدل وكان بالباب نفر من أعراب الحطمة^(١) النازلين ببغداد ، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة ، فطلب الكسائي الاحتكام إليهم ، فلما سئلوا ، تابعوه ، في رأيه ، فانكسر سيبويه ، كما يقول الرواة ، وإن كنا ننتهم قولهم ؛ لأن الحق كان في جانبه ، لما يقتضيه القياس في هذا الموضوع ، ولأنه يطرد الرفع فيه في أي الذكر الحكيم ؛ من مثل « ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين »^(٢) و « فألقاها فإذا هي حية تسعى »^(٣) و « فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين »^(٤) و : (إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون)^(٥) وغيرها من الشواهد التي تدل على أن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجمل الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر ، فهي وما بعدها مبتدأ وخبر . أما النصب فيكون على الحالية ، وتوجيهه ضعيف ، وليس هذا من المواضع التي يطرد مجيء الحال معرفة فيها .

وكان سيبويه ونحاة البصرة عامة يهدرون ما يجري على لسان أعراب الحطمة ؛ لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة^(٦) .

والحق أن إخفاق سيبويه في هذه المناظرة لم يكن إخفاقاً علمياً ، بل كان إخفاق مظهره سياسية وعصبية ، ليس لها وجه من الحق ، كما قال الأستاذ عبدالسلام محمد هارون^(٧) .

وذكروا أن يحيى البرمكي حفظ لسيبويه مكانته ، وحاول إرضاءه وتعويضه عن الظلم الذي

(١) قرية على بعد فرسخ من بغداد ، وهم كانوا ضعيفين في اللغة ، لا يأخذ عنهم إلا الكوفيين ، ولحنهم البصريون وضعفوا لغتهم .

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف . (٣) الآية ٢٠ من سورة طه .

(٤) الآية ١٠٧ من سورة الأعراف . (٥) الآية ٢٩ من سورة يس .

(٦) انظر المدارس النحوية ، للدكتور / شوقي ضيف ص ٥٨-٥٩ نشر دار المعارف بمصر ، ط/٤ بدون تاريخ .

(٧) تقديم الكتاب له ، ص ١٧/١ .

وقع عليه ، فأجازه بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي ، كما تروي بعض كتب التراجم .

ويبدو للباحث أن هذه المناظرة التي كان القضاء فيها على سيبويه بما يشبه المؤامرة ، كانت أشبه شيء بالمباريات الرياضية في العصر الحاضر ، فكان للكسائي الجمهور من السوق والملوك والأرض والأنصار « المشجعون » ؛ ولهذا كان أمر هذه المناظرة كله عجباً من العجب .

والأعجب من ذلك أن يكون الخصم هو الحكم ؛ إذ هؤلاء الأعراب الذين شهدوا للكسائي^(١) لم يكونوا إلا جزءاً من أنصاره ، وهو الذي أشار إلى تحكيمهم ، كما تقول الرواية ، كما أن في بداية القصة ما يشير إلى أن يحيى البرمكي كان عالماً بالنتيجة ؛ إذ نهى سيبويه عن مناظرة الكسائي وعلل ذلك بأنه شيخ مدينة السلام ، وقارئها ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في مصر له ومعه ، أي أنه ينبغي أن لا يغلب بأية حال من الأحوال .

ولهذا كان جمهور العلماء من النحاة وغيرهم على حق ، حين رأوا أن الحق في هذه المسألة المشهورة بينهم كان مع سيبويه ، ولكن المناظرة كانت مؤامرة حيكت له ، ولم تكن مناظرة علمية ، والله أعلم^(٢) .

٣ / مرضه ووفاته وثناء العلماء عليه وعلى كتابه قديماً وحديثاً :

ذكر الرواة أن سيبويه غضب غضباً شديداً من المؤامرة التي حيكت له في مناظرته مع الكسائي ، فكان وقع ذلك شديداً على نفسه ، فمرض ومات من أثر ذلك .

ويبدو أن سيبويه أحس بعد المناظرة الكارثة أن الدنيا أظلمت في عينه ، وأن العدل قد رفع من دنيا الناس حتى مال ولاة الأمر من الحكام عن العدل بين الخصوم حتى في المناظرات العلمية والأدبية .

(١) أما تلاميذ الكسائي المذكورون في القصة فهم علي بن المبارك الأحمر ، أخذ عن الكسائي واشتهر بالنحو والرواية والأدب ، وله ترجمة في تاريخ بغداد ١٠٤/١٢ ونزهة الألباء ص ٩٧ . وهشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ، صاحب الكسائي وأخذ عنه ، مات سنة ٢٠٩ هـ وله ترجمة في إنباه الرواة ٣/٣٦٤ وبغية الرعاة ٢/٤٠٩ ووفيات الأعيان ١٩٦/٢ وطبقات الزبيدي ص ٩٥ ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩ وتقدمت ترجمة الفراء .

(٢) انظر المسألة الزنبورية في طبقات النحويين واللغويين ص ٧٠ ومعجم الأدباء ١١٩/١٦ وإنباه الرواة ٢/٣٤٨ .

فزهّد في كل شيء في الدنيا بعد تلك الصدمة العنيفة على نفسه ، فترك البصرة وبغداد ، وقصد بلده الأصلي ، ليعيش بعيداً عن الحكام والعلماء وجو التنافس ، ولكن المنية عاجلته . رحمه الله تعالى . وذكروا أنه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه ، فبكى أخوه ؛ لما به ، فقطرت منه دمعة على وجه سيبويه ، فرفع رأسه ، فوجد في عينه البكاء ، فقال :

أخيين كنا فرق الدهر بيننا ** إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا
وأنه تمثل عند موته بقول الشاعر :

يؤمل دنيا لتبقى له ** فوافى المنية دون الأجل
حيثاً يروي أصول الفسيل ** فعاش الفسيل ومات الرجل

وأنه كتب على قبره بشيراز^(١)

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ** ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة ** لم يؤنسوك وكريسة لم يرفعوا
وقضى القضاء وصرت صاحب حفرة ** عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

ولا يعرف شيء ذو بال عن مولده وطفولته ونشأته الأولى ، ولا عن أسرته غير أنه كان له أخ بشيراز ، ولا حياته الاجتماعية ، فقد استمر الغموض يلف هذا الجانب من حياته ، واستمر الجهل به يشمل جميع أموره الخاصة ، فلا نعرف أحقاً تزوج ، وأن هذه الزوجة لم تبق عنده طويلاً ، فقد طلقها بسبب إحراقها للجذاذات التي كان يكتبها ، وهي أصل كتابه في النحو ؛ وذلك لأنها كانت تحبه وهو مشغول بأمر الكتاب ، فقد لا روى لنا ابن قاضي شهبه في طبقاته خبراً يفيد أنه تزوج ، يقول : «حكى صاعد : قال لنا أبو علي : تزوج سيبويه بالبصرة بجارية عصبية ، وهو قد بنى عقد كتابه ، وصنف أوائل أبوابه ، وهو في جذاذات وقطع جلود ، فلم يكن يقبل على الجارية ، ولا يشتغل بها ، وهي مشغوفة بحبه ، ولم يكن يشغله غير التفكير والسهر والكتب ، فترصدت خروجه إلى السوق في بعض حوائجه ، وأخذت جذوة نار ، فطرحتها في الكتب حتى احترقت ، فرجع سيبويه ، فنظر إلى

(١) من قول علي بن سليمان العدوي ، كما في تاريخ بغداد ١٢/١٩٨ ومعجم الأدهب ١٦/١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨ وتقديم الكتاب للأستاذ / عبدالسلام محمد هارون ١٩/١-٢٠.

كتبه وهي هباء، فغشي عليه أسفاً ، ثم أفاق فطلقها»^(١) مثل هذه القصة لا تكاد أكثر المصادر التي ترجمت لسيبويه تذكرها ، ولهذا سيظل هذا الجانب من حياته غامضاً .

أما أقوال العلماء فيه ، وفي كتابه وثناؤهم عليهما ، فقد كان ذلك شيئاً كثيراً ، من القدماء والمحدثين على حد سواء . ولو ذهب الباحث يذكر كل ما وقف عليه في هذا الشأن ، لكان من ذلك كتاب ضخمة .

لما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل كل هذا ؟! جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ، ورأى ما حكى عنه ، قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني^(٢) . وهذه الشهادة من يونس بن حبيب دليل قاطع على ما أجمع عليه كل من تحدث عن سيبويه - حتى الذين خالفوه من بعد في بعض المسائل - من أنه ثقة حافظ ، صدوق ، في كل ما يروي ، فقبلوا كل ما رواه من غير تردد ؛ ولهذا تبوأ كتابه عند القدماء مكانة لم يصل إليها كتاب مؤلف ، وهذا ما يؤكد قول الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ، ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت إليّ شيئاً أحب إليّ منه »^(٣) .

ولعل كل من وقف على الكتاب ، ونظر فيه بوعي وتجرد ، قد بالغ في الثناء عليه وعلى صاحبه ، ومن ذلك : « كان سيبويه النحوي غاية الخلق ، وكتابه في النحو هو الإمام فيه »^(٤) .

و : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه ، فليستحي »^(٥) .

(١) هذا الخبر جاء في كتاب (كتاب سيبويه وشروحه) للدكتورة/ خديجة الحديثي ، ص ٢١ ط / مطابع دار التضامن ببغداد ، العراق .
نقلًا عن طبقات النحويين لابن قاضي شهابية ، وذكره أيضاً وشكك فيه حمدي علي المهدي في كتابه (الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية) ص ٥٣ ط / مطبعة الآداب بالنجف الأشرف ط / سنة ١٩٦٤م .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٤٩ وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، ومعجم الأدباء ، ١١٧/١٦ .

(٣) نزهة الألباء ص ٧٣ وإنباه الرواة ١٩٦/٢ ومعجم الأدباء ١٢٣/١٦ .

(٤) من قول محمد بن سلام الجمحي ، انظر طبقات الشعراء له ص ١٨ ونزهة الألباء ص ٧٤ وتقديم الكتاب ٢٠/١ .

(٥) من قول أبي عثمان المازني ، الذي له علاقة قوية وقصص طريفة مع الكتاب . انظر الفهرست لابن النديم ص ٧٧ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٧٤ ومراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٧٨ ، وتقديم الكتاب ٢١/١ .

و: « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل »^(١) و: «عمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده»^(٢) و: «وله كتاب كبير في النحو ، وكان علامة حسن التأليف»^(٣).

« لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديماً وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك . والثاني : كتاب أرسططاليس في علم المنطق . والثالث : كتاب سيبويه النحوي البصري ، فإن كل واحد من هذه الكتب ، لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له »^(٤).

وقد بلغ الكتاب من علو المكانة عند العلماء الذين ظهر الكتاب في زمنهم ، ومن بعدهم أن سموه قرآن النحو ، كما يقول أبو الطيب اللغوي^(٥).

ويروي السيوطي في ترجمة عبدالله بن محمد بن عيسى الأندلسي ، نقلاً عن الصفدي أن عبدالله هذا كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يوماً^(٦) ، كما يروي ابن بشكوال أن القاضي أبا الحسن السعدي كان يحفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب^(٧) كما يروي الزبيدي عن أبي عمرو

(١) من قول أبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين ، ص ٦٥ والقول لابن النديم أيضاً في الفهرست ص ٧٦ .

(٢) من قول أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، شارح الكتاب ، انظر أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ .

(٣) من قول الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ١٩/١ ، وقد ذكر سيبويه في الطبعة الثانية من أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في تأليف كتابه (تهذيب اللغة) .

(٤) من قول صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي ، كما ذكر الياقوت في معجم الأدياء ١١٧/١٦ ، ويذكره كل من ترجم له .

(٥) انظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٦٥ ، ولعلمهم سموه بذلك لأنه دستور النحو كما أن القرآن دستور الإسلام ، وكان

القدماء يرون - وهم على حق - أن الكتاب يحتاج إلى إعمال الفكر وتدقيق النظر ، فهو صعب لا يمكن فهمه عند النظرة العجلى ؛

وهذا ما جعل المبرد يقول لكل من أراد أن يقرأ عليه الكتاب : (هل ركبت البحر؟) كما في بغية الوعاة للسيوطي ٦٠/١ .

استصعاباً للكتاب وإعظاماً لما فيه . هنا حال الأقدمين مع الكتاب وهم أقرب إليه عصراً ، كما أنهم من أهل الاختصاص في العلم

تضمنه الكتاب ، فأعجب لبعض الدارسين المعاصرين يتعجلون فهم الكتاب ويسئون فهمه ، ثم يتهمون صاحبه بالباطل وهم من

أجهل الناس بالكتاب ومصطلحاته وموضوعاته وأسلوبه . وقد قيل :

وكم من عائب قولاً صبيحاً
وعلته من الفهم السقيم .

(٦) بغية الوعاة ٥٩/٢ .

(٧) كتاب الصلة لابن بشكوال ص ٢٥٣ نقلاً عن تقديم الكتاب لعبد السلام هارون ٤١/١ .

الجرمي صالح بن إسحاق أنه كان يقول : « أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »^(١) قال أبو جعفر الطبري : فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار ، فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وأوماً بيديه إلى أذنيه ، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ، وكان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»^(٢).

وذكر القرطبي هذا الخبر ، وأضاف : « ... ثم ينظر في السنة المأثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ فيها يصل الطالب إلى مراد الله عز وجل في كتابه ، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحاً »^(٣) .

وكان ابن جنى يرى أن سيبويه هو صاحب علم العربية ، فيقول : « لما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شعاعه^(٤) ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله^(٥) وخلج أشطانه^(٦) ، وبعج أحضانه^(٧) ، وزم شوارده ، وأفاد فوارده^(٨) ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا ، لا سيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وعنه غير متناقل »^(٩) .

ولم يكن اهتمام المغاربة والأندلسيين بالكتاب أقل من اهتمام أهل المشرق به ، بل يرى أبو حيان أنهم أكثر اعتناءً به وقياماً عليه ودرساً له ، كما يرى أن قراءة الكتاب ضرورة لكل من يريد الخوض في علم التفسير ، فيقول عن أهل الأندلس والمغرب : « ... وما برعوا فيه علم الكتاب ، الذي انفردوا بإقراءه منذ أعصار ، دون غيرهم من ذوي الألباب ، أثاروا كنوزه وفكوا رموزه ، وقربوا قاصيه ، وراضو عاصيه ، وفتحوا مغلقة وأوضحوا مشكله ، وانهجوا شعابه وذللوا صعابه ... فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب ؛ إذ هو المطلع^ل على الإعراب ، والمبدي من معالمة ما درس ، والمنطق من لسانه ما خرس ، والمحبي من رفاته ما زمس ، والراد من نظائره ما طمس ، فجدير بمن

(٢) انظر خزانة الأدب للبغدادي ١٧٩/١ ، وتقديم الكتاب ٢٤/١ .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٧ .

(٤) شعاعه : متفرقه .

(٣) تفسير القرطبي ، ٢١/١ .

(٦) خلج : جذب ، وأشطان : جمع شطن ، وهو الجبل الطويل .

(٥) أغفاله : جمع غفل ، وهو ما لا سمة له .

(٨) أفاء الفوارد : رجع الشوارد .

(٧) بعج : فتح ..

(٩) الخصائص ، لابن جنى ، مرجع سابق ، ٣٠٨/١ .

تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه ، والتحرير ، أن يعكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه ، والمستند في حل المشكلات إليه»^(١).

وإذا كان هذا هو رأي الغزهاء في الكتاب وصاحبه ، فإن رأى المنصفين العالمين بالكتاب من المعاصرين لا يختلف عن ذلك ، فقد واصلوا الثناء عليهما ، فكان من أقوالهم : « وبهذا الحس المرهف ، وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية»^(٢). و: « قد جمع سيبويه في كتابه هذا موضوعات النحو التي نعرفها اليوم ، ومع كثرة من كتبوا قبل سيبويه وبعده في النحو والعربية ، أو تكلموا فيهما ، فإنهم لم يصنعوا للنحو ما صنع سيبويه ، فهو إمام العربية ، وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكنز من كنوزها ، لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه ، وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه ومعتمدة عليه ، ولم يزد من جاء بعده إلا التعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقد بحث سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية، كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ، ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها البعض الآخر ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً . ولم يقتصر أثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية ، وإنما تعدى ذلك إلى البلاغة ، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وهذا ابن

(١) البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي النحوي ٣/١ ، نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض - السعودية . والمراد بالكتاب في كلام أبي حيان هو كتاب سيبويه ؛ لأنه صار علماً عليه بالغة . قال السيرافي : « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علماً ، يعرف بالكتاب عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ، فلا شك أنه كتاب سيبويه » انظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ . وكتاب سيبويه عرف منذ القرن الثاني إلى اليوم باسم (الكتاب) أو (كتاب سيبويه) ، ويبدو أنه ألفه قبل رحلته إلى بغداد . وعلى كل حال يبدو الكتاب ناقصاً ، فليس على صفة المصنفات التامة التي تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة ، وعدم وجود هاتين دليل على أن سيبويه ما فرغ من تأليفه فراغاً كاملاً ، وأعاد فيه النظر المرة بعد الأخرى ، فقدم وختم . ويؤيد ذلك أيضاً عدم إخراج الكتاب للناس ، فلم يشتهر إلا بعد وفاة مؤلفه على يد تلميذه الأخفش ، ولعل موت سيبويه شاباً حال دون إلقاء النظرة الأخيرة على الكتاب ، كما حال دون وضع اسم مختار له ، كما اعتاد غيره ممن سبقوه أو عاصروه ، مثل (الإكمال) و(الجامع) لشيخه عيسى ؛ و(العين) للخليل ، ويبدو أن هذه التسمية (الكتاب) هي من عمل من ورثوا الكتاب عن مؤلفه ، فشاعت بين الناس ، ولو أن سيبويه تمكن من إخراج كتابه كما يريد ، أو درسه لتلاميذه وشرحه ، لأغنى عن كثير مما ألف حوله ، بل لأغنى عن كثير من مؤلفات النحو بعده إلى اليوم .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه (سر الفصاحة) ، ونقل عنه العلوي في (الطراز) وقل مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد والقراءات ؛ لأن سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك إلى غيرهما من العلوم .

وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه ومعاصريه وما رووه عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا بفصاحتها ، وشهدوا بصفاء لغتها ، وأخذوا عنها ، وعلى ما رواه هو واستنتج من الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه ، مستنداً في ذلك كله إلى القرآن الكريم في الأغلب الأعم ، وإلى كلام العرب منثور ومنظوم^(١) .

و: «أصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس برنامجاً لمن يريد الدراسة العليا في النحو ، وأصبح الطالب لا يعد مكملاً لهذا النوع من الدراسة إلا إذا قرأ كتاب سيبويه ، وصار اسم (الكتاب) يطلق عليه ويفتخر الطلبة بأنهم قرؤوه ... والكتاب في نظري مرجع من المراجع ، نعود إليه عندما نؤلف كتاباً في القواعد العربية . وهو صورة لآخر ما وصل إليه التقدم العلمي في النحو ، في أواخر القرن الثاني الهجري ؛ لأن الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها أبو الأسود . وهو صورة لما كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين ، من التعليل والقياس والاستنباط ، والتفريع ، واستيعاب الفروع . وفي رأبي - كذلك - أن كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النحو ، فالكتاب سجل لقواعد النحو ، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها ، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته»^(٢) .

فالكتاب «ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيراً من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والأدبية»^(٣) .

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة عبدالرازق الحديثي ، ص ١٨-١٩ ط ١/ ، من مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧ ، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

(٢) سيبويه : حياته وكتابه ، للدكتور أحمد الهدوي ص ٣٨-٣٩ ، ط ١/ نشر مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٠م .

(٣) اللغة والنحو ، للدكتور/ حسن عون ، ص ٥ ، نقلاً عن الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مرجع سابق ص ١٩ . هذا وثناء المحدثين على الكتاب وصاحبه كثير جداً ، بل يكاد كل من وقف على الكتاب من أهل الاختصاص يبالغ في الثناء والإطراء للكتاب وصاحبه ، كما أن بعض الباحثين تخصصوا في الكتاب ويكادون يقصرون بحوثهم عليه كالدكتور العلامة / محمد عبدالحالقي عضية ، والدكتورة الفاضلة/ خديجة الحديثي ، وغيرهما ، على أن هنالك من المعاصرين من حاول اتخاذ نقد سيبويه واتهامه بما لا علم له به ، مركباً إلى البروز والشهرة وإدعاء نوع من البطولة والعبقرية الزائفة ، بالدعاية الكاذبة ، والدعاري العريضة الباطلة ، والشعارات البراقة الجوفاء ، كما فعل الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه والدكتوران : إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي والأستاذ إبراهيم مصطفى . ويبدو أن نقد السلف بالباطل من أمراض هذا العصر ، فإلى الله المشتكى .

«وترك سيبويه للعلماء كتابه فأقبلوا على دراسته وروايته وشرحه واستظهاره إقبالاً منقطع النظير، حتى بلغ الأمر بمن كان يحفظه أنه كان يختمه كل خمسة عشر يوماً .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما ألف بعده ، من كتب النحو - هو المورد العذب ، لم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته، وما ذهب ماؤه ، ولا خمد سناؤه ، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع وكانهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله .

ومن المؤسف حقاً أن يجعل النحويون ما في كتاب سيبويه حقاً مشاعاً ، ومنهلاً عاماً يحق لهم أن يأخذوا منه دون التصريح بذلك أو الإشارة إليه . ولو ألزم النحويون أنفسهم أن يصرحوا بما أخذوه من كتاب سيبويه لتردد اسمه في كل مسألة عرضوا لها .

وسيبقى كتاب سيبويه عملاً صالحاً وذكرأً باقياً ومناراً هادياً ما بقى نحو يدرس على وجه الأرض ، وستظل دراسة الجانب الإعرابي من القرآن الكريم ، والحديث الشريف، وكلام العرب، شعره ونثره مرتبطة بكتاب سيبويه ، ومرتكزة عليه .

فرحمك الله - أبا بشر - رحمة واسعة ، وجعل الجنة مثواك .

فإن نحن أثنينا عليك بصالح ** فأنت كما نثني وفوق الذي نثني^(١) .
وإن جرت الألفاظ منا بمدحة ** لغيرك (نحوياً) فأنت الذي نعني

«تقرأ كتاب سيبويه فيأخذك البهر ، ويتملكك الإعجاب ، حينما تراه يستعرض أبنية العربية بناءً بناءً ، فيذكر أن هذا البناء قد جاءت عليه الأسماء والصفات ، وأن ذلك البناء قد جاءت عليه الأسماء وحدها ، أو الصفات وحدها ، وأن ذلك البناء قد أهملته العرب فلم تتكلم على نهجه .

هكذا يستعرض أبنية العربية وهي مثنون ونحن نكابد جهداً ، وتدركننا المشقة في تحصيل بعض هذه الأمثلة ، فكيف بلغ الجهد بمن أحصاها ، وقئن قواعدها وأرساها؟»^(٢) .

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، للشيخ العلامة الدكتور الفاضل / محمد عبدالحق عضية ، ص ٢٦-٢٧ ، ط ١ / نشر مطبعة السعادة بمصر - القاهرة ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م . والبيتان لأبي نواس في مدح الأمين ، انظر ديوانه ، ص ٤١٥ بتحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، في أبيات له مطلعها
ملكك على طير السعادة واليمن ** وحزت إليك الملك مقبل السن

(٢) المرجع السابق ، ص ٧-٨ . هذا وللشيخ آراء وملاحظات قيمة على الكتاب ، محتاج إلى الدراسة بعمق وتأن وروية ، كما له آراء وملاحظات ماثلة على النحاة القدامى عموماً في كتابه القيم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وهي الأخرى محتاج إلى نظر ودراسة .

وخلاصة القول من كل ما تقدم أنه لا يختلف اثنان في أن كتاب سيبويه أروع كتاب صنف قديماً في النحو والصرف، لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق فحسب، بل أيضاً؛ لأنه استوفى فيه قوانينهما، واستقصاها استقصاءً بهر معاصريه ومن خلفهم على مر العصور، حتى أطلقوا عليه جميعاً اسم (الكتاب) عنواناً يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرته أو ألفت بعده، لما امتاز به من كمال في وضع أصول النحو والصرف وضعاً نهائياً، بحيث لم يترك فيهما للعصور التالية شيئاً تضيفه إلا بعض التفرجات والزوائد الطفيفة. ولتذليله علمي النحو والصرف وما أشاعه فيهما من التقنين المصيب مع الترتيب الدقيق لمقدماتهما الصحيحة، والإحاطة التامة بعلمهما ومقاييسهما المطردة، وبذلك كله أصبح هذا الكتاب الإمام المتبوع لعلماء العربية في كل عصر، والكنز الذي لا يزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية.

وقد عكف أسلافنا على الكتاب منذ ذبوعه، يقرؤونه ويعكسونه على أذهانهم وأفهامهم مراراً وتكراراً؛ لما استقر بينهم من أن أحداً لا يستطيع أن يبلغ مبلغاً محموداً في علمي النحو والصرف وعلوم العربية عامة، إلا إذا أتقن درسه فقهاً وفهماً وتحليلاً وتأويلاً.

وقد انبرى كثيرون - على اختلاف أعصارهم، وتفاوت أمصارهم - يشرحونه ويفسرونه، وكل يحاول جهده أن يجلو مواضع استغلاقه، وخفيات دلالاته، ويبسط ما أجمل من بعض مقدماته وعلله ومقاييسه. وبلغ من ضخم مادته، وما يحوي من بعض العسر والصعوبة في جوانب تصاريف عباراته، وكوامن معانيه أن سماه القدماء (البحر)، لعظم ما يحمل من عتاد نحوي وصرفي ولغوي، وما يحتاجه قارئه من فطنة سليمة يستطيع بها أن يسلك مخارجه ومداخله، ويغوص في أعماقه، مستخرجاً دقائقه، ودقائقه^(١).

بناءً على ما تقدم يرجو الباحث، ويسعى لأن يكون له موطنٌ قدم وسط من تشرفوا بخدمة العربية لغة القرآن الكريم، ولغة النبي سيدنا محمد ﷺ ولغة التراث الإسلامي الأصيل العريض الممتد عبر العصور والحقب، وذلك من خلال خدمة (الكتاب) بالبحث في جانب منه، لم يجد أحداً بحث فيه، أو أفرد به بحث فوفاه حقه، وهو الآيات التي أول سيبويه بعض وجوه القراءات فيها أو نقل تأويل غيره لها.

(١) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور شوقي ضيف لكتاب (أهنية الصرف في كتاب سيبويه) للدكتورة/ خديجة الحديشي، ص ١١-١٢ من منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ط ١/ سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

والتأويل النحوي عند علماء العربية نوع من التوجيه الإعرابي للنصوص التي يبدو ظاهرها مخالفاً للكثير الشائع من كلام العرب ، وسبب تأويلها هو الحرص على تخريجها على وجه يجعلها من الكثير الشائع الغالب في كلام العرب ، حتى لا يحكم عليها بالشذوذ والندور والقلّة ، وما إلى ذلك؛ إذ لا بديل للتأويل غير ذلك في مثل هذه النصوص .

والتأويل بهذا المفهوم والاعتبار - في نظر الباحث - وجه من وجوه خدمة كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتهما ، كما يأتي تفصيل القول في ذلك وبيانه في الفصل الثاني من هذا البحث.

وليس البحث قائماً على دراسة وجوه القراءات المؤولة في الكتاب ، من حيث الرواية وصحتها ، أو عدم صحتها ، أو التواتر والشذوذ ، إذ قد أجمع علماء العربية على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، متواترة كانت أو شاذة . وإجماعهم على هذا معروف مشهور ، ولا خلاف بينهم في ذلك ^(١) وإن نقد بعض النحاة - بعد سيبويه - بعض وجوه القراءات ، فذلك أمر قديم ، وجد عند بعض الصحابة والتابعين والقراء أنفسهم ؛ لأسباب وظروف وملابسات ليس هذا محل ذكرها . وتلك قضية لا يورد الباحث الخوض فيها في هذا البحث ، وإنما يؤكد هنا أن النحاة استقر إجماعهم على الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية، وعدم المساس بها ؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف ^(٢).

(١) هذا ما أكده السيوطي بقوله في الاقتراح في أصول النحو ص ١٤-١٥ : « أما القرآن الكريم ، فكل ما ورد أنه قريء به ، جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواتراً أم شاذاً ... لا أعرف فيه خلافاً بين النحاة » . وقال البغدادي في خزنة الأدب ، ٩/١ بتحقيق عبدالسلام هارون : « وكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ... وأكثر من أبان عن هذا الإجماع ، وأطال الاحتجاج له ، وفصل القول فيه ، ابن جنّي في مقدمة كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ، ٣٣/١ ، وانظر المنصف شرح تصريف المازني ، لأبي الفتح ابن جنّي أيضاً ، ٢٧٦/١ ، وكتاب (النحو وكتب التفسير) ٥١٥/١ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤٨/١ : « القراءة لا تخالف ، لأنها سنة » . وهو - على ما يبدو - أول من قال هذا ، وقد طبقه عملياً في كتابه ، والتزم به التزاماً تاماً ، قولاً وعملاً ، وإنما كان نقد القراءات من بعض نحاة أواخر القرن الثاني والثالث ، ثم جاء ابن مالك وأبو حيان ، وابن هشام ، فأغلقوا هذا الباب بالكلية ، ووضعوا المنهج السليم في التعامل مع القراءات القرآنية ، فلا يلتفت إلى مزاعم بعض المعاصرين في نسبة نقد القراءات إلى سيبويه وشيوخه ، كما لا يلتفت إلى أباطيل بعضهم في إنكار القراءات كما يحدث من طه حسين وبعض تلاميذه ؛ اتباعاً لبعض غواة المستشرقين .

ويعد فهذه هي المسائل التي لها علاقة - من قريب أو بعيد - بهذا البحث الذي موضوعه الأساس هو التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ودراسة مواقف النحاة والمفسرين منه ، عرضاً وتحليلاً ونقداً ؛ للوقوف على أثر ذلك كله في معاني الآيات ودلالاتها والكشف عن مضامينها ، رأى الباحث أن يمهد له ببحث مثل هذه المسائل بإيجاز غير مغل ، وتطويل غير ممل؛ لارتباطها الوثيق بالبحث ، وإن لم تكن صلبه .

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى الصواب.

الفصل الثاني

التأويل : معناه وأراء العلماء فيه

- المبحث الأول : ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي.
- المبحث الثاني : معنى التأويل في اللغة ، واشتقاقه ، والفرق بينه وبين التفسير والمعنى ، ومفهومه عند العلماء .
- المبحث الثالث : آراء العلماء في التأويل ومواقفهم منه قديماً وحديثاً .
- المبحث الرابع : التأويل عند النحاة: معناه ، ونشأته ، وتطوره ، وأسبابه ، ودواعيه ، وأراؤهم فيه ، قديماً وحديثاً .

المبحث الأول : ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي .

كلمة (التأويل) من المصطلحات التي نشأت قديماً ، وشاع استعمالها ، إما بلفظها ، وإما بدلالاتها في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والعلمية . فقد بدأ التأويل وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى ، وظل مرادفاً للتفسير ومصاحباً له منذ أن بدأ الناس يتناولون كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والنصوص عموماً بالشرح والتفسير والتأويل.

وقد كان رجال الصدر الأول من الصحابة والتابعين يدركون دلالة ألفاظ اللغة في القرآن والحديث، ويفسرون غريبهما ، ويستشهدون باللغة والشعر ، وقد اشتهر بذلك عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، فكانت الأصالة العربية والحس الفطري باللغة معواناً لهم على فهم النصوص وإدراك مضامينها . ومع هذا فقد كانت الحاجة تدعوهم أحياناً إلى التأويل إذا اشتبه الأمر على بعضهم . وذكر القرطبي في تفسيره ما يدل على أن النبي ﷺ قد أوّل ما اشتبه على بعض الصحابة من نص القرآن الكريم، وذلك ما روي عن رسول الله ﷺ من حديث عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من حوسب يوم القيامة عذب » ، قالت : قلت : يا رسول الله ، أليس قد قال الله : ﴿ فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ﴾ (١) ؟ فقال : ليس ذلك الحساب ، إنما ذلك العرض . فأول كلمة (حساب) في الآية بالعرض (٢).

ويبدو أن التأويل لم يتسع وينتشر في البداية ، بل كان أمراً نادر الحدوث ، لكن عندما تطورت الحياة في الدولة الإسلامية ، واتسعت الفتوحات ، واندلعت شرارة الفتنة الكبرى ، وانقسم الناس وتعددت اتجاهاتهم السياسية والدينية والعقدية ، وثار الخلافات ، وتصارعت الآراء والأفكار ، وكثرت الفرق والنحل ، ونشبت المعارك الكلامية ، لم تكن النصوص الدينية من كتاب وسنة بمعزل عن تلك المعارك ، بل كانت وسيلة كل فريق إلى نصرته مذهبه ، كما كانت سلاحاً يشهر في وجوه أعداء الإسلام ، دفاعاً عن الإسلام وعقيدته ؛ فكان أن عرفت ظاهرة التأويل ، واكتملت ، وأصبحت مصطلحاً عند علماء الإسلام ، يعني صرف اللفظ من المعنى الظاهر إلى معنى محتمل يعضده دليل . واستعمل البعض التأويل أداة لخدمة العصبية المذهبية ، وظهرت معه اتجاهات كان لها خطرها

(١) الآيتان ٧ ، ٨ من سورة الانشقاق.

(٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٧٦٣ .

على الفكر الإسلامي ؛ إذ تناول بعض الناس النصوص بالتحريف والتزييف ؛ لاستخدامها في مناصرة اتجاهاتهم العقيدية . وقد زعم بعض المعاصرين أن ظاهرة التأويل قد تولدت وظهرت في أحضان تلك الفرق ، خاصة عند ظهور مصطلحات مثل الظاهر والباطن والعقل والنقل وما إلى ذلك^(١) . وهذا غير صحيح في نظر الباحث ؛ لأن التأويل ظاهرة لغوية ، أصالتها من أصالة اللغة العربية نفسها ، وما فعلته بعض الفرق لم يكن إلا انحرافاً بالتأويل عن تلك الأصالة إلى لون من ألوان تحريف الكلم عن بعض مواضعه . أما التأويل اللغوي الصحيح فقديم ولا يمكن الاستغناء عنه في فهم بعض النصوص « فإن التأويل قد عرف في صدر الإسلام ، بل في الكتب الإلهية قبل الإسلام ، وظهرت الحاجة إليه منذ أن ظهرت الدعوة إلى الله ، والرغبة في تثبيت العقيدة ، وفقه أحكام الدين ، إلا أن التأويل لم يكن قد وصل إلى مرحلة الاصطلاح كما كان عليه في الأيام المتأخرة^(٢) .

وتعلق ظاهرة التأويل بالدلالة أساساً ، جعل لها أثرها الواضح في جميع فروع المعارف عند طوائف العلماء ، فعند المفسرين كانت أداة لسبر أغوار النص القرآني ، واكتشاف دلالاته المختلفة . وإذا نظرنا إلى ما عرف بعلم الكلام ، وجدنا أن مصطلح التأويل كان من أوسع المحاور التي دار حولها ؛ اختلاف المتكلمين من أهل السنة والجماعة والمعتزلة ، والشيعية ، والخوارج ، وغيرهم ، من الفرق الإسلامية وغير الإسلامية المستترة بالإسلام وكانت هذه الفرق تتبادل الاتهامات فيما بينها ؛ لالتقائها جميعاً في عصر واحد ، وكانت كل فرقة لها تأويلاتها كما كانت كل فرقة تكشف حقيقة التأويل في وعي الأخرى وتعرف مقصدها ، وتسعى إلى تزييف دعواها ، فكثرت الردود والمناقشات والمجدل بينها ، حتى أصبحت العصبية المذهبية والطائفية والسياسية هي التي توجه الدلالة اللفظية وراء ستار التأويل عند أكثر الفرق ، وصار يؤول ما ليس في حاجة إلى التأويل ، ما دام ذلك يناصر المذهب ، ويؤيد العقيدة . وهكذا ندرك خطورة هذا المصطلح عند علماء التوحيد وعلم الكلام .

وإذا اتجهنا إلى الفقهاء وجدنا خطورة هذا المصطلح لا تقل عندهم عنها عند علماء الكلام ، وربما كان الاتساع في التأويل هنا سبباً^{فيها} أطلقه عامة الفقهاء من أهل العراق في ذلك الزمان

(١) انظر : التأويل : آثاره وخطورته ، للدكتور / عمر سليمان الأشقر ، ص ١٢ ، نشر دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط ١/ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، للدكتور / السيد أحمد عبدالغفار ، ص ٨ ، نشر / دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، ط ١/ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

أصحاب رأي ، حتى إذا رأوا فقيهاً يعمل فكره وثقافته ، ويبدل جهده في فهم النص ، قالوا له :
أعراقي أنت؟! (١) وإنما اتهموا أهل العراق بذلك ، لأنهم كانوا أسبق من غيرهم في محاولة تحديد
دلالة النصوص ما وسعتهم الحيلة وأعانتهم الدراسة ، ولم يكونوا عاجزين عن الأخذ بظاهر النص ،
ولكن راعهم أن الأخذ بالظاهر قد يؤدي أحياناً إلى كثير من التناقض أو التعارض بين نصوص
الشريعة (٢) .

وعمل التأويل عند علماء التشريع وعلم أصول الفقه على توسيع آفاق النص حتى يستغرق
متجدد أحداث الحياة ، كما عمل أيضاً على التوفيق بين النصوص التي يبدو بينها شيء من
التعارض والتناقض في الظاهر ، وذهب أكثر من ذلك ، فكان وسيلة من وسائل الكشف عن المقصد
في الخطاب ، ومعرفة حقيقة القصد منه ، لتعلق الخطاب بتقرير الأحكام الشرعية ، وتطبيقها في حياة
المسلمين .

وفي مجال النحو أدت ظاهرة التأويل إلى كثرة مسائله ، وتعدد قواعده ؛ لأن أكثر النحاة
وجمهورهم حاولوا تأويل النصوص اللغوية التي يخالف ظاهرها ما جاء عليه الكثير الشائع من كلام
العرب ، وكان قصدهم رد القليل النادر الشاذ إلى الكثير الشائع الغالب ؛ سعياً إلى ضبط قواعد
العربية وبنائها على أسس متينة . وكان البصريون أكثر النحاة تأويلاً للشواهد اللغوية الشاذة أو
القليلة النادرة ، فراراً من فوضى بناء قاعدة على كل شاهد مسموع عن العرب مهما كانت قلتها
وشذوذها ومخالفتها للكثير الشائع في كلام العرب ، كما عرف ذلك عن الكوفيين من بعد . وسيتضح
ذلك فيما يأتي .

ويأخذ الفلاسفة الإسلاميون التأويل وسيلة للتوفيق بين العقل والشرع ، فيما كان فيه مخالفة
بينهما في الظاهر ؛ باعتبار أن صحيح النقل لا يمكن أن يخالف صريح العقل ؛ إذا العقل هو
الوسيلة الأولى لفهم النص وتصوره ، وبهذا عملوا على بيان أنه لا تعارض بين صحيح المنقول وصريح
المعقول . وعند علماء الأدب والنقد والبلاغة كان التأويل من أدق الوسائل في الحكم على المعنى من
حيث الصحة والفساد ، والحسن والقبح ، والجودة والرداءة ... إلخ . والتأويل هنا يحاكي كثيراً من
القواعد البلاغية التي تعد مفاهيمها ومضامينها وأشكالها مزينة من مزايا النص في علم الجمال
اللغوي ، فكلاهما يهتم بالمعنى الثاني للنصوص . فإذا كانت الاستعارة والتورية والكناية
والمجاز ... إلخ تلمح ولا يصرح بها ، وتستعمل في النصوص لغرض الوصول إلى أهداف معينة في

(١) قالها سعيد بن المسيب لربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي ، كما في تاريخ التشريع الإسلامي ، لمحمد الحضر بك ، ص ٢٨ .

ط/دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .

(٢) انظر المرافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ، مرجع سابق ، ١٨٦/٤ .

كل منها ، فإن التأويل يعمل على بيان تلك الإشارات ، وإظهار حقيقة القصد من ورائها ، باحثاً عن ظروف النص وملابساته؛ لفهم قصد المتكلم^(١) .

قد تصدى للتأويل - بعد ذلك - جماعة من المنكرين له ، وهم أهل الظاهر الذين حاربوه عندما أساءت بعض الفرق استعماله ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الأخذ به فسي بعض الأحيان ، فإذا قرأنا آثارهم ، عرفنا أنهم قد لجأوا إلى التأويل في كثير من الأحيان، دون أن يصرحوا بذلك .

وبعد هذه الإشارات المقتضبة عن ظاهرة التأويل في الأوساط العلمية المتعددة ، وعند الطوائف المختلفة من العلماء ، يتضح أن التأويل يتم في إطار ثقافة المؤول ، وعقيدته ، ومنهجه في النظر إلى النصوص . وما يحدث من انحراف وتقصير أحياناً ، ليس في النصوص ، وإنما في أفهام المؤولين . وقد لفت إلى هذا ابن تيمية^(٢) في تقسيمه للناظرين إلى النصوص ، فمنهم من يعتقد في المعنى ، ويحمل الألفاظ عليه ، من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان . ومنهم من يراعي مجرد اللفظ دون النظر إلى ما يصلح للمتكلم به في سياق الكلام ، وقد وصل هذا عند بعض الفرق إلى الإغراق في الباطنية ، أو التطرف في التشبيه ؛ ومرد هذا كله إلى موقف المؤول نفسه أمام النص^(٣) ، غير أن التأويل في جموحه هذا عند بعض الفرق قد أثرت فيه أشياء كثيرة ، يكشف عنها الدرس الصحيح لهذه الفرق ، ومعرفة عقائدها وجذورها ومحصلاتها الثقافية والعلمية والأدبية . «لكن التأويل الصحيح يهدف إلى الكلمة الصادقة ، والمقصد من ورائها ؛ للوصول إلى الحقيقة التي يساندها الدليل ، والحضارة الإسلامية لا تنفصم عن الدليل والبرهان ، فقد أنشأها الدليل ، وأسسها البرهان»^(٤) .

(١) انظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، مرجع سابق ، ٧٦/١ .

(٢) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الدمشقي ، من كبار علماء الإسلام ، فقيه ، أصولي ، محدث ، متكلم ، مفسر ، توفي سنة ٧٢٨هـ مسجوناً بسجن القلعة بدمشق . له ترجمة في كتب كثيرة ورسائل مستقلة ، ترجم له صاحب معجم المؤلفين ٢٦١/١ ، وذكر مصادر ترجمته .

(٣) انظر : (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص ٢٠ نشر مطبعة الترقى بدمشق - سورية ، ودار القلم ببيروت بتحقيق الدكتور عدنان زرزور ط ١/ سنة ١٩٣٦م .

(٤) ظاهرة التأويل وصلتها بالغة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

وفي غمرة تلك الشعاب التي سلكها التأويل ، وتلون معها بلون البيئات التي عمل فيها ، ومن دون نظر إلى شيء مما تقدم ، وأن التأويل له جذوره الراسخة في التراث الإسلامي ، عمد بعض الباحثين المعاصرين إلى اتهام سيبويه إمام النحاة ، ومن ورائه البصريين وجمهور النحاة بالشطط في التأويل ، واللجوء إليه من غير حاجة وسبب وضرورة تدعو إليه ، وأنه أتى بما هو متكلف مردول من التأويل النحوي في توجيهه وجوه بعض القراءات القرآنية التي استشهد بها في كتابه ^(١) وأنه «فتح باب التأويل على مصراعيه ، فأسرف فيه من جاء بعده ، حين قويت شوكة القياس ، وصار أداة متحكمة في أساليب الفصحاء من العرب ، ولم يفلت من وطأته القرآن ، ما كان منه متواتراً وما لم يكن» ^(٢) ، ورأى آخرون أن هذا كله خطأ سببه سوء فهم الكتاب ، وظلم لصاحبه بالتعجل في إصدار الأحكام الخاطئة التي لم تبين على دراسة للكتاب ، وتفهم لعباراته وأسلوبه ، وربما كان للطعن على سيبويه أغراض أخرى خفية ؛ لكل هذا اتجه الباحث إلى دراسة هذا الموضوع في هذا البحث ، بادئاً - بعد التمهيد له في الفصل الأول - بتسليط ضوء على مصطلح التأويل وكشف حقيقة المقصود منه في اللغة وفي عرف العلماء ، وجذوره في تراث العربية والإسلام ، ومفهومه وأثره ومجمل نتائجه في علوم الإسلام والعربية ، ولدى الطوائف المختلفة من العلماء ، منذ نشأته وتطوره ، عند النحاة خاصة . ثم دراسة الآيات التي أول سيبويه بعض وجوه القراءات فيها ، أو نقل وأيد تأويل بعض شيوخه لها ، ودراسة موافق النحاة والمفسرين المهتمين بالبحوث اللغوية والنحوية من ذلك ، في فصول متتالية ، بهدف الكشف عن وجه الحق في هذه القضية ، والوصول إلى الحقيقة الضائعة بين هؤلاء وأولئك ، ولعرفة مدى لجوء سيبويه إلى التأويل في توجيه وجوه القراءات القرآنية والاحتجاج لها ، والاستشهاد بها ، ومتى كان يفعل ذلك ، وأسبابه ودافعه ، ونوع تأويله على ضوء آراء النحاة والمفسرين من بعده .

والله الموفق والمعين والهادي إلى الصواب

(١) انظر (سيبويه والقراءات) ، للدكتور/ أحمد مكِّي الأنصاري ، ص ١٠٧ ، نشر دار المعارف بمصر - القاهرة ط/١ سنة ١٩٧٢م .
(٢) الاستشهاد في النحو العربي ، للدكتور/ عثمان الفكي بابكر ، ص ٢٩٤ ، بحث مطبوع على الآلة الناسخة ، قدم للحصول على درجة الماجستير ، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة بمصر ، سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

المبحث الثاني : معنى التأويل في اللغة والاصطلاح .

١ / تعريفه في اللغة ، واشتقاقه :

يحسن بالباحث أن يعرض أولاً لحياة لفظه (التأويل) منذ أن كانت مفردة لغوية ، كسائر ألفاظ اللغة إلى أن صارت مصطلحاً يجري على ألسنة العلماء ، مكتسبة معنى جديداً ذا علاقة من قريب أو بعيد بالمعنى اللغوي الأصلي للكلمة . فالكلمة وردت في معاجم اللغة وقواميسها تحمل معاني عدة ، وهي :

١ / المرجع والعاقبة والمآل والمصير ، وما إلى ذلك ، وهي كلمات متقاربة المعاني أو مترادفة تؤدي إلى معنى واحد . فالتأويل بهذا المعنى مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أولاً : أي صار إليه ورجع ، ومنه قول الشاعر :

أوّل الحكم على وجهه * ليس قضائي بالهوى الجائر^(١)

بمعنى : أرجعه ، وأرده على وجهه ، وجاء في تهذيب اللغة : « إن الأوّل بمعنى الرجوع ، من آل يؤول أولاً .. ويقال : طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع : أي رجع »^(٢) . وفي تاج العروس : « أوّله إليه تأويلاً : أرجعه . وأوّل الله إليك ضالتك : رد ورجع »^(٣) . وفي لسان العرب : « الأوّل : الرجوع ، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً : رجع ، وأوّل إليه الشيء : رجّعه ، وألّت عن الشيء : ارتددت . يقال : طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع ، أي رجع . والأوّل من الوحش : الوعل ، قال الفارسي : سمي بذلك ؛ لمآله إلى الجبل يتحصن فيه »^(٤) . وعلى هذا المعنى قيل في النصيحة : « لا تعول على الحسب تعويلاً ، فتقوى الله أحسن تأويلاً »^(٥) . وقد ورد لفظ (التأويل) بهذا المعنى في

(١) البيت للأعشى الكبير ، أبو بصير ، ميمون بن قيس ، انظر القصيدة رقم (١٣) في ديوانه ، بتحقيق الدكتور/ محمد محمد حسين ، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان ، ط/١ سنة ١٩٦٧ م .

(٢) تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، مادة (أول) ، ٤٣٧/١٥ ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكاتب العربي - بيروت - لبنان سنة ١٩٦٧ م .

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، مادة (أول) ٢١٥/٧ ، نشر المطبعة الخيرية بالقاهرة ، سنة ١٣٠٦ هـ .

(٤) لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، مادة (أول) ١١/١٣٢ ، ط/ دار صادر ، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(٥) أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ٢٥/١ ، ط/ مطبعة الرهبة بالقاهرة سنة ١٩٨٣ م .

القرآن الكريم ، في قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً »^(١) . وفي كتاب الصاحبي : « وأما التأويل فأخر الأمر ، وعاقبته . يقال : إلى أي شيء مآل هذا الأمر ؟ أي مصيره وآخره وعقباه »^(٢) ولعل هذا المعنى هو أكثر معاني الكلمة وروداً في لسان العرب .

٢ / التغيير ؛ يقال : آل اللبن أي خثر ، وآل جسم الرجل : إذا نحف . وهذا المعنى مذكور في المواضع السابقة بجانب المعنى الأول ، وهما الدالتان الغالبتان ، ولا تبعد الثانية عن الأولى كثيراً ، إذ في التغيير معنى الصيرورة والرجوع والعود إلى كذا ، وبهذا يدخل المعنى الثاني (التغيير) في المعنى الأول (المرجع والمصير والعاقبة)^(٣) .

٣ / الوضوح والظهور ، فالآل : الشخص ، وهو ما تراه أول النهار وآخره ، يرفع الشخص^(٤) .

٤ / التفسير والتدبر والبيان ، وهذه والتي قبلها دلالتان متقاربتان إن لم تكونا متحدتين؛ إذ لا يخرج التفسير عن معنى الظهور والوضوح والبيان ، فيمكن إدماج المعنيين في دلالة واحدة وهي التفسير والتدبر . وعلى هذا يمكن أن نجمل كل ما تقدم من معاني التأويل ، في معنيين هما : المرجع أو المصير ، والتفسير أو التدبر ، ففي تهذيب اللغة : (قال الليث : التأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه »^(٥) وفي اللسان : « أوله وتأوله : فسر »^(٦) وفي الصحاح : « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء »^(٧) وقد ورد لفظ (التأويل) بهذا المعنى في قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله »^(٨) فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول إذا قرأ هذه الآية : (أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه)^(٩) .

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ص ١٦٤ ، نشر المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٩١٠ م .

(٣) إلى جانب المعاجم السابقة في المواضع المشار إليها ، انظر تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين بن كثير ، ٥١٨/١ .

(٤) انظر المعاجم السابقة في المواضع المشار إليها .

(٥) تهذيب اللغة ، مرجع ٤٥٨/١٥ .

(٦) لسان العرب ، مرجع سابق ٣٣/١١ .

(٧) تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد بن موسى الجوهري ، ١٦٢٣/٤ ، بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، نشر دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان - ط ٢ ، سنة ١٩٧٩ م .

(٨) الآية ٧ من سورة آل عمران . (٩) البرهان في علوم القرآن للزركشي ، مرجع سابق ، ٤٩/٢ .

٥ / التدبير والتقدير : جاء في اللسان : « أول الكلام : دبره وقدره »^(١) ومثله في تاج العروس^(٢) .

٦ / الجمع والإصلاح : ففي اللسان : « يقال : ألت الشيء ، أووله : إذا جمعته وأصلحته ... وقال بعض العرب : أول الله عليك أمرك : أي جمعه ، وإذا دعوا عليك قالوا : لا أول الله عليك شملك »^(٣) .

٧ / التحري والطلب والتوسم : جاء في اللسان « تأوّلت في فلان الأجر : إذا تحريته وطلبتة »^(٤) وفي أساس البلاغة : « تأملتة ، فتأوّلت فيه الخير : توسمته وتحريته »^(٥) .

٨ / نوع من النبات : ففي القاموس المحيط « التأويل بقلة طيبة الريح »^(٦) .

هذه هي معاني الكلمة ودلالاتها اللغوية ، بمعناها الأصلي اللغوي أو الأول أو المادي ، كما جاء في المعاجم اللغوية القديمة ، أما المعاجم المتأخرة بعد القرن السابع الهجري ، فقد ظهر فيها المعنى الاصطلاحي للكلمة بجانب المعاني اللغوية ، كما سيأتي به البيان .

ويبدو أن المعنى الاصطلاحي للكلمة وإن جاءت به المعاجم اللغوية المتأخرة^(٧) إلا أنه من تعاريف العلماء المشتغلين بالدراسات الإسلامية من عقيدة و فرق ، وفقه وأصول ، وتفسير وحديث ... إلخ ، وهذا يدل على أن ظاهرة التأويل صاحبت النص الديني في رحلته منذ أيام الصحابة ، حين حاول المسلمون تفهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام الشرعية منهما ، وهنا نجد من العلماء من يذهب إلى أن التأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية^(٨) . فالتأويل وإن كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ ودلالته أساساً ، إلا أنه لم يستعمل مصطلحاً في الدراسات اللغوية بقدر ما استعمل في الدراسات

(١) لسان العرب ، مرجع سابق ، ٣٣/١١ . (٢) تاج العروس ، مرجع سابق ، ٢١٥/٧ .

(٣) لسان العرب ، مرجع سابق ٣٣/١١ . (٤) المرجع السابق في الموضع نفسه .

(٥) أساس البلاغة ، مرجع سابق ، ٥٢/١ .

(٦) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، أبو الطاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الزبيدي ، ٣٣١/٣ ، ط / المطبعة الحسينية بالقاهرة ، سنة ١٣٣٠ هـ ، تصوير دار الجليل ببلنجان .

(٧) المعنى الاصطلاحي الآتي جاءت الإشارة إليه في لسان العرب (الموضع السابق) . والنهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير ط / عيسى الحلبي بالقاهرة بتحقيق الطاهر الزاوي ومحمود الطناحي والمعجم الوسيط .

(٨) مقدمة التفسير ، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني ، ص ٤٠٢ ، ملحقه بكتاب (تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، نشر المكتبة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ ، وانظر كتاب (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصفهاني ص ٤٤٨ ط / المطبعة الفنية الحديثة بالقاهرة ، بتحقيق د . محمد أحمد خلف الله ، بدون تاريخ .

الإسلامية ، ولا عجب في هذا ؛ فالعلوم اللغوية عند المسلمين لم تنشأ إلا لخدمة النص الديني المتمثل في الكتاب والسنة ، في المقام الأول ، ومن ثم يبدو أن علماء اللغة أخذوا هذا المصطلح من علماء الدراسات الإسلامية ، إذ لم يكن من فاصل يفصل بين التخصصين ، فأكثر من كتب في علوم الدين هم علماء اللغة والعكس صحيح كما تقدم في الفصل الأول من هذا البحث .

اشتقاق التأويل :

تقدم أن التأويل مصدر أول يؤول ، وقد اختلف في اشتقاقه على قولين :

١/ أنه من آل يؤول أولاً ومآلاً أي : عاد ورجع . ويقال : أول الكلام تأويلاً وتؤوله تؤولاً :

دبره وقدره وفسره . وقيل : إن أصله من المأل ، وهو العاقبة والمصير وهذا ما تقدم .

٢/ والثاني : أنه مشتق من الإيالة ، وهي : السياسة ، فكان المؤول للكلام يسوسه ، ويضعه

موضعه ، إذ السياسة : وضع الأمور في مواضعها وتدبيرها تدبيراً حسناً . وتقول العرب :

قد ألنا وإيل علينا أي : سسنا وسييس علينا أي ساسنا غيرنا ^(١) .

وقال بعض شراح التلخيص : « إن التأويل هو التفاعل من آل إلى كذا ، ومعناه تطلب

المأل ، وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية ، وهذا التطلب يكون من جهة العقل » ^(٢) .

وحكى أبو حيان عن بعض العلماء أن التأويل من الأول ، وخطأه حيث قال : « والتأويل همزة

وواو ولام ، من آل يؤول . وقال الخطابي : أوكت الشيء : رددته إلى أوله ، فاللفظة مأخوذة من الأول ، انتهى ، وهو خطأ ، لاختلاف المادتين » ^(٣) .

ولعل القول الأول هو الأصح والأقرب إلى الصواب ، وهو قول أكثر علماء اللغة ممن وقف

الباحث على كتبهم ، وهي المراجع السالفة الذكر .

(١) انظر اللسان والصحاح في الموضعين السابقين ، ومعجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، بتحقيق عبدالسلام هارون مادة (آل) .

(٢) انظر مراهب الفتح بشرح تلخيص المفتاح ، ٢٣٣/١ ، ضمن شروح التلخيص ط / دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان سنة

١٩٨٤ م .

(٣) البحر المحيط ، مرجع سابق ٣٠٦/٤ .

٢ / العلاقة بين التأويل والتفسير والمعنى :

هذه الكلمات الثلاث متقاربة المعاني إن لم تكن مرادفة متحدة المعنى ، فالمعنى اللغوي لكلمة (معنى) هو القصد والمراد ، يقال : عنيت بالكلام كذا أي قصدت وعمدت ^(١) ومعنى كل كلام ومعناته ومعينته مقصده ^(٢) وقال قوم : المعنى : الإظهار ، واشتقاقه من عنت القرية : إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، وعنوان الكتاب من هذا ^(٣) وهذا الاشتقاق الأخير يجعله أقرب لمعنى التفسير ، وإن كان المأخذ الأول هو المتبادر والكثير في كتب اللغة .

أما التفسير فهو الكشف والبيان والإظهار ، ومثله الفسر ، يقال : فسرت الشيء أفسرته تفسيراً ، وفسرته أفسرته فسراً ، بمعنى : أبنته . والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال ^(٤) .

فالتفسير - إذا - هو كشف المغلق وإيضاح المبهم وشرح الغامض ، وما إلى ذلك .

أما التأويل فقد تقدم أن مجمل معناه في أشهر دلالاته : مرجع الأمر ومصيره ، وما يؤول إليه عاقبته ، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا ، بمعنى : صار إليه ، وأوكلته إلى كذا صيرته إليه . وعلى هذا المعنى حمل قوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) ^(٥) أي : لا يعلم متى يكون البعث وما يؤول إليه الأمر وعقباؤه إلا الله تعالى ^(٦) .

هذه هي المعاني اللغوية للكلمات الثلاث . أما العلاقة بينها ، فقد رأى كثير من علماء اللغة أنها متقاربة المعنى أو متحدة المعنى ، فابن الفارس ^(٧) عقد باباً بعنوان (معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء) قال فيه : « ومرجعها إلى ثلاثة ، وهي : المعنى والتفسير والتأويل ، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة ، وقال ابن الأعرابي : إنها بمعنى واحد ، وهو ما رواه الأزهرى عن أحمد بن يحيى » ^(٨) .

(١) الصحابي ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ . (٢) لسان العرب ٣٤١/٩ .

(٣) الصحابي ، ص ١٩٣ . (٤) لسان العرب (فسر) ٣٦١/٦ .

(٥) الآية ٧ من سورة آل عمران . (٦) لسان العرب (أول) ٢٥/١٣ .

(٧) هو أبو الحسين أحمد بن الفارس ابن زكريا الرازي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ وهو من أعيان أهل العلم ، وأفراد الدهر ، يجتمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء ، وله كتب بديعة ورسائل مفيدة وأشعار جيدة وتلاميذة كثيرة . له ترجمة في إنباء الرواة ١٢٧/١ .

ويغية الوعاة ١٥٣/١ وفيات الأعيان ٣٥/١ ومعجم الأدهاء ٨٠/٤ والديباج المذهب ص ٣٦ .

(٨) الصحابي ١٩٠ واللسان ٩٤١/٩ وتهذيب اللغة ٢١٣/٣٠ .

وأول من أشار إلى أن المعنى والتفسير والتأويل بمعنى واحد - فيما وقف عليه الباحث - هو أبو عبيدة معمر بن المثنى الثقفي المتوفى سنة ٢١٠هـ ، في كتابه (مجاز القرآن) ^(١) وتبع هذا الرأي جماعة من العلماء ^(٢) وقد قال القرطبي في تفسيره: « والتأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا ، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه ، واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول إليه أي صار ، وأولته تأويلاً ، أي صيرته ، وقد حده بعض الفقهاء ، فقالوا : هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه ، فالتفسير بيان اللفظ كقوله : « لا ريب فيه » ^(٣) أي لا شك ، وأصله من الفسر وهو البيان ، يقال : فسرت الشيء (مخففاً) أفسر بالكسر فسراً . والتأويل : بيان المعنى ، كقولك : لا شك عند المؤمنين ^(٤) .

ويفهم من قول القرطبي هذا أن التأويل قد يكون بمعنى التفسير ، وقد يكون بمعنى آخر ، وإن حاول التفريق بين الكلمتين من حيث الاصطلاح في آخر كلامه ، فإن أول كلامه يدل على أنهما قد يكونان بمعنى واحد .

ويبدو للباحث أن الذي يجمع الكلمات الثلاث في تفكير هؤلاء العلماء الأئمة الأعلام هو الغاية من الكلام ، والهدف المقصود من التركيب ؛ إذ إن الغاية من ذلك هو فهم المعنى ، وإيصال مراد المتكلم إلى المخاطب . وما يستعمل المعنى والتفسير والتأويل إلا لذلك ، ولهذا فهي وإن اختلفت في المآخذ اللغوية ، فإن المقاصد بها متقاربة أو متحدة ، إذ كلها تعني إظهار المعنى والمراد من الكلام ، فهي مترادفة في أشهر معانيها اللغوية ، وأكثرها وروداً في لسان العرب ^(٥) .

هذا من حيث المعاني اللغوية ، أما في اصطلاح العلماء ، فقد سبق أنهم اختلفوا في المعنى الاصطلاحي للتفسير والتأويل ، ويبدو للباحث أن القول بأنهما متفقان متحدان معنى ومتساويان ،

(١) انظر مقدمة كتاب (مجاز القرآن) ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى الثقفي ، ١٨/١ ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، نشر مكتبة

الخانجي بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٥٤م ، والإيتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، مرجع سابق ، ١٧٣/٢ .

(٢) أنظر اللسان وتاج العروس والقاموس والصحاح وتهذيب اللغة (مادة أول) في المواضع السابقة ، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زاده ٥٧٣/٢ ، تحقيق كامل بكري وآخرين ط/ دار الكتب بالقاهرة ، وكشف الظنون ، مرجع سابق ٣٣٤/١ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ، للنسفي ، ١١/١ ، ط/ الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، مرجع سابق ، ١٥/٤ .

(٥) مناهل العرفان للزرقاني ، مرجع سابق ، ٤٧٢/٢ .

ولا فرق بينهما ، هو الذي يشيع في كتب المتقدمين ، فالطبري - مثلاً - يستعمل كلمة (التأويل) بمعنى التفسير ، وهي جزء من عنوان تفسيره الجامع (جامع البيان عن تأويل القرآن) ، وقد تبعه في ذلك من جاء بعده من المفسرين ، كالزمخشري الذي سمي تفسيره (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ، وابن قتيبة^(١) في (تأويل مشكل القرآن) ، والقاضي البيضاوي في (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، وأبي البركات النسفي في (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، وجمال الدين القاسمي في (محاسن التأويل) ، وغير هؤلاء من القدماء والمحدثين . ويرى بعضهم أن التفسير والتأويل متغايران ، ويختلف هؤلاء في تفسير هذا التغاير ، ولعل أصح ما قيل في ذلك أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص المطلق ، فالتأويل : بيان مدلول الكلمة أو التركيب بغير المتبادر ؛ لدليل ، والتفسير : بيان مدلولها بالمتبادر . وأكثر ما يستعمل التأويل في المعاني وفي الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها ، وأكثرها يستعمل في الألفاظ المفردة^(٢) .

ويظهر للباحث أن المفسرين أو أكثرهم يستعملون الكلمتين بمعنى واحد ، ولا يمنع ذلك من جعل التفسير أعم ، وقد صحح الزركشي التغاير بين الكلمتين ، ونقل عن بعض العلماء تعريف التأويل بأنه : « صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنة »^(٣) . فهذا التعريف يناسب القول بالتغاير بين الكلمتين ، وبأن التفسير أعم من التأويل الذي يحتاج إلى دليل من سياق أو غيره ، والزركشي لم يكتف بالقول بالتغاير بين الكلمتين ، بل تبادى ، فأضاف : « إن التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال ، والصحيح تغايرهما عندي . وعن الإمام أبي القاسم محمد بن حبيب النيسابوري أن بعض العلماء في زمانه ممن لا يحسنون تلاوة القرآن أو معنى السورة والآية ، لا يحسنون التفريق بين التفسير والتأويل »^(٤) وفي مكان آخر جعل الزركشي التأويل من باب الاجتهاد ، فقال وهو يعدد وجوه التفسير : « والرابع ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه ، فالمفسر ناقل ، والمؤول مستنبط... »^(٥) .

(١) هو : الإمام أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي ، ولد سنة ٢١٣ هـ وتوفي سنة ٢٧٦ هـ ، كان عالماً فاضلاً ثقة كاتباً ، صاحب التصانيف الحسان في فنون العلوم ، مروزي الأصل ، ولد ببغداد ونشأ وتعلم . له ترجمة في إنباء الرواة ١٤٣/٢ ، وبغية الرعاة ٢٩١/٢ ووفيات الأعيان ، ٢٥١/١ ، وشذرات الذهب ، ١٦٩/٢ ، ونزهة الألباء ، ص ٢٧٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٤٩/٢ .

(٣) المرجع السابق ١٥٠/٢ .

(٤) المرجع السابق ، ١٤٩/٢ ، ١٥٢/٢ .

(٥) المرجع السابق ، ١٦٦/٢ .

وهذا الاتجاه يتفق مع ما جاء في كتاب المفردات في غريب القرآن : من «أن التفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها ، وفيما يختص بالتأويل ، ولهذا يقال : تفسير الرؤيا وتأويلها...»^(١) وعلى هذا فالتفسير أعم من التأويل عند صاحب هذا القول . وقد ذكر أيضاً أن أكثر استعمال التفسير في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني ، وتقدم أنه قال : أكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية ، أما التفسير ففيها وفي غيرها .

«والتفسير عند أبي منصور الماتريدي هو القطع بأن مراد الله كذا ، والتأويل ترجيح ^{أحد} الاحتمالات بدون قطع . وقيل: إن التفسير : ما يتعلق بالرواية ، والتأويل : ما يتعلق بالدراية»^(٢) وقريب من هذا جاء في مفتاح السعادة : «عن أبي نصر القشيري : إن التفسير مقصور على السماع ، والتأويل على الاستنباط . وعن أبي طالب التغلبي : أن التفسير : بيان وضع اللفظ إما حقيقة وإما مجازاً ، كتفسير الصراط بالطريق ، والتأويل : تفسير باطن اللفظ ، فالتفسير عنده إخبار عن حقيقة المراد ، والتأويل إخبار عن دليل المراد»^(٣).

وهكذا نرى القائلين بالتفريق بين الكلمتين من حيث المعنى اللغوي ، لا ينتهون إلى رأي واحد ، ولا يجمعون على قول فصل في هذا التفريق ، وإن اتفقوا في مبدأ التفريق . وهذا - عند الباحث - يجعل القول الأول (بعدم التفريق) هو الأسلم والأرجح ، وهو الأكثر عند علماء اللغة خاصة القدماء منهم . والله أعلم .

٣ / مفهوم التأويل في اصطلاح العلماء :

فيما يلي يستعرض الباحث ما وقف عليه من التعاريف الاصطلاحية للتأويل ، التي جاءت في الكتب المتأخرة بعد القرن الثالث الهجري ؛ لأن هذه المرحلة هي مرحلة كثرة المؤلفات ، ونضج علوم العربية والإسلام ، وازدهار الحضارة الإسلامية في شتى جوانبها ، ووضع المصطلحات وتمييزها عند أصحاب كل علم وعلماء كل فن ، من مفسرين ومحدثين وفقهاء وأصوليين ومتكلمين وفلاسفة

(١) المفردات في غريب القرآن ، مرجع سابق ، مادة (فسر) ، ص ٥٤٧ .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٧٣/٢ ، ومفتاح السعادة ، مرجع سابق ، ٥٧٣/٢ ، وكشف الظنون ، مرجع سابق ، ٣٣٤/١ .

(٣) مفتاح السعادة ، مرجع سابق ، ٥٧٣/٢ .

ولغويين ونحاة وأدباء ونقاد . وقد حاول الباحث ترتيب هذه التعاريف ترتيباً تاريخياً ، ما أمكن ذلك ، حتى يلحظ مدى التطور في التعريف ؛ لأن اللاحق يأخذ من السابق ، وأحياناً يعترض عليه ، ويزيد أو يشرح ويفصل ، أو يغير الصيغة بصياغة جديدة، ويضيف أو يحذف ، حسب ما يراه ، مع بيان ذلك كله وشرح أسبابه .

تقدم قول أبي منصور الماتريدي ^(١) : «التأويل هو ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع» ^(٢) وهذا القول يعتبر محاولة مبكرة لوضع تعريف لمصطلح (التأويل) . وقد تطور تعريف المعنى الاصطلاحي للتأويل ، فعرفه ابن حزم الظاهري ^(٣) بقوله : «التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر . فإن كان نقله قد صح ببرهان ، وكان ناقله واجب الطاعة ، فهو حق ، وإن كان ناقله بخلاف ذلك اطرح ، ولم يلتفت إليه ، وحكم لذلك النقل بأنه باطل» ^(٤) ويلحظ الباحث في تعريف ابن حزم تشدده في قبول التأويل ؛ لأنه أصولي متكلم ، إلا أنه يبالي في التشدد إلى حد إنكار التأويل إذا لم يتحقق في المؤول شرط كونه واجب الطاعة ، بجانب شرط صحة البرهان في التأويل ، ولعل هذا من آثار المذهب الظاهري الذي ينتمي إليه ، ويطبقه في كتبه ، كالأحكام والمحلى وغيرها .

ثم جاء الإمام الغزالي ^(٥) فعرف التأويل بقوله : « التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر ، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز» ^(٦) ومع ما لأبي حامد الغزالي من مكانة في علم الأصول وغيره ، لم يسلم

(١) هو الإمام محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي ، من كبار علماء الإسلام في عصره ، ومن علماء العقيدة والكلام ، توفي في سمرقند سنة ٣٣٣هـ ، وله ترجمة في إنحاف السادة المتقين ٥/٢ وكشف الظنون ١٤٠٦/٢ ، ومفتاح السعادة ١٥١/٢ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ١٧٣/٢ ، ومفتاح السعادة ٩٦/٢ ، ونشأة التفسير في الكتب المقدسة ، للدكتور/ السيد أحمد خليل ، ص ٦٤ ط/ الهيئة المصرية للكتاب ، سنة ١٩٧٣م .

(٣) هو : أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ ، فقيه أديب ، أصولي ، محدث ، حافظ ، متكلم ، مشارك في عدد من العلوم . ترجم له وذكر مصادر ترجمته صاحب معجم المؤلفين ١٦/٧ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الظاهري ، ٤٢/١ ، ط/ دار الكتب العلمية بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ .

(٥) هو : الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، وهو علامة في عدد من العلوم ويشمل قمة من قمم الفكر الإسلامي في الأصول والتشريع والفلسفة ، له ترجمة في وفيات الأعيان ٥٨٦/١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ١٠١/٤ ، والبيداية والنهاية ١٧٣/١٢ وشذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ، ط/ دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، بدون تاريخ ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، نشر مكتبة المثنى بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

(٦) المستصفي في علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، ٣٨٧/١ ، ط/ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، سنة ١٣٢٢هـ .

تعريفه من نقد الأصوليين فوجهوا إليه عدداً من الانتقادات ، عددها الأمدي ^(١) وانتهى إلى أن الغزالي أراد أن يعرف نوعاً من أنواع التأويل ، وهو التأويل الصحيح ^(٢).

وقال الإمام السيوطي في الإتيان : « وقد قال البغوي : التأويل : صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها ، وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مخالف للكتاب والسنة ، من طريق الاستنباط » ^(٣) والواضح من هذا التعريف تعلق التأويل بالنص القرآني ، واشتراط موافقة المعنى المؤول إليه اللفظ لسياق الأسلوب ، وقصد الخطاب ، في وفاق مع الكتاب والسنة.

وتابع العلماء محاولاتهم لوضع تعريف جامع مانع للتأويل ، كل بحسب رأيه وتخصصه ونظرته إلى التأويل فكان من تعريفاتهم : « التأويل : إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز » ^(٤) وهذا التعريف يشبه - إلى حد كبير - تعريف الغزالي في ربطه التأويل بالمجاز ، كما يشير أيضاً إلى اشتراط المعرفة الواسعة بالأسلوب العربي في المؤول ، وربما يكون هذا هو رأي المدرسة الفلسفية ؛ لأن الغزالي أيضاً من المشتغلين بالعبادة والكلام والفلسفة . وجاء في تاج العروس : (التأويل : نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ) ^(٥) ولعل هذا التعريف يمثل اتجاه علماء التفسير الظاهري في استنفاد الطاقات الظاهرة في النص ، فهو لا يبعد كثيراً عما نقله السيوطي عن بعض علماء التفسير فيما سبق ، وقريب أيضاً من تعريف الإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، وهو من علماء الأصول والتفسير والكلام ، ويتميز منهجه - إلى حد كبير - بالاستخدامات العقلية ، والأبحاث اللغوية وقد قال في تعريف التأويل : « التأويل : صرف اللفظ عن ظاهره إلى

(١) هو : سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الأمدي ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، ترجم له وذكر المصادر صاحب معجم المؤلفين ، ١٥٥/٧ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن أبي علي بن محمد الأمدي ، ١٩٨/٢ ، ط/ مكتبة صبيح بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(٣) الإتيان للسيوطي ، مرجع سابق ، ١٧٣/٢ وتفسير البغوي ، ٩/١ وهو من أئمة التفسير والحديث والفقه واللغة ، توفي ٥١٦ هـ .

(٤) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال ، لمحمد بن أحمد بن رشد ، ص ١٦ ، ط/ دار الكتب بالقاهرة ، سنة ١٩٣٥ م وابن رشد صاحب هذا التعريف من علماء العقيدة والفلسفة الإسلامية وغيرها ، وتوفي سنة ٥٩٥ هـ .

(٥) هذا التعريف أورده الزبيدي في تاج العروس ، مرجع سابق ، ٣١٤/٧ ، نقلاً عن أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ وهو من العلماء الموسوعيين الكثيرين من التأليف في أكثر علوم الإسلام وغيرها ، وهو أيضاً من علماء التفسير ومن كبار فقهاء الحنابلة .

معناه المرجوح مع قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال»^(١). ويلحظ الباحث في تعريف الرازي دقة عن سابقه ، كما يفهم من تعريفه أيضاً أن التأويل لا يستعمل إلا إذا دعت الحاجة إليه وأصبح المعنى الظاهري محالاً لا يمكن قبوله ، وهذا يمثل - إلى حد ما - موقف الرازي من بعض علماء الكلام الذين أساءوا استخدام التأويل . ولعل هذا هو التعريف الذي استقر عليه رأي الأصوليين ، وانتهوا إليه ، وأخذوا به ، فالأمدي أيضاً بعد نقده لتعريف الغزالي السابق ، يعرف التأويل بقوله : «التأويل : حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له . وأما التأويل المقبول الصحيح فهو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده»^(٢) وهذه محاولة لتقسيم التأويل إلى صحيح وغير صحيح ، وهو ما نراه واضحاً فيما جاء في تاج العروس نقلاً عن صاحب (جمع الجوامع) : «التأويل هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح ، فإن حمل لدليل فصحيح ، أو لما يظن دليلاً ففساد ، أو لا شيء فلعب لا تأويل»^(٣) . ومن هذا يبدو للباحث أن أهل السنة والجماعة لجأوا إلى تحديد أنواع الدليل ، ضماناً لصحة التأويل ، وخوفاً من أن يلعب به أهل الأهواء والانحراف ، في الاحتجاج لعقائدهم الباطلة . والله أعلم . هذا وقد عرف عن الأصوليين التشدد والحيطه والحذر في وضع التعريفات ؛ لأن عملهم يتعلق بتقرير وتشريع الأحكام الشرعية ، وهذا واضح من تعريف الأمدي ، حيث استدرك وأشار إلى تعريف التأويل الصحيح المقبول ، بعد أن عرف التأويل تعريفاً عاماً يدخل فيه الصحيح المقبول والفساد المردود .

والباحث يلاحظ هذا الاتجاه أيضاً عند علماء الحديث حيث جاء في كتاب (النهاية في غريب الهداية والأثر) أن «المراد بالتأويل ، نقل ظاهر اللفظ عن وصفه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»^(٤).

ولا يخفى أن هذا التعريف من تعريف ابن الجوزي السابق ، وهو أيضاً من كبار علماء الحديث

(١) أساس التقديس في علم الكلام ، للإمام فخر الدين الرازي ، ص ٢٢٢ ، ط / مكتبة الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٣٢٨ هـ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ، للأمدي ، مرجع سابق ، ١٩٩/٢ .

(٣) هذا التعريف نقله الزبيدي في تاج العروس ، مرجع سابق ، ٣١٤/٧ عن تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ في كتابه جمع

الجوامع في أصول الفقه الذي هو خلاصة ما انتهى إليه الفكر الأصولي عند علماء الأصول والفقهاء ، كما يعد مؤلفه من كبار

علماء الأصول والفقه وأئمة الشافعية ، واشتهر بالدفاع عن المذهب السني في العقيدة ، وهو مؤلف طبقات الشافعية الكبرى .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أحمد بن الأثير ، ١٠/٦٢ ، ط / الحلبي بالقاهرة بتحقيق الطاهر الزاوي ومحمود طنّاحي .

وعلومه ، ولعل صاحب كتاب (التعريفات) استخلص من هذه التعريفات كلها أو جلها ، حين أوجز تعريف التأويل في الشرع بأنه «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنة»^(١).

وهناك تعريفات أخرى كثيرة في كتب المعارف العامة والتفسير وشروح الحديث والأصول والفقه، والعقيدة وعلم الكلام والمعاجم اللغوية وغيرها ، اختار الباحث منها التعريفات السابقة ورأى الإكتفاء بها ، ولا يريد الاسترسال في ذكر بقيتها ؛ لأنها لا تخرج بحال عما ذكر ؛ ولأن المجوزين للتأويل - وهم جمهور العلماء - يكادون يجمعون على أنه حمل النص على غير ظاهره ، لاستنباط معان توافق الكتاب والسنة^(٢).

ومن استقراء تلك التعريفات بترتيبها التاريخي ، يمكن للباحث أن يستخلص منها ما يأتي:

١/ مدى تطور التعريف وما مر به من مراحل النضج والتحديد ، والحذف والإضافة عند جميع العلماء .

٢/ اختلاف طوائف العلماء في مفهوم التأويل ، بما يتفق ودواعي الاستعمال المتعددة عند كل فريق في فنه .

٣/ معظم التعريفات وردت على السنة علماء الشريعة ، وما يتعلق بها من علوم ، وهذا يوضح مدى أهمية التأويل وخطره في الشريعة الإسلامية ، ولا يعني ذلك بحال عدم أهميته وخطره في النصوص غير الشرعية بقدر ما يعني تفاوت درجات الأهمية . فعلماء التشريع والأصول يلجأون إلى التأويل في دراستهم لنصوص الكتاب والسنة ، لاستنباط الأحكام الشرعية. والمتكلمون يستخدمونه في محاوراتهم الجدلية .

(١) كتاب التعريفات ، للشريف الجرجاني ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٢) انظر : ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور/ عبدالفتاح أحمد الحموز ، ١٢/١ ، نشر مكتبة الرشد بالرياض ، السعودية ، ط/١ ، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

والفلاسفة يعتمدون عليه في صرف ظاهر بعض النصوص الشرعية إلى ما يوافق العقل
إذا تعارض معه في الظاهر ، وذلك في مجال التوفيق بين الفلسفة والدين أو الحكمة
والشريعة كما يقول ابن رشد .

وقد تقدم أن المفهوم المستخلص من جميع تعريفات العلماء ، التي وقف عليها الباحث ، والذي
يعتبر قاسماً مشتركاً بينها هو أن التأويل عبارة عن صرف الدلالة من المعنى الظاهر من اللفظ إلى
معنى آخر يحتمله اللفظ ، وبعضه دليل يدل أيضاً على أن المعنى الظاهر المتبادر غير مراد للمتكلم
قطعاً . وهذا ليس بعيداً عما أتى به ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ ، من تعريف حاول ربطه بجميع
طوائف العلماء المتأخرين ، وهو قوله : «التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة
والمتصوفة ، ونحوهم هو : صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح ، لدليل يقترن به»^(١) ؛
فقد شاع التأويل بين المتأخرين بهذا المعنى والمفهوم ، ولكن ابن تيمية يذكر في مكان آخر أن لفظ
التأويل في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه إن لم يكن موافقاً لدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر ،
ويراد به تفسير الكلام ، وبيان معناه ، إن كان موافقاً له . وذكر أن هذا المعنى هو اصطلاح المفسرين
المتقدمين من التابعين ، كما ذكر أن التأويل يراد به أيضاً صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى
الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وأن تخصيصه بهذا المعنى الأخير ، يوجد في كلام بعض
المتأخرين ، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة ، فلا يخصون لفظ
التأويل بهذا المعنى . وهنا نجد ابن تيمية يسمي أحياناً من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثاني ، لتأييد
ما يذهب إليه من آراء ، من غير موجب لذلك إلا تأييد المذهب والرأي ، بأهل التحريف والتأويل^(٢)
فهو - إذاً - لا ينكر الأخصر مفهومه على المعنى الاصطلاحي ؛ فالتفسير تأويل ؛ لأن المفسر يراجع
نفسه عند الشرح والبيان ، ويدبر الكلام ويقدره ، ففيه معنى العود والرجوع ، والتأويل في الكتاب

(١) الإكليل في التشابه والتأويل ، لابن تيمية ، ص ٢٢ ، نشر مكتبة الخالجي بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧م .

(٢) انظر موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول على هامش كتاب منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية ، وكلاهما لابن

تيمية ، ٥/١ نشر إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

والسنة غير بعيد عن هذا المعنى اللغوي ، والدليل على صحة ذلك أن الباحث يجد ابن تيمية يقسم التأويل - كما فعل الأصوليون وغيرهم من قبله - إلى مذموم وغير مذموم حيث يقول : « التأويل المذموم الباطل ، هو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك »^(١) وهذا النوع هو التأويل الذي أنكره ابن تيمية وذكر إجماع العلماء على ذمه ، حيث قال : « هذا التأويل في كثير من المواضع وأكثرها وعامتها ، من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة ، والباطنية ، وهذا هو التأويل الذي اتفق الأمة وأئمتها على ذمه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورموا في أثرهم بالشهب »^(٢).

ويبدو للباحث أن المعنى الاصطلاحي للتأويل ربما يكون قد نشأ في ظروف عقديّة خاصة ، إذ كانت العقيدة هي محل الجدل والبحث والاستقصاء ، ثم أخذ ينمو ويتسع ، وينحرف عن وجهه عند بعض الفرق الكلامية التي وجدت فيه متنفساً لعقائدها الباطلة ، فتجاوزت به الحدود اللغوية الظاهرة لمعاني الكلم . وقد أضفى هذا على التأويل ظلالاً قائمة عند بعض الجماعات العقديّة مثل بعض طوائف الشيعة والمعتزلة والخوارج ، فسلكت به طريق الزيغ والضلال .

« وترجع ظروف هذه النشأة إلى نشأة الفرق الباطنية بصفة خاصة ، وفي غالب الأمر ، ففي معتقدات أهل الباطن أن الإنسان في وسعه أن يدرك حقائق ، أو أن يصل إلى معارف عن طريق الحدس أو عن طريق الوجد والذوق كما عند بعض الصوفية مثلاً ، واللغة كما تبدو لهم في حدود ألفاظها الظاهرة لا يمكنها التعبير عن تلك الأحاسيس ، فوجدوا في التأويل ظاهراً غير مراد ، وباطناً مراداً يجب البحث عنه ، فالإتجاه الباطني عند أمثال هذه الفرق من الدوافع التي أحوجت إلى استعمال التأويل .

ومن هنا استغل أسوأ استغلال ، ووضعت تلك الفرق تعاليمها تحت ستار هذه الباطنية ، وكان التأويل طريقها »^(٣) . ولا يخفي أن هذا الكلام لا ينطبق إلا على أهل الأهواء والتعريف والضلال عن

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية ، ٦٧/٣ ط / دار الأصفهاني بجدة - السعودية ، سنة ١٤٠٢ هـ .

(٢) المرجع السابق ، ٦٩/٤ .

(٣) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

عرفوا بالباطنية في تلك القرون ، وإلا فالمسلم الحق لا يمكن أن يتعمد تحريف تعاليم الإسلام وعقائده ، ويدل على اختصاص أهل الضلال والتحريف المعروفين بالباطنية ، بذلك ، ما جاء في كتاب الفرق بين الفرق : « ثم إن الباطنية احتالت لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة ، وإلى مثل أحكام المجوس »^(١) .

أما التأويل الذي يعني الباحث فهو الذي يبحث عن القصد من وراء الألفاظ ، وليس التأويل الذي يتحكم في توجيهه الهوى ، والأغراض المذهبية والاتجاهات العقيدية الباطلة التي ابتدعها المبتدعون.

فالتأويل الباطل مرفوض « أما ظاهرة التأويل المتصلة باللغة - أي التي تعنى باللفظ بعيداً عن أي غرض للتحريف - فقد لازمت الأسلوب العربي متى دعت الحاجة إلى ذلك ؛ طلباً للفهم الواعي المدرك للنصوص الدينية ، وبحثاً عن قصد الشارع . وهنا يقوم التأويل بإظهار هذا القصد وبيانه . وقد انتقل هذا التأويل من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي ، كما أوضحنا ، ثم احتضنته بعد ذلك الفرق الكلامية بعد نضوجه ، إذ وجدت فيه ضالتها ، فأساءت إليه وأفسدته »^(٢) .

ويخلص الباحث من هذا كله إلى أن التأويل الصحيح في مفهوم علماء الإسلام يختلف تخصصاتهم ، هو التأويل الثابت في اللغة بطبيعتها ، وفي نصوص الشرع ، وله مجالاته في مختلف جوانب التراث الإسلامي منذ نزول القرآن ، حيث بدأ المسلمون يعكفون على قراءته ودراسته ، محاولين التوصل إلى فهم معانيه ومقاصده ومضامينه . وهذا هو المفهوم الصحيح للتأويل ، الذي يجب الأخذ به ، ورفض ما عداه .

والله أعلم .

(١) الفرق بين الفرق ، لأبي منصور ، عبد القاهر بن طاهر البغدادي ، ص ١٧٥ ، ط / مطبعة الهلال بالقاهرة ، سنة ١٩٢٤م .

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

المبحث الثالث : آراء العلماء في التأويل وهو اقفهم منه .

اهتم العلماء بظاهرة التأويل ، وظهر هذا الاهتمام في صور متعددة ، منها كثرة تعريفاتهم لها ، كما تقدم ، ومنها تقسيمهم لها إلى صحيح وفاسد ولعب ، كما تحدثوا عن مجالاته، وشروطه ، وأسبابه ، ودواعيه . وفي هذا المبحث يستعرض الباحث خلاصة ذلك كله مع عرض موجز لآراء العلماء ومواقفهم من هذه الظاهرة ؛ تمهيداً للكلام عن التأويل عند النحاة ؛ لأن النحو لم يكن بمعزل عن هذا التراث وما يدور فيه . ويحسن بالباحث أن يبدأ هذا المبحث بعرض الاستعمال القرآني للكلمة، وخلاصة ما قاله المفسرون في معنى ذلك .

وردت كلمة (التأويل) في القرآن الكريم - حسب ترتيب السور في المصحف - كما يلي :

١ / ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهاً فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ (١)

٢ / ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ (٢)

٣ / ﴿ ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسلنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ (٣)

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٣) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

٤ / ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ﴾ (١).

٥ / ﴿ وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ﴾ . و ﴿ كذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾ . ﴿ ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمراً وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطير منه نبئنا بتأويله إن نراك من المحسنين ، قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأكما بتأويله قبل أن يأتيكما ذلكما مما علمني ربي إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون ﴾ . ﴿ قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . قال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ﴾ . و: ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً ﴾ و: ﴿ رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث ﴾ (٢).

٦ / ﴿ وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ (٣).

٧ / ﴿ قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً ﴾ . و: ﴿ ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً ﴾ (٤).

هذه هي المواضع التي وردت فيها كلمة (التأويل) في الكتاب العزيز ، ويلاحظ أنها لم ترد إلا بصيغة المصدر من الفعل (أول) . وقد كثرت الآراء والخلافات والمجادلات حول كلمة (التأويل) في الآية الأولى - وهي السابعة من سورة آل عمران - واستغرقت الكثير من صفحات كتب التفسير

(١) الآيات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ من سورة يونس .

(٢) الآيات ٦ ، ٢١ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الإسراء .

(٤) الآيتان ٨٢ ، ٨٧ من سورة الكهف .

وغيرها ^(١) . وربما تكون الآراء المتعددة وما ترتب عليها من خلافات حول معنى (التأويل) في هذه الآية راجعة إلى الأسباب التالية : ^(٢)

١/ ارتباط الفتنة بالتأويل : مما أثار خوفاً وقلقاً وحذراً لدى المفسرين للآية والمتكلمين في معناها .

٢/ أن المتعرض للتأويل قد يتعرض لما خص الله به نفسه من العلم ؛ نظراً لما جاء من خلاف بشأن الوقف على لفظ الجلالة أو عطف (والراسخون في العلم) عليه .

٣/ ما أثير من أبحاث حول المحكم والمتشابه ، وأنه لا يتبع المتشابه إلا من زاغ قلبه كما جاءت بذلك الآية .

وخلاصة ما وقف عليه الباحث من آراء حول تفسير (التأويل) في هذه الآية أن معنى التأويل في هذين الموضعين من الآية الكريمة لا يخرج عن معنى العاقبة والمصير ، وهو من المعاني اللغوية للكلمة ، كما تقدم ، وقد لخص خلاصة ما قاله المفسرون وغيرهم في هذه الآية الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أوجز عبارة حين قال : « قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ يحتمل أن المراد به حقيقة أمره التي يؤول إليها . وقد قدمنا في مقدمة هذا الكتاب أن من أنواع البيان التي ذكرناها فيه أن كون أحد الاحتمالين هو الغالب في القرآن يبين أن ذلك الاحتمال الغالب هو المراد ؛ لأن الحمل على الأغلب أولى من الحمل على غيره ^(٣) . وإذا عرفت ذلك فأعلم أن الغالب في القرآن هو إطلاق التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليها ، كقوله : ﴿ هذا تأويل رؤياي من قبل ﴾ وقوله : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ بل كذبوا بما لم

(١) انظر على سبيل المثال : جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ١٩٩/٦ ، تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر ، ط/٢ نشر دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ ، ومعاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ١٩٠/١ ، تحقيق محمد علي النجار ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦م ، والجامع لأحكام القرآن ، مرجع سابق ، ١٢٥٧/٢ .

(٢) انظر تفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا ، ١٤٣/٣ ، ط/ دار المنار بمصر .

(٣) يعني ما قدمه لبيان منهجه في تفسيره في المقدمة ١٣٠/١ .

يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴿ . وقوله : ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات .

وقال ابن جرير : وأصل التأويل من آل الشيء إلى كذا إذا صار إليه ورجع ، يؤول أولاً ، وأولته: أنا صيرته إليه ، وقال : وقد أنشد بعض الرواة بيت الأعشى :

على أنها كانت تؤول حبهَا * * * تأول ربي السقاب فأصحاباً^(١)

قال : ويعني بقوله : تأول حبهَا : مصير حبهَا ، وإنما يريد بذلك أن حبهَا كان صغيراً في قلبه ، فأل من الصغر إلى العظم ، فلم يزل ينبت حتى أصبح ، فصار قديماً ، كالسقب الصغير الذي لم يزل يشب حتى أصبح فصار كبيراً مثل أمه .

... وأعلم أن التأويل يطلق ثلاثة إطلاقات :

الأول : ما ذكر من أنه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر ، وهذا هو معناه في القرآن .

الثاني : يراد به التفسير والبيان ، ومنه بهذا المعنى قوله ﷺ في ابن عباس : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » . وقول ابن جرير وغيره من العلماء : القول في تأويل قوله تعالى كذا أو كذا ، أي تفسيره وبيانه . وقول عائشة الثابت في الصحيح : « كان رسول الله ﷺ يكثُر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم أغفر لي » يتأول القرآن ، تعني : يتمثله ويعمل به ، والله أعلم .

الثالث : هو معناه المتعارف في اصطلاح الأصوليين ، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدل على ذلك^(٢) .

هذا عن آية آل عمران . وقد وردت الكلمة كذلك في مواضع أخرى في الآيات التي تقدم

(١) انظر ديوان الأعشى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، والرعي : السقب الذي ولد في أول التاج ، ومعنى أصحاب : انقاد لكل من يقوده .
(٢) أعضاء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ٢٦٦/١ ، ط / مكتبة عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

ذكرها. وقد جمع صاحب تفسير المنار ما قيل حولها ، بشكل مختصر مستخلصاً المعنى المتفق عليه في كل موضع ^(١) ، ففي آية سورة النساء (وأحسن تأويلاً) فسر التأويل مجاهد ^(٢) وقتادة ^(٣) بالشواب والجزاء ، والسدي ^(٤) وابن قتيبة والزجاج بالعاقبة وكلاهما بمعنى المآل . وليس ثمة احتمال أن يكون معنى التأويل هنا التفسير أو صرف الكلام عن ظاهره ؛ لأننا بالرجوع إلى الآية كاملة ندرك أن الكلام حول ما يتنازع فيه الناس ، وأن عاقبة رده إلى الله تعالى ورسوله ﷺ .

وفي آية الأعراف (هل ينظرون إلا تأويله) فسر ابن عباس (تأويله) هنا بتصديق وعده ووعيده ، أي يوم يظهر ما أخبر به من أمر الآخرة . وقال قتادة : تأويله : ثوابه . ومجاهد : جزاؤه . والسدي : عاقبته وحقيقته . ومن الواضح أن الدلالات هنا متقاربة ، وهي كلها تعني ما يؤول إليه الأمر من وقوع ما أخبر به القرآن من أمر الآخرة .

وأما آية يونس «ولما يأتهم تأويله» فقد جاءت بعد ذكر القرآن وأنه جاء مصداقاً لما تقدمه من الكتب السماوية ، ومنزهاً عن الافتراء والريب ، وتحديدهم في الإتيان بسورة مثله . وفسر أهل الأثر (تأويله) هنا بما يؤول إليه الأمر من ظهور صدقه ، ووقوع ما أخبر به .

وفي آيات سورة يوسف ذكرت كلمة (التأويل) في ثمانية مواضع منها ، وكلها تدل على الإخبار بالأمر الذي سيقع في المآل من تحقيق الرؤيا . منها ما رآه يوسف عليه الصلاة والسلام في منامه ، ومنها ما عرض عليه طلباً لمعرفة حقيقته .

وأما آية الإسراء (ذلك خير وأحسن تأويلاً) أي مآلاً ، فهي مثل آية النساء ، بلا خلاف .

وأما آيتا سورة الكهف ، وكلمة الإنباء بالتأويل فيهما فالتأويل هنا يعني الإنباء بأمر غيبية ستقع في المآل .

(١) تفسير المنار ، مرجع سابق ، ١٤٣/٣-١٤٤ ، بتصرف .

(٢) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، المتوفى بمكة سنة ١٠٣ هـ ، ولد في خلافة عمر سنة ٢١ هـ ، وهو تابعي ، إمام ، مقري ، مفسر ، أحد تلاميذ ابن عباس الذين أخذوا عنه القراءة والتفسير . ترجمته في طبقات المفسرين للداودي ٣٠٥/٢ ، وطبقات القراء لابن الجزري ٤١/٢ ، ومعجم الأدباء ٢٤٢/٦ .

(٣) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري ، المتوفى بواسط سنة ١١٨ هـ عن ٥٧ سنة ، وهو الإمام العلامة المفسر الضريع ، له ترجمة في وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، ومعجم الأدباء ٢٠٢/٦ ، وطبقات المفسرين للداودي ٤٧/٢ .

(٤) هو أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدي الكوفي الأعور ، المتوفى سنة ١٢٧ هـ ، وهو مفسر كبير وإمام في القراءة وغيرها . ترجمته مع ذكر مصادر الحديث في طبقات المفسرين للداودي ١١٠/١ .

ومن هذا العرض يتبين أن لفظ (التأويل) في هذه المواضع معناه : الأمر الذي سيقع في المآل ؛ تصديقاً لخبر في بعض الحالات ، أو رؤيا كما جاء في مواضع سورة يوسف ، أو شيء غامض سيقع في المستقبل . وعلى هذا فكلمة (التأويل) في الاستعمال القرآني تعني : المآل والمرجع والمصير . وأما تأويل الأخبار كما في قوله تعالى : ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ فتأويله هنا عين الأمر المخبر به إذا وقع ، وليس تأويله : فهم معناه . هذا في القرآن وعند المفسرين .

«وحاصل تحرير مسألة التأويل عند أهل الأصول أنه لا يخلو من واحدة من ثلاث حالات

بالتقسيم الصحيح :

الأولى : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره ، بدليل صحيح في نفس الأمر يدل على ذلك ، وهذا هو التأويل المسمى عندهم بالتأويل الصحيح والتأويل القريب ، كقوله ﷺ الثابت في الصحيح : «الجار أحق بصقبه» فإن ظاهره المتبادر منه ثبوت الشفعة للجار ، وحمل الجار في هذا الحديث على خصوص الشريك المقاسم حمل له على محتمل مرجوح ، إلا أنه دل عليه الحديث الصحيح المصرح بأنه «إذا صرفت الطرق ، وضربت الحدود فلا شفعة»

الحالة الثانية : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره : لأمر يظنه الصارف دليلاً ، وليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا هو المسمى عندهم بالتأويل الفاسد ، ومثل له المالكية والشافعية والحنابلة بحمل الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - المرأة في قوله ﷺ : «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل» على المكاتب والصغيرة ، وحمله - رحمه الله - المسكين في قوله تعالى : ﴿ستين مسكيناً﴾^(١) على المد ، فأجاز إعطاء ستين مداً لمسكين واحد .

الحالة الثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا لدليل أصلاً ، وهذا يسمى في اصطلاح الأصوليين لعباً ، كقول بعض الشيعة في قوله تعالى : ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾^(٢) : يعني عائشة رضي الله عنها^(٣) .

(١) من الآية ٤ من سورة المجادلة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة البقرة .

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، مرجع سابق ٢٦٧/١ - ٢٦٩ .

ومن هنا تبدو للباحت ضرورة التأويل في فهم بعض النصوص ، باعتبار أن التأويل ظاهرة لغوية في الأسلوب العربي . وأما ما لحق بتلك الظاهرة من تحريفات مذهبية وطائفية وسياسية جعلت منها أداة جدل وسفسطة ، وتزييف لمقتضيات النصوص ، فهذا ما لا يصح أبداً ، فضلاً عن أن يكون ضرورة . فقد يحمل اللفظ دلالة لغوية صحيحة ، ولكنها لا تكون مرادة في تقرير مبدأ أو حكم شرعي ، فيصبح التأويل ضرورة في مثل هذه الحالات ، حيث يتحتم صرف اللفظ عن دلالاته اللغوية الظاهرة إلى المعنى المقصود من المتكلم بدليل لا يتطرق إليه ظن أو شك ، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء .

إلى جانب ذلك أصبح التأويل في تاريخ التراث الإسلامي لازماً من لوازم العلوم المختلفة، من عقيدة وتفسير وحديث وفقه ونحو وصرف ولغة وأدب وفلسفة... إلخ ؛ لأن التأويل بهذا المعنى الصحيح نبت من طبيعة اللسان العربي ؛ فقد كانت العرب « تقيم سبب الشيء مقام الشيء ، وتسميه باسمه ، والقرآن نزل بمذاهب العرب ، وإن العرب سمو المطر سماءً ؛ لأنه من السماء ولأن السماء جهة المطر »^(١) كما أن بعض الأساليب العربية قد يقصد بها غير ظاهرها « فمن سنن العرب ، مخالفة ظاهر اللفظ معناه ، كقولهم في المدح : قاتله الله ما أشعره . فهم يقولون ذلك ، ولا يريدون وقوعه »^(٢) وهذا دليل على تنوع طرائق التعبير وأساليب الكلام ، وتعدد وجوه التصرف في لغة العرب ؛ إذ يكفيهم في التفاهم الإشارة والرمز أحياناً ، وكثيراً ما حمدوا أساليب الإيجاز ، وآثروا الإكثار منه .

ومهمة التأويل أن يبين عن القصد وراء الإشارات والرموز ، ويكشف الحجب عن مكنون الكلمات ، فهو من هذه الناحية ضرورة لا غنى عنها في فهم الأساليب الرفيعة ، على رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف . وهذا مما يدل على « أن من حق هذه اللغة أن يصح فيها الاحتمال ويسوغ التأويل »^(٣) ، بل يجعل عبدالقاهر الجرجاني حاجة الأسلوب إلى التأويل ميزة فضل فيه ، فيقول : « واعلم أنه إذا كان بيناً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل ، وحتى لا

(١) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، ١٠ / ١٣٢ ط / دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧ م .

(٢) الصاحبى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ٧٦ / ٢ .

يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية ، فلا مزية ، إنما المزية ويجب الفضل إذا
احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر» .^(١)

وهذا الكلام - في نظر الباحث- لا يعني الربط بين رفعة الأسلوب وفضله ومزيتته على غيره
وبين احتماله وجوهاً من المعنى بقدر ما يعني أن مزية الكلام وفضله على غيره وبلاغته قد تأتي من
ناحية احتماله لمعان غير ظاهرة عند النظرة الأولى، فهذا أدعى إلى الروية والتأني في الفهم ؛ مما
يربي في قارئ النص ملكة التأمل في معناه ، واستقصاء جزئياته ، والاستشراف إلى ما وراء هذه
الجزئيات ؛ فيكون التأويل رياضة فكرية بجانب كونه في الأساس بحثاً عن مقصود الخطاب بإجالة
الفكر ، وترديد النظر بجولان العقل في النص والتأمل فيه من جميع نواحيه .

ونصوص الكتاب والسنة في جانبها اللغوي تمثل الأسلوب العربي في أعلى صورته ، وقمة
فناذجه، ومنتهى بلاغته وفصاحته وروعته . ومن ثم أصبحت ظاهرة التأويل ضرورة في التعامل مع
هذه النصوص؛ للوصول إلى فهم حقائقها ، وكنه طبيعتها ، وتحديد مقتضياتها ودلالاتها ، وما ترشد
إليه ، والوقوف على سعة ملامتها للحياة ، وصلاحيتها لكل زمان ومكان . ولا يخفي أن اللغة في
ظاهرها فقط لا تصل إلى هذا المستوى في أي وضع من أوضاعها الشكلية ، في أصواتها ،
وصرفها، ونحوها ومعجمها . وهنا يتحتم البحث عن المعاني المستترة وراء الكلمات، وفي ظلالها .
فالأوضاع الشكلية فقط «لا تعطينا إلا معنى المقال ، أو المعنى الحرفي كما يسميه النقاد ، أو معنى
ظاهر النص كما يسميه الأصوليون»^(٢) ، ولهذا تحدث العلماء عن المعنى الثاني، أو المعنى التركيبي،
أو فحوى الخطاب ، أو ما يطلق عليه الأصوليون اقتضاء النص ، وهو دلالاته على معنى خارج يتوقف
عليه صدق الكلام ، أو صحته الشرعية أو العقلية ، ومن هنا نفهم أن التأويل يعمل على إيضاح
المعنى وبيان مرامي المتكلم من خطابه ، كما يعمل على اتساع مفاهيم النص ، ويضيف إليه من
المعاني ما يمكن أن يحتملها ، على هدى من منطق اللغة وطرائقها في الدلالة . «ومن أحاط بظاهر
التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني ، ومثاله قوله تعالى :
﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾^(٣) ، فظاهر تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه
إثبات للرمي ونفي له ، وهما متضادان في الظاهر ، ما لم يفهم أنه رمى من وجه ولم يرم من وجه ،

(١) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٢) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، للدكتور/ تمام حسان عمر ، ص ٣٧ ، ط / الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة ، ١٩٧٣م .

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل» (١) . فما تناقض ظاهره ، وصعب فهمه ، تناوله التأويل بالبيان ، وتحديد المقصد ؛ ولهذا لم تكن ظاهرة التأويل دخيلة على اللغة العربية ، وإنما هي ظاهرة فرضتها طبيعة اللغة ، منذ أن نزل القرآن ، وإن كان لها جذور قبل ذلك . فكان التأويل ضرورة لغوية في الكتب الإلهية بخاصة ، فهي تشرع للناس سلوكهم في الحياة ، وظاهر ألفاظها لا تفي بأغراضها المقصودة (٢) .

وقد تقدم ما ذكره القرطبي من تأويل رسول الله ﷺ الحساب في قوله تعالى : « وأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً » (٣) بالعرض . ويذكر المفسرون أنه حساب لا مناقشة فيه ، وأن المعنى السابق إلى الفهم من كلمة (الحساب) هو المناقشة أو المواخذه ، وتقدير الحسنات والسيئات ، إلا أن التأويل هنا أوضح الدلالة المقصودة بما يتفق مع سياق الآية الكريمة. (٤) .

هذا ويبحث التأويل عن حقيقة الفكر ، وليست اللغة في أصل نشأتها إلا تعبيراً عن هذا الفكر . قال ابن خلدون : « واعلم أن اللغة في التعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده » (٥) والإرادة لا تتضح تمام الاتضاح إلا عن طريق اللغة ، إما في كلمات يظهر منها المقصود لأول وهلة ، وإما في كلمات لا يتوصل إلى معناها إلا بعد بحث وروية . « ومن هنا أصبحت اللغة قادرة على إخفاء الفكر ، فهي في أول أمرها تستعمل لإظهاره ، وفي مرحلتها الناضجة تستعمل للإلغاز والتعمية ، إذا ما أراد المتحدث ذلك ، فقد يلّمح ولا يصرح ، فيصبح الخطاب في حاجة إلى نظر فاحص متأن ، يتوقف فهمه إلى حد بعيد على السامع . ويمكن التمثيل لذلك بأن اللغة قادرة على أن تخفي حقيقة الفكر وراء ألفاظها ، كما تخفي الملابس جسد الإنسان وراء أشكالها » (٦) ؛ ومن هنا كان التأويل - كما رأينا - عاملاً من عوامل إزالة الخفاء ، ويعتبر كاشفاً للمقاصد المستترة وراء الألفاظ .

(١) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ١٥٣/٢ .

(٢) انظر تفسير المنار ، مرجع سابق ، ٢٥١/٣ .

(٣) الآيتان ٨٠، ٧ من سورة الانشقاق .

(٤) تفسير القرطبي ٧٠٦٣/١٠ . والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي .

(٥) مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٨٤ ، ط / مطبعة التحرير بالقاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

(٦) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

ومن هذا المنطلق « كان التأويل يعمل في مختلف أبواب الميراث وغيرها من علم الشريعة ،
وتأويل الوحي بما دون وحفظ حتى الآن » .^(١)

ففي مجال التشريع والفقه وأصوله ، كانت الحاجة ماسة إلى استعمال ظاهرة التأويل ؛ إذ
يعتمد الفقه على التأويل اعتماداً كبيراً ، خاصة بعد إعمال الرأي ، وبعد جمع النصوص ،
واستقراءها ؛ لأن الدلالات الشرعية تحتاج إلى إجابة الرأي ، وإعماق الفكر ، وتقليب مختلف وجوه
النظر . والتأويل يعين على استنباط الأحكام من النصوص ، وهو دليل على مرونة اللغة العربية
وقدرتها على استيعاب كل مستجدات الحياة في كل ميادينها ، وحسن طواعيتها ، كما يساعد
التأويل على سهولة التصرف في وجوه الدلالات في النصوص . « فإن تأويل النص الديني لازم من
لوازم كل من يتصدى للعمل الفقهي . قال أبو عبدالله محمد بن أحمد الخوارزمي في كتابه مفاتيح
العلوم : « فأما كتاب الله سبحانه وتعالى ، فإن سبيل الفقيه أن يعرف تأويله ، ووجوه الخطاب
فيه »^(٢) ، وبهذا يحقق التأويل في مجال التشريع الإسلامي أهم مبدأ ينادي به رجال القانون في العصر
الحديث ، ألا وهو العناية الكاملة بروح القانون ، لا نص القانون ، ويصل التأويل إلى روح التشريع
الإسلامي ، مبيناً فيه المقصد والهدف من خلال النصوص ، حتى يحقق المصلحة ، وينشر العدل »^(٣) .

ويبدو أن علماء الكلام والعقيدة والفلاسفة ، يلجأون إلى التأويل ، ويرونه ضرورياً ، عندما
يحسون بضرورة التوفيق بين العقل والشرع . يقول الغزالي : « إذا قيل لك : إن الأعمال توزن ، علمت
أن الأعمال عرض لا يوزن ؛ فلا بد من التأويل »^(٤) وهؤلاء يرون أن ما أدى إليه العقل السليم لا يمكن
أن يناقض ما أتى به الشرع الحكيم . والفلاسفة الإسلاميون يرون أن البرهان حق والشرع حق ، والحق
لا يضاد الحق ، فإذا ظهر تعارض بين برهان العقل وبرهان الشرع ، لزم تأويل النص الديني بما يتفق
مع اللغة ، بصرف اللفظ - مثلاً - عن الحقيقة إلى المجاز أو عن العموم إلى الخصوص^(٥) .

(١) الصاحبى ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) انظر كتاب : مفاتيح العلوم ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الخوارزمي ، ص ٦ ، ط / مطبعة الشرق بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٣) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ص ١٠٠ .

(٤) قانون التأويل ، لأبي حامد حجة الإسلام الإمام محمد بن محمد الغزالي ، ص ١٠ ، ط / ١ ، بتحقيق محمد زاهد الكوثري ، نشر

مطبعة الأنوار بالقاهرة ، سنة ١٩٤٠ م .

(٥) المرجع السابق في الموضوع نفسه ، بتصرف .

ويمكن قبول هذا الكلام بغير قليل من الحيطة والحذر والتنبيه إلى ما قد يؤدي إليه من نتائج مخالفة للشرع الحنيف ؛ ولهذا يجب التأكد أولاً من وجود التعارض بين العقل والشرع في الظاهر ، وهو أمر نادر الحدوث. والله أعلم .

هذا ويشبه التأويل - إلى حد كبير - موضوعات علم البيان في البلاغة ، من مجاز وكناية واستعارة ، فتلك الأنواع البلاغية لا تفسر إلا عن طريق صرف الألفاظ عن ظاهرها المتبادر إلى المقصود من ورائها ، وهذا هو التأويل بعينه في عرف العلماء ، ولهذا لم تكن البيئة الأدبية بأقل حاجة من غيرها إلى ضرورة استخدام التأويل في أنواع المجاز والكناية والاستعارة . وإن تم شيء من هذا من الناحية الشكلية إلا أنها لا توصل إلى معرفة المقصود من ورائها إلا باستخدام التأويل ، ففي قوله تعالى - مثلاً- : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ^(١) تنهج كتب البيان منهجاً تأويلياً في توضيح المقصود من هذه الآية ، حيث تقول : « إن الله لم يطلق لهم الكفر ، ولم يحببهم إياه . فهذا وإن كان ظاهره التفويض إليهم ، فإنه باطنه التهديد والوعيد لهم ، وبدل على ذلك قوله بعقب هذا : ﴿ إنا اعتدنا للظالمين ناراً ﴾ . » ^(٢)

وهكذا يكون لظاهرة التأويل أثر لغوي بالغ الأهمية ، فإلى جانب ضرورتها فيما تقدم ، فإنها تقوم كذلك بالتوفيق بين المتعارض من النصوص في الظاهر ، التي يؤدي تعارضها أحياناً إلى اضطراب في الفهم عند من وقف بظاهر النص ، ولم يلجأ إلى التأويل ، ومن أمثلة هذا التوفيق قولهم : « لا يجوز تعارض أي القرآن والآثار ، وما يوجب العقل ؛ لذلك لم يكن قوله تعالى : ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ ^(٣) معارضاً لقوله عز وجل : ﴿ وتخلقون إفكاً ﴾ ^(٤) وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني ﴾ ^(٥) لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله ؛ فيتعين تأويل ما عارض ذلك ، فيؤول ﴿ وتخلقون إفكاً ﴾ أي تكذبون . ﴿ وإذ تخلق من الطين ﴾ أي : تصور ^(٦) فكان هذا التأويل مقبولاً عقلاً ولغة وشرعاً .

ورغم ما تقدم من ضرورة التأويل في بعض الأحوال ، فإنه لم يسلم من المعارضة التي وصلت

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) البرهان في وجوه البيان ، لأبي الحسين إسحاق وهب الكاتب ، ص ٩٢ ، بتحقيق الدكتور/ حفني محمد شرف ، ط/ ١/ نشر مكتبة الشباب بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩م .

(٣) من الآية ٦٢ من سورة الزمر .

(٤) من الآية ١٧ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ١١٠ من سورة المائدة .

(٦) البرهان في وجوه البيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

إلى حد الإنكار أحياناً ؛ لما اتجه نوع منه اتجهاً عقدياً مذهبياً منكرأ ، جعله جناية على وحدة الفكر الإسلامي حتى « قال بعض أهل العلم : كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله ، من يحمل كلامه على التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهه ، التي هي بالألغاز والأحاجي أولى منها بالبيان والهداية »^(١) ولا علاقة البتة بين هذا النوع المنكر من التأويل وبين ما أشار الباحث إلى ضرورته من التأويل اللغوي الصحيح المتفق مع نصوص الكتاب والسنة ، وروح التشريع الإسلامي ، والذي موجه دليل واضح لا يتطرق إليه شك ولا ظن ، ولا جامع بين التأويلين إلا مجرد الاسم ، ولا خلاف في أن التأويل عند بعض الفرق الكلامية يساق خدمة للآراء المذهبية ، ويقدم أحياناً على المضامين الصحيحة للنصوص الشرعية . وما من شك في أن النصوص الشرعية لم تكن إلا توجيهاً للحياة الإنسانية في مختلف جوانبها ، وهداية وإصلاحاً ورحمة للبشرية جمعاء وللحياة ، كلها ، فلا بد من مراعاة صرف النص الشرعي إلى مقصده الحق . والمسلم الحق لا يمكن أن يرضى عمل المتأولين المحرفين وما جاءوا به من التأويلات الفاسدة التي حاولوا بها تحريف الكلم عن بعض مواضعه ، وتغيير مقاصد النصوص الشرعية ، فكثرت النوازع المنحرفة ، والفرق الضالة التي حاولت استغلال التأويل لنصرة آرائها المذهبية ومعتقداتها الباطلة ، وقد عظم البلاء حين ناصر هذه الفرق أو بعضها بعض الملوك والأمراء إبان بعض عهود الدولة العباسية .

والحمد لله على أن هذا التنازع والشقاق والانحراف عن عقيدة الإسلام كان بعد أن دون التشريع واستقرت المذاهب ، وعرف الحق من الباطل . وقد حمى الله دينه الإسلام من عبث العابثين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين ، وقبض له العلماء العاملين الصالحين ، فظلوا في كل عصر ومصر يقذفون بالحق في وجه كل من حاول تحريف العقيدة الإسلامية ، والتشريع الحق ، وهدم الدين ؛ باستعمال المستكره الممجوج من التأويلات . وهذا هو الاتجاه الذي انبرى علماء الإسلام لمحاربه.

أما التأويل الصحيح الناهج على هدى اللغة ومنطق العقل وموافقة الشرع ، فلا معارضة فيه من أحد من أهل العلم ، والحق أنه لا علاقة بين التأويل الباطل المنحرف ذي الأغراض والأهداف المخالفة لهدى الإسلام في القول والاعتقاد والعمل ، وبين التأويل اللغوي الصحيح الملازم للأسلوب العربي ، والذي فرضته طبيعة اللغة بعيداً عن شوائب العناصر المذهبية المتطرفة .

والخلاصة من كل ما تقدم : أن التأويل الصحيح لغة وعقلاً وشرعاً ضروري ، ما دامت الحاجة قد دعت إليه ؛ توصلأ إلى مقاصد الشرع الحكيم في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .
والله تعالى أعلم .

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم الجوزية ، ٢١٥/٤ ، نشر إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، بدون تاريخ .

المبحث الرابع : التأويل عند النحاة : معناه ، ونشأته ، وتطوره ،

وأسبابه ودواعيه ، وآراؤهم فيه قديماً وحديثاً .

١ - مفهوم التأويل النحوي ، والألفاظ المستعملة بمعناه ، وعلاقته

بالتوجيه النحوي ، وأهم أسبابه :

كان للتأويل أثر كبير في النحو والصرف ، وعلوم العربية بصفة عامة ، وليس هذا مكان دراسته دراسة شاملة مستفيضة ؛ لأن ذلك خارج عن طبيعة هذا البحث وخطته ومقصده ، لكن يتناول الباحث في هذا المبحث لمحة موجزة دالة على ظاهرة التأويل عند علماء النحو والصرف ؛ بساطاً للجانب التطبيقي من البحث . ولم يكن التأويل عند النحاة كما رأينا من قبل (حمل اللفظ عن معناه الظاهر إلى محتمل مرجوح للدليل) عند غيرهم من علماء التفسير والحديث والفقه والأصول والعقيدة والكلام والفلسفة وغيرها ، بل التأويل هنا : عبارة عن حمل الظواهر اللغوية التي تبدو مخالفة للكثير الشائع في كلام العرب ، على وجوه وتخريجات تردها إلى الجادة ، وتبعدها عن الشذوذ والقلّة ، وذلك في سبيل التوفيق بين تلك الأساليب القليلة ، وبين قواعد النحو والصرف التي بنيت على الكثير الشائع من كلام العرب .

وعلى العكس مما يدعيه بعض الباحثين ، وعلى خلاف ما يزعمه كثير من المعاصرين ^(١) يبدو للباحث أن النحاة لم يصطنعوا التأويل ولم يتكفلوه ، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظر على النظر ، والاستدلال بالحاضر على الغائب ، وهم في هذا - كما يقول الأستاذ علي النجدي - تهديهم رواية واسعة ، وملاحظة بارعة ، وحسن لغوي غير مدخول ^(٢) .

ويبدو للباحث أن مصطلح (التأويل) انتقل من كتب التفسير إلى كتب النحو ؛ إذ لم يجد الباحث - مبلغ اطلاعه المتواضع - نصاً في كتب النحو والصرف وإعراب القرآن وتوجيه القراءات ، يشرح معنى التأويل عند النحاة ، ويبين نشأة هذه المصطلح عندهم ، وتطوره عبر العصور المختلفة ، مثل ما يجد عن المفسرين والأصوليين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين والفلاسفة ، وغيرهم من أصحاب

(١) انظر ضحى الإسلام ، ٣٠٦/٢ . وكتاب الرد على النحاة ، لأبي العباس أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي ، ص ١٢١ ، وتقديمه الطويل بقلم المحقق الدكتور/ شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧ م . وإحياء النحو ، وتقديمه للدكتور طه حسين ، وسيبويه والقراءات ، ص ١٠٧ . وظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، ص ٥٦ ، وغيرهم كثير .

(٢) انظر كتاب من قضايا اللغة والنحو ، للأستاذ/ علي النجدي ، ص ٩٠ وما بعدها ، ط/ دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٧ م .

العلوم ، وأرباب الفنون ، ولعل ذلك يعزز ما يذهب إليه الباحث ؛ لأن كثيراً من شواهد النحو والصرف مصدرها القرآن الكريم وقراءته ، « وأن النحوي لا بد أن يكون له زاد يغذى به أصله النحوي ، وعليه فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة »^(١) ويؤكد ذلك أن معنى التأويل عند النحاة ، وإن لم يكن هو نفسه عند المفسرين ، إلا أنه ليس هنالك من فرق واسع ويون شاسع بين المعنيين من حيث الاصطلاح ، ولا بين العلمين من حيث الممارسة والواقع والتطبيق ؛ لأن كثيراً من تأويلات النحاة تدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب والآراء النحوية ، وإن كان أكثر التأويل عندهم يدور في فلك الأصل النحوي المبني على الكثير الغالب في كلام العرب ، وذلك برد القليل المسموع عن العرب أيضاً من تلك الشواهد التي تخومها ، فتؤول بردها إلى الكثير الشائع الغالب^(٢) . ويوضح ذلك أحسن توضيح ما روى البغدادي^(٣) في خزانة الأدب أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي سأل الفرزدق : على أي شيء رفعت (مجلف) في قولك :

وعض زمان - يا ابن مروان - لم يدع * من المال إلا مسحتاً أو مجلف

فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ! علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا^(٤) .

ومع كثرة استعمال التأويل عند النحاة والمفسرين المهتمين بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم ، ومعربي القرآن وموجهي القراءات^(٥) لم يجد الباحث نصاً يوضح فيه النحويون أو غيرهم معنى التأويل النحوي. وحتى الكتب التي ألفت في أصول النحو وأدلته تكاد تخلو من تعريف نحوي

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ١٣/١ .

(٢) انظر : الخصائص ، مرجع سابق ١٩٩/١ والمحتسب ، مرجع سابق ، ١٨٠/١ ، والإتصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات ابن الأنباري ، ١٨٨/١ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/٤ نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣١/١ ، ط/ عالم الكتب بيروت (بدون تاريخ) .

(٣) هو : أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ بأسفرايين ، كان من أكمل العلماء ، أستاذاً في فنون كثيرة ، أديباً ، شاعراً ، نحويّاً . له ترجمة في إنباء الرواة ١٨٥/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٩٨/١ ، وطبقات الشافعية ٢٣٨/٣ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ٣٧٤/٢ ، بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ط/ دار الكتاب العربي بالقاهرة (بدون تاريخ) .

(٥) انظر بعض مسائل التأويل واستخداماته في مقدمة المحتسب ، وأيضاً ٩٨/١ ، ٢٤٨/١ منه ، والبحر المحيط ، ٢٥٨/٢ ، ٣٠٧/٤ ، ٣٩٦/٤ ، ٤١١/٦ ، والكشاف ٣١٦/٣ ، وشرح المفصل ٢٢/٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩١/٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٢٧٩/٢ ، ٥٣٣/١ ، ٤٣٩/١ ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط/ المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة (بدون تاريخ) .

للتأويل ، وغاية ما وقف عليه الباحث من أقوالهم توضح متى يسوغ اللجوء إليه ، ويصح استعماله ، فمن ذلك قول أبي حيان في البحر : « والقول الأول أحسن ؛ لأننا لا نسير إلى التأويل مع إمكانية حمل الشيء على ظاهره ، لا سيما إذا لم يقد دليل على خلافه »^(١) . ومن ذلك ما أورده السيوطي في الاقتراح عن أبي حيان أيضاً : « قال أبو حيان في شرح التسهيل : والتأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة ؛ فيتأول ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب ، لا تتكلم إلا بها ، فلا تأويل ، ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي علي : ليس الطيب إلا المسك ، على أنها فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم »^(٢) . وجاء في الاقتراح أيضاً : « ... فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرْحاً ، ولا يهتم بتأويله »^(٣) .

وجعل ابن الأنباري التأويل وجهاً من وجوه الاعتراض على المتن حيث قال : « الرابع : التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وممن ولدوا عام ر ذو الطول وذو العرض^(٤)

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه . فيقول البصري : إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم ... »^(٥) . وأوضح من هذا ، وأصرح في الدلالة على معنى التأويل النحوي ، ما جاء في كتاب (بديع القرآن) حيث قال مؤلفه : « ... وأما الثاني - وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على قواعد العربية - فقله تعالى : ﴿ وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون ﴾^(٦) ، وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر ، من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم ، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد ، فإن المراد ، - والله

(١) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٣٠٨/١ .

(٢) الاقتراح في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٤) البيت لذي الأصبع العدواني واسمه : حرثان بن الحارث بن محرث ، وهو من الهزج ، انظر اللسان (عمر) وشرح المفصل ، ٦٨/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/٢ ، المسألة (٧٠) ، وشرح شواهد العين بهامش الخزانة ، ٣٦٤/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية مع مئحة الجليل ، ٣٤٠/٢ .

(٥) الإعراب في جدل الإعراب ، مطبوع مع كتاب لمع الأدلة في أصول النحو ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٦) الآية ١١١ من سورة آل عمران .

أعلم- بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال ، وأبدأ في الاستقبال ، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة ، لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال ، وفي زمن المقاتلة ووقت التولية ، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال . فقد قال النحاة : إن الوجه في هذا الموضع أن يقال : هو عطف الجملة على الجملة ، فإن التقدير ثم هم لا ينصرون . والإشكال باق مع ذلك ، فإنه يقال : لم عدل عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل؟ ...»^(١) وفي مكان آخر من هذا الكتاب قال المؤلف : « وما جاء ظاهره موهماً مخالفة القواعد العربية أيضاً ، قوله تعالى: ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم عليكم ألا تشركوا به شيئاً ﴾^(٢) ، فإن ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك ، وملزومه تحليل الشرك ، وهذا خلاف المعنى المراد. والتأويل الذي يحل هذا الإشكال أن الله سبحانه وتعالى قال لنبيه ﷺ : « قل لهؤلاء : تعالوا أتل ما حرم عليكم . فلما اجتمعوا إليه ، قال : وصاكم بربكم ألا تشركوا به شيئاً »^(٣) .

ويلاحظ الباحث أن المثال الأول - في كلام هذا المؤلف- كان التأويل فيه لتصحيح الأصل النحوي، والمثال الثاني ، لتصحيح المعنى ، وحامل النحاة على التأويل يكاد ينحصر في هذين الغرضين ، ويكتفي الباحث بهذه الأمثلة ، وهي كافية في بيان أن التأويل النحوي يدور - غالباً- حول حمل النص على غير ظاهره ؛ لتصحيح المعنى المقصود من المتكلم ، أو المحافظة على الأصل النحوي، وقاعدة العربية المطردة . وفي كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات نصوص كثيرة فيها لفظ التأويل بما لا يخرج عما ذكره الباحث^(٤) .

ويلاحظ الباحث أن العلماء من النحاة والمفسرين ومعربي القرآن وموجهي القراءات يستعملون كلمات أخرى للتعبير عن معنى التأويل النحوي ، وهي كلمات تحمل المعنى نفسه عندهم ، مثل

(١) كتاب (بديع القرآن) ، لابن أبي الأصبغ المصري ، ص ١٣٢ ، ط/مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، سنة ١٩٧٨م.

(٢) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) بديع القرآن ، مرجع سابق ص ١٣٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر : الكشاف ٣/٣١٥ ، ٣/٥٠٨ . وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، ٦/٣٩٨ ، والبحر

المحيط ٤/٤٢٦ ، ٤/٤٤٤ ، ٥/١٨٦ ، ٨/٢١٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/٢٣٧ ، وكتاب الحجية في علل القراءات السبع ، لأبي

علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، ١/١٨٩ ، بتحقيق بدرالدين قهوجي وآخرين ، نشر دار المأمون للتراث ، ط/١ ، سنة

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

التخريج (١) والحمل (٢) والمحمل (٣) والتوجيه (٤) والتقدير (٥) والوجه (٦) والاحتمال (٧) والحجة (٨) والحل (٩) والقانون (١٠). ومن هذا يبدو أن النحاة القدامى لم يهتموا بلفظة (التأويل) ؛ لأنها لم تكن مصطلحاً عندهم ؛ ولهذا ربما عبروا عن معناها بألفاظ أخرى أحياناً ، ولا يبالون كثيراً باللفظ المستعمل ، ما دام يدل على المعنى المقصود ، وإن كان لفظ (التأويل) أسير هذه الألفاظ ، وأكثرها دوراناً على ألسنتهم ، ووروداً في كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وغيرها ، كما سلف .

فالتأويل عند النحاة هو : «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر ، وإن النحاة أوكوا الكلام ، وصرفوه عن ظاهره ؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه» (١١) المبنية على الكثير الشائع الغالب في كلام العرب .

وبهذا يخلص الباحث إلى أن «التأويل عند النحاة أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي

- (١) يكثر أبو حيان في البحر من استعمال عبارة «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها» ، وهو يعني : تأويلات ضعيفة. أنظر مثلاً : ٤٣٢/٤ ، ٤٤٤/٤ ، ٤٨٥/٤ ، ٢٥٩/٥ ، ٤٠٤/٦ ، ٢٨٣/٧ ، وانظر الكشاف ، ٣١/٣ ، والدر المصون ، ٢١٦/٤ والأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ٦٧/٤ ، نشر/دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط/٣ سنة ١٩٨٤م .
- (٢) انظر : الحجة في علل القراءات السبع ، مرجع سابق ، ١٢١/١ ، والمحاسب ، ١٦/٢ ، وأحكام القرآن ، للقاضي أبي بكر محمد ابن العربي المالكي ، ٦١٦/٤ ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٠١/٢ .
- (٣) في البحر المحيط ، ٥١/٧ ؛ « وهذا محمل سهل ، والوجه الأول أغروص » . وفي كتاب (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) بهامش (الكشاف) ، للإمام أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي ، ٥٣٢/٢ ؛ « وأحسن ما في محامل الآية ما ذكره الأستاذ أبو علي » .
- (٤) في البحر ١٩٠/٤ ؛ « ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ، ولها الترجيح الجيد في العربية ... » . وانظر البحر أيضاً ٤٤٤/٤ ، والدر المصون ٢١٢/٨ ، وحاشية الشهاب ٢٠٩/٨ .
- (٥) في البحر ؛ « ولا حاجة إلى هذا التقدير ... » . وانظر ١٩/٤ منه . وفي شرح المفصل ؛ « ... فإن الاعتقادات والتقريرات تفسدها تارة وتصلحها أخرى ... » . انظر ٣٨/٢ منه .
- (٦) في شرح المفصل ٣٤/٣ ؛ « فزعم عثمان أن الآية محتمل وجهين غير ما قاله » .
- (٧) في البحر ٤٤٨/٧ ؛ « ولا يتأتى على بقية الاحتمالات السابقة » . وانظر أيضاً شرح المفصل ٣٤/٣ ، وحاشية الشهاب ٨٣/١ ، والمحاسب ٢٦٢/٢ .
- (٨) تشيع هذه الكلمة في كتب الاحتجاج للقراءات ، فهي الكلمة السائدة عندهم ، فيقولون مثلاً : الحجة لمن رفع كذا ، والحجة لمن نصب كذا والحجة لمن خفض كذا . انظر مثلاً الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه وغيرهما .
- (٩) في شرح الرضي على الكافية ؛ « وحله أن يقال : إنه محتمل من حيث توهم المخاطب » . انظر ٢٣٦/١ منه ، ط/ جامعة بنغازي - ليبيا ، بتحقيق الشيخ يوسف حسن عمر .
- (١٠) في البحر المحيط ٤٩٤/٨ ؛ « فتخرج هذه الآية على ذلك القانون » . ويلاحظ الباحث أنهم يستعملون هذه الكلمات في تخريج الآيات التي يشكل ظاهرها من حيث الإعراب أو المعنى ؛ فدل ذلك على أنهم يقصدون بها التأويل . والله أعلم .
- (١١) أصول النحو العربي ، للدكتور/ محمد عيد ، ص ١٨٥ ، ط/ ١/ نشر مكتبة عالم الكتب بمصر - القاهرة ، سنة ١٩٧٨م .

تهدف إلى صفة الاتساق في العلاقة بين النصوص والقواعد»^(١) العربية مثل القول بزيادة كلمة في الجملة ، أو تقدير محذوف ، أو تقديم شيء ، أو تأخيرها ، أو استعمال كلمة مكان أخرى ... إلخ.

وقد لاحظ الباحث أن النحاة القدامى لم يهتموا بمصطلح التأويل بالذات ، وأما النحاة المتأخرون فقد أصبح التأويل عندهم مصطلحاً قلما يلجأون إلى استعمال غيره في معناه ، لأنه شاع وانتشر ، وأصبح مصطلحاً معلوماً عندهم . يقول أبو حيان عن دخول (رب) على الفعل المضارع : « ولما كانت (رب) عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل ، تأولوا (يود) في معنى (ود) ... »^(٢) ويقول ابن هشام الأنصاري عن مسألة تقدم معمول اسم الفعل عليه : « لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي . وأما « كتاب الله عليكم »^(٣) وقوله : (أيها المائح دلوي دونك)^(٤) فمؤلان»^(٥) ومن المعاصرين يقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : « ولا داعي إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب »^(٦) . وبعضهم يسمي التأويل تمحلاً وهو الطلب بحيلة وتكلف^(٧) .

ومن هذا كله يخلص الباحث إلى أن التأويل النحوي ، نوع من أنواع التوجيه النحوي الإعرابي ، أو الصرفي للنصوص العربية التي يبدو ظاهرها مخالفاً لقواعد العربية المبنية على الكثير الشائع من كلام العرب ، وأن الهدف الأساس من التأويل هو إبعاد هذه النصوص عن الحكم عليها بالشذوذ ، والندور والقلّة ، وذلك بتوجيهها نحوياً إعرابياً أو صرفياً أو معنوياً يجعلها متسقة مع الكثير الشائع الغالب في كلام العرب ، من النصوص التي بنى عليها النحاة وعلماء اللغة قواعد العربية.

(١) أصول التفكير النحوي ، للدكتور/ علي أبو المكارم ، ص ٢٦٢ ، من منشورات كلية التربية بالجامعة اللبنانية ١٩٧٣ م .

(٢) البحر المحيط ، ٤٤٢/٥ .

(٣) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن قميم . ويحده : إني رأيت الناس يحمدونكنا . أنظر : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ٤٠٧ ، وتعليقه أيضاً على أوضح المسالك ، لابن هشام ، ٤٦٢/٣ . و(دلوي) مفعول لفعل محذوف دل عليه اسم الفعل أو هو مبتدأ . ودونك باق على ظرفيته . والله أعلم .

(٥) شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، ص ٤٠٧ ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣/ نشر دار الفكر ، بيروت - لبنان ١٩٨٥ م وشرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام أيضاً ، ص ٢٥٦ ، ط ١٣/ نشر المكتبة التجارية الكبرى ١٤٠٠-١٩٨٠ م .

(٦) انظر تعليقه على أوضح المسالك ، ٦١ / ٢ .

(٧) انظر البحر المحيط ٢٨٣/٧ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٦٧/٥ ، والنحو الوافي ٦٦٦/٣ .

وبناءً على ذلك يمكن للباحث القول : إنه لا فرق بين التوجيه النحوي والتأويل النحوي للنصوص ، إلا من حيث إن الثاني يختص بالنصوص التي تحتاج إلى شيء من التدبر والتأمل والحيلة والتقدير ؛ وذلك لمخالفتها (عند أول وهلة أو عند النظرة الأولى) للكثير الغالب من سنن العرب في كلامها : أما التوجيه النحوي ، فيشمل ما كان كذلك وما لم يكن . ومن ثم كان التوجيه أشمل وأعم وأوسع دلالة في عرف النحاة ومن إليهم من التأويل . وبناءً على ذلك ، فالعلاقة بين دلالة التوجيه ودلالة التأويل النحويين هي علاقة خصوص وعموم مطلق ؛ لأن كل تأويل نحوي هو توجيه نحوي ، ولا عكس . وإذا قصر استعمال (التوجيه) على النصوص الظاهرة الإعراب ، التي لا تحتاج إلى تأمل وتقليب نظر وتقدير ، كانت العلاقة بين الكلمتين علاقة عموم وخصوص وجهي ، وإذا نظرنا إلى كون النصوص الظاهرة الإعراب ، الواضحة الدلالة . لا تحتاج إلى توجيه عند غير المبتدئين في العربية ، ويكون التأويل والتوجيه كلاهما لما كان يحتاج إلى نظر وتأمل وحيلة ، كانت العلاقة بين الكلمتين هي الترادف من حيث الاصطلاح النحوي ، إذ لا فرق حينئذ بين الكلمتين على الإطلاق ، بهذا الاعتبار ، ولكن الأظهر عند النحاة ، الذي استقر عليه الفكر النحوي ، هو القول الأول بأن العلاقة بين الكلمتين علاقة خصوص وعموم مطلق .

هذا وقد تبين مما سلف أن أهم أسباب التأويل :

١ / الحرص على صحة المعنى المفهوم من النص حسب مراد المتكلم ، حيث توجد في التنزيل وغيره مواضع لا يمكن عقلاً ولا يصح واقعاً كما لا يجوز شرعاً حمل النص القرآني فيها على ظاهره ؛ لأنه لو حمل عليه ، لفسد المعنى المقصود من المتكلم ، وعليه فلا بد من التأويل . قال القرطبي في قوله تعالى : ﴿ ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما يخرج من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما ما كنتم والله بما تعملون بصير ﴾ ^(١) : « قد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (هو معكم) ، والأخذ بالظاهرين تناقض ؛ فدل على أنه لا بد من التأويل ، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض ... » ^(٢) . وقال أبو حيان : « قال الثوري : المعنى : علمه

(١) الآية ٤ من سورة الحديد .

(٢) تفسير المطيري ، مرجع سابق ، ٢٣٧/١٧ .
القرطبي

معكم، وهذه الآية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها ، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات ، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها ، مما يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها» ^(١) وهذا تأويل على حذف المضاف ، لصحة المعنى ، وقد قالوا مثل ذلك من التأويل في قوله تعالى : ﴿ إن الساعة آتية أكاد أخفيها ... ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ ما منعك ألا تسجد إذا أمرتك ﴾ ^(٣) .

وليس من هدف هذا البحث تتبع هذا الجانب من التأويل بالاستقصاء والعرض والمناقشة والترجيح والاستدلال ، ولكن هدف البحث هنا مجرد التمثيل .

٢ / الحرص على صحة الأصل النحوي أو الصرفي أو اللغوي المبني على الكثير الشائع من نصوص كلام العرب ، نشره وشعره ، وعلى رأس ذلك القرآن الكريم والحديث الشريف . ومن الطبيعي أن يحرص النحاة على صحة وسلامة وإطراد القواعد النحوية والصرفية واللغوية التي وضعوها باستنباطها ، وينائها على الكثير الغالب من سنن العرب في كلامها ، فهم حريصون على هذه القواعد كل الحرص ؛ خدمة للغة القرآن ، بل خدمة للقرآن والحديث ، كما سلف ، ولا يعني ذلك بأية حال أنهم تكلفوا التأويل في شيء من النصوص العربية ؛ حرصاً على القاعدة النحوية من الإنهيار ، كما يدعي بعض المعاصرين في اتهاماتهم الباطلة للنحاة ، فالنحاة أدري الناس بأهدافهم ، وبالغرض من مدوناتهم في النحو والصرف واللغة ^(٤) .

وهذان هما أهم أسباب التأويل النحوي، وهناك أسباب أخرى مثل:

٣ / الافتتان في بيان الأوجه الإعرابية ، حيث نجد النحاة كثيراً ما يجوزون في الكلمة الواحدة، في الجملة الواحدة وجهين أو ثلاثة من أوجه الإعراب ، فيخرجونها على الرفع والنصب والجر أو الجزم ، وهناك مواضع في النحو يجوز فيها وجهان أو ثلاثة قاعدة ثابتة . وفي الألفية إشارة إلى بعض ذلك ، مثل :

والفعل من بعد الجزاء إن يقترن ** بالفا أو الواو بتثليث قمن

ونصب أو جزم لفعل أثير فا ** أو واو إن بالجمليتين اكتنفا ^(٥)

(١) البحر المحيط ، ٢١٧/٨ . (٢) الآية ١٥ من سورة طه . (٣) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٤) انظر تفسير ابن عاشور ، حيث بين في هذا الموضوع الغرض من مدونات النحو ، وقد تقدمت الإشارة إلى الذين يتهمون النحاة بالتكلف في التأويل . وانظر كتاب (سبويه والقراءات) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، ص ١٠٧ ، مثلاً ، فهو أكثر المعاصرين ترديداً لهذه الاتهامات الباطلة وأمثالها ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في أكثر من موضع في هذا البحث .

(٥) انظر شرح البيهقي والشواهد الواردة في ذلك في شروح الألفية ، وعلى سبيل المثال انظر شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ٣٨/٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان وحاشية الحضري والتصريح على التوضيح عند شرح البيهقي المذكورين من الألفية .

٤ / الاحتجاج للقراءات ، وتأتي أمثلة كثيرة لهذا في فصول البحث القادمة بإذن الله تعالى . وقد كان للقراءات القرآنية من العشر والشواذ أثر قوي في الإكثار من التأويلات النحوية ، والقواعد المبنية على هذه التأويلات ؛ وذلك لإبعادها عن الوصف بالضعف والندور والشذوذ ، بتخريجها على الأصول النحوية المتواترة . وكتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وغيرها زاخرة بذلك ، وشاهدة على صحة ما ذكر .

٥ / الانتصار للمذاهب العقدية والجماعات والطوائف الخارجة عن منهج أهل السنة والجماعة ، وهناك أمثلة للتأويلات النحوية ، وغير النحوية لبعض الشيعة والخوارج والمعتزلة ، تدل على ما ذكر^(١) .

وهذه أهم أسباب التأويل النحوي ، وبعضها كان سبباً للتأويل غير النحوي أيضاً كما تقدم . والله أعلم .

٢ / نشأة التأويل النحوي وتطوره حتى زمن سيبويه :

لا خلاف في أن المسائل النحوية قبل عهد سيبويه لم تبلغ ما بلغته في عصره وعلى يديه وعلى يد من جاء بعده من النحاة ، فلم يكتمل النحو - فيما يبدو - ولم ينضج إلا في كتاب سيبويه ، ففيه نضجت مسائله التي تحتاج إلى كثرة التأمل ، وشدة التفكير ، وكد الذهن ، وإعمال العقل ، وإعادة النظر ، المرة تلو الأخرى ، وتقليب وجوه الرأي أو كان ذلك في زمنه ، كبعض مسائل الحمل على المعنى والموضع ، والحذف والزيادة ، والتقدير ، والتقديم والتأخير ، مما يدخل تحت التأويل . ولكن هذا لا يدل على أن التأويل قد ولد على يدي سيبويه أو أنه فاتح بابه للنحاة من بعده ، كما لا يعني أنه وجد في عصره ولم يكن له وجود من قبل ، فقد وجد التأويل النحوي عند بعض الصحابة رضوان الله عليهم ، مثل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، ولا يمنع من هذا أن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين كان هدفهم من تأويلاتهم هو توضيح المعنى ، وجعل النص القرآني بعيداً عن المغايرة التي قد تتراءى في حمل النص على ظاهره أحياناً ؛ لأنه تقدم أن مسائل التأويل ومظاهره تدور حول صحة المعنى ، التي تكاد تكون السبب الأساس في التجاء النحاة وغيرهم إلى التأويل أحياناً . صحيح أنه لم تعرف علوم العربية بمعانيها الاصطلاحية ولا المصطلحات النحوية أو غيرها في زمن الصحابة وما

(١) انظر ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ٢٥/١ وكتاب الفرق بين الفرق ، مرجع سابق ، وكتاب الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم ، والملل والنحل ، للشهرستاني ، وغيرها .

قبله ، ولكن مسائل التأويل المنسوبة إلى ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين تدل على أنهم كانوا نحاة ملمين بكثير من تلك الأصول النحوية التي كانت سائدة وكما عرفت من بعد . وقد أشار إلى هذا المعنى أبو الفتح عثمان بن جني في المحتسب ^(١) ، ومن أمثلة تأويلات ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى زمن سيبويه ، النماذج التالية :

١/ جاء في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك... ﴾ ^(٢) قول أبي حيان : « قال ابن مسعود وابن عباس وقتادة : تحمل إثم قتلي وإثمك الذي كان منك قبل قتلي ، فحذف المضاف ، وهذا قول عامة المفسرين » ^(٣) وهذه إشارة صريحة لمسألة من أهم مسائل التأويل (حذف المضاف).

٢/ وفي قوله تعالى : ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ ^(٤) ، قال أبو حيان : « قال قتادة : إن الفاعل هو ضمير يعود على الله ، والهاء للعمل الصالح ، أي يرفعه الله إليه ، أي يقبله ، وقال ابن عطية : هذا أرجح الأقوال . وعن ابن عباس : والعمل الصالح يرفع عامله ، ويشرفه ، فجعله على حذف مضاف » ^(٥).

٣/ وفي قوله تعالى : ﴿ وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر ثم لا ينظرون ﴾ ^(٦) . قال أبو حيان : « قال ابن عباس وقتادة والسدي : في الكلام حذف تقديره : ولو أنزلنا ملكاً فكذبوه لقضي الأمر بعذابهم ، ولم يؤخر ، حسب ما سلف في كل أمة » ^(٧) وهذا التأويل ، لصحة المعنى ، بتقدير معطوف محذوف .

٤/ وفي قوله تعالى : ﴿ ... إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت... ﴾ ^(٨) قال أبو حيان : « قال ابن عباس : في الكلام محذوف تقديره : فأصابكم مصيبة الموت وقد استشهدتموها على الإيضاء » ^(٩) . وهذا التأويل ، لصحة المعنى ، وهو يشير إلى حذف جملة كاملة ، هي الجملة الحالية .

(١) انظر المحتسب ، مرجع سابق ٣٤٢/٢ .

(٢) الآية ٢٩ من سورة المائدة .

(٣) البحر المحيط ، ٤٦٣/٣ ، وانظر الدر المنصون ٩٤/٤ ، والكشاف ٦٠٧/١ ، وتفسير القرطبي ١٣٧/٦ .

(٤) الآية ١٠ من سورة فاطر . (٥) البحر المحيط ٣٠٤/٧ . (٦) الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٧) البحر المحيط ٨٧/٤ . (٨) الآية ١٠٦ من المائدة .

(٩) البحر المحيط ٤٣/٤ . وانظر: الدر اللقيط على هامش البحر في هذا الموضع . والدر المنصون ، للسمين ٤٥٣/٤ .

٥ / وفي قوله تعالى : ﴿... يا جبال أوبي معه والطير...﴾^(١) ذهب أبو عمرو إلى أن (والطير) منصوب بفعل مضمّر أي : وسخر له الطير . وهو قول ابن عباس ، كما يفهم من قوله : « يا جبال : وقلنا : يا جبال أوبي معه : سبّحي مع داود . والطير : وسخرنا له الطير» فيكون قد أضمّر فعل القول والفعل العامل في الطير^(٢).

٦ / وفي قوله تعالى : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى﴾^(٣) . قال أبو حيان : «وقال ابن عباس : صل باسم ربك الأعلى ، كما تقول : ابدأ باسم ربك ، وحذف حرف الجر»^(٤).

٧ / وفي قوله تعالى : ﴿ واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلاً﴾^(٥) جاء في الكشاف : « قرأ ابن عامر من السبعة وغيره بخفض (رب المشرق) على البديل من (ربك) . وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم ، كقولك : الله لأفعلن كذا . وجوابه : (لا إله إلا هو) كما تقول : والله لا أحد في الدار إلا زيد»^(٦) وذكر السيوطي عن أبي حيان وغيره قول ابن عباس وأن فيه ضعفاً : لإضمار الجار وبقاء عمله : لأن ما جاء من ذلك مقصور على لفظ الجلالة^(٧) . وهذه المسألة أصبحت من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وبكثير الكلام حولها في كتب النحو، حتى عند المتأخرين خاصة ابن مالك وأبا حيان^(٨) . وهذا الخلاف نشأ من تأويل ابن عباس كما هو واضح .

ومثل هذه المسائل والنماذج النحوية تروىها كتب التفسير باستفاضة عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين مثل قتادة ومجاهد والسدي وغيرهم، وهي تشمل

-
- (١) الآية ١٠ من سورة سبأ .
(٢) انظر : تنوير المقياس من تفسير ابن عباس ، لأبي الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، ص ٣٥٩ ، نشر/دار الشهاب، بيروت - لبنان ، ط/١ سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
(٣) الآية الأولى من سورة الأعلى .
(٤) البحر المحيط ٤٥٨/٨ . (٥) الآيتان ٨-٩ من سورة المزمل .
(٦) الكشاف، ١٧٧/٤ .
(٧) انظر : همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، ٢٣٣/٤ ، ط/ مطبعة السعادة بمصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .
(٨) انظر المرجع السابق ٤٣/٤ . وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الأندلسي الجباني الدمشقي ، ص ١٥٢ ، بتحقيق د. محمد كامل بركات ، ط/١ نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بمصر - القاهرة ، سنة ١٩٧٨ م .

القول بالحذف^(١) والقول بالزيادة^(٢) ، وتضمنين كلمات من الأفعال والحروف معاني أفعال وحروف أخرى^(٣) والقول بالتقديم والتأخير^(٤) . كما تروي كتب التفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وكتب النحو والصرف وتاريخ النحو والنحاة تأويلات كثيرة ، موهلة في مصطلحات النحو والصرف المعروفة إلى يوم الناس هذا ، عن أمثال عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ^(٥) وعيسى ابن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ^(٦) وأبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة ١٥٤هـ^(٧) وغيرهم من النحاة الذين عرف عنهم التأويل . وهذه كتب النحو والتفسير وما إلى ذلك تروي تأويلاتهم منسوبة إليهم .

وليس من هدف الباحث هنا إحصاء مسائل التأويل ومظاهره قبل عهد سيبويه ، وحصرها وتتبعها بالدراسة والبحث ، ولكن هدفه هو : إثبات أن التأويل كان موجوداً ومعروفاً ومنتشراً قبل سيبويه بزمن طويل ، فلم يكن سيبويه فاتح بابيه ، ومن ثم لا يصح أنه يقال عنه إنه «فتح باب التأويل على مصراعيه ، فأسرف فيه من جاء بعده ، حيث قويت شوكة القياس ، وصار أداة متحركة في أساليب الفصحاء من العرب ، ولم يقلت من وطأته القرآن الكريم ، ما كان متواتراً وما لم يكن . لقد كان المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن ، فتنبع مقاييسهم منه ، وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى ؛ لأنه محفوف بالرواية من أمامه ومن ورائه ، وكان عليهم أن

- (١) انظر تنوير المقباس ، ص ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، والبحر المحيط ١/٥ ، ١٠١/٥ ، ٨٥/٦ ، ١٧٨/٧ ، ١٨٠/٧ . وتفسير القرطبي ٤٣/١٤ . ففي هذه المواضع أمثلة وشواهد واضحة للدلالة على ما ذكر .
- (٢) انظر مزيداً من الأمثلة لذلك في البحر المحيط ١/٤٢٣ ، ٩٥/٧ ، والدر المصون ٣/٥٥ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢/٢٥١ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ، مرجع سابق ٢/١٤١٤ .
- (٣) انظر أمثلة لذلك في : البحر المحيط ٨/٣٩٣ ، واللسان (يشس) ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٦٠٩ ، وتنوير المقباس ، ص ٣١٦ ، ٣٤٩ ، وتفسير القرطبي ١٤/١٠٩ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ص ٤٩٣ ، بتحقيق د. مازن مبارك وزميله ط/١ ، نشر دار الفكر ، دمشق ، ط/٦ ، ١٩٨٥ م .
- (٤) انظر البحر المحيط ٧/٣١٤ ، ٨/١٨٠ ، وتنوير المقباس ص ٣٥٦ .
- (٥) انظر أمثلة لتأويلاته في : خزنة الأدب ٢/٣٤٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٨ ، وشرح المفصل ، ١/٣١١ .
- (٦) انظر نماذج من تأويلاته في شرح المفصل ٧/٢٥-٢٦ ، والبحر المحيط ٥/١٠٢٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٩ ، والحجة في علل القراءات ١/٢٤٥ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٥٢ ، ١/٢٢٥ .
- (٧) انظر بعض تأويلاته في : الكتاب ٢/٣٩٦ ، والتبيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، ٢/٢٠٢ ، والكشاف ٣/٨٣ ، وحاشية الشهاب ٦/٤٠٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩١٨ ، ٢/٩٨١ ، والبحر المحيط ٦/١٢ ، ٦/٤٨٤ ، ومغني اللبيب ، ص ٦٤١ ، ٨٩٣ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٣٤ ، ١/٥٣ ، ١/١٤٢ ، ١/١٤٠٥ .

يستقرئوا قراءته جميعاً ، ويضعوا لها اعتباراً عند استنباطهم للقواعد ، ثم إن كان لا بد من التأويل - وهو غير مستساغ - فليؤول من الأساليب ما جاء مخالفاً لقراءته ...»^(١) وما قدمه الباحث في هذا المبحث لا يدع فرصة لصحة مثل هذا القول ؛ لأنه يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن سيبويه - قطعاً- لم يفتح باب التأويل، لا على مصراعيه ولا على مصراع واحد ، وليس في شرعة العدل والحق أن يحمل سيبويه مسئولية ما فعله غيره من النحاة الذين جاءوا من بعده ، كما قد يفهم من النص السابق ، الذي يفهم منه أيضاً أن النحاة لم يتبعوا المنهج السليم في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءته . ويرى الباحث في هذا القول وأمثاله - وهي كثيرة - ظلماً عظيماً للنحاة الذين فعلوا أكثر مما يطالبهم به صاحب هذا القول وغيره من المعاصرين .

وعلى كل حال يرى الباحث عدم صحة هذا القول على إطلاقه ، ولو أنه اكتفى بقوله عن سيبويه: « ... فإن لجأ إلى التأويل في بعض الأحيان ، فإن ذلك وفق منهجه الذي طبقه - كذلك- على الشعر والنثر ، حين يند شيء منهما عما يراه القياس ...»^(٢) لكان ذلك مقبولاً منه على علته . ومهما يكن من شيء فإن سيبويه إمام النحاة لم يكن مؤولاً في جل عمله في الكتاب . ومن زعم أنه أتى بالتأويل المتكلف المرذول وحاول -جهده- أن يثبت هذه التهمة الظالمة الباطلة ، أعباه التقصي والبحث في الكتاب ، ولم يجد دليلاً واحداً على صحة هذه الدعوى ، فكانت مجرد ادعاء بلا دليل^(٣) .

وهذا البحث - في مجموعه - يثبت بالدليل القاطع أن سيبويه لم يكن يلجأ إلى التأويل إلا عند الضرورة البالغة ، وعندما لا يكون بد من التأويل ، وتأويلاته في الكتاب لم تتجاوز أصابع اليدين ، وقد اتفق معه جمهور النحاة والمفسرين وغيرهم في جل تأويلاته ومعظمها ، إن لم أقل في كلها وجميعها . وليس له تأويل إلا وقد أيده الجم الغفير من العلماء في كل فن وعلم وفي كل عصر ومصر ؛ مما يدل دلالة قاطعة على أنها بعيدة كل البعد عن التكلف فضلاً عن أن تكون مرذولة ، كما يهذي بذلك صاحب هذه الدعوى في العصر الحديث^(٤) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٤) انظر الموضوع السابق .

(١) الاستشهاد في النحو العربي ، مرجع سابق ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) انظر سيبويه والقراءات مرجع سابق ، ص ١٠٧ وما بعدها .

ويخلص الباحث من هذا إلى أن التأويل النحوي قد عرفت حقيقته تطبيقاً لا تنظيراً عند الصحابة من أمثال عبدالله بن عباس وعبدالله بن مسعود وغيرهما ، وعند تلاميذهم التابعين من أمثال قتادة ومجاهد والسدي^(١) ، كما عرف التأويل ومورس عملياً عند أوائل النحاة قبل زمان سيبويه بوقت طويل ، وذلك دليل قاطع على أن التأويل النحوي كان معروفاً وموجوداً نظراً ، وتطبيقاً قبل سيبويه . أما ما حدث للتأويل على يدي سيبويه ومن كان في عصره أو بعده من النحاة فهو ما سنراه في السطور التالية ، بإذن الله .

٣ / التأويل في عهد سيبويه ومن بعده من النحاة :

ثبت من خلال ما سبق أن التأويل النحوي كان موجوداً ومعروفاً ، نظراً وتطبيقاً قبل سيبويه . وهذا القول لا يمنع ولا ينفي أن يكون التأويل قد تطور في عهد سيبويه وشيوخه وما بعده ، وأخذ شكلاً أكثر وضوحاً ، وكثرت مسائله ، وتعدد مسالكه ، فأصبح أكثر شيوعاً ، وأبعد مدى من ذي قبل . ولعله لا يوجد نحوي بارز في هذا العصر لم تعرف له تأويلات ، قلت أو كثرت ، ومع ذلك يبدو للباحث أن بعض المعاصرين يبالغون في تصوير ما كان من تأويل وقياس وتعليل عند نحاة هذا العصر ، تصويراً يتجاوز الواقع والحقائق في كثير من الأحيان .

وقد تتبع الباحث كتاب سيبويه فلم يعثر فيه - بعد التقصي - على لفظة (التأويل) ، ووجد سيبويه يستعمل بعض الكلمات والعبارات في معناها ، بدلاً من كلمة (التأويل) ، كما تأتي أمثلة ذلك في تأويلاته التي يدرسها الباحث في هذا البحث . وهذا دليل على أن لفظ (التأويل) لم يصبح مصطلحاً نحوياً حتى عصر سيبويه ، ومعلوم أن معظم مصطلحات النحو والصرف وعلوم العربية عموماً لم تعرف وتستقر عند النحاة إلا في كتاب سيبويه ، وما بعده . وليس المهم هنا اللفظ الذي استعمله سيبويه أو غيره للدلالة على معنى التأويل النحوي بقدر ما المهم أن سيبويه أول في بعض الأحيان الظواهر التي تبدو لأول وهلة مخالفة للكثير الشائع من كلام العرب ، وقد حاول هذا البحث كشف الحقيقة عن مدى لجوء سيبويه إلى التأويل في القرآن الكريم وقراءاته ، وبيان نوع تأويلاته ، وأسبابها ودواعيها ، ومواقف النحاة والمفسرين منها ، وأثرها في النحو والتفسير بعد سيبويه إلى يومنا هذا .

(١) لا يدري الباحث لماذا أغفل مؤرخو علوم العربية أثر هؤلاء في نشأتها وتطورها مع أن أثرهم لا يقل عن أثر غيرهم من الرواد .

ويتفق الباحث مع الرأي الذاهب إلى « أن موقف الكوفيين من القياس والتأويلات ، كموقف البصريين ، وأنهم ليسوا أهل تيسير »^(١) إذا أريد وصفهم بذلك في مقابل وصف البصريين بالتعسير. ومقارنة منهجهم بمنهج البصريين تثبت أنه ليس صحيحاً ما يدعيه بعض المعاصرين من القول بأنه « لا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه ... وراح البصريون يتأولون ... »^(٢) كما أنه ليس صحيحاً الزعم بأن « مذهب الكوفيين في مجال السماع أسلم »^(٣) ويبدو للباحث أن هذه الأقوال لم تبين على اطلاع ودراسة وفهم لمنهج المدرستين ، ووقوف على آراء أئمتهما ، ولو أن أصحاب مثل هذه الدعاوي فعلوا ذلك لتيقنوا أن جمهور أهل المدرستين ليس بينهم من كبير اختلاف في القياس والتأويل ، وأنهم جميعاً لا يلجأون إلى التأويل ، إلا إذا اضطروا . وعملهم يدل على أنهم يدركون حقيقة أن الضرورة تقدر بقدرها ؛ إذا لم يتجاوزوا ذلك في تأويلاتهم ، كما يظهر ذلك جلياً لكل من وقف على مناهجهم . ويظهر له أيضاً أنه لم يكن الكوفيون أقل تأويلاً ولا أسلم منهجاً من البصريين بل ربما يكون العكس هو الصحيح في كثير من الأحيان ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين ، مستدلاً على ذلك بأن للكوفيين مواقف تصور مدى بعدهم في التأويل والتقدير؛ شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية ، حيث يقول : « و نضرب بعض الأمثلة التي تصور بعد الكوفيين في التأويل والتقدير ؛ شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية .

أما المثال الأول فهو المستثنى بإلا في مثل : قام القوم إلا محمداً . فقد كان جمهور البصريين - وفي مقدمتهم سيبويه - يرون أن ناصب المستثنى بإلا في مثل : قام القوم إلا محمداً . فقد كان جمهور البصريين - وفي مقدمتهم سيبويه - يرون أن ناصب المستثنى هو الفعل قبله. وذهب قوم منهم إلى أنه (إلا) نفسها . وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بأن مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (ما قام القوم إلا محمداً) عنده : « قام القوم إلا أن محمداً لم يقم » ، ولا يخفي ما في هذا التقدير من تمحل بعيد بالإضافة إلى أنه يغير معنى الجملة رأساً على عقب . وذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) وحذفت من (إن) النون الثانية تخفيفاً ، وادغمت الأولى في لام (لا) ، بعد شيء من التقديم والتأخير ، إذ زعم أن أصل العبارة : « قام القوم إن محمداً لا قام » . وهو تمحل أشد من تمحل أستاذه .

(١) في النحو العربي - نقد وبناء ، للدكتور/ إبراهيم السامرائي ، ص ٢٨ ، ط ١ ، نشر مكتبة المنى ببغداد - العراق ١٩٨٧م .

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، ص ٢٨٧ ، ط / مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٧م .

(٣) تاريخ النحو وأصوله ، للدكتور/ عبد الحميد طلب ، ص ٤٦١ ، ط ٢ ، نشر مكتبة الرشيد بالرياض السعودية ١٩٨٤م .

ويظهر فساده في الاستثناء المفرغ في مثل : ما قام إلا محمد. فإن كلمة (محمد) مرفوعة بعد (إلا)، وليست منصوبة^(١).

والمثال الثاني المنادى في مثل : يا محمد . فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني على الضم في محل نصب ، وناصبه فعل مقدر تقديره : ادعو ، وحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه . وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ(يا) لسدها مسد الفعل . وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع ، لتجرده من العوامل اللفظية ، وفاته أنه مسبوق بـ(يا) ، وأنه غير ممنون . وأما الفراء فذهب مذهباً بعيداً ، إذ زعم أن أصل : (يا زيد) مثلاً : يا زيداً ، ثم اكتفي بـ(يا) ، وحذفت الألف الملحقة بالمنادى ، فبنى على الضم ، وهو بعد واضح في التقدير^(٢).

والمثال الثالث : كلمة (حتى) حين تجر ما بعدها من الأسماء ، مثل : قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة منه ، فقد جعلها البصريون حرفاً جارياً بنفسه ، وأبى الكسائي إلا أن يجعل ما بعدها مجروراً لا بها وإنما يالئ الجارة مضمرة^(٣) ، دون حاجة إلى هذا الإضمار والتقدير إلا تصور أن الأصل فيها أن يليها الأفعال^(٤).

وقد ضرب صاحب هذا القول أمثلة أخرى كثيرة من هذا القبيل ، رأى الباحث الإكتفاء بهذا القدر منها لدلالته على المقصود في الرد على من يحاولون - عبثاً - تفضيل المدرسة الكوفية على المدرسة البصرية ، في العصر الحديث ، ويعيبون على البصريين التأويل والقياس وذكر العلل ، ويحاولون تبرئة الكوفيين عن كل ذلك ، ليصلوا إلى رفع المدرسة الكوفية على البصرية ؛ لأهداف يعلم الله ما وراءها من الأغراض . وقد أحسن الرد على هؤلاء من قال عن الكوفيين وعلى رأسهم إمامهم الكسائي : «وربما كان أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه الفراء ، من حكم لا يسنده أي سماع ، ولا أي شاهد ، ما ذهبوا إليه من بناء فعلي (كان وجعل) للمجهول ، فيقال : كين قائم ، وكين يقام ،

(١) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في : شرح الرضي على الكافية ، مرجع سابق ٢٠٧/١ ، وشرح المفصل ، مرجع سابق، ٧٦/٢.

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٣) انظر تفصيل الكلام في : شرح المفصل ٧٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٤١/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٨٣) ١٣٠/٢ .

(٤) المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ وما بعدها .

وَجَعَلَ يَفْعَل، بِنِيَابَةِ الْخَبْرِ عَنِ الْاسْمِ مَعَ الْفَعْلَيْنِ النَّاقِصَيْنِ ؛ إِذْ يَرِيدُ (جَعَلَ) الَّتِي تَدْخُلُ فِي أَعْمَالِ الْمَقَارِبَةِ . وَهِيَ صِيَاغَةٌ غَرِيبَةٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهَا الرُّضِّيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ إِنْكَارًا شَدِيدًا ^(١) . وَلَعَلَّ فِي ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ مَا نَجَدَهُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَنَحَاةِ الْكُوفَةِ مَا يَدُلُّ أَكْبَرَ الدَّلَالَةِ عَلَى خَطِئِهِمْ مِنْ يَحَاوِلُونَ رَفَعَ الْمَدْرَسَةَ الْكُوفِيَّةَ عَلَى الْمَدْرَسَةِ الْبَصْرِيَّةِ فِي الْحَسِّ اللَّغْوِيِّ ، وَتَبَيَّنَ رُوحَ اللَّغْوَةِ ، زَاعِمِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَتَعَدُونَ الرِّوَايَةَ وَالسَّمَاعَ ، وَهَمْ قَدْ تَعَدَوْهُمَا كَثِيرًا ، كَمَا تَعَدَوْا حُدُودَ الْقِيَاسِ السَّدِيدِ . وَقَدْ حَاوَلُوا - جَاهِدِينَ - أَنْ يَخَالَفُوا سَبِيْبِيَّهِ وَغَيْرِهِ مِنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ وَجُوهِ الْإِعْرَابِ ، وَالتَّقْدِيرِ فِي الْعِبَارَاتِ ، مِمَّا جَرَّهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ إِلَى صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ التَّعْقِيدِ وَالبَعْدِ فِي التَّأْوِيلِ ^(٢) وَقَدْ ضَرَبَ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا يَقُولُ ^(٣) وَهَنَالِكَ مَوَاضِعٌ أُخْرَى ، وَأَمْثَلَةٌ ، وَأَدَلَّةٌ ، عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ^(٤) .

أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ بَعْدَ سَبِيْبِيَّهِ ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ تَأْوِيلٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، وَلَكِنْ كَانَ أَكْثَرَ ذَلِكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ تَكْلُفًا . وَقَدْ قَالَ السِّيُوطِيُّ : « وَابْنُ مَالِكٍ فِي النُّحُوِّ طَرِيقَةٌ سَلَكَهَا بَيْنَ طَرِيقَتَيْ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الْكَوْفِيِّينَ الْقِيَاسَ عَلَى الشَّاذِّ . وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ اتِّبَاعَ التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ الَّتِي خَالَفَهَا الظَّاهِرُ ... » ^(٥) وَلَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْكَوْفِيِّينَ لَمْ يُوْزِلُوا أَصْلًا بَلْ رِمَا كَانُوا أَشَدَّ تَأْوِيلًا وَأَبْعَدَ تَقْدِيرًا وَأَكْثَرَ تَعْلِيلًا ، كَمَا رَأَيْنَا بَعْضَ نَمَازِجِ ذَلِكَ ، لَكِنْ الْوَاقِعُ يَشْهَدُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ أَكْثَرَ تَأْوِيلًا مِنْهُمْ . وَكَلِمَةُ السِّيُوطِيِّ هَذِهِ حُكْمٌ عَامٌّ كَلِمِيٌّ عَلَى مَنْهَجِي الْمَدْرَسَتَيْنِ ، وَلَيْسَ حُكْمًا عَلَى أَفْرَادِ الْمَدْرَسَتَيْنِ فَرْدًا فَرْدًا ؛ إِذْ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَكُونُوا يُوْزِلُونَ أَوْ لَمْ يَكُونُوا يَكْثُرُونَ مِنَ التَّأْوِيلِ ، خَاصَّةً الْأَوَائِلَ مِنْهُمْ ، كَسَبِيْبِيَّهِ وَشِيُوخِهِ . وَقَدْ أَخْطَأَ كَثِيرٌ مِنْ

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٧٤/١ ، وجمع الهوامع ، مرجع سابق ، ١٦٤/١ ، والمدارس النحوية في الموضع السابق .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ ، وما بعدها .

(٣) انظر المدارس النحوية ، ص ١٧٠ ، ١٨٤ ، ولزبد من الأمثلة انظر : جمع الهوامع ٣٨/١ ، ٦٨/١ ، ١٣٧/١ ، ٢٤٢/١ ، ١١٤/٢ ، ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٥/١ .

(٤) للكوفيين تأويلات وتعليلات وأقيسة كثيرة ، بعضها بعيدة عن الواقع وموغلّة في التكلف ؛ لمخالفة البصريين ، من باب (خالف تذكر) . أنظر بعض ذلك على سبيل المثال في : جمع الهوامع ١١٠/٢ ، وتفسير القرطبي ١٨٢/٩ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ والبحر المحيط ٣١٣/٣ ، والدر المنصور ١٧٣-١٧٦ ، والكشاف ٥٥٠/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٠١/١ ، ومغني اللبيب ، ص ٨٣٣-٨٣٤ .

(٥) الاقتراح في أصول النحو ، ص ٨٦ .

المعاصرين في فهم كلمة السيوطي وأمثالها في كتب التراث ؛ لأنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الاطلاع على آراء القدماء في مظانها؛ فكانت أحكامهم على المدارس النحوية وأتمتها مجرد دعاوى لا يسندها حجة من المنطق ولا دليل من الواقع^(١). ويلحظ الباحث أن كثيراً من الباحثين المعاصرين يدعون إلى إلغاء التأويل النحوي ، فكتبهم^(٢) تزخر بمثل هذه الدعوات ، كما أنهم كثيراً ما يجأرون بالشكوى من صعوبة النحو ، وعلوم العربية عموماً . والدعوات الخادعة الفارغة والكتب الجوفاء التي تحمل عناوين وشعارات براقية في هذا العصر كثيرة كثيرة لا تحصى ، ويبدو للباحث أن أكثر هذه الدعوات آثمة وهي صيحات باطلة تريد بالعربية شراً ، وتترىص بها الدوائر . والحمد لله على أنها كانت مجرد دعوات نظرية تقع في الحيز النظري ، ولم تصل إلى أهدافها الخبيثة التي أقلها خطراً إلغاء العوامل والمصطلحات النحوية ، وبعض أبواب النحو إلغاء تاماً ؛ بدعوى أنها من أسباب صعوبة النحو المزعومة ، وعدم إقبال الطلبة عليه ، وهو قول ظاهر البطلان. ولا يرى الباحث كذلك ما يدعو إلى إعادة تصنيف النحو وتبويبه وترتيبه من جديد . ولعل تصنيف بعض النحاة المتأخرين كابن مالك في الألفية وابن هشام في قطر الندى وشذور الذهب ، أكثر دقة ويسراً وصلاً مما يدعو إليه هؤلاء المجددون ، (أعني أدعياء التجديد) ، الذين يسمون عملهم هذا اصطلاحاً وتيسيراً وتهذيباً وما إلى ذلك من الكلمات التي يدل ظاهرها على أن دعوات هؤلاء وما يقومون به من جهد خير مبعثه

(١) انظر أمثلة لذلك في المواضع التالية : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ٤٦ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ومن أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٤ وما بعدها ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ٦٩/١ ، والاستشهاد في النحو العربي ص ٢٩٥ . أما الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، فلا يمل من تكرار هذه الأخطاء والدعاوى الظاهرة البطلان ، العارية من كل دليل أو حجة أو منطق ، وتكاد جميع بحوثه موقوفة على ذلك ، مثل : سبويه والقراءات ، والدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ، ونظرية النحو القرآني ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ، وغيرها من مقالات له في الدوريات . (٢) من الكتب التي مثلت هذا الاتجاه في العصر الحديث (انظر الصفحات المذكورة خاصة) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ص ٣٩٧ ، ومناهج التجديد في النحو والبلاغة والأدب والتفسير ، لأمين الخولي ص ٣٥-٧١ ، وإحياء النحو ، ص ١-٣١ ، ومقدمة كتاب الرد على النحاة ، للدكتور شوقي ضيف ص ٦٠-١٢١ ، والاتجاهات الحديثة في النحو ، لمحمد أحمد برانتق ص ٢٣-٧٢ ، واللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن ، ص ٦٦-٩٤ ، في النحو العربي - قواعد وتطبيق ، لمهدي المخزومي ص ١٥ ، ومناهج البحث في اللغة ، للدكتور/ تمام حسان ، ص ٩٤ ، واللغة العربية مبناها ومعناها ، له أيضاً ، ص ١٨٩ . وبعض هذه الكتب يبدو أصحابها مخلصين ، وذوي نيات حسنة ، وأهداف خيرة وأغراض شريفة ، وقدموا فوائد مفيدة لكنهم أخطأوا الطريق.

الغيرة على العربية وعلومها وكتابتها ودينها ، وهو بعيد عن كل ذلك في نظر الباحث ^(١) ولهذا لا يجد نفسه متفقه مع شيء من تلك الدعوات ، إذ يرى أن كثيراً مما أطلق عليه اسم الإصلاح ونحوه في هذا العصر هو في حقيقته افساد وإخلال وشر محض ، مثل الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل والمصطلحات النحوية وبعض أبواب النحو ^(٢) . ويبدو للباحث أن ذلك لا يزيد مستوى المتحدثين بالعربية إلا ضعفاً على ضعف ، وقد أخذ الضعف في علوم العربية يزداد يوماً بعد يوم في كل الأوساط والمستويات منذ ارتفعت الأصوات بصعوبة علوم العربية ، والدعوة إلى التيسير والإصلاح ، وغير ذلك من الألفاظ التي ظاهرها الرحمة وباطنها من قبلها العذاب . والله أعلم بما خفي من أهداف هذه الدعوات التي كثر ترادها ، وفي الله العربية شرها ، وقد فعل .

ولعل هذا البحث يقدم دليلاً عملياً على صحة ما سلف ، وذلك من خلال دراسة الآيات القرآنية التي ورد تأويل لبعض وجوه القراءات فيها في الكتاب ، وكان للنحاة والمفسرين ومن إليهم من بعد سببوه مواقف مختلفة من تلك التأويلات ، إذ خالفه بعضهم ، وأتوا بتأويلات أخرى لتلك الوجوه من القراءات ، وإن اتفق معه جمهورهم في أكثر المواضع .

أما الآيات القرآنية التي احتج بها سببوه في الكتاب أو استشهد بوجه من وجوه القراءات فيها على وجه من وجوه الكلام العربي ، وقرر بها قواعد وقوانين وأحكاماً اتفق معه النحاة والمفسرون فيها ، ولم يختلفوا في شيء منها ، بل أصبحت تلك القواعد من مسلمات علم العربية إلى اليوم ، فذلك مما لا يدخل في هذا البحث ، وهو الكثير الغالب من الآيات الواردة في الكتاب .

ولا يدخل في هذا البحث أيضاً تأويلات سببوه في غير الآيات القرآنية ، مما يتعلق بأشعار العرب وأقوالها ، ولسببوه تأويلات كثيرة في ذلك ^(٣) حتى قال بعض الباحثين : « يخيل لمن يتابع سببوه أن ليس في اللغة معمول لا يحذف ، وحتى الجملة تحذف ... وأكثر سببوه من تحليلاته للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب » ^(٤) . كما أن تأويلات من بعد سببوه مهما

(١) لا يخفى أن من هذه الدعوات ما يكون وراءه أعداء الإسلام من الاستعمار والصليبية وما إلى ذلك ، مثل دعوات بعض

المستشرقين وتلاميذهم وأذناهم في العالم الإسلامي ، فهم يريدون إخلال العاميات محل الفصحى ؛ بدعوى صعوبتها . وعدم قدرة الناس على فهمها ، مع أنه لا يخفى أن العربية أسهل من كل اللغات ، ومن كثير من العلوم والمعارف ؛ لأن الله تعالى يسرها .

(٢) بعض هذه الدعوات سببها الجهل والغباء والوقوع في مصيدة أعداء العربية مع صلاح النية وحسن الطوية .

(٣) انظر أمثلة لذلك في الكتاب : ٢٨٢/١ ، ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ - ٣٨٨/٣ ، ٦٩/٣ ، ٨٨/٣ ، ٩٣/٣ ، ٨١/٤ ، وغيرها كثير .

(٤) المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

كانت لا تدخل في هذا البحث ؛ لأن سببويه لا يد له فيها ، وإن حاول بعض المعاصرين تحميله مسؤولية كل ما كان من النحاة من بعده ^(١) وبنى على ذلك تهماً ظالمة لسببويه ^(٢) وهي باطلة ^{ببري} منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما الصلاة والسلام ، ويعيد عنها بعد الشمس من المس في نظر الباحث ونظر كل المنصفين ^(٣) .

ولعل كل من وقف على شيء من البحوث الحديثة التي تحمل دعوات التجديد ، ونظر فيها بعين العدل والإنصاف والتجرد عن الهوى ، يتفق مع الباحث في أن كثيراً مما قيل عنه : إنه تجديد وتيسير وإصلاح وتهذيب وما إلى ذلك ، يدور - في أحسن الحالات - في فلك ما ذهب إليه بعض القدماء ، كالكوفيين وابن مضاء القرطبي ، مثلاً ، وليس هناك من سبب منطقي وعلمي أو مصلحة تدعو إلى إعادة طرح مثل هذه الدعوات ، وإثارة مثل هذه المسائل ، ونبش القبور عن مثل هذه القضايا من جديد في العصر الحديث ، فما الجديد الذي حدث ، فاستوجب ذلك؟ ^(٤) .

ولا يخفى على أحد أن بعض هذه الدعوات مجرد ترف عقلي ، وفي بعضها ما يضحك من شدة بعدها عن حقائق الواقع ، وهو ضحك كالبكاء ، وفي بعضها ما يستحي العاقل عن ذكره . وكان بعض الباحثين المعاصرين محقاً حين ذهب إلى أن الأخذ ببعض هذه الدعوات يعني إلغاءً للنحو كله ،

(١) انظر أمثلة لبعض تأويلات النحاة بعد سببويه في المواضع التالية : المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور محمد عبدالحال عزيمة ، ط/٣ نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان . ٩-٦/٢ ، ٣٣٤/٢ ، ٧٦/٣ ، ٢٨١/٣ ، ٢٣٩/٤ .
وشرح المفصل ٨١/١ ، ٨٣/١ ، ١٧/٢ ، ٧٨/٣ ، ١٨/٧ ، ٦٠/٨ ، والبحر المحيط ٣٩٨/٤ ، ١٦٤/٧ . والتبيان في إعراب القرآن ، ٥٩٦/١ ، وحاشية الشهاب ٢٢٢/٤ ، ١١٤/٧ ، والكشاف ٢١٦/٣ ، ٥١٤/٣ ، ٤/٤ ، ٨/٤ ، ٢٢١/٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٤/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٧/١ ، ومغني اللبيب ، ص ٣٠٧ وتفسير القرطبي ١٠/١٤ ، ٢٦٥/١٥ ، والمحتسب ٢٢٦/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٧/٢ .

(٢) كتهمة معارضة بعض القراءات القرآنية ونقدها وتضعيف القراء ، كما زعم أحمد مكّي الأنصاري وعبدالفتاح شلبي وغيرهما .

(٣) انتصر لسببويه خلق لا يحصون من القدماء والمحدثين ، منهم ابن ولاد النحوي ، والبغدادي في الخزانة ١٧٨/١ ، وغيرهما من القدماء ، ومن المحدثين عبدالسلام محمد هارون في تقديم الكتاب ٥٤-٦٠ ود. خديجة الحديثي في كثير من بحوثها مثل الشاهد وأصول النحو في كتاب سببويه ، ودراسات في كتاب سببويه ، وأهنية الصرف في كتاب سببويه ، وشوقي ضيف في المدارس النحوية وغيرهم كثير .

(٤) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور محمد إبراهيم البناء في أول نشرته لكتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي .

حيث قال : « ويمكن القول بأن إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله ؛ لأن النحو يقوم - في معظم مسائله - على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل ، لضاعت مقاييسه ، واختلفت قواعده ، واضطربت مسائله؛ لهذا وجدنا كثيراً من النحاة قد اهتموا اهتماماً زائداً بالعوامل النحوية ، وأقاموا على أسسها دراسات متكاملة لكل أبواب النحو»^(١).

ويرى الباحث أن ما يدعو إليه المجددون المعاصرون ، لا يمكن تحقيقه إلا بإلغاء كثير من مسائل النحو وأبوابه وكتبه ، بل إلغاء كل ذلك من الأساس ، ثم محاولة بناء نحو جديد ووضع قواعد جديدة لعلوم العربية ، وهو عمل - فوق ما فيه من المجازفة والمخاطرة والاستحالة - يجرنا إلى فلك العامية، وهو الهدف الحقيقي لكثير من دعاة التجديد في العصر الحديث ، وحينئذ تنقطع صلتنا بالتراث الإسلامي كله ، إذ يكون فهم النصوص الفصيحة كالقرآن والحديث والشعر والنثر كله مستعصياً منغلِقاً، إن لم يكن مستحيلأ .

وليست علوم العربية - وعلى رأسها النحو - في هذه الدرجة من الصعوبة ، كما تصور الدعوات المشبوهة الظالمة الباطلة ، التي فيها كثير من المبالغة والتهويل . ولو سلمنا جدلاً بوجود القدر الكبير من الصعوبة في هذه العلوم لكان الواجب على المسلمين هو بذل جهد مواز لفهمها واستيعابها وتعليمها ؛ إذ لا بد لهم من ذلك .

ويبدو للباحث أن دعوات التجديد بما لها من أثر نفسي سلبي على المتعلمين ، وما وجدت من إعلام ونشر على نطاق واسع ، وما بذل أصحابها والقائمون عليها من جهود كبيرة ، كانت من أكبر العوائق المنفرة عن علوم العربية ، ومن أهم أسباب الصعوبة التي تواجه المتعلمين ، ومن أكثر دواعي الخوف والتوجس وتخيل العناء الشديد لديهم . وعلى كل حال ومهما يكن من صعوبة ، فلا يمكن بحال تيسير علوم العربية بإلغاء باب أو تقديمه أو تأخيرها أو ما شابه ذلك ، ولكن ببذل الجهد المناسب من المعلم والمتعلم ، واتباع الطرائق والمناهج السليمة ، وإعطاء وقت كاف وعناية أكبر . وهناك

(١) انظر : تاريخ النحو وأصوله ، للدكتور/ عبد الحميد طلب ، مرجع سابق ، ص ٣١٨.

محاولات طيبة ، ودعوات مخلصّة ، ومقترحات قيمة ، وجهود مشكورة ، وتوصيات مفيدة ، في هذا الشأن ^(١) يمكن الاستفادة منها ، والبناء عليها ، والاستعانة بها . والله المستعان .

يخلص الباحث من هذا الفصل إلى أن ظاهرة التأويل كان لها أثر وخطر بالغان في التراث الإسلامي كله ، وأن التأويل نشأ مع نشأة النحو ، ونضج واكتمل مع نضج النحو واكتمال مسائله وقضاياها في كتاب سيبويه ، ثم يبدو أن بعض النحاة أسرفوا في استعماله فأساءوا مما أثار آخرين فأسرفوا في إنكاره إلى درجة الدعوة الصريحة إلى إلغائه مع القياس والعلل النحوية في العصر الحديث ، ولعل الخير والصلاح والهدى في التوسط باستعماله عند الحاجة إليه . لتصحيح معنى أو أطراد القاعدة النحوية برد ما يبدو شاذاً أو قليلاً إلى الكثير الشائع .

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) مثل ما كان من الدكتور محمد عبدالحالق عضيمة في مقالات ومحاضرات كثيرة ، (ينظر مقدمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ود. رمضان عبد التواب في كتابه : فصول في فقه العربية ، ص ٤١٣ ، وما بعدها ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/٣ سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م وتوصيات ندوة اتحاد الجامعات العلمية بالجزائر في ٢٨/٦/١٩٧٦م . وتوصيات ندوة النحو والصرف بجامعة دمشق في ٢١-٢٤ ربيع الأول ١٤١٥هـ - ٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤م . وغيرها من المحاولات التي قام بها الغيورون على العربية من أهل الإسلام ؛ لإصلاح حالها ، وإعادة قوتها وسلطانها .

الفصل الثالث

في تأويل وجه قراءة الرفح في : ﴿ والسارق والسارقة ﴾

وأمثالها عند سيبويه وغيره

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب

الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ .

المبحث الثاني : تأويل سيبويه لهذه القراءة وأمثالها .

المبحث الثالث : آراء النحاة والمفسرين في تأويله وآراؤهم في

تخريج هذه القراءة وأمثالها .

المبحث الرابع : مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في

هذا الموضوع ، والرد عليها .

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب

الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ .

يقوم البحث في هذا الفصل على مسألتين من مسائل النحو ، هما : مسألة حكم الاسم السابق على فعل الطلب في باب الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ ، ودراسة بعض وجوه القراءات القرآنية التي تبدو ظواهرها مخالفة للقاعدة النحوية في هاتين المسألتين .

الاشتغال في اللغة هو : التلهي عن الشيء ، من شغل فلاناً عن الشيء : لهأه ، وصرفه عنه^(١) وفي عرف النحاة : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق لنصبه . مثال ذلك : الكتاب قرأته . ويجوز في الاسم السابق أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، كما يجوز أن ينصب بفعل مقدر محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع من الإعراب للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة .

ومن المعروف عند النحاة في هذا الباب أن الاسم المتقدم على الفعل المذكور له خمس حالات ، فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوي الوجهان . وهي أحوال وأحكام مقررة مفصلة مشروحة في كتب النحو المختلفة^(٢) .

وقد ذكروا أن من مسائل ترجيح النصب ، أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء مثل : معلمك أكرمه . وضيئك لا تهنه : واللهم عبدك ارحمه . وقالوا : « إنما يترجح النصب في ذلك ؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس^(٣) ؛ لأنها لا تحتل الصدق والكذب . ويشكل على هذا نحو قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾^(٤) فإنه نظير قولك : زيداً و عمراً اضرب أخاهما . وإنما يترجح في ذلك النصب ، لكون

(١) هذا ما ورد في المعاجم العربية ، انظر على سبيل المثال : المعجم الوسيط ، مرجع سابق ٥٠٥/٢ .

(٢) هذه الأحوال مفصلة ، باستفاضة في جميع كتب النحو التي تحدثت عن الاشتغال ، وانظر على سبيل المثال : أوضح المسالك ١٦١/٢ .

(٣) لكنه جائز ؛ ولهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضعف لسببين : مخالفة القياس ، ووجود خلاف بين النحاة ، وإن كان الراجع عندهم الجواز . من قبيل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف . انظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى وبل الصدى ، على هامش شرح القطر ، للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ٢٦٦ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة المائدة .

الفعل المشغول فعل طلب . وكذلك قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ^(١) والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين ^(٢) .

وترجيح النصب على الرفع في حالة ما إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ، هو اختيار سيبويه ، ولا يعرف الباحث أحداً خالفه فيما وقف عليه من كلام النحاة في هذه المسألة . وقد قال ابن مالك :
واختير نصب قبل فعل ذي طلب * * * بعدما إيلاؤه الفعل غلب ^(٣)
وإنما الخلاف في الآيتين : هل هما من باب الاشتغال أولاً ؟ .

وقراءة الجمهور من القراء في الآيتين بالرفع . « وقرأ بالنصب في آية المائدة عيسى بن عمر الثقفي ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وهي محكية أيضاً عن ابن أبي إسحاق » ^(٤) . وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور بالرفع ، ثم قال : « وقد قرأ أناس : ﴿ السارق والسارقة ﴾ يعني بالنصب (٥) وقرأ عبدالله بن مسعود : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيانهم » . ووجد في مصحف أبي بن كعب : (والسرق والسارقة) بضم السين المشددة فيهما . ونسب ضبطها هكذا إلى أبي عمرو . وقال ابن عطية : يشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط ؛ لأن قراءة الجماعة إذا كتبت (السرق) بغير ألف ، وافقت هذه في الخط ^(٦) .

وفي آية النور - أيضاً - قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ بالنصب عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد . وزاد أبو حيان في البحر نسبتها إلى شيبه وأبي السهال ، وأغرب فعزاها أيضاً إلى أبي جعفر ورويس ^(٧) . وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور برفع (الزانية والزاني) ، ثم ذكر أن ناساً قرؤوها (الزانية والزاني) بالنصب ^(٨) .

وقرأ : (الزانية والزاني) بغير ياء عبدالله بن مسعود ^(٩) .

(١) الآية الثانية من سورة النور . (٢) شرح قطر الندى وبل الصدى . مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) الألفية ، لابن مالك ، ص ١٨ ، ط / الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) البحر المحيط ٤٧٦/٣ ، وطبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٢٧ . (٥) الكتاب ١٤٣/١ .

(٦) البحر المحيط ٤٧٦/٣ .

(٧) انظر البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، وشواذ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٠٠ ، نشر / ج / برجستراسر ط / المطبعة الرحمانية بمصر ، بدون تاريخ .

(٨) الكتاب ١٤٤/١ . (٩) البحر المحيط ، الموضع السابق .

وتوجيه الرفع في استشهاد سيبويه بالآيتين ، على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لأن بعده جملة (فاجلدوا) ، ولا تصلح أن تكون خبراً ؛ لاقترانها بالفاء ، كما يأتي له مزيد بيان . وقد أجاز سيبويه وقوع الخير فعل أمر ، إذا لم يكن مقترناً بالفاء ^(١) .

وهنا خطأ سببه سوء فهم كلام سيبويه ، لا بد من تصحيحه ، وهو القول بأن سيبويه اختار قراءة النصب ، وفضلها على قراءة الرفع . وقد وقع في هذا الخطأ عدد من العلماء ، ففي إعراب القرآن لابن النحاس : « قرأ عيسى بن عمر : (السارق والسارقة) نصباً ، وهو اختيار سيبويه » ^(٢) وفي كتاب مشكل إعراب القرآن ، عند إعراب هذه الآية : « وكان الاختيار على مذهب سيبويه في النصب » ^(٣) وأصرح من هاتين العبارتين عبارة الزمخشري في الكشاف : « وقرأ عيسى بن عمر بالنصب ، وفضلها سيبويه على قراءة العامة » ^(٤) وأخذ هذه العبارة الأخيرة المفسرون الذين جاءوا بعد الزمخشري ، فرددوها في تفاسيرهم ، مثل ما جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : « سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة العامة » ^(٥) وقد أخذ الإمام فخر الدين الرازي هذا الخطأ السيبي في فهم لكلام سيبويه ، فلم يكتف بتريديها ، كما فعل غيره من العلماء ، ولكنه زاد على ذلك ، فبنى عليه أوهاماً يأتي بيانها وبطلانها ^(٦) .

والحق أن سيبويه فضل نصب الاسم السابق في باب الاشتغال ، فيما إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ، ولم يفضل قراءة النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة في هاتين الآيتين ، وما كان ذلك من منهج سيبويه في يوم من الأيام ، فهو لا يفضل قراءة على قراءة ، فقد صرح بقبولها جميعاً ، وأنها سنة لا تخالف كما تقدم . وقد صحح هذا الخطأ في فهم كلام سيبويه كل من أبي حيان في البحر ^(٧) وتلميذه : ابن مكتوم النحوي ، في الدر اللقيط ^(٨) والسمين الحلبي ، في الدر المصون .

(١) الكتاب ١/٤٤٤ .

(٢) إعراب القرآن ، ابن النحاس ، مرجع سابق ، ٤٩٥/١-٤٩٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، مرجع سابق ، ٢٢٥/١ .

(٤) الكشاف ، مرجع سابق ، ٦١٢/١ .

(٥) حاشية الشهاب الحفاجي على تفسير البيضاوي ، مرجع سابق ، ٢٤١/٣ .

(٦) انظر : التفسير الكبير (مفتاح الغيب) ، لفخر الدين الرازي ، مرجع سابق ، ٢٢٣/١١ .

(٧) انظر البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٤٧٦/٣ .

(٨) انظر الدر اللقيط من البحر المحيط ، على هامش البحر ، في الموضع السابق .

وقد لخص هذا التصحيح بقوله : « قال الزمخشري : وفضلها سيبويه على قراءة العامة : لأجل الأمر ، لأن (زيداً فاضربه) أحسن من (زيداً فاضربه) . وفي نقله تفضيل النصب على قراءة العامة نظر ، ويظهر ذلك بنص سيبويه . قال سيبويه : « الوجه في كلام العرب النصب ، كما تقول : زيداً اضربه . ولكن أبت العامة إلا الرفع »^(١) وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه : أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء ، إذ لو كانت من باب الاشتغال ، لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع ، فدل على أن الآية محمولة على كلامين ، لا على كلام واحد ، وهذا ظاهر »^(٢) .

ويبدو للباحث أن قول سيبويه : « والوجه في كلام العرب النصب ... ولكن أبت العامة إلا الرفع » صريح في أنه يفضل النصب في باب الاشتغال ، والحالة هذه ؛ لوجود فعل الأمر ، ويعني أن ذلك هو مقتضى كلام العرب . ولا يقارن بين القراءتين البتة ، ولكن بعض هؤلاء العلماء ، لم يعط هذا الموضوع من كلام سيبويه حقه من التأمل والنظر ؛ فكان الخطأ في الفهم ، وتبعه غيره من غير تأكد ، ثقة بفهمه . والله تعالى أعلم . وعلى كل حال الخطأ في فهم كلام سيبويه كثير ومشهور.^(٣)

إذا تقرر هذا ، فظاهر الآيتين على قراءة الجمهور المتواترة فيهما بالرفع ، أن يكون الأسمان المرفوعان فيهما مبتدأً ، ومعطوفاً عليه ، والخبر جملة (فاقطعوا أيديهما) و (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقد وقعت الفاء في خبر المبتدأ زائدة . وهذا الظاهر غير صحيح عند الجمهور وعلى رأسهم سيبويه ؛ لأنهم يرون أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً . ولما لم يكن ما في الآيتين شيئاً من ذلك ، منعوا دخولها في هذه الصورة ، ومن تأول سيبويه ما في الآيتين وأمثالهما من الكلام ، وتبعه في ذلك جمهور النحاة والمفسرين ، وخالفه بعضهم . وهذا ما يتناوله الباحث في هذا الفصل بالعرض والنقد والتحليل .

ذكر السيوطي أن وقوع الغاء زائدة في خبر المبتدأ له ضربان : واجب ، وهو ما بعد أما ... وجائز ، وذلك في صور ، إحداها أن يكون المبتدأ (ال) الموصولة بمستقبل عام نحو (الزانية والزاني) و(السارق والسارقة ...) . ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الفاء لا تزداد في خبر المبتدأ ، إلا

(١) الكتاب ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ، مرجع سابق ، ٢٥٩/٤ .

(٣) حتى أُلّف في ذلك الدكتور / صبحي عبد الحميد محمد عبدالكريم كتاباً طريفاً أسماه : (ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه) .

إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ... ﴾ ^(١) أو تكون صلة الموصول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ ^(٢) أو يكون المبتدأ اسماً موصوفاً بالاسم الموصول ، نحو قوله عز وجل : ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ... ﴾ ^(٣) وما في الآيتين لا يدخل في واحدة من هذه الصور؛ ولهذا تأولوا الآيتين ، بأن الخبر محذوف ، تقديره : في الفرائض ، أو فيما يتلى عليكم ، أو فيما فرض عليكم ، أو فيما أنزل عليكم ، حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . وحكم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ^(٤) .

المبحث الثاني: تأويل سبويه لهذه القراءة وأمثالها .

تحدث سبويه في « هذا باب الأمر والنهي » حديثاً طويلاً عن نصب الاسم المشغول عنه قبل الأمر والنهي ، وبعد حروف الاستفهام ، فكان من كلامه في ذلك قوله : « ... تقول : أما زيد فسلام عليه . وأما الكافر فلعنة الله عليه ؛ لأن هذا ارتفع بالابتداء . وأما قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .. ﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل ^(٥) ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾ ^(٦) . ثم قال بعد : (فيها أنهار من ماء) ، فيها كذا وكذا ، وإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص ، مثل الجنة ، أو ما يقص عليكم ، مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . والله أعلم . (وكذلك الزانية والزاني) ، فكأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ ^(٧) ، قال : في الفرائض ، الزانية والزاني أو : الزانية والزاني

(١) الآية ٣٠ من سورة الشورى . (٢) الآية ٥٣ من سورة النحل .

(٣) الآية ٦٠ من سورة النور .

(٤) انظر هومع الهوامع ، للسيوطي ، مرجع سابق ١/١٠٩ ، وأوضح المسالك ، بتحقيق محمد محي الدين ، مرجع سابق ١/٣٦٠ . (٥) يعني أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال أصلاً ؛ لأنه قال في أول هذا الباب : « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيهما أن يبدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً » ، هذا في الكتاب ١/١٣٧ .

(٦) الآية ١٥ من سورة محمد ﷺ .

(٧) الآية الأولى من سورة النور .

في الفرائض . ثم قال : فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع ، كما قال :
وقائلة: **خولان** فانكح فتاتهم * * وأكرومة الحيين خلوا كما هيا ^(١)

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر . وكذلك (السارق والسارقة) كأنه قال : فيما فرض
الله عليكم ، السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم ، وإنما جاءت هذه
الأسماء بعد قصص وأحاديث . ويحمل على نحو من هذا قوله عز ثناؤه : ﴿ واللذان يأتيانها منكم
فاذوهما ﴾ ^(٢) وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد ، إذا كنت تخبر بأشياء أو توصي ، ثم
تقول : زيد أي : زيد فيمن أوصى به ، فأحسن إليه وأكرمه .

وقد قرأ ناس : (والسارق والسارقة) و (الزانية والزانية) ، وهو في العربية على ما ذكرت لك
من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع .

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب ، إذا
كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل ^(٣) .

هذا هو تأويل سيبويه وتحليله لوجه قراءة الرفع في الآيتين ، وهو يرى أن النصب فيهما
عربي قوي جيد ، ولكن القراءة سنة متبعة . وسيبويه لا يجيز - كما تقدم - أن يكون وجه الرفع من
باب الابتداء والخبر ؛ لوجود الفاء . قال في مكان آخر من هذا الباب نفسه : « ولو قلت : زيد فله
درهم ، لم يجز » ^(٤) ، وإنما جاز : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود ؛
لأن ذلك في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء . ومن ذلك

(١) هذا البيت من أبيات سيبويه ، الخمسين التي لم يعرف قائلوها . وخولان قبيلة من مزحج باليمن . وأكرومة ، بضم الهمزة وسكون
الكاف بعدها راء مهملة : من الكرم ، بوزن الأضحوكة من الضحك ، والأحدوثة من الحديث ، والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي
تدل عليه هو معنى اسم المفعول . وأراد بالحيين : حي أبيها ، وحي أمها ، يريد : أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبيها .
وخلو : خالية من الأزواج . وكما (هي) : كعهدك من بكارتها . والشاهد فيه : رفع (خولان) على الابتداء ، وتقدير الخبر . ولا
يصح أن تكون جملة (فانكح فتاتهم) هي خبر (خولان) وزيدت الفاء في الخبر ؛ لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء على الخبر
عند العرب ، إذ لم يسمع عنهم مثل : زيد فمنطلق .

(٢) الآية ١٦ من سورة النساء . (٣) الكتاب ١/١٤٢-١٤٤ .

(٤) علق السيرافني على هذا الموضع بقوله : لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ؛ لأن الكلام إنجاز منحض ، ولا مذهب للمجازات فيه .
من هامش الكتاب ١/١٣٩ ، وانظر هامش طبعة بولاق من الكتاب ١/٧٠ ، وهداية السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ، لمحمد
محي الدين عبد الحميد ١٦٣/٢ .

قوله تعالى : ﴿ والذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلاتية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾^(١) . ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاءك فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث ، الجزاء^(٢) .

والذي يمكن أن يستخلصه الباحث من كلام سيبويه في هذا الباب ، أن الآيتين تتكون كل واحدة منهما من جملتين اثنتين : الأولى ، اسمية ، وهي : السارق والسارقة في الفرائض ، أو في الفرائض حكم السارق والسارقة ، أو فيما يتلى عليكم أو فيها أنزل عليكم (أو نحو ذلك) حكم السارق والسارقة . والثانية فعلية ، وهي قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ . وهذه الجملة مفسرة ومفصلة ومبينة لذلك الحكم الذي تضمنته الجملة الأولى . وقد قرر كثير من علماء النحو والتفسير مضمون كلام سيبويه أحسن تقرير في وضوح وبيان تامين ، وبطيب للباحث أن يذكر هنا بعض ما وقف عليه في هذا الشأن ، ويشير إلى البقية في مواضعها . والله الموفق .

قال العلامة ابن مكتوم النحوي : « وتلخيص ما تقدم من كلام سيبويه ، أن الجملة الواقعة أمراً بغير فاء بعد اسم ، يختار فيه النصب ، ويجوز فيه الابتداء ، وجملة الأمر خبره » وهو يشير إلى قول سيبويه : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له ، لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك في الخبر . ومثل ذلك : أما زيداً فاقتله^(٣) . أضاف ابن مكتوم : « فإن دخلت الفاء ، فإما أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر أو عاطفة . فإن قدرتها الداخلة على الخبر ، فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم مبتدأً ، والجملة الأمرية خبره ؛ إلا إذا كان المبتدأً أجري مجرى اسم الشرط لشبهه به - وله شروط ذكرت في كتب النحو - وإن كانت عاطفة ، كان ذلك الاسم مرفوعاً ، إما مبتدأً كما تأول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة ﴾ . وإما خبر مبتدأً محذوف كما في قولك : القمر - والله - فانظر إليه » وهو بهذا يشير إلى قول سيبويه : « وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنياً على مبتدأً مظهر أو مضمّر . فأما في المظهر فقولك : هذا زيد

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٢) الكتاب ١/١٣٩ .

(٣) الكتاب ١/١٣٨ .

فاضريه ، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلال - والله - فانظر إليه ، كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر . ومما يدل على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيد ، فحسن جميل ، كان كلاماً جيداً ، ومن ذلك قول الشاعر : وقائله : خولان ... إلخ البيت هكذا سمع العرب تنشده» ^(١) أضاف ابن مكتوم : « والنصب على هذا المعنى دون الرفع ؛ لأنك لو نصبت احتجت إلى حذف جملة فعلية ، تعطف عليها بالفاء ، وإلى حذف الفعل الناصب ، وإلى تحريف الفاء إلى غير محلها ... فسيبويه إنما اختار هذا التخريج ، لأنه أقل كلفة من النصب مع وجود الفاء ، وليس الفاء الداخلة في خبر المبتدأ ؛ لأن سيبويه لا يجيز ذلك في (ال) الموصولة» ، وهنا يشير إلى قول سيبويه : « فإذا قلت : زيد فاضريه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . الا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق ، لم يستقم . فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ ، وإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على (عليك) ، كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله...» ^(٢) ثم أنهى ابن مكتوم شرحه لكلام سيبويه بقوله : « فالآيتان عنده من باب (زيد فاضريه) فكما أن المختار في هذا الرفع ، فكذلك في الآيتين ... ويجوز في (واللذان يأتينها منكم) أن يرفع على الابتداء والجملة التي فيها الفاء خبره ؛ لأنه موصول مسبوق بشروط الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره ؛ لشبهه باسم الشرط ، بخلاف قوله : (والسارق والسارقة) فإنه لا يجوز عند سيبويه دخول الفاء في خبره ؛ لأنه لا يجري مجرى اسم الشرط ، فلا يشبه به في دخول الفاء» ^(٣) .

الهبث الثالث : آراء النحاة والمفسرين في تأويله ، وآراؤهم في تخريج هذه القراءة وأمثالها .

في موضع آخر ، ذكر ابن مكتوم تأويل سيبويه مقدماً له على غيره من التأويلات حيث قال : «والرفع في (السارق والسارقة) على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم أو فيما فرض عليكم ، السارق والسارقة أي : حكمها . ولا يجيز سيبويه أن يكون الخبر قوله : (فاقطعوا) ؛ لأن الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور أو جملة لأداء الشرط . والموصول هنا (ال) ، وصلتها اسم فاعل أو اسم مفعول . وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه ، وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين ، أعني أن يكون (السارق والسارقة) مبتدأ ، والخبر جملة الأمر ، أجروا (ال) وصلتها مجرى الموصول المذكور ؛ لأن المعنى فيه على العموم ؛ إذ معناه : الذي سرق والتي سرت . ولما كان مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك ، تأوله على إضمار الخبر ، فيصير

(١) الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ . (٢) الكتاب ١٣٨/١ . (٣) الدر اللقيط من البحر المحيط ، مرجع سابق ، ٤٧٨/٣ وما بعدها .

تأويله : فيما فرض عليكم حكم السارق والساqrقة . جملة ظاهرها أن تكون مستقلة ، ولكن المقصود هو في قوله : (فاقطعوا) فجيء بالفاء رابطة للجملة الثانية بالأولى ، موضحة الحكم الأول المبهم في الجملة الأولى»^(١).

هذا ما انتهى إليه ابن مكتوم النحوي ، ولعل السمين الحلبي كان أوضح عبارة وأكثر بياناً لتأويل سيبويه ولرأي غيره في المسألة حيث قال : « فأما قراءة الجمهور ، ففيها وجهان ، أحدهما ، - وهو مذهب سيبويه والمشهور من أقوال البصريين - أن (السارق) مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : فيما يتلى عليكم أو فيها فرض عليكم السارق والساqrقة أي : حكم السارق والساqrقة : ويكون قوله: (فاقطعوا) بياناً لذلك الحكم المقدر ، فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها ؛ فلذلك أتى بها فيه ؛ لأنه هو المقصود ، ولو لم يأت بالفاء لتوهم أنه أجنبي . والكلام على هذا جملتان : الأولى خبرية ، والثانية أمرية .

والثاني :- وهو مذهب الأخفش^(٢) ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة - أنه مبتدأ أيضاً ، والخبر الجملة الأمرية من قوله : (فاقطعوا) ، وإنما دخلت الفاء في الخبر ؛ لأنه يشبه الشرط ؛ إذ الألف واللام فيه موصولة ، بمعنى الذي والتي ، والصفة صلتها ، فهي في قوة قولك : والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا . وأجاز الزمخشري الوجهين ، ونسب الأول لسيبويه ، ولم ينسب الثاني ، بل قال : «وجه آخر أن يرفعا بالابتداء ، والخبر فاقطعوا»^(٣).

وإنما اختار سيبويه أن خبره محذوف ، كما تقدم تقديره ، دون الجملة الطلبية بعده ، لوجهين ، أحدهما أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب ، نحو زيداً فاضربه ؛ لأجل الأمر بعده ... والثاني : دخول الفاء في خبره ، وعنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح ، ك(الذي) و(من) ، بشروط أخرى ذكرتها في كتبي النحوية ؛ وذلك لأن الفاء إنما دخلت ؛ لشبه المبتدأ بالشرط ، واشترطوا في صلتها أن تصلح لأداة الشرط من كونها جملة فعلية مستقلة المعنى ، أو ما يقوم مقامها من ظرف وشبهه ؛ ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداة الشرط ، لم يجوز دخول الفاء في الخبر . وصلة (ال) لا تصلح لمباشرة أداة الشرط ؛ فلذلك لا تدخل الفاء في خبرها ، وأيضاً (ال) وصلتها في حكم اسم واحد ، ولذلك تخطاها الإعراب»^(٤).

(١) المرجع السابق ٤٧٦/٣ وما بعدها .

(٢) لم يرد ذلك في كتابه : (معاني القرآن) ، بل لم يذكر الآيتين أصلاً ، انظر معانيه ٢٥٨/١ ، ٤٢٠/٢ .

(٣) الكشف ٦١١/١ . (٤) الدر المصون ، مرجع سابق ٢٥٨/٤ .

وبهذا يؤكد السمين صحة ما فعله ابن مكتوم قبله من بيان وجهة تأويل سيبويه لقراءة الجمهور بالرفع، وإن خالفه بعض النحاة . ومما يدل على أن تأويل سيبويه هذا هو الذي استقر عليه الفكر النحوي عند المتأخرين من النحاة ، قول ابن هشام الأنصاري : « ويترجح النصب في نحو : زيدا اضره ؛ للطلب ، ونحو (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) متأول». هذا في متن القطر ، وفي شرحه ذكر الإشكال الذي يثيره ظاهر قراءة الجمهور بالرفع في الآيتين ، كما تقدم في مستهل هذا الفصل ، وأجاب بقوله : « وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، واقطعوا جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى . ومثله : زيد فقير فأعطه ، وخالد مكسور فلا تهنه . وهذا قول سيبويه ، وقال المبرد : (ال) موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كما في قولك : الذي يأتيني فله درهم . وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه»^(١).

ومما تقدم يتبين أن المبرد والأكثرين - كما قال السمين - يتفقون مع سيبويه في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال في شيء ، وإن اختلفوا في جواز دخول الفاء على الخبر في هذه الصورة.

وقد قرر هذه المسألة بما لا يخرج عما سلف ، وأيد تأويل سيبويه كل من العكبري في التبيان في إعراب القرآن^(٢) وأبو حيان في البحر المحيط إلا أنه غالى جداً في الرد على الفخر الرازي الذي أساء فهم كلام سيبويه ، وبنى على فهمه الخاطيء أوهاماً يأتي ذكرها ملخصة والرد عليها^(٣) ، وذهب - كذلك - إلى تأويل سيبويه من المفسرين القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن^(٤) والألوسي في تفسيره : روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني^(٥) وأيده من أصحاب الحواشي

(١) شرح قطر الندى ، مرجع سابق ص ٢٦٩ . وانظر أوضاع المسالك ١٦٢/٢ .

(٢) التبيان ، في إعراب القرآن ، مرجع سابق ٤٣٥/١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤٧٦/٣ . وانظر الدر اللقيط بهامش الصفحة نفسها ، وما بعدها .

(٤) تفسير القرطبي ، مرجع سابق ١٦٦/٦ .

(٥) انظر روح المعاني ، مرجع سابق ، ١٣٢/٦ .

الشهاب الخفاجي^(١) وشيخ زادة^(٢) في حاشيتهما على تفسير البيضاوي^(٣).

وذكر الألوسي أن من النحاة من ذهب إلى أن (أما) مقدرة في الآيتين الكرمتين ؛ إذ الأصل فيهما : أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . وعلى هذا يصح دخول الفاء في الخبر ؛ لأن المبتدأ قد تضمن معنى الشرط^(٤)

وقد تقدم أن من النحاة من أجاز كون الجملة الأمرية الواقعة بعد الفاء هي الخبر ، وهؤلاء يتفقون مع سيبويه في أن الفاء لا تدخل على الخبر إلا في المواضع المعينة بالشروط السابقة ، كما يتفقون معه في أن الآيتين ليستا من الإشتغال في شيء ، ولكنهم اختلفوا معه في كون الآيتين من مواضع جواز دخول الفاء في الخبر ، فذهبوا إلى أنهما منها ؛ لأن الألف واللام في (السارق) وأخواتها بمنزلة الذي ؛ إذ لا يراد بها سارق بعينه ولا سارقة بعينها ، وإنما يدخل فيه كل سارق وسارقة . وتقدم أن هذا هو قول أبي العباس المبرد^(٥) ونسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين^(٦) وهو اختيار الفراء في معانيه^(٧) ونسبه ابن الأنباري أيضاً إلى أبي الحسن الأخفش ، وليس في معانيه إشارة إلى ذلك^(٨) وذهب إلى ذلك من النحاة المتأخرين ابن مالك حيث قال في التسهيل : « تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أما ، وجوازاً على ما بعد مبتدأ واقع موقع (من) الشرطية أو (ما) أختها أو (ال) الموصولة بمستقبل عام كقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ . »^(٩) وقال رضي^(١٠) : « واعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) وجوباً ،

(١) هو أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري ، الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ . كان من أشهر العلماء والأدباء في عصره ، صاحب مؤلفات مفيدة ، مثل (عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي) وكفيه فخراً أنه الشيخ البارز للعلامة البغدادي صاحب الخزانة . له ترجمة حافلة في خلاصة الأثر ، للمحبي ٣٣١/١ ، وتقديم الخزانة .

(٢) هو : العالم الفاضل محي الدين محمد بن الشيخ مصلح الدين مصطفى القوجوي ، المعروف بشيخ زادة المتوفى سنة ٩٥١ هـ . وحاشيته قديمة يكثر النقل عنها في الكتب المختلفة ، وله ترجمة وافية في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٦٣/١ .

(٣) انظر حاشية الشهاب ٢٤٢/٣ ، وحاشية شيخ زادة ١١٢/٢ .

(٤) روح المعاني ١٣٣/٦ .

(٥) انظر : (البيان في غريب إعراب القرآن) ، لابن الأنباري ، مرجع سابق ٢٩٠/١ ، والدر المصون - وأضاف إليه الأكثرين - ٢٥٨/٤ .

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ . (٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ .

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ، ٢٥٨/١ ، ٤٢٠/٢ .

(٩) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن عقيل ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، نشر دار الفكر بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٥ م .

(١٠) هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، نحوي ، صرفي ، مشارك في عدد من العلوم ،

له ترجمة في ملجم المؤلفين مع ذكر مصادرها ١٨٣/٩ .

نحو : أما زيد فقائم ... وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا ، وهو شيطان ، أحدهما : الاسم الموصول ، إما بفعل ، أو ظرف ، ويدخل في قولنا (الموصول) اللام الموصولة أيضاً في نحو « والزانية والزاني فاجلدوا » . (١)

ومن ارتضى هذا التوجيه الأعم الشنتمري (٢) والزمخشري (٣) وهؤلاء رجحوا هذا التوجيه في الآيتين وأمثالهما من الكلام ، وقرروا جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ والحالة هذه قياساً مطرداً ، وعللوا ذلك بأن الآيتين لا تدلان على واحد بعينه . قال المبرد : « الاختيار فيه الرفع بالابتداء ؛ لأن القصد ليس واحداً بعينه ، فليس هو مثل قولك : زيدا فاضربه ، وإنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده » (٤) ذكر هذا ابن الأنباري ، وشرحه بأن الآية الكريمة تتضمن معنى الشرط ، فالسارق بمنزلة : من سرق ، وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء (٥) . وقال الفراء : « إنما تختار العرب الرفع في السارق والسارقة ؛ لأنهما غير موقتين ، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام » (٦) وذكر الفخر الرازي ما تقدم عن المبرد وابن الأنباري من أن الآية تفيد معنى الجزاء ، واحتج له بأن الله تعالى صرح بذلك في قوله : (جزاءً بما كسبنا) ، وأضاف : « ... وهذا دليل على أن القسط شرع جزاءً على فعل السرقة ، فوجب أن يعم الجزاء ، لعموم الشرط ... والسرقة جنائية ، والقطع عقوبة ، وربط العقوبة بالجناية مناسب ، وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على أن الوصف علة لذلك الحكم » (٧) .

والرازي يذكر هذا كله للرد على تأويل سيبويه ، ويبدو للباحث أن الآية لو كانت تفيد معنى الجزاء في أولها ؛ لما احتج إلى قوله : (جزاءً بما كسبنا) فذكر هذا دليل على أن أول الآية لم يفد معنى الجزاء على عكس ما ذهب إليه الفخر الرازي ، وأيضاً لم يصرح بالجزاء في آية النور ، وأسلوب الآيتين واحد ؛ مما يرجح عدم صحة ما أراده الرازي الذي يبدو متعسفاً في الرد على سيبويه هنا . وقد

(١) شرح الكافية ، للرضي ، مرجع سابق ١/١٠١ .

(٢) انظر أوضاع المسالك ، مرجع سابق ١/٣٦١ ، والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي الشنتمري ، أبو الحجاج المتوفى سنة ٤٧٦ هـ بمدينة إشبيلية وكان مولده سنة ٤١٠ هـ ، وهو شارح شواهد سيبويه ، بكتابه : (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) المطبوع بهامش طبعة بلاق من الكتاب ، وكان عالماً فاضلاً صاحب رحلات وتأليف حسان في اللغة والأدب وغيرها . انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٤/٦٥ ، وبغية الوعاة ٢/٣٥٦ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٥٣ ، ومعجم الأدباء ، ٢٠/٦٠ ، والأعلام ٩/٣٠٨ .

(٣) انظر الكشاف ٦/٦١١-٦١٢ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٠ .

(٥) الموضع السابق .

(٦) مفاتيح الغيب ١١/٢٢٣ .

(٧) مرجع سابق ١/٣٠٦ .

ذكر الزجاج في معانيه قول المبرد السالف ثم قال : « وهذا هو القول المختار » ، وهو تابع لشيخه المبرد في هذا الاختيار . وقد ختم الزجاج كلامه بقوله : « وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين »^(١) وقد كان تلميذه أبو جعفر النحاس أدق منه وأكثر إيضاحاً وتفصيلاً حين حدد القائلين بهذا الرأي من البصريين والكوفيين ، بعد أن شرح رأي سيبويه شرحاً وافياً^(٢) والرازي عند تعرضه لهذا الخلاف في توجيه قراءة الرفع في الآيتين ، شرح اختيار المبرد والزجاج والفراء شرحاً وافياً ، واحتج له احتجاجاً عميقاً ، ختمه بقوله : « ... لأن الألف واللام في قوله (والسارق والسارقة) يقومان مقام (الذي) ؛ فصار التقدير : الذي سرق فاقطعوا يده . وعلى هذا التقدير ، حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزءاً ، وأيضاً النصب إنما يحسن إذا أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها . وأما إذا أردت توجيه هذا الجزء على كل من أتى بهذا الفعل ، فالرفع أولى ، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج ، وهو المعتمد »^(٣) .

ويبدو للباحث أن كلام سيبويه ، لا ينافي معنى الربط بين الفعلين ، الذي يقرره أصحاب هذا الرأي ويحتجون به على سيبويه ومن ذهب مذهبه ؛ فقد تقدم تصريح ابن هشام - وهو من القائلين بقول سيبويه - بأن الفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، ونظر له بقوله : خالد فقير فأعطه . وفي باب العطف ، ذكر صراحة هذا المعنى للفاء ، بعد أن ذكر أن الفاء تفيد العطف والترتيب والتعقيب ، فقال : « وللفاء معنى آخر ، وهو التسبب ، وذلك غالب في عطف الجمل »^(٤) .

وبناءً على هذا فالفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، فالكلام من عطف الجمل ، وليس من باب الاشتغال على ما ذهب إليه سيبويه ومن تقيده ، فكون الفاء للربط والجزاء هنا لا ينافي كلام

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٩ .

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٢/٦٤١ .

(٣) مفاتيح الغيب ١١/٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٤) شرح قطر الندى ص ٤٢٩ .

سيبويه ، كما يوهم ذلك كلام الرازي الذي توهم أن سيبويه يضعف وجه الرفع هنا ويختار النصب وليس كذلك .

وبناءً على ما تقدم يخلص الباحث إلى أن النجاة والمفسرين لم يتفقوا على تأويل سيبويه في توجيه قراءة الرفع في الآيتين ، وذهبوا مذاهب أخرى في توجيهها ، وتأويلها ، فكانت الأقوال أربعة ، تلخيصها كما يلي :

١ / القول بأن الآيتين ليستا من الاشتغال في شيء ، والكلام جملتان معطوفتان بالفاء ، وخبر المبتدأ من الجملة الأولى محذوف مقدر ، وليس هذا من مواضع جواز دخول الفاء على الخبر . وهذا قول سيبويه ومن ذهب مذهبه .

٢ / القول الثاني مثل الأول في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال ، لكن ما بعد الفاء هو خبر المبتدأ ، وأن الآيتين من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها ، وهذا قول المبرد والزجاج والفراء ومن تبعهم .

٣ / القول بأن (أما) مقدر في الكلام . وقد ذكره الألوسي في روح المعاني منسوباً إلى بعض العلماء بلا تحديد .

٤ / القول الرابع مثل الأول بأن الآيتين ليستا من باب الاشتغال على قراءة الرفع ، كما أنهما ليستا من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها ، فيما ذكر النجاة ، ولكن دخول الفاء على الخبر جائز مطلقاً ، ولا يختص بمكان معين . وهذا القول منسوب إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني^(١) ولم يقف عليه الباحث فيما وقف عليه من كتبهما ، ويبدو هذا القول ضعيفاً جداً ، إذ لا يمكن القول بصحة نحو : زيد فسافر ، أو عمرو فمنطلق ، أو أنت ففاهم .

والله تعالى أعلم .

(١) انظر : واضح المسالك إلى تحقيق منهج السالك ، للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ١ / ٣٦١ ط / مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٧٠م .

المبحث الرابع : مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضوع ، والرد عليها .

فهم الإمام فخر الدين الرازي كلام سيبويه السابق في الآيتين فهماً خاطئاً ، بأنه تفضيل لقراءة النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة ، ثم بنى على هذا الفهم الخاطيء أوهاماً نسجها من خيوط العنكبوت ، ردها عليه العلماء وبينوا له وجه الحق في كلام سيبويه . وقد غضب الإمام أبو حيان النحوي غضباً شديداً ؛ لهذه التهمة الباطلة الظالمة على إمام النحاة ؛ فكان رده على الرازي شديداً ، كما يأتي ، وقد تبعه في ذلك تلميذاه السمين الحلبي وابن مكتوم النحوي . ويذكر الباحث هنا قول الرازي كاملاً ، ثم الردود عليه في إيجاز مع ما يفتح الله به من مناقشات حول هذه المسألة التي ما يزال قوم يجادلون فيها في العصر الحديث رغم وضوح وجه الحق فيها .

رد الرازي على سيبويه بخمسة وجوه ، فيما فهمه خطأ من كلامه ، فقال : « ... والذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، ويدل على فساده وجوه ، الأول : أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولة عن الرسول ﷺ وعن أعلام الأمة ، وذلك باطل قطعاً . فإن قال سيبويه : لا أقول : إن القراءة بالرفع غير جائزة ، ولكنني أقول : القراءة بالنصب أولى ، فنقول: رديء أيضاً ؛ لأن ترجيح قراءة لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين ، أمر منكر وكلام مردود .

الثاني : لو كانت القراءة بالنصب أولى ، لوجب أن يكون في القراء من يقرأ : « واللذين يأتيانها منكم فأذوهما » بالنصب ، ولما لم يوجد في القراء من يقرأ كذلك ، علمنا سقوط هذا القول .

الثالث : أنا إذا جعلنا (السارق والسارقة) مبتدأ ، وخبره مضمرة ، وهو الذي يقدره : (فيما يتلى عليكم) ، بقي شيء آخر تتعلق به الفاء في قوله (فاقطعوا) . فإن قال : الفاء تتعلق بالفعل الذي دل عليه قوله : (السارق والسارقة) ، يعني : أنه إذا أتى بالسرقه فاقطعوا يده . فنقول : إذا احتجت في آخر الأمر أن تقول : (السارق والسارقة) تقديره : (من سرق) ، فاذا ذكر هذا أولاً ؛ حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته .

الرابع : إذا اخترنا القراءة بالنصب ، لم تدل على أن السرقه علة لوجوب القطع ، وإذا اخترنا القراءة بالرفع ، أفادت الآية هذا المعنى ، ثم إن هذا المعنى متأكد بقوله (جزاء بما كسبنا) فتبين أن القراءة بالرفع أولى .

الخامس أن سيبويه قال : « وهم يقدمون الأهم ، والذي هم ببيانه أعني »^(١) فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقاً على وجوب القطع ، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصرفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق ، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه سارقاً ، ومعلوم أنه ليس كذلك ؛ فإن المقصود في هذه الآية تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها ، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة^(٢).

ويبدو للباحث أن الفخر الرازي بنى رده على سيبويه على ركنين من الباطل ، الأول : تفضيل قراءة النصب على قراءة الرفع ، وهو وهم وخطأ في فهم كلام سيبويه ، كما تقدم القول في ذلك مستوفى. الثاني تقويل سيبويه ما لم يقله ، وتحميل عبارته أكثر مما تحتمل ؛ فكل ما قال فيه : فإن قال كذا .. لم يقل به سيبويه ، وليس في كلامه إشارة إلى ذلك ، فكأن الرازي إنما يتخيل أن سيبويه يقول بهذا ، ثم يرد عليه . وهذا من الضعف بحيث لا يحتاج إلى الرد . فلما كان الركنان اللذان بنى عليهما كلامه باطلين من أساسهما ، ولا وجود لهما البتة ، كان ما بنى عليهما من الزعم كذلك بالضرورة ؛ ولهذا عقب السمين على هذا الرد بقوله : « ... انتهى ما زعم أنه رد على إمام الصناعة »^(٣) فأمثال سيبويه لا يرد عليهم بمثل هذا الكلام المتهافت ، المبني على النظرة العجلى والقول الجزاف ، فكلام إمام النحاة ، وإمام الصناعة - كما سماه السمين - أرفع من ذلك وأعمق وأدق ، ويحتاج إلى دقة وتأن وروية في فهم مقصوده ، كما أجمع على ذلك الناس ، لا كما فعل الرازي رحمه الله تعالى . ويفضل الباحث هنا إيراد رد الإمام السمين الحلبي ؛ لأنه موجز مختصر وأف على رد الإمامين : أبي حيان وتلميذه ابن مكتوم ؛ لأنه طويل جداً يستغرق ما يزيد على عشرين صفحة مع شدة العبارة ، وقوة التعبير ، وإغلاظ القول على الرازي ؛ لتجاسره على إمام النحاة بالباطل وما لا علم له به ؛ ولهذا فضل الباحث الاكتفاء بإيراد رد السمين الملخص من رد الإمامين قبله ، مع الإشارة إلى بعض ردهما .

قال السمين بعد حكاية رد الرازي على سيبويه : « انتهى ما زعم أنه رد على إمام الصناعة . والجواب عن الوجه الأول ما تقدم جواباً عما قاله الزمخشري ، وقد تقدم ، ويؤيده نصب سيبويه ،

(١) الكتاب ٣٤/١ ، ونصه : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم » . ولا يتم للرازي ما أراد بهذا الكلام من نص سيبويه ؛ لأنه مبتور محرف ، كما يأتي له مزيد بيان وفضل إيضاح .

(٢) الدر المصون ٤/٢٦٠ .

(٣) مفاتيح الغيب ١١/٢٢٣ .

فإنه قال : « وقد يحسن ويستقيم : عبد الله فاضره ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمراً ، فأما في المظهر فقوله : هذا زيد فاضره . وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا كان مظهراً ، وذلك قولك : الهلال - والله - فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ثم جئت بالأمر . ومن ذلك قول الشاعر :
وقائلة : خولان فانكح فتاتهم ** وأكرومة الحيين خلوا كما هيا .

هكذا سمع عن العرب تنشده « يعني برفع (خولان) ، فمع قوله : « يحسن ويستقيم » كيف يكون طاعناً في الرفع ؟ . وقوله : « فإن قال سيبويه إلى آخره » فسيبويه لا يقول ذلك ، وكيف يقوله وقد رجح الرفع بما أوضحته ؟ . وقوله : « لم يقرأ بها إلا عيسى » ليس كما زعم ، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم بن أبي عبلة ، وأيضاً فهؤلاء لم يقرؤوها من تلقاء أنفسهم ، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول ﷺ ، غاية ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى .

وعن الثاني : أن سيبويه لم يدع ترجيح النصب حتى يلزم بما قاله ، بل خرج قراءة العامة على جملتين ؛ لما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء ؛ ولذلك لما مثل سيبويه جملة الأمر والنهي بعد الاسم ، مثلها عازيتين من الفاء ، قال : « وذلك قولك : زيداً اضربه ، وعمراً امر به » .

وعن الثالث : ما تقدم من الحكمة المقتضية للمجيء بالفاء ، وكونها رابطة للحكم بما قبله .

وعن الرابع : بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فرق ؛ بأن الرفع يقتضي العلة ، والنصب لا يقتضيه ، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصف المترتب عليه الحكم . ألا ترى أن قولك : « اقطع السارق » يفيد العلة ؟ أي أنه جعل علة القطع اتصافه بالسرقه ، فهذا يشعر بالعلة مع التصريح بالنصب .

وعن الخامس : أنهم يقدمون الأهم حيث اختلفت النسبة الإسنادية كالفاعل مع المفعول ^(١)

ولنسرده نص سيبويه ؛ ليتبين ما ذكرناه . قال سيبويه : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول - يعني في : ضرب عبد الله زيداً - ؛ وذلك ضرب زيداً عبد الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم ترد أن يشتغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً في

(١) هذا هو مقصود سيبويه ، لا ما أرادته الرازي ، بدليل أن سيبويه ذكر هذا النص في « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول » وفي سياق الكلام عن تقديم المفعول على الفاعل ، كما يدل على ذلك نصه الذي سردته السمين .

اللفظ؛ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم»^(١) والآية الكريمة ليست من ذلك»^(٢).

انتهى رد السمين الموجز على الرازي . ومنه نفهم أن الرازي بتر كلام سيبويه بل لعله أوردته بمعناه ولم يأت بنصه ؛ ليحتج به على سيبويه ، ولكن انقلب السحر على الساحر بما ذكره السمين من نص الكتاب الكامل ، وسيبويه في الحقيقة والحق والواقع لم يتعرض لقراءة الرفع بسوء من تضعيف أو تفضيل غيرها عليها ، وإنما شرع مقياساً نحوياً في باب الاشتغال لا ينطبق على الآية في قراءتها المتواترة ؛ فخرجها على وجه آخر ، كما سلف . فكان على الرازي الاكتفاء بترجيح ما يراه صواباً بعد تفهم آراء الأئمة في المسألة على الوجه الصحيح ، وعرضها بأمانة كما ينبغي ، بدلاً عن هذا الهجوم الظالم على إمام النحاة سيبويه بما لم يسبق له نظير ، ولم يتابعه عليه أحد من العلماء . بل ناله نقد شديد من أبي حيان الذي نقض كل ما أوردته على سيبويه وشرح المسألة بادئاً بقوله : «والرازي حرف كلام سيبويه . وما ذكره الرازي لا يتفرع على كلام سيبويه بوجه . والعجب من هذا الرجل ، وتجاسره على العلوم حتى صنف كتاباً في النحو سماه (المحرر) ، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النحو ، ومن مقاصدهم ، وهو كتاب لطيف يحتوي على بعض أبواب العربية . وقد سمعت شيخنا أبا جعفر ابن الزبير يذكر هذا التصنيف ويقول : إنه ليس جارياً على مصطلح القوم ، وأن ما سلكه في ذلك من التخليط في العلوم ، ومن غلب عليه فن ، ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن . أو قريباً منه في المعنى . ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر ، رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم ويستزل من عقل فخر الدين في كونه صنف في علم ، وليس من أهله . وكان أبو جعفر يقول : لكل علم حد ينتهي إليه ، فإذا رأيت متكلماً في فن ما وخرجه بغيره ، فاعلم أن ذلك إما من تخليطه وتخبيط ذهنه ، وإما أن يكون من قلة محصوله وقصوره في ذلك العلم ؛ فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه»^(٣) ثم شرع أبو حيان بعد هذا التمهيد في رده الطويل على الرازي ، وقد تخلله كثير من اللوم والتفريع وإغلاظ القول على الرازي ، بما لا يخرج خلاصته عما تقدم عن السمين . وقد كان ابن مكتوم النحوي أعنف وأشد من شيخه في الرد على الفخر الرازي والدفاع عن إمام النحاة، حيث رد

(١) الكتاب ١/٣٤ ، وانظر طبعة بولاق ١٤/١-١٥ .

(٢) الدر المصون ٤/٢٦٠-٢٦٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ٣/٤٧٦-٤٨٢ .

رداً مطولاً فند فيه كل ما جاء به الرازي ، وأبان عن مقصود سيبويه الذي دل عليه كلامه ، وأظهر وجه الحق والحقيقة في المسألة ، وبدأ بقوله : « وقد تجاسر أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي المدعو بالفخر ، ابن خطيب الري على سيبويه ، ولعب بلسانه ، وشقشق ، وقال عنه ما لم يقله ... إلخ »^(١) .

وقد يكون سبب هذا الهجوم على الرازي أنه تجاوز الحد في نقد رأي سيبويه ، وحمله ما لم يرم إليه ، وقوكه ما لم يخطر له ببال ، أو يكون السبب هو موقفه من سيبويه المتفق على إمامته من المفسرين والنحاة ، المتبع منهم جميعاً ، وقد يكون فيه شيء من المغالاة ، ولكنه صادق في وصف منهج الرازي بالغرابة ، وخلطه مسائل النحو بثقافته العقلية ، وصبغها بأقيسته المنطقية^(٢) وهو بلا أدنى شك إمام كبير وعالم جليل في الأصول والتفسير والكلام وغيرها ، بل إذا أطلق (الإمام) في كتب الأصول كان هو المقصود ، ولكنه أخطأ هنا في فهم كلام سيبويه ، وكان عليه التزام الأدب مع أمثال سيبويه في مسائل اللغة والنحو ، والتأني في فهم كلامهم ، والترث في الرد عليهم . وما أكثر ما فهم كلام سيبويه على غير وجهه وقصده .

وإذا التمس الباحث عذراً للرازي ، فإنه لا يجد عذراً أبداً لمن يذهب مذهبه من المعاصرين بعد أن بين أهل الشأن وفرسان هذا الميدان وجه الحق في كلام سيبويه ، وكشفوا عن خطأ الرازي في فهمه . كما أن الباحث يرى أن تأويل سيبويه في هاتين الآيتين هو الأصح والأرجح والأدل على خصائص العربية وأسرارها في التعبير ، وعلى بلاغة القرآن وقوة عبارته ، وتمهيد النفوس لتلقي الأمور المهمة ، وهو من أسرار إعجازه في التعبير والدلالة ؛ ولهذا لا يجد الباحث معنى ولا محلاً من الصحة لقول أحد الباحثين المعاصرين : « والقول بأن : الخبر محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم ، أو في الفرائض قول فيه تكلف واضح من جهة نظري ؛ لأنه لا داعي إلى ذلك التأويل ، ما دام كلام الله يتسع لمثل هذا التوجيه الذي ذكره كثير من النحاة »^(٣) ويعني بذلك التوجيه الذي ذهب إليه المبرد ومن تبعه ، وهو توجيه وجيه في نظر الباحث ولكن توجيه سيبويه هنا أولى وأحسن وأدل على مقاصد الكتاب الكريم وطريقته في التعبير والدلالة . وقد شرح ذلك كله سيبويه ونظر له بأمثلة من الكتاب

(١) انظر الدر اللقيط من البحر المحيط بهامشه ٤٧٧/٣ ، وما بعدها .

(٢) انظر كتاب : النحو وكتب التفسير ٨٠٤/٢ - ٨١٩ .

(٣) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

العزیز، ولكن يبدو أن هذا الباحث وأمثاله لم يعطوا هذا الموضوع من الكتاب حقه من النظر والتأمل والتفهم لما قاله سيبويه . ومن الغريب حقاً أن يطلق مثل هذا الكلام من دون دراسة وفهم ووقوف على تأويل سيبويه ، والأعجب من ذلك والأغرب، ما قاله صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) فهو على ديدنه في الهجوم على سيبويه والادعاء عليه بما لا يفهمه ، أخذ يلوم سيبويه على تأويله هذا ، بل لم يتورع عن أن يجعل هذا الموضوع أول نماذجه لما دعاه بتأويل سيبويه المرذول المتكلف ، فراح يقول في خلط عجيب ودعاوى عريضة ، وأوهام لا وجود لها في الواقع «... غير أن سيبويه رحمه الله لجأ إلى التأويل البعيد حينما وقفت له الصنعة النحوية بالمرصاد ... فأعربها مستأنفة ، ولا يصح أن تكون خيراً في نظره ، لا لشيء إلا لأنها خالفت القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم. فانظر إليه -رحمه الله- كيف تتحكم فيه الصنعة النحوية ؛ فيرفض الإعراب الذي يساير الفطرة كما يساير طبيعة اللغة العربية. فماذا عليه لو أجاز هذا الإعراب؟ لو فعل ذلك لأراح نفسه ، وأراحنا معه من التأويل والتقدير ، ولكن هيهات أن يمس القاعدة المقدسة مهما كانت مخالفة لكثير من الآيات القرآنية المماثلة، ومن الشعر العربي الفصيح ... ولعلك تلاحظ أن سيبويه يحاول جاهداً أن ينتصر للرأي الذي ارتآه، ولا يريد أن يعدل القاعدة التي ارتضاها مهما اصطدمت بالصحيح الوارد من الشواهد العديدة شعراً ونثراً . وفي القرآن الكريم آيات متعددة كما رأيت»^(١).

وفي هذا الكلام ما فيه من الخلل والاضطراب والتجني والإغراب ومجانبة الصواب والظلم لصاحب الكتاب ، إذ لم يقل أحد من العلماء إن ما ذهب إليه سيبويه من التأويل البعيد ، بل جمهور النحاة والمفسرين أيدوا ما ذهب إليه كما سلف . ثم أين الصنعة النحوية التي وقفت لسيبويه بالمرصاد؟! وما القاعدة النحوية التي خالفتها الآية ، ويزعم هذا القائل أن النحاة وضعوها بأيديهم؟ فالمعروف أن النحاة يستخلصون القواعد من الكثير الشائع في كلام العرب ، ويجتهدون في إعمال عقولهم ، وبذل كل ما عندهم من جهد ، للوصول إلى القاعدة التي تحكم الاستعمال العربي الفصيح الكثير الغالب في اللسان العربي ، فما معنى أنهم وضعوا القاعدة بأيديهم؟! فهم قد استخلصوها واستنبطوها من فصيح كلام العرب، وعلى رأسه القرآن الكريم ، والحديث الشريف، والشعر والنثر في عصور الاحتجاج ، ووقفهم الله إلى ذلك بخلوص نيتهم وعظمة جهودهم وسلامة فطرتهم ، ولا

(١) انظر : سيبويه والقراءات ص ١٠٧ - ١١٣ .

يمكن بحال من الأحوال أن نفضل الفطرة الفاسدة في هذا العصر بفعل الدعاوى الفارغة وإلقاء التهم الباطلة جزافاً ، بدواعي حب الشهرة والبروز والظهور، وادعاء بطولات زائفة ؛ للوصول إلى أغراض دنية ولو على أشلاء الحقائق العلمية ، ونقد الأئمة الأعلام من السلف الكرام بكلام مهلهل النسيج وقول كاذب ، لا يمكن لعاقل أن يفضل مثل هذه الفطرة المشوهة على فطرة أئمة اللغة والنحو الذين شافهوا العرب الأقحاح ، وعاشوا معهم في بواديهم ، وأخذوا عنهم اللغة بتبرها وترابها ، وبنوا على ذلك قواعد العربية وشادوا صرح النحو الشامخ الذي لا يمكن نقده بمثل هذا الهذيان الباطل. أما فطرة اللغة ومسايرة الإعراب لها فخير لنا ولهذا القائل نفسه أن يسكت عنها إذا تكلم فيها سيبيويه وأمثاله . ومن العجب حقاً أن يزعم هذا الباحث المعاصر أن سيبيويه يتعصب لما سماه بالقاعدة المقدسة الموضوعية على يديه - في نظر هذا الزاعم- مهما كانت مخالفة لكثير من الآيات الماثلة ومن الشعر العربي الفصيح . وحينما نسأل : ما هذه الآيات التي خالفت ما ذهب إليه سيبيويه ؟ يجيبنا بنفس الشواهد التي استشهد بها سيبيويه ، ولا يزيد على ذلك حرفاً واحداً . وأما الشعر الفصيح فلم يذكر منه إلا البيت الذي ذكره سيبيويه (وقائله : خولان ... إلخ) ، ويبدو أن هذا الباحث لا يدري أن هذه هي شواهد سيبيويه في المسألة ، فهو لم يرجع إلى الكتاب مع أنه بين يديه منشوراً منتشراً ، ونقل ما نقل مبتوراً من البحر المحيط وإملاء ما من به الرحمن ، للعكبري، كما أشار إلى ذلك في هوامشه .

أما السؤال : ما الصنعة النحوية التي ألبأت سيبيويه إلى التأويل ؟ وما القاعدة النحوية التي وضعها سيبيويه بيده ، وانتصر لها ضد النصوص الكثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح؟ وما الرأي الذي ارتآه سيبيويه ، وحاول جاهداً أن ينتصر له مهما اصطدم بالشواهد الكثيرة ، كما يزعم هذا القائل؟! ، فكل هذه الأسئلة تبقى بلا إجابة ؛ لأنه سكت عن ذلك كله سكوت القبور، واكتفى بالشعارات البراقة الفارغة والدعاوى العريضة الكاذبة والخلط والمغالطة الغربية العجيبة ، والتهم الظالمة الباطلة ، ورضي بذلك بدلاً عن البيان والتوضيح والدليل ؛ لأنه ليس عنده شيء من ذلك. والله حسبه يوم القيامة .

ولقد اعتبر ابن عاشور الذين ذهبوا إلى غير ما ذهب إليه سيبيويه ممن صرفوا ذهنهم عن الحقائق في الاستعمال العربي للكلام ، حيث قال في آية المائة : « والسارق مبتدأ والخبر محذوف عند سيبيويه والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وقال المبرد : الخبر جملة

(فاقطعوا أيديهما) ، ودخلت الفاء في الخبر ، لتضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ لأن تقديره : والذي سرق والتي سرت ، والموصول إذا أريد منه التعميم ، ينزل منزلة الشرط ، أي يجعل (ال) فيها اسم موصول ، فيكون كقوله تعالى : ﴿ واللذان يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾^(١) . ﴿ واللذان يأتينها منكم فأذوهما ﴾ . قال سيبويه : هذا إذا كان في الكلام ما يدل على أن المبتدأ ذكر في معرض القصص أو الحكم أو الفرائض ، نحو : ﴿ واللذان يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا... ﴾ ﴿ واللذان يأتينها منكم فأذوهما ﴾ و ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ : إذ التقدير في جميع ذلك : وحكم اللاتي يأتين ، أو : جزاء السارق والسارقة . ولقد ذكرها ابن الحاجب في الكافية ، واختصرها بقوله : « والفاء للشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه - يعني : وأما عند المبرد فهي جملة شرط وجوابه ، فكأنها جملة واحدة - وإلا فالمختار النصب » أشار إلى قراءة عيسى ابن عمر : « والسارق والسارقة » بالنصب ، وهي قراءة شاذة لا يعتد بها ، فلا يخرج القرآن عليها ، وقد غلط ابن الحاجب في قوله : « فالمختار النصب »^(٢) .

والباحث لا يتفق مع ابن عاشور في أن القراءة الشاذة لا يعتد بها ، نعم صحيح أنها لا يخرج عليها القرآن ؛ لأن القرآن ما كان متواتراً وذلك محصور في القراءات العشر على الأصح ، فالشاذ لا يعد قرآناً ، ولكن تقدم نقل ابن جني والسيوطي إجماع النحاة على الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وأنه لا فرق بينها وبين المتواتر في الاحتجاج اللغوي . كما لا يتفق الباحث مع ابن عاشور في تخطئة ابن الحاجب رحمه الله تعالى ، فهو يعني : أن الآية ليست من باب الاشتغال وإلا لكان المختار النصب ، لأنه الأرجح عند الأمر ، كما تقدم ذلك من كلام سيبويه وغيره ، ولا يعني بحال تفضيل قراءة النصب ، واختيارها على قراءة الرفع كما فهم ابن عاشور (رحمه الله تعالى) الذي شرح هذه المسألة أحسن شرح ، وبينها أحسن بيان ، في أوضح عبارة في تفسيره آية النور حيث قال : « والزانية والزاني ابتداء كلام ، وهو كالعنوان والترجمة في التبويب ، فلذلك أتى بعده بالفاء المؤذنة بأن ما بعدها في قوة الجواب ، وأن ما قبلها في قوة الشرط ، فالتقدير : الزانية والزاني مما أنزلت له هذه السورة وفرضت. ولما كان هذا مما يستدعي استشراف السامع ، كان الكلام في قوة : إن أردتم

(١) من الآية ١٥ من سورة النساء .

(٢) تفسير التحرير والتنوير ٤/١٨٩-١٩٠ .

حكهما فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . وهكذا شأن هذه الفاء كلما جاءت ، بعد ما هو في صورة المبتدأ ، فإنما يكون ذلك المبتدأ في معنى ما للسامع رغبة في استعمال حاله ، كقول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم ** وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

التقدير : هذه خولان ، أو خولان مما يرغب في صهرها ، فانكح فتاتهم إن رغبت .

ومن صرفوا ذهنهم عن هذه الحقائق في الاستعمال ، قالوا : الفاء زائدة في الخبر ، وتقدم زيادة الفاء في قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ في سورة العقود .^(١)

ولعل صاحب كتاب (سبويه والقراءات) إذا اطلع على هذا البيان ، يستحي من دعاواه على إمام النحاة ، تلك الدعاوى التي دلت دلالة قاطعة على أن قوله في مقدمة كتابه : «واعتمدت في المقام الأول على كتاب سبويه ، أتأمله طويلاً ، واستفتيته ، واستخلص الحقيقة ... وحينما عشت مع سبويه طويلاً تكشف لي خباياه وزواياه»^(٢) باطل وخرافة ومجرد إدعاء لا أساس له من الصحة ، فما جاء في جميع بحوثه ، خاصة كتابه : (سبويه والقراءات) يثبت عكس ما يدعيه ، وأنه ليس من كتاب سبويه في غير ولا في نفي ، فلا ناقة له فيه ولا بعير ؛ بدليل نقله أقوال سبويه مبتورة من كتب أخرى غير الكتاب ، مثل الإملاء للعكبري ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، كما أثبت ذلك هو بنفسه في هوامشه مع أن الكتاب منشور منتشر متداول بين الباحثين ، ويمكن الرجوع إليه متى شاء ، ولكن يبدو أنه يؤثر الراحة ، ويكتفي بالنظرة الطائفة العجلى ، ثم يطلق الدعاوى الفارغة والتهم الباطلة ، والأقوال الناقدة الظالمة بلا وعي ولا فهم وإدراك ، مما ينفي عنه مجرد الاطلاع على الكتاب فضلاً عن العيش الطويل أو القصير معه أو تكشف الخبايا والزوايا ، أو كما قال .

وبعد فما قدمه الباحث في هذا الفصل يكشف عن منهج سبويه في تأويل بعض الظواهر في وجوه القراءات القرآنية بتخريجها على أحسن الوجوه وأفصحها وأبلغها ، بقصد ردها إلى الكثير الشائع الغالب في كلام العرب وفي القرآن نفسه ، وإبعادها عما يبدو من القلة والندور والشذوذ ،

(١) المرجع السابق ١٤٥/١٨ .

(٢) سبويه والقراءات ص ٦ .

كما يكشف مدى ظلم بعض المعاصرين ، خاصة صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) لإمام النحاة صاحب الكتاب ، ومدى عدم تثبت هذا الباحث في فهم النصوص وعدم أمانته في نقلها ، كما يشكف بجلاء عن عدم اطلاعه على ما في الكتاب ، ومدى إصراره على اتهام سيبويه والبصريين بصفة عامة بالباطل من الكلام وزخرف من القول غروراً وثلبه لهم ظلماً وعدواناً . ويؤكد هذا موقفه المتناقض من الإمام أبي حيان الذي هاجم الفخر الرازي، لتقده إمام النحاة سيبويه بسوء الفهم ، وتقويله ما لم يقله ، وتطاوله عليه . وهو موقف يدل قطعاً على أن عمل صاحب (سيبويه والقراءات) ليس بحثاً علمياً بقدر ما هو حملة تشهير يملها الهوى ويغذيها حب الظهور والبروز وادعاء البطولة، لجلب الشهرة . وللدلالة على ذلك يسوق الباحث هذا الموقف أو هذين الموقفين المتناقضين لهذا الباحث في كتابه (سيبويه والقراءات) :

في مبحث الفصل بين المتضايين نقل ما قاله الناقدون لقراءة ابن عامر ، ومنهم الزمخشري ، ثم قال : « وهنا عقب أبو حيان تعقيباً غاية في القوة ، حيث قال عن الزمخشري : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة» ^(١) فهو هنا معجب بهذا النقد الذي تجاوز فيه أبو حيان -رحمه الله- حدود البحث العلمي وسماحة العلماء لقمة من قمم الفكر الإسلامي والعربي ، لم يبلغ تفسير ما بلغ تفسيره من التأثير والذبوع كما هو معروف . وإن كان من حق إمام كبير كأبي حيان أن يرينا الصواب والخطأ في اجتهادات أمثال الزمخشري من الأئمة الكبار ، في حدود البحث العلمي وسماحة العلماء وسعة صدورهم وورزانتهم ، فلا يرضى عاقل قول أبي حيان : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو... إلخ» . وإذا كان الزمخشري يثلب ويعار بكونه عجمياً، ويرد قوله لذلك، فإن أغلب علماء العربية بل الإسلام عجم ، والإسلام لا يعرف هذه النعوت ، وإنما يعرف الإنسان بإيمانه وتقواه ودينه وخلقه وعلمه، لا بنسبه وأصله وفصله، وإلا فما الرأي في سيبويه العجمي الذي يجعله أبو حيان أيما إجلال، ويجعل كتابه المرقاة لفهم الكتاب العزيز؟ وإذا كان صاحب المفصل، والكشاف، والفائق في غريب الحديث والأثر، وأساس البلاغة، و(تماضر)، وغيرها... ضعيفاً في النحو، فماذا يكون غيره ممن جاء بعده من العلماء الذين جعلوا كتبه مراجع لهم وآراءه معتمدهم؟.

(١) الدفاع عن القرآن له ص ١٣٦ وسيبويه والقراءات ص ١١٣ وانظر البحر المحيط ٢٣٠/٤ ، والكشاف ٥٥/٢ .

إن من حق العلماء أن يقبلوا أو يرفضوا ما قاله غيرهم بحسب ما يترجح لديهم من الأدلة، ولكن ليس لهم أن يجرحوا غيرهم، ويثلبوه، ويطعنوا فيه، خاصة إذا كان هذا الغير في علم الزمخشري ومكانته وفضله.

والموقف الثاني عكس الأول تماماً؛ فقد تقدم في هذا الفصل أن الإمام فخر الدين الرازي نقد سيبويه في إعرابه قوله تعالى: ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، لسوء فهمه كلام سيبويه، وتجاسر عليه بأسلوبه المعروف، فتصدى له أبو حيان، ورد ظلمه لإمام النحاة، وأراه وجه الحق والفهم الصحيح لكلام سيبويه ورأيه في توجيه الآية وأمثالها. وأبو حيان هو الخبير بذلك، وتبعه غيره كابن مكتوم والسمين. ولكن القضية عند صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) كانت هنا عكس الأولى إذا اعتبر أبا حيان وتلميذه ابن مكتوم - ولعله لم يقف على كلام السمين - متحاملين على الرازي، وراح يفتش عن سبب لذلك، حتى قال: «ويبدو أن شيئاً ما كان بين هؤلاء المفسرين، فأنت ترى أبا حيان يتحامل على الفخر الرازي تحاملاً واضحاً، ويؤازره في ذلك تلميذه ابن مكتوم. رأيت ذلك في أكثر من موضع، ولست أدري سر هذا التحامل، ولولا أنني أعلم أن أبا حيان كان حر الرأي تجاه النحو والنحاة وعلى رأسهم سيبويه، لقلت: إنه يتعصب لسيبويه ضد الفخر الرازي...» وأخيراً استنتج أن التنافس في ميدان التفسير هو السبب المباشر، كما يحدث عادة بين أهل الصناعة الواحدة في بعض الأحيان^(١). وأعجب لتنافس بين رجلين غير متعاصرين إذ توفي الفخر الرازي سنة ٦٠٦ هـ وأبو حيان سنة ٧٤٥ هـ، وإذا كان يمكن لهذا السبب أن يصح - وما هو بكائن - فهل يمكن للباحث أن يعتبر هجوم هذا الباحث وظلمه وثلبه لسيبويه والبصريين من قبيل التنافس الذي ذكره، في ميدان النحو؛ إذ ما يزال هذا الباحث يعد نفسه من علماء النحو إلى درجة نقد سيبويه والبصريين؟! وغريب أن يجعل هذا المؤلف نقاش أبي حيان هنا للرازي؛ إحقاقاً للحق، تحاملاً واضحاً؛ لأن الموضوع يتعلق بسيبويه، ويجعل قول أبي حيان في الزمخشري تعقيباً قوياً، وإن كان سباباً وشتماً وتعبيراً بما لا ينبغي. وأغرب من هذا زعم هذا المؤلف أن أبا حيان يتحامل على الفخر الرازي في أكثر من موضع، ولا يذكر نماذج لذلك، بل لا يشير إليها؛ لأنه لا يجد نماذج لذلك في البحر المحيط أو غيره من كتب أبي حيان، وكأنه لا يعلم أن أبا حيان لم يتحامل على أحد كما تحامل على الزمخشري، مما حدا

(١) سيبويه والقراءات ص ١١٤.

بالعلماء من بعد إلى البحث والتفتيش عن أسباب حملته عليه ، فألف أبو زكريا الشاوي^(١) كتاب (المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري) وجمع فيه أقوال أبي حيان التي نقلها من تفسيري ابن عطية والزمخشري ، وتناولها بالنقد والرد وأبدى فيه كثيراً من النقاش والملاحظات القيمة حول ردود أبي حيان عليهما ونقده وثلبه لهما بالحق والباطل . وهو منصف في محاكمته بينهم . وهناك محاكمات أخرى - كثيرة - بينهم في كل عصر بعدهم^(٢) وهل يعرف مؤلف (سبويه والقراءات) أن أبا حيان لا يرفع كتاباً مؤلفاً إلى مرتبة كتاب سبويه ، الذي يراه هو المرقاة إلى فهم كتاب الله عزيز ، وهو الخبير بمواقفه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بها والاحتجاج لها ؛ إذ لم يدافع عنها أحد من العلماء بعد ابن مالك كما دافع عنها هو ، ولم نر له ولا لغيره من العلماء اتهاماً واحداً لسبويه إمام النحاة . وأبو حيان حر الرأي تجاه النحو والنحاة كما يعترف بذلك هذا المؤلف . ومعروف عنه أيضاً أنه لا يجامل أحداً في نقد القراءات مهما كانت مكانته ، ولو كان ثمة مأخذ على منهج سبويه في التعامل مع القراءات لأبداه أبو حيان وأمثاله من الأئمة الأعلام والسلف الكرام ، ولكنه الجهل والتطاول واتخاذ نقد السلف مركباً إلى الشهرة والبروز والظهور وادعاء البطولة ... أمراض استبدت ببعض المعاصرين واستحكمت فيهم . نسأل الله العافية والسلامة منها .

ثم هل علم هذا المؤلف أن الفخر الرازي الذي يباهي بأقواله في نقد النحاة^(٣) لا يقول بتواتر القراءات السبع إلا ما اتفقت عليه طرق أئمتها أو أغلبها ، وأنه ردد نقد بعض النحاة للقراءات في تفسيره مؤيداً له ، ومنه نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر السالفة الذكر ، وأنه ردد بعض القراءات السبعية المتواترة حتى على رأيه الذي ارتآه في تواترها^(٤) .

ولا يريد الباحث بهذا - وما هو بقادر - أن يحط هنا من مكانة الإمام العلامة فخر الدين الرازي ، فهو - كما تقدم - إمام كبير في عدد من العلوم ، وعالم موسوعي له اجتهاداته في العلوم

(١) هو العالم الكبير أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي النائلي الملباني الجزائري المالكي المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ ، وهو من العلماء الكبار في العلوم الشرعية والعربية ، وله مؤلفات جلية ، بعضها في النحو وأصوله ، قعد للتدريس بالأزهر الشريف ، وتوفى بمصر . وله ترجمة مفصلة وافية في خلاصة الأثر ٤/٤٨٦-٤٨٨ ، وهو شيخ المحبي صاحب هذا الكتاب في تراجم علماء القرن الحادي عشر .

(٢) انظر كتاب النحو وكتب التفسير ٢/٩٤٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال (سبويه والقراءات) ص ٢ .

(٤) انظر مفاتيح الغيب ١/٦٣ ، ٢/٧٤ ، ٢/١٣٦ ، ١٣/٢٠٦ ، ١٩/١١٤ ، ٢٤/١٦٣ ، ٢٧/٢٥٨ .

وأراؤه التي نأخذ منها وتدع . ولكن الباحث هنا بين منهجاً غريباً لبعض المعاصرين ، وتناقضاً وإدعاءات باطلة ، وتهماً ظالمة يملئها الهوى والغرض الدنيء بالإصرار على اتهام إمام النحاة وغيره من العلماء البصريين بالباطل ، مما لا يمكن تسميته بحثاً علمياً ، بل هو حملة تشهير من المحاولات الخبيثة الماكرة اليائسة للنيل من أولئك الأعلام ، والشتم الرواسي ، والقمم العوالي في تراث العربية والإسلام. وتبدو طوايع هذه الحملة في بتر النصوص والأقوال والآراء حتى تبدو مؤيدة لها ، والإعلاء من شأن هذه الأقوال المبتورة والخط مما يخالفها ، وبتر أقوال العلماء والاقتصار من مواقفهم على ما يحقق الغرض ، ومحاولة المضاربة بين أقوال السلف حتى تبدو متناقضة، وتصوير معارك وهمية بينهم . وهذا كله يبدو جلياً في بحوث هذا المؤلف المتناقض المتهافت ، خاصة كتابة (سيبويه والقراءات) الذي يبدو للوهلة الأولى كأنه بحث علمي مبعثه الغيرة على كتاب الله وقراءاته وهو في الحقيقة والواقع من ذلك خال وبريء ويعيد كل البعد .

يخلص الباحث من كل ما تقدم في هذا الفصل إلى أن توجيه سيبويه في إعراب الآيتين وأمثالهما ، وتأويله لذلك ورأيه في هذه المسألة هو الأصح والأقرب إلى أساليب العرب وسننها في كلامها وسمت لغتها ، والأليق بكتاب الله الكريم في بيانه وعلو بلاغته وإعجازه . وقد وافقه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين قديماً وحديثاً ، وخالفه آخرون واجتهدوا في ذكر تخريجات وتأويلات أخرى صحيحة أيضاً ، ولا تخلو من الصواب ، ولكل فضله ومكانته في العلم والاجتهاد ، وأجرهم على الله تعالى، ولا مكان لأي قول يخالف ذلك . هذا ما يراه الباحث بحسب ما بدا له .

والله تعالى أعلم بالصواب .

الفصل الرابع

في تأويل وجه قراءة الرفع في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ...﴾

وأمثالها ، عند سيبويه وغيره .

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في مسألة العطف على موضع اسم (إنّ) قبل ذكر الخبر ، وبعده .

المبحث الثاني : تأويل سيبويه لوجه الرفع في هذه الآية وأمثالها .

المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويله وآراؤهم في تخريج الآية .

المبحث الرابع : مناقشة دعاوى بعض المعاصرين على سيبويه في هذا الموضوع ، والرد عليها .

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في مسألة العطف على

موضع اسم (إن) قبل ذكر الخبر، وبعضه.

ذكر ابن هشام الأنصاري في باب إن وأخواتها من مباحث نواسخ الابتداء أن الأصل أن يعطف

على أسماء هذه الأحرف بالنصب ، قبل مجيء الخبر ويعدّه . ومثّل لذلك بقول الشاعر :

إن الربيع الجود والخريف * * * يدا أبي العباس والصفوا^(١)

ثم ذكر جواز العطف بالرفع على أسماء هذه الأحرف بشرطين : استكمال الخبر، وكون العامل إن

أو أن أو لكن . واستشهد لذلك بقول تعالى : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾^(٢) ويقول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * * * فإن لنا الأمّ النجبية والأب^(٣) .

(١) هذا البيت ينسب إلى رؤية بن العجاج، وليس في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان ، وهو بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره . وأراد بالربيع والخريف والصفوف - وهو جمع صيف - أمطارهن . وتقول العرب : رُبِعْنَا وَخُرِفْنَا وَصَفْنَا ، بالبناء للمجهول في ثلاثتهن ، وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف . والجود بالجمع مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهملة ، هو المطر الغزير ، ويروي في مكانه : الجون بالنون في مكان الدال ، ومعناه هنا : الأسود ، والمراد سواد صحابه ، كناية عن كثرة مائه ؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء . وأبو العباس يراد به السفاح الخليفة العباسي . ومعنى البيت : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع ، وكثرة ما ينال الناس من نعمه وهذا من التشبيه المقلوب ، لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

والشاهد النحوي في هذا البيت قوله : (والخريف) حيث عطفه بالنصب على الربيع ، الذي هو اسم (إن) قبل أن يجيء بخبر (إن) الذي هو قوله : (يدا أبي العباس) ، وقوله : (والصفوا) حيث عطفه على اسم (إن) بالنصب بعد أن جاء بخبرها . انظر تعليق الشيخ محمد محي الدين على أوضح المسالك ٣٥١/١ . (٢) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٣) هذا بيت من الطويل ، لم ينسبوه إلى قائل معين ، ولا ذكروا له سابقاً أو لاحقاً . والنجبية أراد بها التي تلد الأولاد النجباء . وأهل اللغة يقولون : إن الفعل من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ، ومنجاب . ففي لسان العرب : (أنجبت المرأة ، فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب . وكذلك الرجل ، يقال أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة : إذا ولدا ولداً نجبياً أي كريماً) انظر اللسان ، مادة (نجب) . فأما لفظة (النجبية) في البيت فيمكن تصحيحها على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول : فإن لنا الأمّ النجبية أولادها . فحذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر . وثانيهما : أن يكون قد بناه على فعيلة ، بعد أن حذف زوائد (أنجب) ضرورة . والله أعلم . والمعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب ، وكانوا إنما يولد لهم لثام الأولاد ، فليس أبوتنا وأمتنا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب والشاهد فيه : قوله (والأب) حيث عطفه بالرفع على محل اسم (إن) المنصوب بعد أن جاء بخبر (إن) وهو قوله : (لنا) وهذا ما يدل عليه ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية وابن هشام في أوضح المسالك ، ولكن المعربين لشواهد شروح الألفية أعربوا البيت على غير هذا الظاهر ، حيث جعلوا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في (لنا) عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجمله معطوفة بالوار على جملة (إن) وأسمها وخبرها . وإنما فعلوا ذلك لموافقة جمهور النحاة في مذهبهم الذي حكاه ابن مالك نفسه في شرح التسهيل وانتصر له ، وهو أن هذا العطف - العطف بالرفع على موضع اسم إن بعد تمام الخبر - من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، وقد ذكر ابن مالك إجماع النحاة على ذلك ، وإن كان ظاهر عبارته في الألفية ، وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر (إن) معطوف على اسم (إن) ، عطف مفرد على مفرد لأنه كان مرفوعاً قبل دخول (إن) عليه . وسيأتي تفصيل هذه المسألة وسط آراء النحاة فيها في الصفحات التالية من هذا الفصل ، انظر عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ٣٥٣/١ ، ط/ دار الفكر بيروت - لبنان - بدون تاريخ .

ويقول الشاعر :

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ** ولكن عمي الطيب الأصل والخال^(١).

ثم قال ابن هشام : « والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إن كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم ، مثل : ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع ؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ . ثم ذكر آراء المخالفين لمذهب الجمهور في هذه المسألة ، وما استدلوا به من شواهد^(٢) . وحاصل الأمر أن العرب قد جاءوا في جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق بالوار العاطفة مرفوعاً بعد جملة (إن) واسمها وخبرها ... كما في الشواهد السالفة التي ذكرها ابن هشام . وثبت ذلك عن العرب ، يعترف به النحاة جميعاً ، ولكنهم يختلفون في تخريجه . فذهب قوم من البصريين إلى أن هذه الاسم المرفوع معطوف على اسم (إن) نفسه باعتبار أصله ؛ فإنه قد كان مبتدأ مرفوعاً لفظاً أو تقديرأ أو محلاً ، قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع بالناسخ .

(١) هذا بيت من الطويل ، لم ينسبه إلى قائل معين ، كما قال محمد محي الدين عبد الحميد . وقد ذكروا قبله قوله :

وما زلت سباقاً إلى كل غاية ** بها يبتغى في الناس مجد وإجلال

وغاية : أراد بها نهاية المفاخر والمراتب العالية . والتسامي : التعظيم والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويروى مكانه (في العالي) . وخؤولة : الأظهر في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة ، ومثله العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال والعمومة جمع عم .

والمعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى أعمامه ، لم يكن أحد أعلى منه فخراً يزيد أنه كريم النسب من جهتيه .

والشاهد فيه : قوله : (والخال) حيث جاء مرفوعاً بالعطف على محل اسم (لكن) الذي هو قوله (عمي) بعد أن جاء بخبر (لكن) الذي هو قوله : (الطيب الأصل) . وقد تقدم في الكلام على الشاهد السابق أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية وفي متن التسهيل - وهو ما ذكره ابن هشام هنا تبعاً له - أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله عطفاً مفرد على مفرد ، ولكن المعربين لشواهد شروح الألفية ، وغيرها أجمعوا على غير هذا الظاهر ؛ لأن مذهب جمهور النحاة ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف الجمل ، أو المرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن في الخبر المتقدم ، فيكون العطف من عطف مفرد على مفرد . وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام ونسبه إلى المحققين من النحاة ، ورد على من خالفهم ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك . وسيأتي في متن البحث تفصيلاً للمسألة وذكر آراء العلماء من النحاة والمفسرين فيها بعد أسطر بإذن الله تعالى . وينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٣٥٥/١ وما بعدها .

(٢) أوضاع المسالك ٣٥١/١ .

وإلى هذا الرأي ذهب الشلوين^(١) وابن أبي الربيع^(٢) وأبو علي الفارسي في الإيضاح والزجاجي^(٣) في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي . وهذا الرأي هو الذي يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وجائز رفعك معطوفاً على ** منصوب (إن) بعد أن تستكملا
وألحقت بإن لکن وأن ** من دون ليت ولعل وكان

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول : «يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) لكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء . فإن تُوهَم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله»^(٤).

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ، فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل ، فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة . واختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج^(٥) وابن أبي العافية ، وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح . وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه . والباحث يرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن . وإنما رأى الباحث ضرورة حمل كلامه على هذا ؛ لأنه ادعى الاجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر ، وهو جواز الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال (إن) خبرها . ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطلع على كلام محققي البصريين .

وما تقدم من الآراء في هذه المسألة ، ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين ، أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما أن الكلام من قبيل عطف مفرد على مفرد ، ولكنه ينحل -

(١) هو : عمر بن عمر بن عمر بن عبدالله الإشبيلي الأزدي ، ولد سنة ٥٦٢ هـ ، وتوفي سنة ٦٤٥ هـ ، ويقال له : الشلوين والشلويني ، نسبة إلى قرية بالأندلس ، كان إمام عصره في العربية ، تخرج به أعلام كبار ، وله شرح على الكتاب ، له ترجمة في إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، وبغية الوعاة ، ٣٦٤/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٨٢/١ ، ومعجم البلدان ٢٩٠/٥ ، وغيرها .

(٢) هو : الحسين بن عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأمزي الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، وهو إمام أهل النحو في زمانه أخذ عن الشلوين ، وعنه أخذ أبو حيان ، وله كتاب الإيضاح في النحو ، وشرح على الكتاب ، كما شرح الجمل في عشرة مجلدات . (٣) هو : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي البغدادي النهاندي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، نحوي ، لغوي . له ترجمة مع ذكر مصادرها في معجم المؤلفين ١٢٤/٥ . (٤) التسهيل ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٥) هو : أبي بكر محمد بن سهل البغدادي النحوي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، له ترجمة في إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ ، ووفيات الأعيان ٤٦٢/٣ ، وفي مقدمة كتابه : (الأصول في النحو) ، تحقيق : الدكتور/عبدالحسين الفتلي ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ط ١/ سنة ١٩٨٥ م .

على سبيل التفصيل - إلى أربعة آراء ؛ لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد ، يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو محل (إن) مع اسمها ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر (إن) ، متى كان مما يتحمل الضمير. قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه : « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، وثانيها : أنه مرفوع بالعطف على اسم (إن) ؛ لأنه كان قبل دخول (إن) في موضع رفع . والثالث : أنه معطوف على (إن) وما عملت فيه . والرابع : أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ، إن كان مما يحتمل الضمير . وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول . ومن قال بالاستثناف أو العطف على الموضع ، قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول . وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم : هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات؟ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم (إن) أو على (إن) وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات . انتهى المقصود منه^(١) .

وهذا الكلام كله عن العطف على اسم إن بعد تمام الخبر ، وإنما ذكر الباحث هذا الكلام بظوله تمهيداً وبسائطاً وتقدمة لبحث المسألة الأساس في هذا الفصل ، وهي مسألة العطف على اسم إن بالرفع قبل ذكر الخبر .

وخلاصة أقوال النحاة في هذه المسألة أنهم متفقون على ورود جملة من الشواهد - نثراً وشعراً - عن العرب فيها وقوع الاسم المرفوع مسبقاً بالواو بعد اسم (إن) المنصوب وقبل ذكر خبرها . وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره كذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾^(٢) برفع (والصابئون) بإجماع القراء العشرة وغيرهم . وهذه هي الآية التي صدر بها الباحث هذا الفصل ، وجعلها عنواناً له ، وقد ورد مثل ذلك أيضاً في قراءة شاذة في قوله : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ... ﴾^(٣) برفع ملائكته ، كما ورد مثل ذلك في أبيات من الشعر ، يأتي ذكرها . والظاهر المتبادر من جميع هذه النصوص جواز العطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل ذكر الخبر . وقد أول

(١) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ١/٣٥٦ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

سببويه هذه الظواهر وأمثالها - وتبعه جمهور من النحاة - بأن هذا الاسم المرفوع بعد الواو^(١) مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور بعده ، وخبر (إن) هو المحذوف . وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة (إن) وإسمها وخبرها . وعلى الأول ذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضه بين اسم (إن) وخبرها^(٢) وهو حسن ، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ؛ لأن الخبر متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر (إن) جزء من الجملة المعطوف عليها .

وفيما سبق يلاحظ أن ابن مالك ذكر في التسهيل رأي الكسائي والفراء في هذه المسألة ، وهما مخالفان لرأي سببويه الذي أيده ابن مالك ، ولم يوافقهما على ما ذهبوا إليه ، وأشار إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لما ذهب إليه هي في الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبوا إليه . وهذا يدل على أن النحاة والمفسرين لم يتفقوا على تأويل سببويه ، وإن وافقه جمهورهم قديماً وحديثاً ، فتعددت أوجه توجيه هذه الظواهر وتأويلها وتخريجها إلى أربعة كما يذكر أبو حيان في البحر^(٣) وإلى خمسة عند

(١) من المعلوم أن التوابع خمسة في عرف أكثر النحاة ، وهي النعت وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد والبدل . ومتأخرو النحاة يذكرون في هذه المسألة عطف النسق دون بقية التوابع ، وقد نقل ابن مالك والرضي عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم ذكروا أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وأضاف الرضي أن غير هؤلاء الثلاثة من العلماء لم يتعرضوا لهذه المسألة في غير عطف النسق بمنع ولا بإجازة . قال ابن مالك في التسهيل : «والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء» انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، مرجع سابق ص ٧٩ ، وشرح الرضي على كافية الحاجب ، مرجع سابق ١٣٥٤/٢ حيث قال : «والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعاً ولا إجازة . والأصل الجواز؛ إذ لا فارق» .

ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النحاة أجازوا الإتيان على المحل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياساً على ما سمع عن العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فحمل ما لم يسمع على ما سمع جائز . وقد يقال ، إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا . ومتى كان بينها فرق لم يتم القياس ؛ إذ لا قياس ما الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، ونذكر مثلاً لذلك النعت ، فإن الغرض منه بيان المنعوت ؛ ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضي البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر ، لئلا يقع الحكم على مجهول . وما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى : ﴿ قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ﴾ - الآية ٤٨ من سورة سبأ - . جعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع نعتاً لربي الذي هو اسم (إن) ، نظراً إلى المحل . وليس هذا الإعراب متعيناً في هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خالياً من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فاعلاً يقذف ، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ؛ لأن ربي وعلام الغيوب معناهما واحد ، فالرابط بين اسم إن الذي أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً ، هو إعادة المبتدأ بترادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومتى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال ؛ لأن الدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما هو معلوم . انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٣٥٢/١ .

(٢) انظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٣٥٤/٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ٥٣١/٣ .

الألوسي في روح المعاني ^(١) وإلى سبعة عند العكبري في التبيان في إعراب القرآن ^(٢) وإلى تسعة عند السمين الحلبي في الدر المصون ^(٣) وهو أجمع وأشمل وأوسع ما وقف عليه الباحث في تأويل وجه الرفع في آية المائدة عند المفسرين .

ويقدم الباحث هنا أولاً شرحاً وتفصيلاً وتحليلاً لتأويل سبويه ومن وافقه، ثم يذكر تأويلات المخالفين له وآراءهم مع مناقشتها والترجيح بينها ما أمكن ذلك . والله الموفق والهادي إلى الصواب .

المبحث الثاني : تأويل سبويه لوجه الرفع في هذه الآية

وأمثالها .

لا خلاف في أن جمهور القراء من العشرة وغيرهم على قراءة هذا الحرف بالرفع (والصائبون) ، وكذلك هو في مصاحف الأمصار ^(٤) وأقصى ما وقف عليه الباحث في تخريجه تسعة أوجه :

الأول - وهو قول الخليل وسبويه وجمهور أهل البصرة ، ومن تبعهم من المتأخرين - أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه ، والنية به التأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

(١) انظر : روح المعاني ٢٠٢/٦ .

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٥٠/١ .

(٣) انظر الدر المصون ٣٥٣/٤ .

(٤) قال السمين في الدر المصون ٣٦٢/٤ : « وقرأ أبي بن كعب ، وعثمان بن عفان ، وعائشة ، والجدري ، وسعيد بن جبيرة ، وجماعة : (والصائبين) بالياء » وهذا ما تذكره كتب القراءات . ونسبها الزمخشري في الكشاف ٦٣٣/١ إلى ابن كثير المكي من السبعة ، وهذا غير مذكور عنه في كتب القراءات ، التي وقف عليها الباحث . وهذه القراءة واضحة الإعراب ، إذ يكون (الصائبين) عطفاً على لفظ اسم (إن) . وإن كان فيها مخالفة لرسم المصحف ، فهي مخالفة يسيرة ، ولها نظائر ، كقراءة قنبل عن ابن كثير : (سراط) وبابه بالسين ، وكقراءة حمزة إياه في رواية بالزاي ، وهو مرسوم بالصاد في سائر المصاحف ، ونحو قراءة الجميع : (إيلافهم) بالياء ، والرسم بدونها في الجميع . وقال العكبري في التبيان عن وجه النصب في هذه الآية : « ... وهو شاذ في الرواية ، صحيح في القياس ، وهو مثل الذي في البقرة » . انظر التبيان ٤٥١/١ . ويعني بالذي في البقرة قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصائبين من آمن بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » الآية ٦٤ من سورة البقرة . وقد أجمع القراء على النصب فيها . وذكر ابن جني في المحتسب ٢١٧/١ مثل قول العكبري ، فلعل العكبري ناقل عنه ، وقرأ الحسن البصري والزهري : (والصائبون) بكسر الياء بعدها ياء خالصة . وذكر ابن مجاهد في السبعة ص ١٥٧ أن نافعاً قرأ هذا الحرف في كل القرآن بغير همزة ، وهو تخفيف للهمزة ، كقراءة من قرأ : (يستهنون) بخلوص الياء في الآية الخامسة من سورة الأتيعام . قال السمين في الدر المصون ٣٦٢/٤ : « وأما (النصارى) فهو منصوب عطفاً على لفظ اسم (إن) ، ولا حاجة إلى ادعاء كونه مرفوعاً على ما رفع به الصائبون ؛ لكلفة ذلك » . ولا خلاف في أن القراءة سنة متبعة ؛ ولهذا لم يناقش أحد هذه الآية من حيث الرواية ، لإجماع القراء على الرفع فيها في القراءات المتواترة ، وإنما الخلاف في تخريجها من حيث النحو .

والصائبون والنصارى كذلك. ونحوه : إن زيداً - وعمرو - قائم ، أي إن زيداً قائم وعمرو قائم . وعلى هذا التقدير قد يكون المحذوف هو خبر (إن)، والموجود خبر المبتدأ وقد يكون العكس وهما قولان مشهوران. وقد ورد كل من الأمرين فمن حذف خبر الأول، لدلالة خبر الثاني عليه قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما ** عندك راضٍ والرأي مختلف^(١)

أي : نحن بما عندنا راضون ... إلخ . ومن عكسه وهو حذف خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه قول الشاعر :

من يك أمسى بالمدينة رحله ** فإني وقيار بها لغريب^(٢).

والتقدير : فإني بها لغريب ، وقيار كذلك . فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون الحذف من الأول أيضاً؟ فالجواب أنه يلزم من ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ غير المنسوخ بـإن ، وهو قليل لا يقع إلا

(١) البيت من شواهد الكتاب ٣٨/١ ، وهو لمالك بن العجلان من قصيدة أوردها محقق ديوان حسان ٤٥/٢ ، كما ينسب لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ص ١٧٣ ، وأمالى الشجري ٩٦/١ ، والأشعري ١٥٢/٣ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٤٢/٢ ، ومعاهد التنصيص ٩٩/١ . ونسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن أمريء القيس الأنصاري . وقال المحقق محمد محي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل على الألفية ٢٤٤/١ : « ويبدو أن الصواب نسبتها إلى قيس بن الخطيم ، أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، من قصيدته التي أولها :
رد الخليط الجمال فانصرفوا ** ماذا عليهم لو أنهم وقفوا » .
وقد بين سببويه الشاهد فيه في نصح .

(٢) البيت من الطويل وهو أول أربعة أبيات رواها أبو العباس المبرد في الكامل ، ونسبها إلى ضاهي بن الحارث البرجمي يقولها وهو محبوب في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه . والرَّحْلُ بفتح الراء وسكون الحاء المهمله : المنزل ، وروي في مكانه (رهطه) ورهط الرجل بفتح فسكون أيضاً : أهله وقبيلته الأقربون . وقيار بفتح القاف وتشديد الياء المثناة، ذكر العينني أنه اسم رجل . وهذا مخالف لما ذكره غيره من العلماء . الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملته . ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .
والمعنى : يتحسر على غريته ، ويتحزن على بعده عن أهله وقربائه ، ويقول : إذا كان كل من الناس قد أمسى بين خلته وعشيرته ، فإني غريب في بلد ، ناء عن الأهل والرفاق .

والشاهد في قوله : « فإني وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو (قيار) على اسم (إن) المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يجيء بخبر (إن) ، الذي هو قوله (لغريب) ، ويأتي أنه تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائي ، فأجازوا العطف بالرفع على اسم (إن) قبل مجيء الخبر . وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، يدل عليه خبر (إن) ، أو خبره المذكور ، وخبر (إن) هو المحذوف . ويراعى في كل كلام ما يناسبه ، ففي هذا البيت يتعين أن يكون المذكور هو خبر (إن) والمحذوف هو خبر المبتدأ؛ لأن هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً . والحمل على الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة ، لا لام الابتداء ، مما لا داعي إليه ، كما قال المحقق محمد محي الدين عبد الحميد . انظره عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٦٠ / ١ .

في ضرورة الشعر ، فيعد من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه . ومن المعروف أن الحمل على الشذوذ - ما أمكن غيره - لا يجوز . فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج الذي هو تأويل سيبويه لهذه الآية وأمثالها من النصوص التي سمعت عن العرب نثراً وشعراً . قال سيبويه : «وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ... وأما قوله عز وجل : (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداءً على قوله : (والصابئون) بعد ما مضى الخبر . وقال بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق^(١)

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم»^(٢) . ومن المعلوم بالضرورة والواضح أنه يعني بالغلط القلة والشذوذ أي مخالفة الكثير الشائع ، فسيبويه حكم على القول الذي ذكره عن العرب بالغلط أي الشذوذ ولما كان القرآن لا يخرج على القليل الشاذ ، أول الآية بأنها على التقديم والتأخير ، ونظر لها بما ذكر من الشعر ؛ ولا يخفي أن قصده من هذا التأويل هو إبعاد الآية عن الحكم عليها بالشذوذ والقلة أو الغلط كما سماها . وخلاصة ما يفهمه الباحث من نص سيبويه هذا أن قول بعض العرب : إنهم أجمعون ذاهبون ، قليل شاذ فلا ينبغي أن يظن أن قوله عز وجل : (الصابئون) من هذا الباب ،

(١) البيت من الوافر ، وهو كما قال سيبويه لبشر بن أبي خازم بغاء وزاء معجمتين . انظر ديوانه ص ١٦٥ ، والكتاب ١٥٥/٢ والإنتصاف في مسائل الخلاف ١٩٠/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٩/٨ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٧١/١ ، والتصريح على التوضيح ٢٢٨/١ . وبغاة جمع باغ من البغي وهو الظلم والعدوان ، وهو اسم فاعل من البغي ومعناه مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم في كل شيء ونحو ذلك ، وتقول : بغي فلان يبغى بغيًا ، وبغى فلان على فلان إذا ظلمه واعتدى عليه . وشقاق مصدر شاقة : إذ خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر ، فالشقاق هو الخلاف والتنازع . وما مصدرية ظرفية أي : إذا استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة . والشاهد فيه : وقوع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو أنتم - وهو من ضمائر الرفع - بين اسم إن وخبرها مسبقاً بواو العطف ، فهو في تقدير جملة ، أي : وأنتم بغاة . عطف على جملة : (أنا بغاة) . وأجاز الأعلام أن يكون خبر (إن) محذوفاً دل عليه خبر المبتدأ الذي بعدها . وأجاز الكسائي وتلميذه الفراء - وهما من أئمة الكوفيين - أن يعطف بالرفع على اسم (إن) ، قيل أن يذكر الخبر ، فيقال : إنني وزيد على وفاق ، قياساً على ظاهر هذا الشاهد وأمثاله ، التي ظاهرها أنه عطف بالرفع على محل اسم (إن) قبل استيفاء الخبر . وقد تقدم أن جماعة من النحويين - منهم الكسائي والفراء - تسكوا بهذا الظاهر ؛ فأجازوا أن يعطف - قياساً مطرداً - بالرفع على محل اسم (إن) وإن لم يكن قد جاء خبرها . فأما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقاً ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم (إن) ظاهر النصب أو خفيته ، بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنياً . وأما الفراء فيجيز هذا في حالة تقدم المعطوف على الخبر ، إذا كان اسم (إن) خفي الإعراب . فأما إذا كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ، وتقدم أن جمهور العلماء من النحاة والمفسرين يرون أن هذا العطف من باب عطف جملة على جملة ، على ما سبق مراراً في هذا الفصل ، وانظر هامش الكتاب ١٥٥/٢ ، وعدة السالك ، مرجع سابق ، ٣٦١/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/٢

بل هو على التقديم والتأخير فهو من الكثير الشائع في كلام العرب . وسيأتي الرد على خطأ بعض الباحثين في فهم كلمة (يفلظون) التي عبر بها سيبويه في نصه السابق .

المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويله وآراؤهم في تخريج الآية .

قد دافع عن تأويل سيبويه الزمخشري دفاعاً قوياً ، وأطال في ذلك ، ذاكراً للدواعي البلاغية والأسرار المعنوية والأسلوبية في كلام العرب ، التي دعت إلى هذا الاستعمال ، وبدأ حديثه بقوله : «... والصابثون رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما في حيز (إن) من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابثون كذلك وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

أي فاعلموا أنا بغاة ، وأنتم كذلك ..»^(١).

وختم بقوله بعد كلام طويل : « فإن قلت : فقوله : (والصابثون) معطوف لا بد له من معطوف عليه ، فما هو ؟ قلت : هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على قوله : (إن الذين آمنوا) إلى آخره ، ولا محل لها ، كما لا محل للتي عطفت عليها . فإن قلت : فالتقديم والتأخير ، لا يكون إلا لفائدة ، فما هي ؟ قلت : فائدته التنبيه على أن الصابثين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم ؟ وذلك أن الصابثين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً ، وأشدهم عتياً ، وما سماوا صابثين إلا أنهم صبؤوا عن الأديان كلها ، أي خرجوا . كما أن الشاعر قد قدم قوله : (وأنتم) ، تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومه ، حيث عاجل به قبل الخبر الذي بغاة ، لئلا يدخّل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم ، وأثبت قدماً . فإن قلت : فلر قيل : (والصابثين وإياكم) ، لكان التقديم حاصلًا ؟ قلت : لو قيل هكذا ، لم يكن من التقديم في شيء ؛ لأنه لا إزالة فيه عن موضعه ، وإنما يقال : مقدم ومؤخر للمزال ، لا للقار في مكانه ، وتجري هذه الجملة مجرى الاعتراض»^(٢).

وقد أيد هذا الذي ذكره الزمخشري من البيان الوافي كل من وقف الباحث على كلامه من المفسرين ، فذكر أبو حيان تأويل سيبويه مع ثلاثة تأويلات أخرى ، ثم عقب عليها جميعاً بقوله : «وقد

(١) الكشاف ٦٣١/١ وما بعدها .

(٢) الكشاف ٦٣٢/١ .

أطال الزمخشري في تقرير مذهب سيبويه ونصرته ، وذلك مذكور في علم النحو . وأورد أسئلة وجوابات في الآية ، إعرابية تقدم نظيرها في البقرة» (١) .

وانتصر لتأويل سيبويه أيضاً ابن مکتوم النحوي (٢) وابن الأنباري ، وضعف الوجوه الأخرى التي ذكرها (٣) وابن خالويه (٤) والسيوطي (٥) والأشموني والصبان (٦) وابن مالك وضعف الوجوه الأخرى (٧) وقبل هؤلاء جميعاً أبو إسحاق الزجاج (٨) . وقد جزم الأخفش والمبرد ومن تبع مذهبهما بالتقدير الثاني وهو أن خبر (أن) محذوف دل عليه خبر المبتدأ ، قالوا : وعلى هذا التأويل يجوز عطف (والصائبون) على موضع اسم (إن)، لأنه جاء بعد تمام الاسم والخبر تقديراً . قالوا : الآية مثل قول الشاعر : «نحن بما عندنا ... إلخ» . فقلوه : (راض) خبر أنت ، وخبر نحن محذوف ، وتأويل الآية كذلك قطعاً (٩) لكن الألوسي رفض هذا التقدير وضعفه ، وجزم بالأول؛ لأن الأخذ بالتقدير الثاني يؤدي إلى الفصل بين أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى، والخبر الموجود في الآية يستحسن أن يوجه إليهم (١٠) وضعف العكبري أيضاً التقدير الثاني من جهة أخرى ، وهو أن فيه الجمع بين الحذف والفصل (١١) .

هذا ، ويأتي فضل كلام وزيادة بيان وإيضاح لتأويل سيبويه هذا ، وتصحيح أخطاء بعض الباحثين المعاصرين في فهمه ، وهدم ما بنوا على ذلك الفهم الخاطيء من أوهام . والله الموفق والهادي إلى الصواب .

الوجه الثاني في تأويل وجه الرفع في هذه الآية : أن (إن) في الآية بمعنى نعم ، فهي حرف جواب ، ولا عمل لها حينئذ . وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحل على الابتداء ، وما بعده معطوف عليه بالرفع ، وخبر الجميع : من آمن... إلخ قال السمين : « ... وكونها بمعنى نعم قول مرجوح قال به بعض النحويين ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (١٢) في قراءة من قرأ بالألف ،

(١) البحر المحيط ٥٣١/٣ ، وقد ردد أبو حيان في آية البقرة ٦٢ المتقدمة ما قاله الزمخشري هنا .

(٢) انظر الدر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق .

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١١٩/١ المسألة (٢٣) .

(٤) انظر كتابه الحجة في علل القراءات السبع ص ٢١٨ . (٥) انظر همع الهوامع ١٤١/١ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٧/١ . (٧) تسهيل الفوائد ، ص ٦٦ .

(٨) انظر كتابه : معاني القرآن وإعراجه ٧٤٦/٢ . (٩) انظر مشكل إعراب القرآن ، مرجع سابق ٢٣٢/١ .

(١٠) روح المعاني ٢٠٢/٦ . (١١) التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١ .

(١٢) الآية ٦٣ من سورة طه (في قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحزمة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف) . انظر المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢٤/٣ ، والسبعة في القراءات ص ٤١٩ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٩/٢ .

وجعل منه أيضاً قول عبدالله بن الزبير : « إنَّ وصاحبها » جواباً لمن قال له : « لعن الله ناقة حملتني إليك » ، أي نعم وصاحبها ، وجعل منها قول الشاعر :

برز الغواني في الشبا * * ب يلمنني وألومهنه
ويقلن شيب قد علا * * ك وقد كبرت فقلت إنه (١)

أي نعم ، والهاء للسكت . وأجيب بأن الاسم والخبر محذوفان في قول ابن الزبير ، وبقي المعطوف على اسم إن دليلاً عليه ، والتقدير : إنها وصاحبها ملعونان . وتقدير البيت : إنه كذلك .

وعلى تقدير أن تكون بمعنى نعم ، فلا يصح هنا جعلها بمعناها ؛ لأنها لم يتقدمها شيء تكون جواباً له ، ونعم لا تقع ابتداءً كلام ، وإنما تقع جواباً لسؤال ، فتكون تصديقاً له . ولقائل أن يقول : يجوز أن يكون ثم سؤال مقدر ، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ لا أقسم ﴾ (٢) و : ﴿ ولا جرم ﴾ (٣) قالوا : يحتمل أن يكون رداً لقائل كيت وكيت (٤) .

وهذا الوجه ذكره العكبري في التبيان أيضاً (٥) والألوسي في روح المعاني (٦) وضعفه أبوحيان في البحر بما ذكره السمين ، وبأن ثبوت (إن) بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين (٧) .

ويبدو هذا الوجه ضعيفاً في تخريج هذه الآية بالذات ، لأن القراءة قد أجمعوا على النصب في آية البقرة ولا فارق يذكر بين الآيتين ، ومن البعيد جداً أن تكون (إن) حرف نصب هنالك ، وبمعنى نعم هنا ، والله تعالى أعلم .

(١) البیتان من مجزوء الكامل ، وهما لعبد الله بن قيس الرقيات ، في ديوانه ، ص ٦٦ ، والكتاب ٤٧٥/١ ، وأمالى الشجري ٣٢٢/١ ، وشرح ابن يعين على الفصل ١٣٠/٣ ، واللسان ، مادة (أنن) ، ووصف المباني في حروف المعاني ص ١١٩ ، ومغنى اللبيب ، ص ٣٧ ، وشواهد المغني ، ١٢٦/١ . وفي كل هذه المراجع : بكر العوازل في الصبر * * ح يلمنني وألومهنه ... إلخ . وهذا الشاهد لم يذكره الأعلام الشنتمري ، كما أنه لم يرد في بعض نسخ الكتاب . والصبوح : الخمر . والشاهد فيه : وزود (إن) بمعنى نعم ، والهاء لسكت . قال سيبويه في الكتاب ٤٧٤-٤٧٥ : « أما قول العرب في الجواب : إنه ، فهو بمنزلة أجل » وذكر البيت دليلاً على ذلك . وقد جعلها بعض النحاة (إن) الناسخة ، والهاء اسمها ، بتقدير الخير : قد كان ما تقلن ، كما في أمالي الشجري ، وهامش الكتاب ١٥١/٣ .

(٢) الآية الأولى من سورة القيامة : ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ .

(٣) الآية ٢٢ من سورة هود : ﴿ لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ﴾ .

(٤) الدر المصنوع ٣٥٥/٤ . (٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١ .

(٦) انظر : روح المعاني ٢٠٢/٦ . (٧) انظر البحر المحيط ٥٣١/٣ .

الوجه الثالث : أن يكون (الصائبون) معطوفاً على الضمير المستكن في هادوا ، أي هادوا هم والصائبون وهذا القول ينسب إلى الكسائي ، وإلى شيخه أبي الحسن الأخفش من البصريين ^(١) . ولقد رفض النحاة والمفسرون هذا التأويل ، ووصفوه بالفساد والخطأ والغلط . وكان رفضهم له من جهة المعنى ؛ لأن العطف على الضمير في هادوا يؤدي إلى اشتراك الصابئين في اليهودية ، وهم ليسوا يهوداً . ومن جهة الإعراب ؛ لأن جمهور النحاة لا يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل المؤكد ، كما في قوله تعالى : ﴿ يا آدم أسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ ^(٢) وما جاء على غير ذلك شاذ يختص بالضرورة الشعرية أو ضعيف لا يخرج عليه القرآن ؛ لأنه من القليل النادر . قال ابن مالك :

وإن على ضمير رفع متصل * * * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما ويلا فصل يرد * * * في الشعر فاشياً وضعفه اعتقد ^(٣)

ولهذا كان أول الرادين على الكسائي تلميذه الفراء الذي قال : « ... وجاء التفسير بغير ذلك ... » ^(٤) .

ومن رد على الكسائي في هذا تأويل مكّي بن أبي طالب ^(٥) وابن الأنباري ^(٦) والعكبري ^(٧) . وأكثر النحاة والمفسرين يطرحون هذا القول طرْحاً ، ويهملونه ، ولا يكادون يذكرونه . ومن ذكره منهم ، كان ذلك بقصد الرد عليه وتفنيده . وقد أجمل الزجاج الرد على هذا القول ، فقال : « ... هو خطأ من جهتين ، إحداهما أن الصائبين في هذا القول يشارك اليهودي في يهوديته ، وليس كذلك ، فإن الصائبين هو غير اليهودي ، وأن جعل (هادوا) بمعنى تابوا ، من قوله تعالى : ﴿ إنا هدنا إليك ﴾ ^(٨) لا

(١) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥١٠/١ . وتفسير القرطبي ٢٤٦/٦ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٥/١ .

(٢) هذا جزء من آية البقرة ٣٥ ، والأعراف ١٩ .

(٣) متن الألفية لابن مالك ص ٣٧ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١ . وانظر النحو وكتب التفسير ٣٣١/١ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١ ، ومكّي هو : أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ .

القيرواني ، كان من أهل التبّحر في علوم العربية والقرآن ، حسن الفهم ، جيد الدين ، كثير التأليف في علوم العربية والقرآن . ولد

سنة ٣٥٥ هـ بالقيروان ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ . وكان خيراً فاضلاً متواضعاً ، متديناً ، مشهوراً بالصلاح وإجابة الدعوة ،

كثير الرحلات إلى مصر والحرمين . ترجمته في إنباء الرواة ٣١٣/٣ ، وبغية الرعاة ٣٩٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٢٠/٢ .

والديباج المذهب ، ص ٣٤٦ ومعجم الأدباء ١٦٧/١٩ ، وطبقات الفراء ٣٠٩/٢ وغيرها .

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/١ .

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١ .

(٨) من الآية ١٥٦ من سورة الأعراف .

من اليهودية ، ويكون المعنى : تابوا هم والصابئون ، فالتفسير قد جاء بغير ذلك؛ لأن معنى الذين آمنوا في هذه الآية إنما هو إيمان بأفواههم ؛ لأنه يريد المنافقين ؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال : من آمن منهم بالله ، فله كذا، فجعلهم يهوداً ونصارى ، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال : (من آمن ... فلهم أجرهم) ^(١). وهذا رد من حيث المعنى والتفسير ، بناءً على أن المقصود بـ (الذين آمنوا) في الآية الكريمة المنافقون الذين آمنوا بالسنتهم ، ولم تؤمن قلوبهم لا المؤمنون حقاً . وهو أحد القولين في تفسير الآية . وقد حكى السمين الحلبي هذا القول ثم قال : « قلت : هذا أحد القولين . أعني أن الذين آمنوا مؤمنون نفاقاً . وردّه أبو البقاء ومكي بن أبي طالب بوجه آخر ، وهو عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه . قلت : هذا لا يلزم الكسائي ؛ لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك ، وإن كان الصحيح الاشتراط ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقول تردّه الدلائل الصحيحة والله أعلم .

وهذا القول نقله مكي عن الفراء ، كما نقله غيره عن الكسائي ، ورد عليه بما تقدم ، فيحتمل أن يكون الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجع ، ويحتمل أن يكون مخالفاً ثم رجع إليه ، وعلى الجملة فيجوز أن يكون له في المسألة قولان» ^(٢) . ويبدو للباحث أن الاحتمال الأول هو الأرجح ، بدليل أن الفراء رد على الكسائي في قوله هذا في معانيه ، كما تقدم . وعلى كل حال لا يبعد أن يكون له رأيان في المسألة كما قال السمين ، والله أعلم .

الوجه الرابع : أنه مرفوع نسقاً على محل اسم (إن) ؛ لأنه قبل دخولها كان مرفوعاً بالابتداء ، فلما دخلت عليه ، لم تغير معناه ، بل أكدته ، غاية ما في الباب أنها عملت فيه لفظاً ، ولم تعمل في المعطوف ، لضعفها في العمل . وبعض القائلين بهذا الرأي ، يخص ذلك بإن وأن دون سائر أخواتهما؛ لبقاء معنى الابتداء فيهما بخلاف ليت ولعل وكان ولكن ، فإنها خرجت إلى التمني والترجي والتشبيه والاستدراك ^(٣) وأجرى الفراء في معانيه ^(٤) الباب مجرى واحداً ، فأجاز ذلك في

(١) معاني القرآن وإعراجه ٢١٣/٢ . (٢) الدر المصون ٣٥٧/٤ .

(٣) انظر المنتضب ، مرجع سابق ، ١١٤/٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ٣٢٠/١ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١ . وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مرجع سابق ، ٣٦٤/١ ، ورأي الفراء في هذه المسألة يناسب مذهبه الكوفي ، إذ المعروف عن الكوفيين أنهم يبنون قاعدة على كل مسموع عن العرب ، مهما قل أو شذ أو خالف الكثير الشائع من كلام العرب ، فلعل الفراء بنى رأيه في هذه المسألة على ظاهر هذه الآية وأمثالها من الكلام؛ ولهذا اشترط أن يكون اسم (إن) خفي الإعراب أو مبنياً ، وقاس ما لم يسمع من أخوات (إن) على ما سمع ، والله أعلم .

ليت ولعلّ وكان ولكن ، محتجاً بقول الشاعر :

يا ليتني وأنت يا ليس ** في بلدة ليس بها أنيس^(١)

فأتى بـ(أنت) - وهو ضمير رفع - نسقاً على الياء في (ليتني) . وهذا القول معناه جواز العطف على أسماء هذه الأحرف بالرفع مطلقاً ، وهو قول ردّه جمهور العلماء ؛ لأنّ الواقع على خلافه . قال السمين بعد حكاية هذا القول : « وفي الجملة فالناس قد ردّوا هذا المذهب ، أعني جواز الرفع عطفاً على محل اسم (إنّ) مطلقاً ، أعني قبل الخبر وبعده ، خفي إعراب الاسم أو ظهر ، ونقل بعضهم

(١) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو في شرح الشواهد للعيني ٣٢١/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ ، والدرر اللوامع ٢٠٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٥/١ . وقد استشهد به كثير من النحاة ونسبوه إلى روية بن العجاج ، وهو في زيادات ديوانه ، ص ١٧٦ ، بزيادة : إلا اليعافير وإلا العيس .

وفي ديوان الجران العود ، ط / دار الكتب ، ص ٥٢ رجز يشبه هذا ، وهو قوله :

قد ندع المنزل يا ليس يعتس في السبع الجروس
الذئب أو ذو ليد هموس وبلدة ليس بها أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس ويقرر ملمع كنسوس

كأما هنّ الجوّاري الميس

وليس اسم امرأة . ويعافير جمع يعفور وهو الطيبي أو ولد البقرة الوحشية . ويعتس : يطلب ما يأكل . والجروس بزنة صبور هو الشديد الصوت . والذئب بدل من السبع الجروس . وذو ليد يعني به الأسد ، واللّيد بالكسر اللام وفتح الباء جمع ليدة . وهي ما بين كتفي الزسد من الشعر . وهموس هو الخفيف الوطاء . وليس بها أنيس : ليس بها إنسان . والعيس : جمع أعيس أو عيساء . وهي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة . وهي من كرائم الإبل ، وملّع : فيه لمع بياض وسواد . وكنسوس : داخلية في كناسها . والكناس بزنة الكتاب : بيت الطيبي وسط الشجر . والميس جمع ميساء ، وهي التي تتبختر في مشيتها . والشاهد : قوله : (وأنت) بكسر التاء ، فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم . ويرى القراء أنه معطوف على اسم (ليت) المنصوب محلاً ، وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية ليت ولعلّ وكان ولكن بأن وأن في جواز العطف بالرفع على أسمائهن . وهذا عند الجمهور غير مسلم به ؛ لأنهم قدروا أنه مبتدأ حذف خبره للعلم به من المقام ، والتقدير : (وأنت معي) ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال . وهذه الجملة الاسمية قد اعترضت بين ليت مع اسمها وبين الخبر الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله : (في بلدة) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٦/١ : « وخرج على أن الأصل : وأنت معي . والجملة حالية . والخبر قوله : في بلدة » ، وعلى هذا فصاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور ، الذي هو قوله (في بلدة) ، والعامل في الحال هو الجار والمجرور نفسه وهو العامل أيضاً في صاحب الحال . وهذا التخريج الذي ذكره ابن هشام لهذا البيت هو تخريج ابن مالك . وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه يلزم عليه تقديم الحال على عاملها الظرفي ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها . إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرّح في كتبه كلها بتدور ذلك ، وفي ذلك قوله في متن الألفية :

..... وندر نحو سعيد مستقراً في هجر

ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال .

ويبدو للباحث أنه مع وجاهة هذا القول الأخير إلا أن تخريج الفراء أظهر ، ولا دليل فيه لما يذهب إليه ؛ لأن هذا من القليل النادر والشاذ ، وقد يكون من الضرورات الشعرية ، فلا يخرج القرآن على ذلك . والله أعلم . انظر : غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٦٦/١ .

الإجماع على جواز الرفع على المحل بعد الخبر ، وليس بشيء . وفي الجملة ففي المسألة أربعة مذاهب ، مذهب المحققين المنع مطلقاً . ومذهب بعضهم التفصيل ، قبل الخبر فيمتنع ، وبعده فيجوز . ومذهب الفراء إن خفي إعراب الاسم ، جاز ذلك ؛ لزوال الكراهية اللفظية ، وحكي من كلامهم : إنك وزيدٌ ذاهبان . الرابع مذهب الكسائي وهو الجواز مطلقاً « وذكر أنه استدل بظواهر ما تقدم من الآيات والأبيات وما روي عن العرب من النثر ^(١) .

ويبدو للباحث أن هذا التخريج يخالف الكثير الشائع من كلام العرب ، الذي جاء عليه القرآن ، والله تعالى أعلم .

الوجه الخامس : قال الواحدي ^(٢) : في الآية قول لهشام بن معاوية ، وهو أن تضر خبر (إن) وتبتديء (الصابتون) والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون ، على قول من يقول : إنهم مسلمون ، : ويعذبون على قول من يقول : إنهم كفار . فيحذف الخبر إذا عرف موضعه ، كما حذف من قوله تعالى « إن الذين كفروا بالذكر... » ^(٣) وهذا القول قريب من قول جمهور البصريين غير أن أكثرهم يضم خبر الابتداء ، ويجعل جملة (من آمن ... إلخ) خبر (إن) ، على التقديم والتأخير ، كما هو ظاهر كلام سيبويه السالف ، وهذا القول على العكس من ذلك ؛ لأنه جعل (من آمن) خبر الابتداء ، وقدر خبر إن محذوفاً . والحق أن هذا القول أحد التقديرين في قول البصريين ، الذي هو الوجه الأول في تأويل الآية ، كما صرح بذلك السمين ، وإن جعله وجهاً مستقلاً في تأويل الآية ^(٤) والله تعالى أعلم .

الوجه السادس : أن (الصابتون) مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كما قال سيبويه والخليل وجمهور النحاة إلا أنه لا ينوي بهذا المبتدأ التأخير ، والفرق بين هذا القول وقول سيبويه ، نية التأخير وعدمها . قال العكبري : « وهو ضعيف أيضاً ، لما فيه من لزوم الحذف والفصل » ^(٥) أي

(١) الدر المنصور ٣٥٨/٤ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، الإمام المفسر النحوي الأديب ، من الأئمة المتعمقين في علوم العربية والتفسير والقراءات . قال القفطي : وصنف التفسير الكبير وسماه البسيط ، وأكثر فيه من الإعراب والشواهد واللفظة ، ومن رأى علم مقدار ما عنده من علم العربية . وصنف الوسيط في التفسير أيضاً ، وهو مختار من (البسيط) ، غاية في بابه ، وصنف (الوجيز) وهو عجيب . توفي ٤٦٨ هـ ، وله ترجمة في إنباه الرواة ٢٢٣/٢ - ٢٢٥ ، ووفيات الأعيان ٣/٣ - ٣٠٤ وطبقات الشافعية الكبرى ٢٤٠/٥ - ٢٤٣ ، ومعجم الأدبا . ٢٥٨/١٢ - ٢٥٩ .

(٤) انظر الدر المنصور ٣٦٠/٤ .

(٣) من الآية ٤١ من سورة فصلت .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٥٢/١ .

حذف خبر المبتدأ ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي . قال السمين : « ولا يعني بذلك أن المكان من مواضع الحذف اللازم ؛ لأن القرآن يلزم أن يتلى على ما أنزل وإن كان ذلك المكان في غيره يجوز فيه الذكر والحذف »^(١) .

وهذا الوجه لا يخرج عن تأويل سيبويه على ما يبدو للباحث ، والله تعالى أعلم .

الوجه السابع : أن (الصائبون) منصوب ، وإنما جاء على لغة بني الحارث ، وختعم وزبيد ، الذين يجعلون المثني بالألف في كل حال ، نحو : رأيت الزيدان ومررت بالزيدان . وقد ذكر هذا الوجه مكّي بن أبي طالب^(٢) والعكبري^(٣) . وقال السمين : « وكان شبهة هذا القائل - على ضعفها - أنه رأى الألف علامة رفع المثني ، وقد جعلت في هذه اللغة نائبة رفعاً ونصباً وجرماً ، وكذا الواو وهي علامة رفع المجموع سلامة ، فتبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف ، وهذا ضعيف بلس فاسد »^(٤) .

ولعل سبب ضعفه بل فساده أنه لم يسمع عن العرب ذلك في الجمع كما سمع عنهم في المثني ، والله تعالى أعلم .

الوجه الثامن : أن علامة النصب في (الصائبون) فتح النون ، والنون حرف إعراب ، كما في الزيتون والعربون . قال العكبري : « فإن قيل : إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياء لا مع الواو ؟ قيل : قد أجازه غيره والقياس لا يدفعه »^(٥) . قال السمين : « قلت : القياس يأباه ، والفرق بينه حال كونه

(١) الدر المصون ٤/٣٦٠ . (٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٨ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥٢ . (٤) الدر المصون ٤/٣٦٠ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥٣ . وهو يشير إلى أن أبا علي الفارسي أجاز فيما جرى مجرى المكسر من جموع السلامة ، كبنين وسنين أن يحل الإعراب نونها ، بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصة ، دون الواو ، فيقال : جاء البنين ، كما قال الشاعر : وهو سعيد بن قيس ، كما في الخزانة ٣/٤١٨ والعيني ١/١٥٦ ، وأوضح المسالك ١/٣٩ :
وكان لنا أبو حسن عليّ أباً برأ ونحن له بنين

وفي الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنياً كسنين يوسف » رواه مسلم في صحيحه ١/٤٦٧ . والإمام أحمد في المسند ١/٣٨١ ، وقال صمة بن عبدالله ، كما في أمالي الشجري ٢/٥٣ ، واللسان (سنة) وأوضح المسالك ١/٤١ :

دعاني من نجد فإن سنينه لعينا بنا شيباً وشيبنا مرداً

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الاستعمال في الألفية بقوله :

ويابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم بطرد

فإثبات النون في الإضافة دليل على استعمال (سنين) معرباً بالحركات . فلما أشكل قوله تعالى : (والصائبون) كان من التأويلات فيها القول بأن علامة النصب فتح النون . ولما كان أبو علي الفارسي إنما يجيز إعراب جمع السلامة بالحركات مع الياء لا مع الواو ، أثار أبو البقاء العكبري هذه المسألة ، وقد أجاب بأن غير أبي علي يجيز ذلك حتى مع الواو ، وقال : إن القياس لا يأباه . وقد خالفه السمين فذهب إلى أن القياس يأباه . وهذا رد على أبي البقاء العكبري ولكن مع أدب جم وتواضع ينذر مثيله ، خاصة عند أكثر المعاصرين الذين يكثر منهم التطاول على القدماء من السلف مع الجهل وسوء الفهم ، واتباع المناهج الغربية على العربية . وإلى الله المشتكى .

بالباء وبين كونه بالواو ظاهر .. نعم إذا سمي بجمع المذكر السالم ، جاز فيه خمسة أوجه ، أحدها أن يعرب بالحركات مع الواو فيصير ، نظير (الذون) ، فيقال : جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون ، وجاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون . هذا إذا سمي به ، وأما ما دام جميعاً فلا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء . ومن أثبت حجة على من نفى ، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان»^(١) .

والوجه التاسع : قال مكي : « وإنما رفع (الصابتون) ؛ لأن (إن) لم يظهر لها عمل في (الذين) ، فبقي المعطوف على رفعه الأصلي قبل دخول (إن) على الجملة»^(٢) . ولا يبدو هذا قولاً جديداً . قال السمين : « قلت : هذا هو بعينه مذهب الفراء ، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم إن إذا لم يظهر فيه الإعراب ، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهراً»^(٣) ولهذا يبدو للباحث أن بعض هذه الوجوه داخل في بعضها الآخر عند التحقيق .

هذا ولا بن عاشور رأي آخر في تأويل الآية ، يخالف كل ما تقدم ، وهو أن يكون (الذين هادوا) مبتدأ ، و(الصابتون) معطوفاً عليه ، لا مبتدأ كما هو رأي الأكثرين ، ويكون خبر (إن) محذوفاً ، والمذكور هو خبر المبتدأ ، الذي هو قوله (والذين هادوا) . وقد قدم للكلام على هذه الآية بقوله : « موقع هذه الآية دقيق ، ومعناها أدق ، وإعرابها تابع لدقة الأمرين . فموقعها أدق من موقع نظيرتها المتقدمة في سورة البقرة^(٤) ، فلم يكن ما تقدم من البيان في نظيرتها ، بمغن عن بيان ما يختص بموقع هذه . ومعناها يزيد دقة على معنى نظيرتها ، تبعاً لدقة موقع هذه . وإعرابها يتعقد إشكاله بوقوع قوله : (والصابتون) بحالة رفع بالواو في حين أنه معطوف على اسم (إن) في ظاهر الكلام . ثم قال بعد كلام طويل : « والذي أراه أن يجعل خبر (إن) محذوفاً . وحذف خبر إن وارد في الكلام الفصيح غير قليل ، كما ذكر سيبويه في كتابه . وقد دل على الخبر ما ذكره بعده من قوله : ﴿ فلهم أجرهم عند ربهم ... إلخ ﴾ ويكون قوله : (والذين هادوا) مبتدأ ، ولذلك حق رفع ما عطف عليه ، وهو (الصابتون) وهذا أولى من جعل (الصابتون) مبتدأ الجملة ، وتقدير خبر له ، أي : (الصابتون) كذلك ، كما ذهب إليه الأكثرون ؛ لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها ، مع إمكان التفصي عن ذلك ، ويكون قوله : (من آمن بالله) مبتدأً ثانياً ، وتكون (من) موصولة ، والرابط للجملة بالتي قبلها محذوفاً أي : من آمن منهم^(٥) ، وجملة (فلهم أجرهم) خبراً

(١) الدر المنصور ٣٦١/٤ . (٢) مشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١ .

(٣) الدر المنصور ٣٦٢/٤ . (٤) يعني الآية ٦٢ من البقرة .

(٥) كما صرح به في الآية ١٢٦ من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿ وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر... إلخ ﴾

عن (من) الموصولة . واقترانها بالفاء ؛ لأن الموصول شبيه بالشرط ، وذلك كثير في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾ (١) ، ووجود الفاء فيه يعين كونه خبراً عن (من) الموصولة (٢) وليس خبر إن ، على عكس قول الضابيء بن الحارث :
ومن يك أمسى بالمدينة رحله * * * فإني وقيار بها لغريب

فإن وجود لام الابتداء في قوله : (لغريب) عيّن أنه خبر (إن) ، وتقدير خبر عن (قيار) ، فلا يُنظر به قوله تعالى : (والصابئون) . وجمهور المفسرين جعلوا قوله : (والصابئون) مبتدأ ، وجعلوه مقدماً ... وقدروا له خبراً محذوفاً ؛ لدلالة خبر (إن) عليه ، وأن أصل النظم : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى لهم أجرهم ... إلخ ، والصابئون كذلك . جعلوه كقول الضابيء بن الحارث : وإني وقيار بها لغريب . وبعض المفسرين قدروا تقادير أخرى أنهاها الألويسي إلى خمسة (٣) . والذي سلكناه أوضح ، وأجرى على أسلوب النظم ، وأليق بمعنى هذه الآية .

ويعد فيها يجب أن يوقن به أن هذا اللفظ هكذا نزل ، وكذلك نطق به النبي ﷺ ، وكذلك تلقاه منه المسلمون ، وقرؤوه وكتبوه في المصاحف ، وهم عرب خلّص ، فكان لنا أصلاً تتعرف منه أسلوباً من أساليب استعمال العرب في العطف ، وإن كان استعمالاً غير شائع ، لكنه من الفصاحة والإيجاز بمكان ، وذلك أنه من الشائع في الكلام أنه إذا أتى بكلام مؤكد بحرف (إن) ، وأتى باسم (إن) وخبرها ، وأريد أن يعطفوا على اسمها معطوفاً هو غريب في ذلك الحكم ، جيء بالمعطوف الغريب

(١) من الآية ١٠ من سورة البروج .

(٢) في الدر المصون ٣٦٣/٤ : قوله تعالى : (من آمن) يجوز في (من) وجهان : أحدهما : أنها شرطية . وقوله : (فلا خوف ... إلخ) جواب الشرط ، وعلى هذا فـ (الذي آمن) في محل جزم بالشرط ، و(فلا خوف) في محل جزم بكونه جوابه ، والفاء لازمة . والثاني أن تكون موصولة ، والخبر (فلا خوف) ، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ بالشرط ، ف(آمن) على هذا لا محل له ؛ لوقوعه صلة . و(فلا خوف) محله الرفع ، لوقوعه خبراً . فالفاء جائزة للدخول ، لو كان في غير القرآن ، وعلى هذين الوجهين ، فمحل (من) رفع بالابتداء . ويجوز على كونها موصولة أن تكون في محل نصب بدلاً من اسم (إن) وما عطف عليه ، أو تكون بدلاً من المعطوف فقط ، وهذا على الخلاف في (الذين آمنوا) ، هل المراد بهم المؤمنون حقيقة أو المؤمنون نفاقاً ؟ . ولم يجر على كونها شرطية أن تكون بدلاً ؛ لأن الشرط له الصدارة في الكلام ، فلا يكون بدلاً مما قبله ، وعلى كل تقدير من التقادير المتقدمة ، فالعائد من هذه الجملة على (من) محذوف ، تقديره : من آمن منهم كما صرح في موضع آخر .

(٣) تقدم أن أبا البقاء العكبري أنهاها إلى سبعة ، واليسمين الحلبي إلى تسعة . ويبدو للباحث أن ابن عاشور رحمه الله يرى دخول بعض هذه الأوجه في بعضها الآخر ، كما لا يخفى . ويبعد جداً أن لا يكون ابن عاشور - على سعة اطلاعه وعلمه وجلالة قدره - قد اطلع على ما في التبيين في إعراب القرآن للعكبري ، وإن كان من المحتمل المقبول أن لا يكون قد وقف على ما في الدر المصون لليسمين الحلبي ، والله تعالى أعلم .

مرفوعاً ؛ ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات ، فيقدر السامع خبراً ، يقدره بحسب سياق الكلام . ومن ذلك قوله تعالى : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » ، أي ورسوله كذلك ، فإن براءته منهم في حالة كونه من ذوي نسبهم وصهرهم أمر كالغريب ، ليظهر منه أن أسرة الدين أعظم من جميع تلك الأواصر . وكذلك هذا المعطوف هنا ، لما كان الصابئون أبعد عن الهدى من اليهود والنصارى في حالة الجاهلية ، قبل مجيء الإسلام ، لأنهم التزموا عبادة الكواكب ، وكانوا مع ذلك تحق لهم النجاة ، إن آمنوا بالله واليوم الآخر ، وعملوا صالحاً ، كان الإتيان بلفظهم مرفوعاً ، تنبيهاً على ذلك . لكن كان الجري على الغالب يقتضي أن لا يؤتي بهذا المعطوف مرفوعاً ، إلا بعد أن تستوفي (إن) خبرها . إنما كان الغالب في كلام العرب أن يؤتي بالاسم المقصود بهذا الحكم مؤخراً ، فأما تقديمه كما في هذه الآية ، فقد يتراءى للناظر أنه ينافي المقصد الذي من أجله خولف حكم إعرابه ، ولكن هذا أيضاً استعمال عزيز ، وهو أن يجمع بين مقتضبي حاليتين ، وهما الدلالة على غرابة المخبر عنه في هذا الحكم ، والتنبيه على تعجيل الإعلام بهذا الخبر ؛ فإن الصابئين يكادون ييأسون من هذا الحكم ، أو ييأس منهم من يسمع الحكم على المسلمين واليهود ، فنبه الكل على أن عفو الله عظيم لا يضيق عن شمولهم ، فهذا موجب التقديم مع الرفع . ولو لم يقدم ما حصل ذلك الاعتبار ، كما أنه لو لم يرفع لصار معطوفاً على اسم (إن) ، فلم يكن عطفه عطف جملة»^(١) .

وهذا الذي ذهب إليه ابن عاشور قول جديد في تأويل الآية وإعرابها ، وتوجيهها ، وإن لم يكن بعيداً عن قول سيبويه والخليل وجمهور البصريين . وأما تعليل ابن عاشور لهذا الاستعمال ، وتخليله لهذا الموضع من حيث المعنى والنظم ، فكل ذلك مأخوذ من الزمخشري مع زيادة الإيضاح والتوسع في البيان .

المبحث الرابع : مناقشة دعاوى بعض المعاصرين على سيبويه في هذا الموضع ، والرد عليها .

وقد أعمى الله أبصار بعض المعاصرين وبصائرهم عن هذا البيان الوافي ، فراحوا يلومون سيبويه على تأويله لهذه الآية ، ويلومون البصريين عموماً بأنهم تلقوا حديث سيبويه في هذه الآية بالقبول ، فنسجوا على منواله ، وهذا خطأ منهم في زعم صاحب كتاب (سبويه والقراءات) الذي لم يتورع عن اتهام البصريين بالتعصب لرأي سيبويه ، كما لم يتورع عن القول : « لم يستطع سيبويه إنكار هذه القراءة أو الغض من شأنها ، لأنها مجمعة عليها من القراء السبعة ؛ ولهذا لجأ إلى

(١) تفسير التحرير والتنوير ، مرجع سابق ٢٦٧/٦ - ٢٧١ .

التأويل وهو المركب الذلول»^(١) ويضيف إلى هذا الخرف والهرء قوله : « فأنت ترى سيبويه فرق بين الآية والمثال مع أن كلاهما يندرج تحت القاعدة في الظاهر»^(٢).

ويعني بالمثال ما ذكره سيبويه في قوله : « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء... إلخ» وقد تقدم نص سيبويه كاملاً في هذا الفصل^(٣) . والفرق بين المثال والآية واضح ، حيث أن لفظ (ذاهبان) في المثال مثنى ولا يصح أن يخبر به عن المفرد . وكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مفرد في المثال ، ومن هنا امتنع (أن) يكون المثال من باب الآية الكريمة التي ليس فيها شيء من ذلك ، حيث إن الخبر صالح للوقوع على اسم إن ؛ لما بينهما من المطابقة ، ولا إشكال في هذا . ويظن الباحث ظناً أن هذا مما لا يخفي على صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) ؛ لأنه أستاذ متخصص يحمل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، ولكنه مغرم غراماً شديداً بالهجوم على سيبويه والبصريين عامة بالباطل ، ويأتي في ذلك بالاضطراب والعجب العجيب ، من مخالفة الصواب والبعد عن الإنصاف. وإلا فمتى كان سيبويه ينكر القراءات أو يغض من شأنها حتى يهذي هذا الزاعم بقوله : « لم يستطع سيبويه إنكار هذه القراءة أو الغض من شأنها... إلخ»^(٤).

والتأويل ليس كله شراً ، كما قد يفهم من هذا القول . وتأويل سيبويه لهذه الآية هو الذي سار عليه جمهور العلماء المحققين من النحاة والمفسرين ، كما رأينا ، وإن خالفه غيرهم ، فأتوا بتأويلات أخرى بعضها جيد مقبول ، وحكم العلماء على بعضها بأنه بعيد مردود . وعلى كل حال فالمسألة مسألة بحث ونظر واجتهاد في تخريج القرآن على أحسن الوجوه وأبلغها وأفصحها ، وأليقها بالمعنى المقصود وأسلوب النظم العربي الكثير الشائع في البلاغة العربية ، وليست مسألة تعصب من البصريين لأقوال إمامهم وإمام النحاة في كل عصر ومصر سيبويه ، الذي يحاول صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) اتخاذ الهجوم عليه ، واتهامه بالباطل ظلماً وزوراً وبهتاناً - ومن وزائه البصريون- مركباً للوصول إلى ما الله به أعلم .

ويرى الباحث أن البلية التي أصيب بها النحو العربي ليست هي تعصب البصريين لآراء سيبويه أو لآرائهم ، كما يزعم هذا الرجل في كتابه هذا ، ولكنها تطاول بعض المعاصرين بالحق والباطل وبما

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩.

(١) سيبويه والقراءات ، مرجع سابق ص ١٢٨.

(٣) انظر ص ٩٩ من هذا الفصل .

يعلمون وبما لا يعلمون ، على السلف الصالح من القديماء الأئمة الأعلام والعلماء الأفاضل ، وهجومهم عليهم بالباطل والظلم ، والغض من شأنهم ، وكفران جهودهم الكبيرة في خدمة لغة القرآن ودين الله عز وجل .

أما اتهام سيبويه بأنه يغلط العرب في كلامهم - كما يهذي بذلك هذا الباحث - فالرد على ذلك أنه لا يعني بالغلط إلا مخالفة الكثير الشائع الغالب في كلامهم . وينبغي على من أراد أن يردّ على سيبويه وينقد كتابه أن يلم أولاً بمصطلحاته ، ويعلم أنه لا مشاحة في الاصطلاح ، وإنما العبرة بالمقصد ، ولأهل كل عصر مصطلحاتهم الخاصة ، «وإنما الأعمال بالنيات» . لا بد من الإلمام بهذا أولاً حتى لا يقع الباحث في الأخطاء التي وقع فيها بعض المعاصرين الذين جهلوا قدر سيبويه وقدر كتابه ، وظنوا أنه يمكن فهمه وهضمه ونقده والرد على صاحبه بالنظرة العجلى الطائفة ، فأخذوا يتناولون عليه وعلى غيره من العلماء بما لا يليق بذوي دين أو خلق بله ذا علم وأدب . وهيهات أن ينتقصوا بمثل هذا العبث من قدر الكتاب أو قدر صاحبه . وهل يضر السحاب نباح الكلاب ، فالقافلة تسير والكلاب تعوي ولقد صدق الشاعر :

هل يضر البحر أضحى زاخراً ** أن رمى فيه غلام بحجر ؟!

هذا ولا مانع من نقد كلام القديماء في تراثنا العظيم ، ولكن ما هكذا يا سعد ترهرا الإبل^(١)

وقد قال ابن الأنباري : « وأما ما حكوه عن بعض العرب : إنك وزيد ذاهبان ، فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه »^(٢) ثم ذكر على ذلك أمثلة مما يسميه النحويون العطف على التوهم . وأما السمين الحلبي فقد عقب على كلام سيبويه السالف بقوله : « وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غلط أهل اللسان ، وهم الواضعون أو المتلقون عن الواضع . وأجيب بأنهم بالنسبة إلى عامة العرب غالطون »^(٣) ويعيد الباحث هنا ما قاله في خاتمة الفصل السابق من أنه إذا كان ثمة مأخذ على سيبويه ، لأبداه الذين عكفوا على الكتاب في كل عصر من العلماء الأعلام الذين لم يتركوا مأخذاً على سيبويه أو غيره إلا بينوه وأوضحوا وجه الحق فيه ، فكان نقدهم نقداً بناءً ، مقصده وجه الله تعالى واليوم الآخر . وما ترك الأول لآخر؟ .

(١) انظر بعض نماذج التطاول على السلف ، بل سوء الأدب معهم في : سيبويه والقراءات ، خاصة ص ١٠٨ وما بعدها ، وكتاب ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، خاصة ص ٨٧ وما بعدها ، والنحو الوافي لعباس حسن ١/٦٦٦ على سبيل المثال ، فإن في هذه المواضع ما يعف اللسان والقلم عن ذكره . والله يقضي بالحق وهو المستعان ، وعليه الحساب .

(٢) الدر المصون ٤/٣٥٨ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٣) ، ١١٩/١٠ .

وعلى كل حال هذا ما انتهى إليه الباحث في هذا الفصل من بحثه ، ومهما يكن من شيء فإن هذا هو كلام العلماء من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر ، وفهمهم وآراؤهم ومواقفهم من تأويل سيبويه لهذه الآية وتوجيهه لهذه القراءة ، وأمثالها من كلام العرب ، حاول الباحث إيراد خلاصة جامعة لما وقف عليه في هذا الشأن ، ويرى أن لا يلتفت إلى أغاليط بعض المعاصرين من أمثال صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) وأباطيله واتهاماته الظالمة التي تكاد تخرجه من جملة الباحثين عن الحق من طلاب العلم وأهله ، وليس أدل على ذلك من أنه بتر كلام المحقق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في هذا المسألة ، وقد أعرب كل الشواهد الواردة في هذا الباب على ما يتفق مع تأويل سيبويه وجمهور المحققين ^(١) ثم جاء صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) فأخذ الأسطر الأولى من كلامه الطويل ، وترك الباقي ؛ ليصل إلى ما يريد ^(٢) والأعجب من ذلك أنه اكتفى من كلام الزمخشري الطويل بالسطرين الأولين ^(٣) لأن باقي الكلام دفاع قوي عن تأويل سيبويه ، وهو دائماً ضد كل ما يؤيد رأي سيبويه « وهذه شنشنة أعرفها من خشمك » .

وإذا كان هذا الباحث يحرف النصوص ببتها ؛ ليجد من يؤيده في تغليط سيبويه والبصريين ، ويسلك كل مسلك للوصول إلى هذا المراد ، فدون ذلك خرط القتاد . والغريب في مسلك هذا الباحث أنه على حين يبتتر نصوص القدماء من علماء السلف ومن إليهم ، نراه يسود صفحات طويلة بكلام أمثال طه حسين وإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ، من أساتذته الذين ينكرون الإعراب في العربية بالكلية ، كما ينكرون القراءات من أساسها ، ويزعمون أن تأويل سيبويه تفكيك للأسلوب العربي والجملة العربية ، فما لهم كيف يحكمون ؟ إنه التناول والتعالي والتظاهر الكاذب بالعلم ، مرض وقانا الله منه ومن شر من أصيب به .

وقد تبين بما تقدم أن المغلط هو الغالط ، وأن هذه الآية - محل الكلام - أجمع العلماء المحققون في كل عصر على تأويلها ، كما أجمع جمهور العلماء من النحاة والمفسرين على تأويل سيبويه فيها ، وهنالك تأويلات أخرى وجيهة ، ومن أحسنها ما ذهب إليه ابن عاشور .

والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) انظر تعليقاته على القطر والشذور وأوضح المسالك ، وعلى سبيل المثال : عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ١/٢٦٠ .

(٢) انظر سيبويه والقراءات ، ص ١٤١ . (٣) انظر : الموضوع السابق .

الفصل الخامس

في تأويل وجه النصب في قوله تعالى :

﴿ الصابرين ﴾ و ﴿ المقيمين الصلاة ﴾ وأمثالهما عن سيبويه وغيره.

المبحث الأول : تأويل سيبويه لوجه نصب (الصابرين)

و(المقيمين) وأمثالهما .

المبحث الثاني : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه،

وآراؤهم في توجيه الآيتين، وأمثالهما .

المبحث الأول : تأويل سيبويه لوجه نصب (الصابرين) و(المقيمين)

وأمثالهما .

عقد سيبويه - رحمه الله تعالى - ياباً في الكتاب ، بعنوان « هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح » ، شرح فيه ما يكون تابعاً من الأسماء مجروراً ، فيجوز قطعه بالرفع على الابتداء ، والنصب على المدح أو الذم . أو منصوباً ، فيجوز قطعه بالرفع على الابتداء . أو مرفوعاً ، فيقطع بالنصب على المدح أو الذم .

وقد فصل سيبويه القول في ذلك كله تفصيلاً كاملاً ، فكان من ذلك قوله : « وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعه فابتدأته ، وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو ، والحمد لله أهل الحمد ، والملك لله أهل الملك . ولو ابتدأته فرفعته ، كان حسناً ، كما قال الأخطل :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا * * * أبدى النواجد يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمون طائرته * * * خليفة الله يستسقي به المطر (١)

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفة ، فيتبعونه الأول ، فيقولون : أهل الحمد ، والحميد هو ، وكذلك الحمد لله أهله ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت ابتدأت ، كما قال المهلهل :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة * * * أخواننا وهم بنو الأعمام (٢)

(١) من قصيدة طويلة في ديوانه ، ص ٨٩ ، ويمدح بها عبد الملك بن مروان مع اختلاف في ترتيب البيتين عما هنا ، لكن في اللسان (جسر) ، والأغاني ١٦٨/٧ ، ورد البيتان كما هنا . والناجز : الضرس ، أو ضرس الحلم ، أو أقصى الأضراس . وإبداء النواجد كناية عن شدة اليوم ويسالته ، كأنه يكلج ، فتبدو نواجده . والباسل : الكريه المنظر . والذكر : الشديد ، والعمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر للكثير الخير ، الذي يتيمن به ، وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه الخير والصلاح والبركة ، كما في استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما . والشاهد فيه قوله : (الخائض) وما بعده ، حيث قطعه من قوله : أمير المؤمنين ، فرقه على تقدير مبتدأ ، ولو نصبه قطعاً على المدح لكان حسناً أيضاً ، ولو جره على النعت أو البدل ، لجاز ذلك ، وهو الأصل . انظر هامش الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) من قصيدة بعض أبياتها في الأصمعيان ، ص ١٥٦ ، وفي العقد الفريد ، لابن عبدبره ٢٢٠/٥ ، وليس منها هذا البيت . وجاءت القصيدة كاملة في سمط اللاكي بشرح أمالي الغالي ، لأبي عبيد البكري ، بتحقيق عبدالعزيز الميمني ٢٧٥/١ . وخبطن : يعني الخيل بفرسانها . والخبط : الضرب الشديد . والمراد بالبيوت : القبائل والأحياء ، وإنما ذكر العمومة : لأنه من تغلب بن وائل ، ويشكر من بكر بن وائل . والشاهد فيه القطع على الابتداء في قوله : (أخواننا) ، كما في البيت الذي قبله . انظر هامش الكتاب ٦٢/٢ .

وسمعتنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين »^(١) فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية . ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليه وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة »^(٢) فلو كان كله رفعاً كان جيداً . فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء . وقال جل ثناؤه : « ولكن البر »^(٣) من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس »^(٤) . ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً ، ولو ابتدأته ، فرفعته على الابتداء كان جيداً ، كما ابتدأ في قوله : « والمؤتون الزكاة »^(٥) ونظير هذا النصب من الشعر ، قول الخرنق :

لا يبعدين قومي الذين هم ** سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معتورك ** والطيبون معاقد الأزر^(٦)

- (١) من الآية الأولى من سورة الفاتحة ، ونصب (رب) قراءة شاذة ، نسبها أبو حيان في البحر إلى زيد بن علي وطائفة . ويلاحظ الباحث أن سيبويه قد يستعمل عبارة : (قال بعض العرب) فيذكر الآية ، ولا يخص ذلك بالقراءات الشاذة ؛ إذ القراءات عنده سواء في الاحتجاج ، كما صرح بذلك في الكتاب ١٤٨/١ . وانظر نماذج لذلك في الكتاب ١٢٢/٣ ، ١٢٣/٣ ، ٣٢٢/٣ .
- (٢) الآية ١٦٢ من سورة النساء ، وقامها : « ... والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً » .
- (٣) ضبطت في الكتاب بتشديد النون من (الكن) ونصب (البر) وهي قراءة العشرة غير نافع وابن عامر ، فقد خففا النون ورفعوا (البر) . انظر النشر ٢١٢/٢ والتيسير ، ص ٧٩ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٥٣/١ .
- (٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة . وقامها : « ... أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » .
- (٥) يعني الآية ١٦٢ من سورة النساء ، التي سبقت قبل قليل . وفيها : « ... والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ... الخ » .
- (٦) هي : خرنق بنت هفان بن قيس بن ثعلبة بن عكابة ، والشاهد في جريدة الأدب ٣٠١/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٦٠٢/٣ وأمالى ابن الشجري ٣٤٤/١ ، وهمع الهوامع ١١٩/٢ . ولا يبعدين بفتح العين أي : لا يهلكن . وسم العداة ، أي : هم كالنسم لأعدائهم ، يقضون عليهم . والعداة جمع عاد ، كقاضي وقضاة . والآفة : العلة والمرض . والجزر جمع جزور : الناقة تجزر ، جعلتهم آفة للإبل ، لكثرة ما ينحرون منها للأضياف ، والمعتوك : موقع ازدحام القوم في الحرب . والأزر جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء : ما يستر النصف الأعلى منه . والمعاهد جمع معقد : حيث يعقد الإزار ، ويشئى . وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وأنها لا تحل لفاحشة .
- والشاهد هنا : نصب (النازلين) على المدح ، ثم رفع (الطيبون) على الابتداء ، كما في آية النساء . وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد قبل هذا الموضوع ، في الكتاب ، في « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما علمت فيه » ، على نصب (معاقد) بـ (الطيبون) ، وأن المثني والمجموع سلامة من الصفة المقرونة بال يجب نصب ما بعدها ما ثبت النون فيهما . انظر : هامش الكتاب ١٩٤/١ ، ٢٠٢/١ ، ٦٣/٢ - ٦٤ .

فرغ الطيبين كرفع المؤتين . ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي :
 وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم ** إلا نغيراً أطاعت أمر غاويها
 الطاعنين ولما يظعنوا أحداً ** والقائلون لمن دار نخليها (١)

وزعم يونس أن من العرب من يقول : النازلون بكل معترك ... والطيبين فهذا مثل
 (والصابرين) ، ومن العرب من يقول : (الطاعنون والقائلين) ، فنصبه كنصب الطيبين ، إلا أن هذا
 شتم لهم وذم ، كما أن (الطيبين) مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول. وإن
 شئت ابتدأته جميعاً ، فكان مرفوعاً على الابتداء ، كل هذا جائز في هذين البيتين ، وما أشبهما ، كل
 ذلك واسع ...» ثم ذكر شواهد أخرى شعرية ، لتعزيز ما ذكره وقرره ، ثم قال : «وزعم الخليل أن
 نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب ، بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من
 ذلك ما قد علمت ؛ فجعلته ثناءً وتعظيماً . ونصبه على الفعل ، كأنه قال : اذكر أهل ذلك ، واذكر
 (المقيمين) ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيه بقوله : إنا بني فلان نفعل كذا . لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني
 فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً » (٢).

ولقد استقر الفكر النحوي في كل عصر من عصوره ، على ما شرحه وبينه سيبويه في هذا
 الباب. حتى قال ابن هشام الأنصاري : « ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً ،
 رفعاً بتقدير (هو) ، ونصباً بتقدير : أعني ، أو أمدح ، أو أذم ، أو أرحم » . ثم شرح هذا الكلام ،
 فقال : « إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة ، جاز لك في الصفة الإلتباع والقطع . مثال ذلك في

(١) الشاهد في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٦/١ ، واللسان (ظعن) . وغير قبيلة من بني عامر ، منها الراعي النميري ، الشاعر
 المشهور. وغاويها : مغربها ، كما قالوا : هم ناصب ، أي : منصب ، أو الغاري هو الضال نفسه ، فهو غار في نفسه . مغر لمن
 أطاعه . والمعنى : يخافون عدوهم ؛ لقتلهم وذلتهم ، فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة . وقوله : (ولما يظعنوا أحداً) أي : لا
 يخالفهم عدوهم ، فيظعن عن داره ؛ خوفاً منهم . وقوله : (لمن دار نخليها) ، أي : إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها
 بعدهم ؛ لخوفهم من القبائل طراً .

والشاهد فيه أيضاً نصب (الطاعنين) بإضمار فعل الذم ، ورفع (القائلون) على إضمار مبتدأ ؛ لما قصد من معنى الذم فيهما . ولو
 أراد الوصف والتحلية ، لأجراه على ما قبله نعتاً . انظر هامش الكتاب ٦٤-٦٥ / ٢ .

(٢) الكتاب ٦٢/٢-٦٦ . وقد أطال سيبويه الكلام في هذا الباب ، وفسره على أمثلة وشواهد كثيرة ، فهو من أبواب النحو التي
 لم يدع فيها مجالاً للقول لمن يأتي بعده ، إلا الإعادة والتكرار لما قاله سيبويه ، وقد تكلم على هذا الموضوع قبل هذا الباب في
 « هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة . وقطع المعرفة من المعرفة مبدأة » من الكتاب ١٤/٢-١٦ .

صفة المدح: الحمد لله الحميد. أجاز فيه سيبويه الجر على الإتيان، والنصب بتقدير: أمدح، والرفع بتقدير: هو. وقال: سمعنا بعض العرب يقول: «الحمد لله رب العالمين» بالنصب، فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية. ومثاله في صفة الذم: «وامراته حمالة الحطب»^(١)، قرأ الجمهور بالرفع على الإتيان، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله في صفة الترحم: مررت بزيد المسكين. يجوز فيه الخفض على الإتيان، والرفع بتقدير: (هو) والنصب بتقدير: أرحم. ومثاله في صفة الإيضاح: مررت بزيد التاجر، يجوز فيه الخفض بالإتيان، والرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير: أعني، ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاءً، فالأول مشهور، وقد ذكرنا أمثله. والثاني نص عليه سيبويه في كتابه: فقال: «وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام (يعني بالنصب أو الرفع) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم...» ثم قال: «نزلتم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم»^(٢).

هذا هو تأويل سيبويه لهاتين الآيتين في قراءتهما المتواترة، التي أجمع عليها جمهور القراء من العشرة وغيرهم^(٣).

(١) الآية ٤ من سورة المسد. وذكر سيبويه هذه الآية في «هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه». وعبارته فيه: «بلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصياً: (وامراته حمالة الحطب)، ولم يجعله خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب: شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره» انظر الكتاب ٧٠/٢. وذكر في إنحاف فضلاء البشر ٥٣٧/٢ أن ابن محيصن - وهو من قراء الأربع عشرة - وافق عاصماً في النصب.

(٢) شرح قطر الندى، ويل الصدى ص ٤٠٧-٤٠٨. وكلام سيبويه في الباب السابق ذكره ٧٠/٢ من الكتاب مع اختلاف يسير.

(٣) استشهد سيبويه بآية سورة النساء ١٦٢ مرتين، الأولى في «هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما علمت فيه» من الكتاب ١٩٤/١، على إعمال اسم الفاعل المقترن بال عمل الفعل عند إثبات النون في اسم الفاعل، كما في: (المقيمون الصلاة) و (المؤمنون الزكاة). والثانية هنا في هذا الباب الذي نحن بصدده من الكتاب ٦٦-٦٢/٢. للنصب على المدح والتعظيم في (المؤمنين). وهذا هو شاهدنا في هذا الفصل، وكان استشهد سيبويه بالآية في المرتين على قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم بنصب (المؤمنين)، ولم يذكر غيرها من القراءات، ولعلها لم تبلغه. وقد قال ابن خالويه في شواذه، ص ٣: «والمقيمون بالرفع قراءة عبدالله بن مسعود، وتنسب لمالك بن دينار والجحدري». وأضاف ابن جني في المحتسب ٢٠٣/١: «وقرأ بالرفع أيضاً مالك بن دينار، وعيسى الشقفي. وقال أبو حيان في البحر ٣٩٥/٣: (وقرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وعصمة عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو: (المؤمنون) بالرفع، وكذا هو في مصحف ابن مسعود، وروي أنها كذلك في مصحف أبي». ولا إشكال في هذه القراءة من حيث التخريج النحوي، كما سيأتي، وهي شاذة. أما آية البقرة (١٧٧) فقد استشهد بها سيبويه لمثل ما استشهد به في آية النساء في المرة الثانية ولم يذكر فيها أيضاً إلا قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم بنصب (الصاهرين) على المدح. ولعله لم تبلغه فيها قراءة غير هذه. وقد قال أبو حيان في البحر ٧/٢: «النصب قراءة الجمهور، والصاهرون بالرفع قراءة الحسن والأعمش ويعقوب والجحدري». ومثله في شواذ خالويه، ص ١١. وأضاف أن ابن مسعود قرأ: (والمؤمنين) بالنصب مع نصب (الصاهرين).

أما (المؤمنون) بالرفع في آية النساء، فقد تقدم في كلام سيبويه أنه مرفوع على الابتداء، وقد أجمع القراء على رفعه بلا خلاف. انظر البحر المحيط ٣٩٥/٣.

المبحث الثاني: مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه، وآراؤهم في توجيه الآيتين، وأمثالهما .

ولم يقف الباحث على خلاف لسببويه في تأويله هذا عند النحاة المتأخرين ، فكأنه صار إجماعاً بينهم . وأما المفسرون وقدامى النحاة فسيستعرض الباحث مواقفهم وآراءهم في تأويل سيبويه هذا، وتخريجاتهم للآيتين فيما يأتي من صفحات هذا الفصل . ويبدأ من ذلك بقول ابن جرير الطبري شيخ المفسرين ، ورأس الكوفيين في زمانه ؛ لأنه تحدث في الآيتين حديثاً نحوياً طويلاً ، خصوصاً آية النساء ، رابطاً ذلك بالتأويل والمعنى ، مرتضياً لبعض الآراء ، ومنكراً أو مستضعفاً لأخرى .

ففي آية البقرة ارتضى في تخريج (الصابرين) النصب على المدح ، وهو كما تقدم قول سيبويه ، وقد نسبه الطبري إلى الفراء أيضاً ، وعلل ابن جرير قبوله هذا التأويل بأن من شأن العرب إذا تناولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم ، بالنصب أحياناً وبالرفع أخرى . وقد استشهد الطبري بشاهدين من معاني الفراء غير معروف قائلهما ^(١) ولم يذكر شيئاً من شواهد سيبويه التي نقلها الفراء في معانيه مع أن قائلها معروفون ومن أشهرها وأكثرها دوراناً وذكراً واستشهاداً به في كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن وما إليها بيتا خرنق بنت هفان ، السابقان ^(٢) . وهذا يدل على أن الطبري هنا معتمد على الفراء في هذا النقل والترجيح ، لا على كتاب سيبويه ، وإن كان قد ذكر بعض شواهد سيبويه في موضع آخر من تفسيره ^(٣) . وقد أنكر الطبري زعم بعضهم أن (الصابرين) منصوب معطوف على (السائلين) في الآية ، وعلل هذا الإنكار بأن ظاهر كتاب الله يدل على خطأ هذا القول؛ لأنه لا يصح إعمال الفعل (أتى المال) فيه ؛ لما في ذلك من تكرير معنى المساكين . وذكر قول الفراء أن بعضهم نصب (الصابرين) بإيقاع الفعل (وأتى) عليهم ، وقد ضعفه . وفي إعراب القرآن للنحاس أن الكسائي جوز عطف (الصابرين) على (ذوي القربى) وقد أنكره أبو جعفر النحاس أيضاً ^(٤) ، فيكون ما أنكره الطبري هو قول الكسائي . وإن لم يذكر الفراء ذلك .

أما الآية الثانية (آية النساء) فقد ذكر الطبري في توجيه نصب (المقيمين) منها أقوالاً كثيرة، فرد بعضها وضعف بعضها ، وارتضى قول الكسائي فيها ، حيث قال : « اختلف في (المقيمين الصلاة) أهم الراسخون في العلم أم هم غيرهم ، فقال بعضهم : هم هم ، أي : الراسخون في العلم هم ^(١) انظر معاني القرآن، للفراء، ١٠٥/١، وكلام الفراء من كلام سيبويه . انظر الكتاب ٦٣/٢-٦٤ . وقد مات الفراء والكتاب تحت وسادته . ^(٢) انظر ص ٢٦٦ من هذا الفصل . ^(٣) انظر تفسير الطبري ٤٠/٢٤ . وهو غير الموضع الذي نتحدث عنه في هذا الفصل . وهذا ما وقف عليه الباحث . ^(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١ .

المقيمون الصلاة ثم اختلف قائلو ذلك في سبب مخالفة إعرابهم إعراب (الراسخون في العلم) ، وهما من صفة نوع من الناس. فقال بعضهم : ذلك غلط من الكاتب . وإنما هو : لكن الراسخون في العلم منهم ... والمقيمون الصلاة ثم ينقل الطبري أثرين يدلان على هذا القول الباطل ، ثم يكر عليهما بالرد رداً قوياً منطلقاً من قول الفراء : « وفي قراءة أبي : (المقيمين) ولم يجتمع في قراءة تنا وقراءة أبي إلا على الصواب . والله أعلم »^(١) وذكر الطبري أن قراءة ابن مسعود : « والمقيمون الصلاة » . ثم قال : « وقال آخرون وهو قول نحوي البصرة والكوفة : (المقيمين الصلاة) من صفة (الراسخون في العلم) ، ولكن الكلام لما تطاول ، واعترض الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام ، نصب (المقيمين) على وجه المدح . قالوا : والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد إذا تطاولت بمدح أو ذم . وهذا هو قول سيبويه كما تقدم ، وقول الفراء أيضاً^(٢) . وتعليل الطبري مأخوذ من معاني الفراء ، الذي ذكر فيه هذا القول ، وذكر أن الكسائي لم يرضه في الآية ، فرفضه ، وعلل رفضه بأن الكلام لم يتم ، ولا ينصب على المدح - عنده - إلا بعد تمام الكلام.^(٣) .

ثم قال الطبري : « وقال آخرون : بل : (المقيمين الصلاة) من صفة غير (الراسخون في العلم) في هذا الموضع وإن كان الراسخون في العلم من المقيمين الصلاة . وقال قائلو هذه المقالة جميعاً : موضع المقيمين في الإعراب خفض ، فقال بعضهم : بالعطف على (ما) التي في قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ أي : يؤمنون بالمقيمين الصلاة ، فيكون (المقيمين) مجروراً على (ما) . ثم اختلف مؤولو ذلك - يعني أصحاب هذا التأويل - في معنى الكلام . فقال بعضهم : معنى ذلك : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وإقامة الصلاة . وقد استبعد الطبري هذا التأويل ورفضه ؛ لما يأتي . ثم قال : « وقال آخرون : بل المقيمون الصلاة : الملائكة ، أي : وبالملائكة . وأنكر قائلو هذه المقالة أن يكون (المقيمين) منصوباً على المدح ، وقالوا : إنما تنصب العرب على المدح من نعت من ذكرته بعد تمام خبره . قالوا : وخبر الراسخين في العلم قوله : ﴿ أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً ﴾ ، وقال آخرون : معنى ذلك : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة . وقالوا : موضع (المقيمين) خفض ، فيكون (المقيمين) مجروراً معطوفاً ،

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ - ١٠٨ .

(٢) انظر الكتاب ٦٢/٢ - ٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١ - ١٠٨ .

(٣) انظر معاني الفراء في الموضع السابق . حيث ذكر رأي الكسائي شيخه ، ولم يأخذ به . وإنما رده وأخذ بقول سيبويه ، وإن لم يصرح بأنه قول سيبويه .

لعطفه على الضمير المجرور بـ (من) . وقال آخرون : معناه : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وإلى المقيمين الصلاة ، فيكون (المقيمين) معطوفاً مجروراً لعطفه على الضمير المجرور بـ (إلى) ...» وقد أنكر الطبري هذين القولين الأخيرين ؛ للعطف فيهما على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض ، وهي مسألة معروفة بين النحاة ، وقد طال الخلاف والنزاع فيها . قال الطبري : «قال أبو جعفر : هذا الوجه والذي قبله منكر^(١) عند العرب ، ولا تكاد العرب تعطف بظاهر على مكني في حال الخفض ، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارهم» . ثم رجح الطبري أن (المقيمين) مخفوض بالعطف على (ما) المجرورة ، وأن المقصود بالمقيمين الصلاة هم الملائكة ، مبيناً هذا التأويل ، وربطاً بالإعراب به ، حيث قال : «قال أبو جعفر : وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون (المقيمين) في موضع خفض نسقاً على (ما) التي في قوله : (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ، وأن يوجه معنى (المقيمين الصلاة) إلى الملائكة ، فيكون تأويل الكلام : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد ، من الكتاب ، وما أنزل من قبلك من كتبي ، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة ، ثم يُرجع إلى صفة الراسخين في العلم ، فيقول : لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والملائكة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر» وقد علل الطبري اختياره لهذا التأويل بقوله : «وقد اخترنا هذا على غيره ؛ لأنه قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب : (والمقيمين الصلاة) ، وكذلك في مصحفه فيما ذكروا . فلو كان ذلك خطأً من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مصحفنا ، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ . ومع ذلك لو كان خطأً من جهة الخط ، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب . وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو عليه في الخط مرسوماً أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه ، وأن لا صنع في ذلك للكاتب» .

ولا يرى الباحث ما ذكره سبباً لترجيح ما اختاره ؛ لأن الذين قالوا بغير ما اختاره لم يقل أحد منهم إن الرويات التي ذكرها صحيحة ، ولم تكن تأويلاتهم مبنية على تلك الرويات الباطلة بداهة .

(١) أنكر الطبري هذا العطف أيضاً في موضع آخر من تفسيره ٥١٩/٧ - ٥٢٠ ، ولا يرى تخريج قراءة : (والأرحام) عليه كالجمهور ، وإن حملها بعضهم ضمن مواضع أخرى في القرآن على هذا العطف.

وكان ينتظر من أبي جعفر الطبري - وهو محدث أيضاً - أن ينقد هذه المرويات من حيث الرواية والسند بدلاً من اللجوء إلى رد ذلك بدليل اتفاق المصاحف ؛ لأن اعتماد الناس في القرآن على التلقي والرواية شفاهة جيلاً عن جيل ، لا على المصحف وحده ، وهناك مواضع اختلفت فيها المصاحف واتفق فيها القراء . وعلى كل حال يبدو للباحث أن الطبري لم يختر رأي الكسائي هنا ؛ لأنه كوفي ، بل لأنه يتفق مع المعنى الذي يراه للآية ، ولكنه علل اختياره بغير ذلك ، وكأنه لا بديل لما اختاره إلا القول باللحن أو الخطأ (١) .

(١) هنا مسألة مهمة تتعلق بالآيتين الكرئتين وأمثالهما من القراءات القرآنية التي ظاهرها مخالفة الكثير الشائع من كلام العرب ، عند النظرة الأولى . وتمثل هذه المسألة في تلك الآثار التي تنسب في روايات إلى سيدنا عثمان بن عفان وابنه أبان وإلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم جميعاً . ويستفاد من هذه الآثار أن هنالك خطأً ولحناً في هذه الآيات . فقد روي أنه لما فرغ من كتابة المصحف ، أتى به إلى الخليفة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فنظر فيه ثم قال : « أحسنتم وأجملتم ، وأرى شيئاً من اللحن ستقيمه العرب بألسنتها » . انظر : روح المعاني ١٥/٦ . وفي تفسير الطبري ٢٥/٦ : « وعن حماد بن سلمة عن عروة بن الزبير ، قلت لأبان بن عثمان بن عفان : ما شأن هذه الآية كتبت : (والمقيمين الصلاة) ؟ فقال : إن الكاتب لما كتب : « لكن الراسخون في العلم منهم ، إلى قوله : (من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أكتب : المقيمين الصلاة . وروي عن عروة بن الزبير أيضاً قال : سألت عائشة عن قوله : (والمقيمين الصلاة) فقالت : يا ابن أخي ، هذا عمل الكتاب اخطئوا في الكتابة . ومثله في تفسير روح المعاني ١٥/٦ . وهذه الروايات والآثار تذكر في كتب التفسير وإعراب القرآن وغيرها عند هاتين الآيتين ، كما تذكر عند قوله تعالى : (والصابئون) السابق . وقوله تعالى : (إن هذان لساحران) في سورة طه ، على قراءة من شدد النون ، وقرأ : (هذان) بالألف كما تقدم .

وهي كلها روايات باطلة من وجوه كثيرة . وقد أجمع العلماء على وجوب طرحها وعدم الالتفات إليها . وردوها بوجوه قوية . فمن حيث الرواية والسند هي ضعيفة لا أساس لها من الصحة . وقد قال أبو داؤد صاحب السنن : « سألت الإمام أحمد بن حنبل : كيف حديث أبي معاوية عن هشام عن عروة ؟ فقال : فيها أحاديث مضطربة » . انظر هامش معاني القرآن للفرأء ١٠٦/١ . وقال السخاوي : إن حديث عثمان ضعيف ، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع ، فإن عثمان رضي الله عنه جعل للناس إماماً يقتدون به ، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها ؟ . انظر الإتيقان في علوم القرآن ، للسيوطي ١٨٣/١ ، وروح المعاني ١٥/٦ . وقد تقدم رد الطبري القوي من حيث المنطق ، على من قال بهذه الآثار ، في تفسيره ٢٦/٦ . وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير (مفتاح الغيب) ١٠٦/١١ ، بعد ذكره هذه الآثار : « هذا بعيد ، لأن المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله ﷺ ، فكيف يمكن ثبوت اللحن » . وقد ختم الألويسي رده على هذه الآثار في تفسيره روح المعاني ١٥/٦ ، بقوله : « لا كلام في نقل النظم تواتراً ؛ فلا يجوز اللحن فيه أصلاً » . ونقل الإمام القرطبي في تفسيره ١١٥/٦ ، تعقيب الإمام أبي نصر القشيري على هذه الآثار بقوله : « هذا المسلك باطل ؛ لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة ؛ فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل » . وقال ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ٣٤/٢ : « وهذا متقول على عثمان ، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات ، مثل كتابة الألف في صورة الياء ، إشارة إلى الإمالة . ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ » . فهذا إجماع من العلماء في كل عصر على بطلان هذه الروايات ، وكان ينبغي أن لا تذكر أصلاً في كتب التفسير وما إليها ، ولا يلتفت إليها بل تهمل رأساً من البداية ؛ لأنها ربما كانت من الإسرائيليات التي دخلت بعض كتب التراث الإسلامي . ولكن يبدو أنهم اهتموا بذكرها والرد عليها وتفنيدها عقلاً ونقلًا ، حتى لا ينخدع بها من لا علم له من عوام المسلمين أو يستغلها أعداء الإسلام في إثارة الشكوك حول الكتاب العزيز . وقد فعلوا ذلك في العصر الحديث كما هو معلوم عن بعض المستشرقين . ولكن ذلك لا يضير الإسلام وكتابه في قليل أو كثير ؛ لأنه محفوظ من عند الله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

ثم ضعف الطبري الآراء الأخرى في تأويل الآية ، التي تخالف ما اختاره ، فقال : « وأما من وجه ذلك إلى النصب على المدح لـ (الراسخون) ، وإن كان ذلك قد يحتمل على بعد في كلام العرب ، لما ذكرت قبل من العلة وهو أن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعته إلا بعد تمام خبره . وكلام الله - جل ثناؤه - أفصح كلام ، فغير جائز توجيهه إلا إلى الذي هو أولى من الفصاحة » . وهنا يبدو أن الطبري يضعف النصب على المدح الذي ارتضاه في آية البقرة . فالآيتان عنده ليستا من باب واحد ، وكأنه إنما رجح النصب على المدح في آية البقرة ؛ لأن (الصابرين) هنالك جاء بعد تمام الكلام ، بخلاف (المقيمين) هنا . والله أعلم .

أما الأقوال الأخرى فيردها الطبري رداً قاطعاً ، فيقول : « وأما توجيه من وجه ذلك إلى العطف به على الهاء والميم في قوله : (لكن الراسخون في العلم منهم) أو إلى العطف به على الكاف من قوله : (بما أنزل إليك) أو إلى الكاف من قوله : (وما أنزل من قبلك) ، فإنه أبعد من الفصاحة من نصبه على المدح ، لما ذكرت قبل من قبح رد الظاهر على المكثي في الحفض . أما توجيه من وجه المقيمين إلى الإقامة ، فإنه دعوى لا برهان عليها من دلالة ظاهر التنزيل ، ولا خبر يثبت حجته ، وغير جائز نقل ظاهر التنزيل إلى باطن بغير برهان » (١) .

هذه خلاصة كلام الطبري الطويل في هذه المسألة ، وقد حاول الباحث نقل أكثره ، بتصريف . وهو غني بالبيان والإيضاح والمناقشة على طريقة أبي جعفر ، ومنهجه الفريد في حشد أقوال النحويين في توجيهاتهم وتأويلاتهم ، وإتباع ذلك بالشرح والتحليل والاختيار ، وربط الإعراب بالمعنى . وهذه من ميزات تفسير الطبري الكبرى ، وهي دليل قوي على اجتهاد الإمام الطبري وقوة شخصيته العلمية . ولعل معظم المفسرين الذين جاؤوا من بعده أخذوا منه وأفادوا ، مما جعله شيخاً للمفسرين .

وقد استبعد أبو جعفر النحاس قول الكسائي الذي رجحه الطبري ، ولكنه نقل اختيار الطبري وتوجيهه له دون نقد ، كما نقل نقد الطبري للنصب على المدح ، ثم قال : « قال أبو جعفر : وهذا - يعني قول سيبويه بالنصب على المدح - أصح ما قيل في (المقيمين) . ثم ذكر ستة أوجه أخرى في تخريج هذا الحرف » (٢) .

ومع أن الباحث يبدو له أن ما ساقه سيبويه من شواهد تدل على أصالة هذا الأسلوب - أسلوب

(١) انظر تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ٣٩٤/٩-٣٩٩ ، وقارن بمعاني القرآن للفراء ١٠٥/١-١٠٨ .

(٢) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥٥/٢ .

النصب على المدح - في كلام العرب ، لا يترك مجالاً لتفضيل قول على قوله إلا أنه يرى أيضاً أن سوق الطبري لرأيه على هذا النحو ، وربطه بالمعنى والتأويل يجعله صحيحاً مقبولاً ، بل أرجح من غيره من التأويلات عدا تأويل سيبويه ، الذي يكاد يكون محل اجماع العلماء من النحاة والمفسرين ، قديمهم وحديثهم . أما نقد الطبري له فمردود - في نظر الباحث - بأن سيبويه إمام النحاة جعل (المقيمين) منصوباً على المدح ، ولم يجعل (المؤتون الزكاة) معطوفاً على (الراسخون في العلم) ، وإنما حمّله على الابتداء ، حيث قال : «أما (المؤتون الزكاة) فمحمول على الابتداء» ^(١) وهذا يعني أن (المقيمين) جاء منصوباً على المدح، بعد تمام الكلام لا قبله . (والمؤتون الزكاة) كلام مستأنف ، مما يجعل تأويل سيبويه بمنأى عن النقد الذي وجهه الكسائي والطبري ؛ لأن ما بنينا عليه نقدهما لا ينطبق على تأويل سيبويه ، فيكون هو الأرجح . والله أعلم .

ويقول أبو العباس المبرد : «وقول الله تبارك وتعالى : ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ بعد قوله : (لكن الراسخون في العلم منهم) ، إنما على هذا (أي منصوب على المدح) ، ومن زعم أنه أراد : من المقيمين الصلاة ، فمخطيء في قول البصريين ؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمّر المخفوض من دون إعادة الخافض . ومن أجاز من غيرهم فعلى قبح كالضرورة . والقرآن يحمل على أشرف المذاهب» ^(٢) . وهذا نص على أن هدف هؤلاء العلماء من تأويلاتهم هو حمل القرآن على أشرف المذاهب وأحسنها وأفصحها في كلام العرب ، وأبعاده عن الوصف بالشذوذ والندور والقلّة وما إلى ذلك ، مما توهمه بعض الظواهر عند النظرة الأولى . وقد انتصر الزمخشري لتأويل سيبويه ، ودافع عنه دفاعاً قوياً ؛ لأنه الذي يتفق مع بلاغة النظم القرآني في وجوه الإعراب ، وقد ابتدأ كلامه بقوله: «وارتفع الراسخون على الابتداء ، (ويؤمنون) خبره . و(المقيمين) نصب على المدح ؛ لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع كسرّه سيبويه على أمثلة وشواهد ... وقيل : هو عطف على (بما أنزل إليك) ، أي : يؤمنون بالكتاب ، وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء ...» ^(٣) والزمخشري يجلّ سيبويه أيما أجلال، ويقول عنه : « هو الذي ذكره سيبويه ، والقول ما قالت حوام» ^(٤) .

(١) الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) الكامل في اللغة والأدب ٧٤٨/٢ . وكون هذا العطف غير قياسي قول متفق عليه بين جمهور البصريين والكوفيّين ، بل يكاد يكون محل اجماع بين النحاة . انظر معاني الفراء ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ ، المسألة (٦٥) ، وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه ٢٢٤/٢ ، وما بعدها .

(٣) الكشاف ١٤٦/١ .

(٤) الكشاف ٤٥٧/١ .

ويلاحظ الباحث أن أكثر المفسرين يكتفون بذكر قول سيبويه ، دون غيره : طلباً للإيجاز ، فيقولون مثلاً : (والصابرين) نصب على إضمار فعل ، ومن عادة العرب أنها إذا طال الكلام غيرت النسق . ومثله في النساء : (المقيمين الصلاة) ، والمائدة (والصابثون) ، أو نصب على المدح ، وكذا ينصبون على الذم ، كأنهم يريدون أفراد المدوح والمذموم ، فلا يتبعونه أول الكلام ، فالمدح كقوله : (المقيمين الصلاة) و(الصابرين) . والذم كقوله : «ملعونين أينما ثقفوا»^(١) . فبهذا الأسلوب المختصر يسوقون إعراب هذه الآيات التي كثر جدل النحاة والمفسرين في توجيه بعضها . وهذا يدل على أن هؤلاء المفسرين يكتفون بالأرجح من الأقوال لديهم حين يريدون الإيجاز^(٢) .

وقد قرر أبو حيان تأويل سيبويه ، حيث قال : « ... وارتفع (الراسخون) على الابتداء . والخبر (يؤمنون) لا غيره ؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، ومن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) ، فقوله ضعيف . وانتصب (المقيمين) على المدح . وارتفع (المؤتون) أيضاً على إضمار (وهم) ، على سبيل القطع إلى الرفع ، ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله ؛ لأن النعت إذا انقطع في شيء منه ، لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت . وهذا القطع لبيان فضل الصلاة ؛ فكثير الوصف بأن جعل في جمل»^(٣) وهذا ما تقدم عن سيبويه إلا أن أبا حيان جعل (المؤتون الزكاة) مرفوعاً على تقدير مبتدأ قبله ، وهو (وهم) ، وقد يفهم من كلام سيبويه أنه جعله مرفوعاً على الابتداء . وهذا الخلاف لا يضر في جوهر القضية التي نحن بصددتها ؛ لأنهما متفقان على أن (المقيمين) منصوب على المدح ، وأنه جاء بعد تمام الجملة لا قبلها ، كما رأى الكسائي والطبري فيما تقدم . ويلاحظ الباحث أن أبا حيان فضل تأويل سيبويه وعلمه . ثم ذكر أبو حيان أن النحاة أجازوا وجوهاً أخرى في تخريج نصب (المقيمين) ، ورفع (المؤتون) ، بما لا يخرج عما تقدم عن الطبري ، إلا أن أبا حيان اعتمد على الزمخشري ، وابن عطية في تقرير هذه المسألة ، ولم يذكر الطبري . وعلى كل حال ما ذكره أبو حيان لا يخرج عما عند الزمخشري وابن عطية . أما ابن مكتوم النحوي فقد لخص ما قاله شيخه أبو حيان في إيجاز وتركيز ، واختار - كشيخه - قول سيبويه ، وجعله الأصل في تأويل الآيتين ، ثم ذكر الآراء الأخرى بإيجاز ، وضعف بعضها وسكت عن بعضها ، واكتفى بحكايتيها عن الحكم عليها ، وهو في هذا كله تابع لشيخه أبي حيان^(٤) .

(١) «لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنفرنك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ، ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً» الآيتان ٦٠ و ٦١ من سورة الأحزاب .

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ٨٧٢/٢ . (٣) البحر المحيط ٣/٣٩٥ .

(٤) انظر الدرر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق .

أما السمين الحلبي فقد تكلم بإيجاز عن آية البقرة ، وبدأ حديثه بإعراب (الموفون) المرفوع ، قبل (الصابرين) فقال : « قوله : (الموفون) في رفعة ثلاثة أوجه ، أحدها - ولم يذكر الزمخشري غيره - ^(١) أنه عطف على (من آمن) ، أي : ولكن البر المؤمنون والموفون . الثاني : أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الموفون . وعلى هذين الوجهين ، فنصب (الصابرين) ، بإضمار فعل ، وهو في المعنى عطف على (من آمن) ، ولكن لما تكررت الصفات ، خولف بين وجوه الإعراب . قال الفارسي : هو أبلغ ؛ لأن الكلام يصير على جمل متعددة ، بخلاف اتفاق الإعراب ، فإنه يكون جملة واحدة ، وليس فيها من المبالغة ما في الجمل المتعددة . فإن قيل : لم لا يجوز على هذين الوجهين أن يكون معطوفاً على (ذوي القربى) ، أي : وآتى المال الصابرين ، قيل : لئلا يلزم من ذلك محذور ، وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، الذي هو في حكم الصلة ، بأجنبي ، وهو (الموفون) . الثالث : أن يكون (الموفون) عطفاً على الضمير المستتر في (آمن) ولم يحتج إلى التأكيد بالضمير المرفوع المنفصل ؛ لأن طول الكلام أغنى عن ذلك . وعلى هذا الوجه يجوز في (الصابرين) وجهان ، أحدهما : النصب بإضمار فعل كما تقدم . والثاني : العطف على (ذوي القربى) ، ولا يمنع من ذلك ما تقدم من الفصل بأجنبي ؛ لأن (الموفين) على هذا الوجه داخل في الصلة ، فهو بعضها ، لا أجنبي منها » ^(٢) .

هذا كلام موجز في تأويل هذه الآية ، وهو منقول بالنص تقريباً من كلام العكبري في التبيان ^(٣) وهو موافق لرأي سيبويه ، وإن أجاز غيره . ويلاحظ الباحث أن العلماء من النحاة والمفسرين لا يطيلون الكلام في تخريج آية البقرة ، بل يجيزون إيجازاً على عكس آية النساء ، التي يطيلون الكلام حولها ، وقد لاحظنا ذلك عند الطبري والزمخشري وأبي حيان وغيرهم . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الآية الأولى لم يأت فيها مرفوع بعد المنصوب ، بخلاف الثانية التي زاد إشكالها بوقوع قوله تعالى : « والمؤتون الزكاة » مرفوعاً بعد قوله عز وجل : (والمقيمون الصلاة) المنصوب . وعلى ذلك نجد السمين الحلبي يطيل جداً في توجيه آية النساء ، ملخصاً ما قاله العلماء قبله في تأويل (المقيمون الصلاة) في ستة أقوال . وما قالوه في (المؤتون الزكاة) في سبعة أقوال . وقد مهد لذلك كله بالكلام عن إعراب أول الآية ، حيث قال : « والراسخون مبتدأ ، وفي خبره احتمالان ،

(١) انظر الكشاف ٣٣١/١ . (٢) انظر الدر المنصور ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٤٤/١ - ١٤٥ .

أظهرهما أنه (يؤمنون). والثاني : أن الجملة من قوله : (أولئك سنؤتيهم) . و (في العلم) متعلق بـ (الراسخون). و(منهم) متعلق بمحذوف ؛ لأنه حال من الضمير المستكن في (الراسخون) . وبهذا الكلام يخالف السمين رأي شيخه أبي حيان الذي لم يجعل في خبر (الراسخون) إلا وجهاً واحداً ، هو (يؤمنون) الذي جعله السمين الاحتمال الأظهر، وليس الوحيد . وقد ضعف أبو حيان الاحتمال الثاني حيث قال: « ومن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) فقوله ضعيف » ، فالسمين لا يرى هذا القول ضعيفاً من هذه الجهة، وإن جعل الأول أظهر منه ، ولكنه ضعفه من جهة مخالفته لتأويل سيبويه الراجح عند السمين، وتخريجه (المقيمين) على وجه ضعيف ؛ ولهذا عقب السمين على قول أبي حيان السالف بقوله : « قلت : هذا غير لازم ؛ لأن هذا القائل لا يجعل نصب (المقيمين) حينئذ منصوباً على القطع، ولكنه ضعيف بالنسبة إلى أنه ارتكب وجهاً ضعيفاً في تخريج (المقيمين) .

ثم قال السمين : « قوله : (والمقيمين) قراءة الجمهور بالياء ، وقرأ جماعة كثيرة : (والمقيمون) بالواو ، منهم : ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه ، ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، وعمرو بن عبيد ، والجحدري ، وعيسى بن عمر وخلاتق . أما قراءة الياء فقد اضطرت فيها أقوال النحاة ، وفيها ستة أقوال . أظهرها - وعزاها مكي لسيبويه ، وأبو البقاء للبصريين - أنه منصوب على القطع ، يعني المفيد للمدح ، كما في قطع النعوت . وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة فكثير الكلام في الوصف ، بأن جعل في جملة أخرى . وكذلك القطع في قوله: (والمؤتون الزكاة) ، على ما سيأتي، هو لبيان فضلها أيضاً . لكن على هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله : (يؤمنون) ، ولا يجوز أن يكون قوله: (أولئك سنؤتيهم)؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . قال مكي: « ومن جعل نصب المقيمين على المدح ، جعل خبر (الراسخون) (يؤمنون). فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب (المقيمين) على المدح؛ لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام»^(١) .

ثم دافع السمين عن هذا الوجه ، ورد شبهة عليها ، حكاه ابن عطية^(٢) مفادها أن القطع يكون في النعوت فقط ، لا في العطف . قال السمين : « وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف ، والقطع لا يكون في العطف ، إنما ذلك في النعوت . ولما استدلل الناس بقول خرنق : لا يبعدن قومي ... (فذكر البيهقي السابقين) على جواز القطع ، فرق هذا القائل بأن

(١) كلام مكي في مشكل إعراب القرآن ، له ٢١٢/١ .

(٢) في تفسير المحرر الوجيز ٣٠٨/٤ .

البيت لا عطف فيه ؛ لأنها قطعت (النازلين) فنصبته و(الطيبون) فرفعته ، عن قولها: (قومي) . ثم رد السمين هذه الشبهة رداً قاطعاً ، حيث قال : « وهذا الفرق لا أثر له ؛ لأنه في غير هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف ، أنشد سيبويه :

ويأوي إلى نسوة عطل * * * وشعثاً مراضيع مثل السعالي ^(١)

فنصب (شعثاً) وهو معطوف . ثم ذكر السمين الأقوال الأخرى في تأويل الآية بإيجاز ، فقال :

الثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في (منهم) ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة .

الثالث : أن يكون معطوفاً على الكاف في (إليك) ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك ، وإلى المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء . وقد تقدم رد الطبري لهذين الوجهين بأنها أبعد عن الفصاحة من

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته فيه وفي اللسان (رضع) :

له نسوة عاطلات الصدو * * * ر ، عوج مراضيع مثل السعالي

قال سيبويه في الباب السابق ذكره من الكتاب ٦٦/٢ : « ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوة عطل * * * وشعثاً مراضيع مثل السعالي

كأنه حين قال : « إلى نسوة عطل » صرن عنده ممن علم أنهم شعث ، ولكنه كرر ذلك ؛ تشبيهاً لهم ، وتشويهاً . وقال الخليل : كأنه قال : وأذكرهم شعثاً ، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره . وإن شئت جررت على الصفة . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في الجزء الأول من الكتاب ٣٩٩/١ ، برواية : شعث بالجرح على الصفة . وكان شاهده فيه هناك : عطف شعث على عطل بالواو . لا بالفاء ؛ لأن الفاء تفيد التفرقة ؛ ولهذا عقب عليه بقوله : « ولو قلت : فشعث ، قبح » . وعلى هذه الرواية ورواية ديوان الهذليين واللسان لا شاهد في البيت لما نحن بصدده . ولكن أكثر المراجع تذكر البيت على الرواية التي ذكرها سيبويه في هذا البيت ، (شعثاً) ، بالنصب ، وهي التي فيها الشاهد للقطع إلى النصب للذم . انظر معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٨/٢ ، والمقرب ، لابن عصفور ٢٢٥/١ ، ووصف المباني في حروف المعاني ، ص ٤١٦ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٦٣/٤ . والمعنى : وصف صائناً يسعى لعياله ، فيعزب عن نسائه في طلب الوحش ، ثم يأوي إليهن . والعطل جمع عاطلة ، وهي التي لا شيء لها ، أو التي لا حلي لها . قال الأستاذ العلامة /عبد السلام محمد هارون : « الثاني أرفق ، لا كما زعم البغدادي » ، ويبدو للباحث أن الأول أوفق في معنى هذا البيت ، وما قصد إليه الشاعر من وصفهن بالفقر وسوء الحال ، كما قال البغدادي ، لا كما زعم الأستاذ العلامة /عبد السلام محمد هارون . ويبدو أن الأستاذ ينظر إلى معنى (عطل) في اللغة بعامة ، وإلى ما في الرواية الأخرى للبيت من قوله : « عاطلات الصدور ... الخ » ، والبغدادي إنما ينظر إلى معنى الكلمة في هذا البيت ، فكون (عطل) بمعنى : لا شيء ، لهن أوفق في هذا البيت . كما قال البغدادي والله أعلم . وشعث جمع شعشاء وهي التي لا تغير شعرها وتلبد ، لقلة تعهده بالدهن . والمراضيع جمع مرضاع ، وهي الكثيرة الأرضاع . والسعالي جمع سعلاة وهي الفول أو أنثاء ، وإذا كانت المرأة قبيحة الوجه ، سيئة الخلق ، شبهت بالسعلاة . والعرب يشبهون العجائز والخيل وفرسانها بالسعلاة ، كما في اللسان . والشاهد هنا : نصب (شعثاً) بإضمار فعل ، وذلك قطعاً إلى النصب للذم مع وجود العاطف ، فدل ذلك على أن النصب على المدح لا يختص بالنعوت ، كما زعم بعضهم . والله أعلم . انظر هامش الكتاب ٣٩٩/١

غيرهما ، فلا يخرج القرآن عليهما ؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ضرورة في الشعر ، فكيف بالنثر ؟ فكيف بأفصح الكلام ؟ . وقد وافقه على هذا الرد جمهور النحاة والمفسرين ، وأجازه قوم منهم ابن مالك وأبو حيان وغيرهما ، ولكن هؤلاء الذين أجازوا هذا العطف رفضوا جعل هذا الموضع منه .

الرابع : أن يكون معطوفاً على (ما) في (بما أنزل) أي يؤمنون بما أنزل على محمد ﷺ وبالمقيمين الصلاة . وهذا هو قول الكسائي ، وقد تقدم أن الطبري اختار هذا القول ، وانتصر له ودافع عنه ، واعتبره أولى الأقوال بالقبول والصحة . والقائلون بهذا القول اختلفوا في المراد بالمقيمين الصلاة ، فقال بعضهم : هم الملائكة . قال مكي : يؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة ، بقوله تعالى : ﴿ يسبحون الليل والنهار لا يفترون ﴾ ^(١) . وقيل : هم الأنبياء . وقيل : هم المسلمون ، ويكون على حذف مضاف ، أي : ويدين المقيمين الصلاة . ويبدو للباحث أن بعض هذه التقديرات فيها شيء من التكلف . والله أعلم .

الخامس : أن يكون معطوفاً على الكاف في (قبلك) ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء أيضاً . وهذا الوجه فيه ما تقدم من العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار ، وقد منعه غير واحد من العلماء ، كما تقدم .

السادس : أن يكون معطوفاً على نفس الظرف ، ويكون أيضاً على حذف مضاف ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ثم قال السمين : « فهذا نهاية القول في تخريج هذه القراءة » ، ثم تعرض للقول الباطل بأن ما في الآية خطأ من الكاتب ، وقد رده قاطعاً ، مستحسناً قول الزمخشري في رده . قال السمين : « وقد زعم قوم لا اعتبار بهم أنها لحن ، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهة غلط كاتب المصحف . وقالوا أيضاً : فهي في مصحف ابن مسعود بالواو فقط ، نقله الفراء ، وفي مصحف أبي كذلك . وهذا لا يصح عن عائشة ولا أبان ، وما أحسن قول الزمخشري رحمه الله : ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب (يعني كتاب سيبويه) ، ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان ،

(١) الآية ٢٠ من سورة الأنبياء ، وكلام مكي في مشكل إعراب القرآن، له ٢١٢/١ .

وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا ثلثة في كتاب الله ليسدها من بعدهم ، وخرقاً ، يرفوه من يلحق بهم» (١) .

ولم يكن الخلاف في إعراب قوله تعالى : (والمؤتون الزكاة) بأقل من الخلاف في (والمقيمين الصلاة) قال السمين : « قوله (والمؤتون) فيه سبعة أوجه أيضاً ، أظهرها أنه على إضمار مبتدأ ، ويكون من باب المدح المذكور في النصب . وهذا يعني أنه خير لمبتدأ مقدر . ولعل هذا هو مقصود سيبويه في قوله : « أما المؤتون الزكاة فمحمول على الابتداء » . وربما فهم من هذا أنه مبتدأ خبره ما يأتي من جملة (أولئك سنؤتيهم) ولا ضمير في هذا الاختلاف ؛ لاتفاق المفهومين على جعل : (المؤتون) مبدأ جملة جديدة ، وذلك يدل على أن (المقيمين الصلاة) نصب على المدح بعد تمام الخبر لا قبله ، كما زعم بعضهم ذلك . والله تعالى أعلم بالصواب .

الثاني : أنه معطوف على (الراسخون) ، وفي هذا ضعف ؛ لأنه إذا قطع التابع عن متبوعه لم يجز أن يعود ما بعده إلى إعراب المتبوع ، فلا يقال : مررت بزيد العاقل الفاضل . بنصب العاقل وجز الفاضل ، وكذلك هذا .

الثالث : أنه عطف على الضمير المستكن في (الراسخون) ، وجاز ذلك للفصل .

الرابع : أنه معطوف على الضمير في (المؤمنون) .

والخامس : أنه معطوف على الضمير في (يؤمنون) .

السادس : أنه معطوف على يؤمنون .

السابع : أنه مبتدأ خبره (أولئك سنؤتيهم) ، فيكون أولئك مبتدأً وسنؤتيهم خبره ، والجملة خبر الأول . وربما فهم هذا من قول سيبويه السابق ، كمال تقدم ، ويلاحظ الباحث أن السمين لم ينقل شيئاً من كلام سيبويه في الكتاب ، بل نقل أقواله من كتب أخرى كما صرح بذلك ، ولم يجد الباحث تفسيراً لهذا التصرف من السمين الذي أكثر النقل عن الكتاب في تفسيره الدر المصون . وقد ختم كلامه على هذه الآية بقوله : « ويجوز في (أولئك) أن ينتصب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، فيكون من باب الاشتغال ، إلا أن هذا الوجه مرجوح من جهة أن (زيداً ضربته) بالرفع أجود

(١) كلام الزمخشري في كشافه ٥٨٢/١ . وقد تكلم عن النصب على المدح أو على الاختصاص كما سماه ، وقد دافع عن تأويل سيبويه في آية النساء ، ثم قال : « نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد ، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لنا ... إلخ » وهذا القول من أحسن ما قيل في الرد على هذه الأقوال الباطلة ، ولهذا كثر تداوله بين المفسرين ، فأكثر من تكلم في الآية بعد الزمخشري نقل كلامه .

من نصبه ؛ لأنه لا يحوج إلى إضمار ، ولأن لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو : سأضرب زيداً . منع بعضهم : زيداً سأضرب . وشرط الاشتغال جواز تسلط العامل على ما قبله ؛ فالأولى أن نحمله على ما لا خلاف فيه .

وقد حرص الباحث على نقل خلاصة ما قاله السمين في هذه المسألة بتصريف^(١) ؛ لأنه يمثل خلاصة ما وقف عليه من كلام المفسرين المهتمين بالنحو والإعراب منذ الفراء والزجاج والطبري إلى زمن السمين في القرن الثامن الهجري . وأكثرهم سار إلى تأويل سيبويه ، الذي لم يقف الباحث على رأي معارض له في آية البقرة إلا ما روي عن الكسائي من أنه عارض تأويل سيبويه بحجة أن القطع إلى النصب للمدح أو الذم أو غير ذلك لا يكون إلا بعد تمام الخبر ، والخبر عنده لم يتم في الآيتين ، ولذا ذهب في آية البقرة إلى أن (الصابرين) معطوف على (ذوي القربى) حيث قال : « ويجوز أن يكون الموفون نسقاً على (من آمن) ، (والصابرين) نسقاً على (ذوي القربى) »^(٢) ، فتقدير الآية عنده : وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين . وقد عارضه تلميذه الفراء الذي ذهب إلى رأي سيبويه ، وقال عن رأي شيخه : « وإنما امتنع من مذهب المدح الذي فسرت له لك ؛ لأنه قال : لا ينصب على المدح إلا بعد تمام الكلام »^(٣).

وقد تبع رأي الكسائي في هذه الآية مكى بن أبي طالب ، إلا أنه خالفه في عطف (الموفون) على (من آمن) ؛ لأن ذلك يؤدي إلى التفريق بين الصلة والموصول ؛ لأن الصابرين من صلة (من) ، وحينئذ يجوز عطف الصابرين على ذوي القربى^(٤) . وقال ابن الأثيري : « وإذا كان (الصابرين) معطوفاً على (ذوي القربى) لم يكن (الموفون) مرفوعاً إلا بالعطف على المضمر في (آمن) ، ليكون داخلًا في صلة (من) »^(٥).

وقد قبل العكبري هذا الاختيار وإن كان الأصح عنده هو رأي سيبويه^(٦) كما جعله السمين أحد الاحتمالات فيما تقدم ، ولكن بعض النحاة رفضوا تأويل الكسائي رفضاً باتاً ، وجعلوه خطأ بيناً ، ومن هؤلاء : أبو جعفر النحاس حيث قال في الرد على الكسائي : « هذا القول خطأ وغلط بين ؛ لأنك إذا نصبت (الصابرين) ، ونسقت على (ذوي القربى) ، دخل في صلة (من) . وإذا رفعت (الموفون) على أنه نسق على (من) ، فقد نسقت على (من) من قبل أن تحم الصلة ، وفرقت بين

(١) انظر الدر المنصور ١٥٢/٤ - ١٥٦ ، بتصريف . (٢) معاني القرآن ، للفراء ١٠٧/١ . (٣) الموضع السابق .

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١١٨/١ . (٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٠/١ . (٦) التبيان في إعراب القرآن ١٤٥/١ .

الصلة والموصول بالمعطوف^(١) . وهذا تعزيز منه لقول شيخه الزجاج الذي ذهب إلى أن تأويل الكسائي « لا يصح ؛ لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول »^(٢) .

أما الفارسي فقد رفض أيضاً تأويل الكسائي بعطف (الصابرين) على (ذوي القربى) ، سواء أكان (الموفون) معطوفاً على (من) ، أو خبراً لـ (هو) مقدراً ، فيكون مرفوعاً للقطع على المدح على تقدير : وهم الموفون لأن الفصل بين الصلة والموصول بالمدح أشنع ؛ لكون المدح جملة ، والجملة ينبغي أن تكون في الفصل أشنع وأقبح من المفرد ، وإن كان الجميع في ذلك ممتنعاً^(٣) .

وبهذا تبين أن جمهور النحاة والمفسرين على تأويل سيبويه ، الذي هو رأي الخليل ويونس أيضاً^(٤) وقد دافع عنه جمع غفير من النحاة والمفسرين . قال النحاس : « وهذا الوجه لا طعن فيه من جهة الإعراب ، موجود في كلام العرب »^(٥) وجاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، في « هذا باب ما جاء في التنزيل نصباً على المدح ، ورفعاً عليه » : « وإذا جرت صفات شتى على موصوف واحد يجوز لك قطع بعضها عن بعض ، فترفعه على المدح أو تنصبه ، وكذلك في الشتم ، فتقول : مررت بالرجل الفاضل الأديب الأريب ، وبالرجل الفاسق الخبيث اللئيم . يجوز لك أن تتبعها الأول ، وأن تنصب على المدح وترفع . ومن ذلك قوله : « والصابرين ... الآية »^(٦) .

وقد أيد هذا الرأي الإمام فخر الدين الرازي ، ونقل فيه كلاماً لطيفاً لأبي علي الفارسي الذي يرى أن الصفات الكثيرة إذا ذكرت في معرض المدح أو الذم ، فمن الأفضل مخالفتها في إعرابها ؛ لأن المخالفة بين إعراب الأوصاف في موضع الإطناب في الوصف يكون المقصود فيها أكمل ، فيصير القول كأنه أنواع من الكلام ، وضروب من البيان^(٧) .

وبناءً على ما تقدم يبدو تأويل سيبويه في هذه الآية راجحاً عند الجميع ، عدا الكسائي . وفي الحقيقة والواقع فإن سيبويه قد أجاد في توجيه الآية كل الإجابة ، ووفق في رأيه ومذهبه كل التوفيق ، فيما يبدو للباحث ، فكانت الأدلة والشواهد التي أوردها من كلام العرب بالغة حدّاً من الكثرة بحيث يجعل النصب على المدح والتعظيم أو عكسه أسلوباً مألوفاً في كلام العرب ، لا غرابة فيه ولا تكلف . والله تعالى أعلم .

أما في آية النساء فقد اختلف النحاة والمفسرون في تأويل سيبويه لها ، فوافق أكثرهم ، وطعن

(١) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١/٢٣١ - ٢٣٢ . (٢) الموضع السابق . (٣) الموضع السابق . (٤) انظر الكتاب ٢/٦٥ .

(٥) إعراب القرآن ، للنحاس ١/٢٣١ . (٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، بتحقيق إبراهيم الأبياري ٢/٧٤١ .

(٧) مفاتيح الغيب ٥/٤٥ .

فيه الكسائي ؛ لما تقدم من منع النصب على المدح قبل تمام الكلام ، وإن كان الذين أيدوا تأويل سيبويه قد أجادوا في تصوير الآية على غير ما يرى الكسائي ومن وافقه . ويبدو أن أنصار تأويل سيبويه لا يخالفون الكسائي في كون النصب على المدح أو الذم أو نحوهما لا يكون إلا بعد تمام الكلام ولكنهم يخالفونهم في كون ما في الآية من قوله تعالى : (والمقيمين) ، قبل الخبر ، كما يرى الكسائي ومن وافقه ، فالذين أيدوا تأويل سيبويه يرون أن النصب هنا جاء بعد تمام الخبر ، وما بعد المنسوب مبدأ جملة جديدة . قال الألويسي : « ذهب بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي إلى منع النصب على المدح في قوله : (المقيمين) ؛ لأن الخبر عندهم لم يأت ، وهو قوله : (أولئك سنؤتيهم) . وهذا تأويل للآية بما يتفق مع مذهبهم . والصحيح أن الخبر قد تم قبل ذلك ، وهو (يؤمنون) ؛ ولهذا جاز نصب (المقيمين) على المدح . والله أعلم »^(١) .

وقد ذكر الفخر الرازي تأويل سيبويه ، وأيده وذكر أن الكسائي طعن فيه ، وذهب إلى أن المقيمين عطف على ما في (بما أنزل إليك) ، فيكون التقدير عنده : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء . وهذا بعينه هو الرأي الذي اختاره الطبري في تأويل الآية كما تقدم ، وتقدم أن نقده للآراء الأخرى لا ينسحب على تأويل سيبويه^(٢) .

وكثير من أنصار تأويل سيبويه لا يرون ضيراً في قبول رأي الكسائي ، الذي اختاره الطبري في هذه الآية ، ومن هؤلاء مكّي بن أبي طالب^(٣) وابن هشام الأنصاري^(٤) ، وإن كانا قد دافعا عن رأي سيبويه وجعلاه الرأي الأرجح والأصح في هذا الباب . كما أيداه القرطبي^(٥) والألويسي^(٦) والفخر الرازي^(٧) واختاره من قبل الفراء^(٨) وأبو جعفر النحاس^(٩) وأبو إسحاق الزجاج^(١٠) والزمخشري^(١١) وأبو حيان^(١٢) وتلميذاه ، ابن مكتوم النحوي^(١٣) والسمين الحلبي^(١٤) وأبو البقاء العكبري^(١٥) وابن الأتباري^(١٦) وهو أيضاً رأي الخليل ويونس وعيسى الثقفي من شيوخ سيبويه الذين روي عنهم في

(١) روح المعاني ١٤/٦ . (٢) ينظر تفسير الطبري في الموضع السابق و ٢٦/٢٦ ، ومفاتيح الغيب ١١/١٠٦ .

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ . (٤) انظر شذور الذهب ص ٧٠ . (٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/٦ .

(٦) انظر روح المعاني ١٤/٦ . (٧) انظر مفاتيح الغيب ١١/١٠٦ . (٨) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٦ .

(٩) انظر إعراب القرآن ، للنحاس ١/٢٣١-٢٣٢ . (١٠) انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢/٧٤١ . (١١) انظر الكشاف ١/٥٨٢ .

(١٢) انظر البحر المحيط ٣/٣٩٥ . (١٣) انظر الدر اللقيط على هامش البحر المحيط في الموضع السابق .

(١٤) انظر الدر المصون ٤/١٥٢-١٥٦ . وقد تقدم نقل أغلب كلامه .

(١٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٧-٤٠٨ . وهو أحسن من لخص هذه المسألة ، ونقل عنه السمين وتوسع ، ولهذا فضل

الباحث الاكتفاء ، بنقل كلامه مع الإشارة إلى غيره .

(١٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٧٥ . وقد لخص المسألة تلخيصاً جيداً بما لا يخرج ، عما عند العكبري ، ولم يتعرض

للمسألة في كتابه الإنصاف إلا عرضاً أثناء حديثه عن المسألة (٦٥) ، وهي الخلاف في العطف على الضمير المخفوض من دون

إعادة الخافض ، انظر الإنصاف ٢/٢٧٣ . وهذا يدل على أن مسألة النصب على المدح ونحوه ليست من مسائل الخلاف بين المذهبين .

الكتاب^(١) واختاره من المفسرين المعاصرين الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير المنار ، الذي وجه نصب (المقيمين) في آية النساء على ما قاله سيبويه وغيره من نصبها على المدح أو الاختصاص^(٢) حيث قال : « إن تغيير الإعراب في الكلمة بين أمثالها ينبه الذهن إلى التأمل فيها ، ويهدي الفكر إلى استخراج مزيتها ، وهو من أركان البلاغة . والنكتة هنا في تغيير الإعراب التنويه بمزية الصلاة ، ولفت الذهن إليها . ولم ينس أن يهاجم الذين زعموا أنها لحن ، حيث قال : « وقد عد هذا بعض الجاهلين أو المتجاهلين لحناً في أصح الكلام وأبلغه » . ثم قال : « وقيل : إن المقيمين معطوف على المجرور قبله . والمعنى : يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك على الرسل وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء أنفسهم ... أو الملائكة » . وهذه إشارة منه إلى ما اختاره الطبري ، كما لا يخفى ، ولكنه رجح فاستحسن التخريج الأول ، وهو تأويل سيبويه ، فقال : « وما ذكرناه أولاً أبلغ عبارة ، وإن عدة الجاهل أو المتجاهل غلطاً أو لحناً . وروي أن الكلمة في مصحف عبدالله بن مسعود مرفوعة (والمقيمون الصلاة) ، فإن صح ذلك عنه وعمن قرأها مرفوعة كمالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ، وإلا فهي كالعدم » ، وقد ذكر ما روى عن سيدنا عثمان رضي الله عنه من أن ذلك لحن ، وتضعيفه عن السخاوي ، وقال : « إن الصواب أن هذه الرواية موضوعة ؛ لاضطراب سندها ، ولو صحت لما صح أن يعد هذا من ذلك اللحن ؛ لأنه فصيح بليغ »^(٣) . ولا يرى الباحث وجهاً ظاهراً لهذه

(١) انظر الكتاب ٦٥/٢-٦٦.

(٢) لعله لا يقصد معناه الاصطلاحي ، وإنما يقصد تقدير أخص ، وهو كاستعمال الزمخشري له . وقد رد السمين الحلبي على شيخه أبي حيان ؛ لأنه اتهم الزمخشري عدة مرات في البحر المحيط ، بأنه خلط ولم يفرق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم وبين المنصوب على الاختصاص ، وجعل حكمهما واحداً وأورد مثالا من المنصوب على المدح ، وهو (الحمد لله الحميد) ، ومثاليين من المنصوب على الاختصاص ، وهما : « إنا معاشر الأنبياء لا نورت... الحديث » وقول الشاعر :

إنا بني نهشل لا ندعي لأب * عنه ولا هو بالأبناء يشربنا

قال أبو حيان : « والذي ذكره النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم ، قد يكون معرفة وقبلة معرفة يصلح أن تكون تابعاً لها ، وقد لا تصلح ، وقد يكون نكرة كذلك ، وقد يكون نكرة وقبلة معرفة فلا يصلح أن يكون نعتاً لها ، نحو قول النابغة : أقارع عوف لا أحاول غيرها * وجوه قرود تبتغي من تجادع

فنصب (وجوه قرود) على الذم وقبلة معرفة ، وهي : (أقارع عوف) . فأما المنصوب على الاختصاص فنصوا على أنه لا يكون نكرة ولا مبهماً ، ولا يكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية ، أو لفظ (أي) ، ولا يكون إلا بعد ضمير ، (وفي البحر ضمير متكلم) مختص به أو مشارك فيه . وربما أتى بعد ضمير مخاطب » . قال السمين : « قلت إنما أراد الزمخشري بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعل لائق ، سواء كان من الاختصاص المبوب له في النحو أم لا . وهذا اصطلاح أهل المعاني والبيان » . انظر الدر المنصون ٧٩/٣.

(٣) انظر تفسير المنار ٦٤/٦-٦٥.

الحملة والوصف بالجهل . فمن المقصود بالجاهل أو المتجاهل ؟ والنحويون قد خرّجوا هذه القراءة بما ذكر هو بعضه عنهم ، وقد أطلالوا في ذلك كما تقدم عن الطبري والسمين الحلبي وغيرهما ، وكما يأتي عن ابن عاشور . ولا يظن الباحث أنه يقصد من رويت عنهم تلك الرواية التي ضعفها ، وتلك مصيبة أعظم ، فإنها مروية عن بعض الصحابة الأجلاء . وقد سبقه إلى النظر فيها عدد كبير من العلماء ، فكان ينبغي أن يكتفي بعبارة الزمخشري ، التي نقلها ، وقال : إنه اطلع عليها بعد كتابته ما سبق . وهي عبارة عادلة ومحكمة ، وقد سبق نقل بعضها ، وهي بكاملها : « نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع قد كثّره سيبويه على أمثلة وشواهد . ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف . وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل ، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذنب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة ليسدها من بعدهم أو خرقاً يرفوه من يلحق بهم »^(١) .

هذا ، وأحسن كلام وأجمعه وأوسع وقف عليه الباحث في تأويل الآيتين ، عند المعاصرين هو ما ذكره ابن عاشور في تفسيره ، وقد جمع ما قاله القدماء حول تخريج مثل هذه الظواهر ، واستخلص وأحكم العبارة بما لا يخلو من صياغة جديدة للمسألة ، حيث قال في آية البقرة : « ونصب (الصابرين) وهو معطوف على مرفوعات نصب على الاختصاص على ما هو المتعارف في كلام العرب في عطف النعوت من تخيير المتكلم بين الإتيان في الإعراب للمعطوف عليه وبين القطع عنه . والقطع يكون بنصب ما حقه أن يكون مرفوعاً أو مجروراً ، ويرفع ما حقه بعكسه ، ليظهر قصد المتكلم حين يختلف الإعراب ؛ إذ لا يعرف أن المتكلم قصد القطع إلا بمخالفة الإعراب . فأما النصب فبتقدير فعل مدح أو ذم بحسب المقام ، والأظهر تقدير : (أخص) ؛ لأنه يفيد المدح بين الممدوحين والذم بين المذمومين .

وقد حصل بنصب (الصابرين) هنا فائدتان ، إحداها عامة في كل من النعوت ، فقد نقل عن أبي علي الفارسي أنه إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم ، فالأحسن أن يخالف إعرابها ، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ؛ لأن هذا من مواضع الإطناب ، فإذا خولف إعراب

(١) انظر الموضوع السابق من تفسير المنار ، والكشاف ٤٥٧/١ .

الأوصاف كان المقصود أكمل ؛ لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان». وقد تقدم كلام أبي علي هذا بنصه نقلاً عن الفخر الرازي . ثم ذكر ابن عاشور كلاً من نص كلمة الزمخشري السالفة وما قاله سيبويه في هذا الباب كاملين ، وقد تقدما في هذا الفصل . ثم دافع ابن عاشور عن تأويل سيبويه بقوله : « يؤيد هذا الوجه أنه تكرر مثله في نظائر هذه الآية في سورة النساء (والمقيم الصلاة) عطفاً على (لكن الراسخون في العلم) ، وفي سورة العقود : (والصابئون) عطفاً على (إن الذين آمنوا والذين هادوا) .

الفائدة الثانية : أن في نصب (الصابرين) بتقدير أخص أو أمدح تنبيهاً على خصيصية الصابرين ، ومزية صفتهم التي هي الصبر» ثم أعاد جزءاً من كلمة الزمخشري السابقة ، التي يبدو أن المفسرين قد أعجبوا بها أيما إعجاب . فكثير ترددهم لها وتكريرهم أياها في كتبهم عند ذكر هذه الآية وأمثالها . ثم قال ابن عاشور : « وأقول : إن تكرر كما ذكرنا ، وتقارب الكلمات يربأ به أن يكون خطأ أو سهواً وهو بين كلمتين مخالفتين إعرابه .

وعن الكسائي أن نصبه عطف على مفاعيل (آتى) ، أي : وآتى المال الصابرين ، أي الفقراء المتعففين عن المسألة حيث تصيبهم البأساء والضراء ، والصابرين حين البأس ، وهم الذين لا يجدون ما ينفقون للغزو ، ويحبون أن يغزوا ؛ لأن فيهم غناء عن المسلمين . قال تعالى : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون ﴾ (١) .

وعن بعض المتأولين أن نصب (والصابرين) وقع خطأً من كتاب المصاحف ، وأنه مما أراداه عثمان رضي الله عنه فيما نقل عنه أنه قال ، بعد أن قرأ المصحف الذي كتبه : أجد فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها . وهذا متقول على عثمان ، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات، مثل كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة . ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ . وقرأ يعقوب: (والصابرون) بالرفع عطفاً على (والموفون).» (٢) .

(١) الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٢) انظر تفسير التحرير والتنوير ١٣٢/٢-١٣٤ .

وفي هذا الكلام عدة مسائل منها اختياره تأويل سيبويه في الآية ، وجعله أولاً ، كأنه الرأي الوحيد في تأويل الآية وأمثالها ، ثم تعضيده ذلك بذكر ما قاله العلماء شرحاً وتوضيحاً واستدللاً لرأي سيبويه وشيوخه ، مثل ما قاله الزمخشري وأبو علي الفارسي . ومع هذا فابن عاشور يذكر رأي الكسائي في توجيه الآية ولا يذكر النقد الشديد الذي وجهه كثير من العلماء له ، وردهم عليه ، الذي لا بد أن يكون قد وقف على بعضه إن لم يكن كله . وهذا يدل - على ما يبدو الباحث - على أنه لم يعتد بهذا النقد لرأي الكسائي ، ولم يقم له وزناً مع أن العلماء يكادون يجمعون على عدم صحة ما ذهب إليه الكسائي في هذه الآية . وهذا بالتالي يدل على أن ابن عاشور لا يرى بأساً ولا ضيراً في الأخذ بتأويل الكسائي ، الذي استشهد لمعناه بالقرآن ، وإن كان المختار عنده هو تأويل سيبويه .

أما تفسيره لمعنى اللحن فيها نسب إلى سيدنا عثمان رضي الله عنه ، فيبدو كأنه شيء جديد وطريف ، إذ لم يقف عليه الباحث عند غير ابن عاشور من العلماء . وكم عند ابن عاشور من طريف وتالد .

وعلى كل حال فالعلماء قد أجمعوا على رفض ما روي في هذا الشأن ، لعدم صحة السند عن عثمان أو عن غيره من الصحابة الكرام ومن بعدهم .

ثم إن ابن عاشور ذكر قراءة يعقوب من العشرة بالرفع في الآية ، ولم يجد الباحث ذلك في شيء من كتب القراءات التي وقف عليها ، فهي لا تذكرها في قراءة العشرة بل ولا في قراءة الأربعة عشر ، فلم يرد لها ذكر في الإتحاف ، لكن ذكرها أبو حيان في البحر فيما تقدم . ويلاحظ الباحث أن ابن عاشور لم ينسب هذه القراءة إلى غير يعقوب من القراء الكثيرين الذين رويت عنهم هذه القراءة ؛ لأنه لا يقيم كبير وزن لما وراء العشرة من القراء والقراءات كما أشار إلى ذلك في المقدمة السادسة من مقدمات تفسيره ، وقد خصصها للقراءات^(١) وهو أمر مخالف لما أجمع عليه النحاة من عدم التفريق بين القراءات في الاحتجاج اللغوي والنحوي ، فيصح الاستشهاد بشاذها كما يصح بمتواترها ، سواءً بسواء ، وقد تقدم إجماع النحاة على ذلك عن ابن جني والسيوطي .

(١) انظر المقدمة السادسة الخاصة بالقراءات في مقدمات التحرير والتنوير ٥٢/١ .

وبلاحظ الباحث أيضاً أن ابن عاشور لم يقارن بين القراءتين في الآية ، ومن ثم لم يفضل إحداها على الأخرى ، وإن كان ممن يرتضي القول بأن بعض القراءات أفصح من بعض^(١) . والله تعالى أعلم .

أما في آية النساء ، فقد قال ابن عاشور : « وعطف (المقيمين) بالنصب ثبت في المصحف الإمام ، وقراه المسلمون في الأقطار دون نكير ، فعلمنا أنه طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد ، على أمثالها ، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح ، والرفع على الاستئناف ، للاهتمام ، كما فعلوا ذلك في الصفات المتتالية ، سواء كانت بدون عطف أم بعطف كقوله تعالى : (لكن البر من آمن بالله ... إلى قوله : والصابرين) ، ثم ذكر نص كلام سيبويه في هذا الباب كاملاً بشواهد ، كما فعل في آية البقرة ثم قال : « في رواية يونس عن العرب برفع (النازلون) ، ونصب (الطيبين) لتكون نظير هذه الآية . والظاهر أن هذا مما يجري على قصد التفتن عند تكرر المتتابعات ، ولذلك تكرر وقوعه في القرآن في معطوفات متتابعات . كما في سورة البقرة ، وفي هذه الآية ، وفي قوله : (والصابثون) في سورة المائدة » .

ثم قال : « وروي عن عائشة وأبان بن عثمان أن نصب (المقيمين) خطأ من كاتب المصحف ، وقد عدت من الخطأ هذه الآية ، وقوله : (ولكن البر من آمن بالله ... إلى قوله : والصابرين في البأساء) ، وقوله : (إن هذان لساحران) ، وقوله : (والصابثون) في سورة المائدة ، وقرأتها عائشة وعبدالله بن مسعود وأبي بن كعب والحسن ومالك بن دينار والجحدري وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر وعمرو بن عبيد : (والمقيمون) بالرفع ، ولا ترد قراءة الجمهور المجمع عليها بقراءة شاذة .

ومن الناس من زعم أن نصب المقيمين ، ونحوه ، هو مظهر تأويل قول عثمان لكتاب المصاحف حين أموها ، وقرأها أنه قال : أحسنتم وأجملتم ، وأرى لحناً قليلاً ستقيمه العرب بالسنتها » ثم رد ابن عاشور هذا القول رداً قاطعاً قوياً ، كما فعل غيره من العلماء ، فقال : « وهذه أوهام وأخبار لم

(١) المرجع السابق ٥٦/١ .

تصح عن الذين نسبت إليهم ، ومن البعيد جداً أن يخطيء كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها ، فيفرداها بالخطأ دون سابقتها أو لاحقتها ، وأبعد منه أن يجيء الخطأ في طائفة متماثلة من الكلمات وهي التي إعرابها بالحروف النائية عن حركات الإعراب ، من المثني والجمع على حده . ولا أحسب ما رواه بعضهم عن عائشة وأبان بن عثمان في ذلك صحيحاً .

وقد علمت وجه عربيته في المتعاطفات ، وأما وجه عربيته في « إن هذان لساحران » فيأتي عند الكلام على سورة طه (١) .

والظاهر أن تأويل قول عثمان هو ما وقع في المصحف من نحو الألفات المحذوفة . ثم ختم ابن عاشور كلامه في هذه الآية بإعادة ذكر ما تقدم مراراً عن الزمخشري من كلمته الجامعة المانعة العادلة (٢) .

وقد علق الباحث على كلام ابن عاشور في آية البقرة بما يغني عن الإعادة هنا غير أن الباحث يلاحظ هنا أن ابن عاشور لم يذكر غير تأويل سيبويه ، وكأنه اعتبره الرأي الوحيد المعتمد عنده ولم

(١) الآية ٦٣ من سورة طه . وقد قرأ حفص : (إن) بتخفيف النون ، و(هذان) بالالف ، بعدها نون خفيفة . وقرأ ابن كثير مثل قراءة حفص إلا أنه شدد النون من (هذان) ؛ وذلك للتعويض عن ألف المفرد التي حذفت في التثنية ، وقرأ أبو عمرو : (إن) بتشديد النون و(هذين) بالياء ، وواقفه الحسن . وقرأ الباقون ، وهم نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر : (إن) بتشديد النون ، و(هذان) بالالف . وهذه القراءة هي المشكلة ، ولم يذكر سيبويه هذه الآية في الكتاب . وتحدث ابن عاشور في تفسيره عن هذه الآية حديثاً طويلاً ، أكثره إعادة لما تقدم في هذا الفصل ، بلفظه أو بمعناه . وذكر وجهين في تخريج هذه القراءة المشكلة ، الأول أن تكون (إن) بمعنى نعم ، وقد تقدم ، وهو رأي أبي إسحاق الزجاج والمبرد وغيرهما ورفضه ابن جنبي . وابن عاشور يرجح هذا التأويل في هذه القراءة . والثاني أن تكون على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين ، وهي استعمال المثني بالالف دائماً ، ولها شواهد كثيرة في الأدب العربي ، كما قال ابن عاشور في تفسيره ٢٥١/١٦ - ٢٥٤ ، وقد ذكر النحاة والمفسرون وجوهاً كثيرة في تخريج هذه الآية ، منها ما تقدم ، ومنها أن يكون الأصل : إنه هذان لساحران ، ثم حذف ضمير الشأن وهو كثير ، كما في حديث : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون » . ومنها أن الألف في (هذان) ألف (هذا) وحذفت ألف التثنية لالتقائها ساكنة مع ألف (هذا) . ومنها أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد والجمع ، جعل كذلك في التثنية . وهذا رأي ابن تيمية في رسالة له ألفها في تخريج هذه القراءة ، بسط فيها القول ، حققها الدكتور ناصر بن سعد الرشيد ، ونشرت في العدد الثاني لمجلة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ص ٢٦٥ - ٢٧٨ ، سنة ١٣٩٩ هـ . انظر تخريج هذه الآية وقراءاتها في النشر : النشر ٣٨٢/٢ ، والكشف في وجوه القراءات السبع ٩٩/٢ ، والمهذب في القراءات العشر ٢٠/٢ ، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢٤/٣ ، والسبعة في القراءات ، ص ٤١٩ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٤٢ ، وشذور الذهب ، ص ٤٦ ، بالإضافة إلى كتب التفسير والنحو ، الأخرى ، فيها وجوه أخرى ، وتفصيل أوسع .

(٢) تفسير التحرير والتنوير ٢٩/٦ - ٣٠ .

يقم وزناً لغيره من الآراء والتأويلات . كما أنه لم يهتم بالقراءات الشاذة في الآية على عادته مع كثرة روايتها الذين ذكر أكثرهم (١).

وابن عاشور هنا خالف جمهور العلماء من المفسرين الذين يردون قول الكسائي في آية البقرة ، ويذكرون قوله في هذه الآية دون نكير ، بل بعضهم يدافع عنه ويرجحه على بقية الآراء حتى تأويل سيبويه ، كما فعل الطبري الذي وافق رأي سيبويه في آية البقرة ورد قول الكسائي ، فجاء ابن عاشور ، وعكس ذلك إذ ساق رأي الكسائي في آية البقرة دون نكير أو تفنيد أو أي تعليق آخر ، وأهمل رأي الكسائي هنا فلم يتعرض له أصلاً ، كما لم يتعرض لأي رأي آخر غير رأي سيبويه وحده ، مع دفاع الطبري القوي عن رأي الكسائي من حيث المعنى والإعراب . وهذا دليل على قوة شخصية ابن عاشور العلمية واجتهاده وعدم تقليده لأحد ، ولو كان في مكانة الطبري .

وبعد ، فمهما يكن من شيء فإن تأويل سيبويه في هاتين الآيتين وما جرى مجراهما ، أقوى من كل الآراء التي وقف عليها الباحث ، ويكاد النحاة والمفسرون يجمعون على قبوله لولا ما كان من الكسائي والطبري . ويرجح تأويل سيبويه - فيما يبدو للباحث - أن الآيتين جاء النصب فيهما في كلمتين تدلان على أمرين من أهم الأمور في الإسلام ، وهما الصبر والصلاة ، وقد جمع الله تعالى بينهما في قوله عز وجل : « واستعينوا بالصبر والصلاة ، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » (٢) . والعلم عند الله تعالى .

(١) من الواضح أن هذه القراءة بالرفع (والمقيمون الصلاة) شاذة فلم يقرأ بها أحد من العشرة ، ولهذا لا يرى الباحث وجهاً لقول الأستاذ الدكتور العلامة/ محمد محمد أبي شهبه : « وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين . قرأ الجمهور بالنصب ، وقد غير الجمهور بالرفع (والمقيمون الصلاة) أما الرفع فظاهر ، إذ هو معطوف على ما قبله . وأما النصب ، فوجهه النصب على المدح ؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين . ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في لغة العرب ، وقد عقد له سيبويه في الكتاب باباً ، فقال... إلخ » ، فلعل قوله : « بقراءتين سبعيتين » سبق قلم أو سهر من الأستاذ الكبير والشيخ العلامة الفاضل ، الذي لا يخفى عليه أن قراءة الرفع في الآية شاذة وليست متواترة فضلاً عن أن تكون سبعية ، فقد أجمعت كتب القراءات والتفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات والنحو وغيرها على شذوذها ، وعدم تواترها ، رغم كثرة قرائنها ، كما صرح بذلك ابن عاشور في هذا الموضوع . ولعل الذي أوهم الشيخ هو نسبتها إلى أبي عمرو في رواية يونس وهارون عنه ، كما جاء في البحر المحيط فيما تقدم . والقراء السبعة أو العشرة تنسب إليهم قراءات شاذة كثيرة غير قراءاتهم المتواترة المعروفة ، وقد وقع كثير من المعاصرين في أخطاء كبيرة بسبب تسرعهم في الحكم على القراءات بأنها سبعية أو عشرية بمجرد نسبتها إلى أحد السبعة أو العشرة في كتب التفسير والقراءات وغيرها . وفي الحقيقة مجرد نسبة القراءة إلى أحد السبعة أو العشرة ليس دليلاً على تواترها ؛ لأن هؤلاء العشرة تنسب إليهم قراءات كثيرة شاذة بجانب قراءاتهم المتواترة المشهورة ، فيجب التريث والتثبت والتأني في هذا الشأن الخطير والأمر الجليل ؛ لأن القراءة الشاذة لا تعد قرآناً ، أي لا يطلق عليها اسم القرآن ولا يدخل في مسماه . انظر ص ٣٧٠ من كتاب الأستاذ الدكتور/ محمد بن محمد أبي شهبه ، (المدخل لدراسة القرآن الكريم) ، نشر دار اللواء للنشر والتوزيع - السعودية - الرياض ، ط/ ٣ ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٢) الآية ٤٥ من سورة البقرة .

الفصل السادس

في تأويل قوله تعالى :

﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ... ﴾ وأمثالها

عند سيبويه وغيره.

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في لغة (أكلوني البراغيث).

المبحث الثاني: تأويل سيبويه لقوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى

الذين ظلموا ... ﴾ ، وأمثالها .

المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه

وآراؤهم في تخريج الآية ، وأمثالها .

المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في لغة (أكلوني البراغيث).

لا خلاف بين العلماء في أن الأصل في الفعل وما يعمل عمله هو تجريده من علامة التثنية والجمع عند إسناده إلى اسم ظاهر ، وأن هذا هو الكثير الشائع في كلام العرب ، كما لا خلاف بينهم في وجود لغة قليلة لبعض القبائل العربية تخالف هذه القاعدة . وقد وردت شواهد عديدة على هذه اللغة يأتي ذكر بعضها في هذا الفصل . ولقد قال ابن مالك مقررًا هذه الحقائق :

وجرد الفعل إذا ما أسندا ** لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا ** والفعل للظاهر بعد مسند (١)

وقد وردت آيتان في كتاب الله عز وجل ظاهرهما أنهما جاءتا على هذه اللغة القليلة ، أولاهما: قوله تعالى : ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة فعصوا وضموا ثم تاب الله عليهم ثم عصوا وضموا كثير منهم والله بصير بما يعلمون ﴾ (١) . والثانية قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون ﴾ (٢) وإنما الخلاف بين العلماء في : هل تعد هذه اللغة القليلة شاذة يحفظ ما ورد من الشواهد بها ولا يقاس عليها ، فلا تبني عليها قاعدة نحوية ، وبالتالي لا يخرج عليها القرآن ، أو أنها لغة يمكن القياس على ما ورد عليها . وهل تعد الآيتان من هذه اللغة أو يجب تخريجهما على وجه يبعدهما عن هذه اللغة القليلة ؟

ومع أن القلة لا تناكد الفصاحة فإن حمل القرآن على الكثير الشائع أولى ما أمكن ذلك .

أما سيبويه رحمه الله تعالى فقد أثبت في كتابه وجود هذه اللغة التي سماها النحاة من بعد بلغة (أكلوني البراغيث) ، وسماها العلامة ابن مالك بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) ، إشارة إلى الحديث الوارد بهذا اللفظ . قال سيبويه : « وأعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبها هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) ، وكأنهم

(١) متن الألفية ، لابن مالك ، ص ١٦ .

(٢) الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث . وهي قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق :
ولكن ديافي أبيه وأمه * بحوران يعصرن السليط أقربه»^(١)

فسيبويه هنا يثبت هذه اللغة ، وإن وصفها بالقلّة . ويبدو أن العلماء من بعده اعتمدوا عليه في إثبات هذه اللغة ، وفي وصفها بالقلّة ، وإن تجاوز بعضهم ذلك ، فوصفها بالضعف^(٢) والشذوذ^(٣) وهل يعني هذا أن هذه اللغة لا يقاس عليها ، بل يكتفي بقبول ما ورد عليها ؟ هذا ما صرح به جمهور النحاة قديمهم وحديثهم . قال الشيخ المحقق محمد محي الدين عبد الحميد ، وهو يتحدث عن هذه اللغة : « إن ذلك الذي ذكرته من القلة بحيث لا يجعل أصلاً ، تؤصل له القواعد ، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه؟ »^(٤)

وقال بعض الباحثين : « والحقيقة أن هذه اللغة شاذة لا يقاس عليها ولا تستعمل »^(٥) وهذا كله منقول من أقوال قدامى النحاة ، كما يأتي البيان ، ولكن الباحث لا يجد مبرراً لهجوم بعض الباحثين المبالغين في كل شيء على هذه اللغة ، فلا داعي للهجوم العنيف الذي شنّه أحدهم على هذه اللغة ، حيث وصفها بالرداءة والشذوذ ، وشكك في صحة النصوص العديدة الواردة عليها . فقال : « فهذه الروايات إن صحت ، فهي شاذة ، ولغتها رديئة ، لم يخطيء من نبزها بلغة (أكلوني البراغيث) إلا أن ما يجب التنبيه إليه هنا هو أن بعضاً من فضلاء النحاة الأقدمين توهم ، فظن أن آية (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وحديث « يتعاقبون فيهم ملائكة » من هذه اللغة ، وليس ذلك بصحيح ... وبقيت هذه اللغة الرديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه »^(٦)

(١) الكتاب ٤٠/٢ . والبيت في ديوان الفرزدق ، ص ٥٠ ، وخرانة الأدب ٣٨٦/٢ ، ٢٩٢/٣ ، ٣٣٤/٣ ، ٥٥٤/٤ ، وشرح المفصل : لابن يعيش ٧/٧ ، وسمع الهوامع ١٦٠/١ ، والدر اللوامع ١٤٢/١ ، وأمالي ابن السجري ١٣٣/١ والخصائص ٩٤/٢ ، واللسان (خطأ) . وقبل هذا البيت قوله :

فلو كنت ضيباً صفحت ولو سرت * على قدمي حياتي وعقارسه

ولو قطعوا يئسى يدي غفرتها * لهم والذي يحصى السرائر كاتبه

يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، في قصة ذكرت في الديوان ، بأنه قروي من ديار ، وهي قرية بالشام ، يعتمل لأقامة عيشه ، وليس ما عليه العرب المخلص من الانتجاع والحرب . وحوران بالفتح من مدن الشام . والسليط : الزيت ، والشام كثيرة الزيتون . والشاهد فيه : (يعصرن) ، إذ جعل فيه ضمير (أقربه) الفاعل ، وأتى به مؤنثاً ، للأقارب ؛ لأنه أراد الجماعات . انظر هامش الكتاب في الموضع السابق .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١ ، وسيأتي نصه .

(٣) البحر المحيط ٢٩٧/٦ .

(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ١١٠/٢ .

(٥) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، للدكتور فتحي محمد الدجني ، ص ٢١٦-٢١٧ . ط / الكويت سنة ١٩٧٤ م .

(٦) الموجز في قواعد اللغة العربية ، للأستاذ سعيد الأفغاني ، ص ٢١٦-٢١٧ ، ط / ٢ ، نشر دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٧٠ م .

ويبدو للباحث أن هذا الكلام لا يمكن قبوله بهذه الصياغة . وسيأتي أن الشواهد الواردة على هذه اللغة شعراً ونشراً من الكثرة بحيث لا يمكن وصفها جميعاً بالشذوذ فضلاً عن الرداءة وعدم الصحة . ثم من قال : إن تسمية بعض النحاة لهذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث نيز ؛! الظاهر أن ذلك مجرد تسمية وليس نيزاً . ولا يقبل الباحث وصف جميع النحاة القدامى الذين خرجوا الآية والحديث على هذه اللغة بالوهم واتباع الظن . وسيأتي من الأدلة ما يكفي لدفع هذه التهمة الظالمة عنهم ، وبعدهم عنهم هذا الوصف الجائر الذي ألصقه بهم هذا الباحث المتسرع ، ويثبت أن المُوهم هو الواهم . والذي يهّم الباحث هنا أن سيبويه أثبت ورود هذه اللغة عن بعض العرب ، مع وصفها بالقلّة ، وسيأتي مزيد تحليل لكلامه ، وبيان ما يحتمله من وجوه التخريج . ولكن المهم أنه أثبت ورود هذه اللغة عن العرب ، ومع ذلك لم ير حمل القرآن عليها ، والسبب واضح ، وهو أنها قليلة كما ذكر .

المبحث الثاني: تأويل سيبويه لقوله تعالى ﴿ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا... ﴾ ، وأمثالها .

أما آية المائدة (٧١) فلم يذكرها سيبويه في الكتاب ، ولكن ينطبق عليها ما ينطبق على آية الأنبياء (٣) التي ذكرها ، وأولها على أن الواو في (أسروا) فاعل ، لا علامة جمع ، و(الذين) بدل من الواو . ويفهم من كلامه تأويلات أخرى ، حيث قال بعد ما تقدم من كلامه مباشرة : « وأما قوله جل ثناؤه : (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) فإنه يجيء على البديل ، وكأنه ^(١) قال : انطلقوا . فقبل له : من ؟ .. فقال : بنوفلان . فقوله عز وجل : (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس .

وقال الخليل رحمه الله : فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات ^(٢) وكذلك شاب وشيخ وكهل .

إذا أردت شابين وشيخين وكهلين ، تقول : مررت برجل كهل أصحابه ، ومررت برجل شاب أبواه . قال الخليل رحمه الله : فإذا ثبتت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : مررت برجل قرشيان أبواه ، ومررت برجل كهلون أصحابه ، تجعله اسماً بمنزلة قولك : مررت برجل خز صفته .

(١) قد أخطأ الدكتور أحمد مكي الأنصاري في نقل هذه النص من الكتاب ، أو حرفه ليجعل من قول يونس هذا رأياً آخر يناكد قول سيبويه ، فنقل نص الكتاب : « أو كأنه ... إلخ » ، وليس ذلك في شيء من نسخ الكتاب ، بل الذي فيها كلها : « وكأنه ... إلخ » بالواو . والنص لا يحتمل ما يريد الأنصاري ، إذ من الواضح أن قول يونس هو نفس ما ذكره سيبويه ، من جعل الاسم الظاهر بدلاً من واو الجماعة . وليس قولاً آخر . والله تعالى أعلم . انظر كتاب سيبويه والقراءات ، ص ١٦٤-١٦٥ .

(٢) يعني بذلك الصفات المشبهة كالحسن والكريم ، لأن هذا الكلام في « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل ، نحو الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل ، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرت » من الكتاب ٣٦/٢ . وقد قال في أول هذا الباب : « وذلك قولك : مررت برجل حسن أبواه ، وأحسن أبواه ؟ ، وأخرج قومك ؟ . فصار هذا بمنزلة : قال أبواك ، وقال قومك... » يعني أن هذا الوصف في باب النعت السببي يقرم مقام الفعل ، ويعمل عمله . والله أعلم .

وقال الخليل رحمه الله : من قال : أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله ، فقال : مررت برجل حسنين أبواه ، ومررت بقوم قرشيين أبأؤهم . وكذلك (أفعل) نحو : أعور وأحمر ، تقول : مررت برجل أعور أبواه ، وأحمر أبواه . فإن ثنيت قلت : مررت برجل أحمران أبواه . تجعله اسماً . ومن قال أكلوني البراغيث ، قلت على حد قوله : مررت برجل أعورين أبواه . وتقول : مررت برجل أعور أبأؤه ، كأنك تكلمت به على حد أعورين ، وإن لم يتكلم به ، كما توهموا في هلكي وموتي ومرضي أنه فُعل بهم ، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى ، ولا يقال : هُلك ولا مُرِضَ ، ولا مُوتَ» (١).

وقد علق السيرافي على هذا الكلام بقوله : « قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل يتصل به تثنية الضمير وجمعه ، فلذلك صار : شابُ أبوه ، على مذهب شابين وشيخين وكهلين ، أي : مذهب : شابوا ، وشاخوا ، واكتهلوا . وإذا تقدم الفعل وحُد . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا ثنيت شيئاً من هذا أو جمعته ، فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجته عن مذهب الفعل بترك التوحيد» (٢).

وقد يفهم من قول سيبويه : « أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة» السابق ، أن انواو علامة للجمع ، لا فاعل ، وبناءً على ذلك يعرب الاسم الظاهر فاعلاً بالفعل المذكور ، ولا إشكال فيه . وهذا القول الذي يفهم من كلام سيبويه نسبه أبو حيان إلى أبي عبيدة والأخفش ، في تخريج آية الأنبياء (٣) وسيأتي ذكر العلماء الذين ذهبوا إلى تخريج الآية على هذا الوجه الذي يحملها على لغة أكلوني البراغيث ، وأدلتهم على ذلك في هذا الفصل . والله الموفق .

المبحث الثالث : مواقف النجاة والمفسرين من تأويل سيبويه وآراءؤهم في تخريج الآية ، وأمثالها .

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن تأويل سيبويه لهذه الآية يتمثل في حملها على البدل ، أي : أن (الذين) في الآية بدل من واو الجماعة الواقعة فاعلاً في (أسروا) . وبهذا قال المبرد أيضاً (٤) كما

(١) الكتاب ٤١/٢-٤٢ ، في الباب الذي عقده سيبويه بعنوان : « هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال ، وما أشبهها في الصفات التي ليست بعمل ، نحو الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل ، إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرت» . وهو يعني الأوصاف التي تعمل عمل الفعل في باب النعت السببي . والله تعالى أعلم .

(٢) هامش الكتاب ٤١/٢ . (٣) انظر البحر المحيط ٢٩٧/٦ . (٤) انظر الموضع السابق .

أخذ به الأخفش ، وأبو جعفر النحاس ^(١) وأبو إسحاق الزجاج ^(٢) ومكي بن أبي طالب ^(٣) وابن الأتباري ^(٤) وأبو البقاء العكبري ^(٥) . ودافع الفخر الرازي عن هذا التأويل في تفسيره ، حيث قال : « وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن ؛ لأنه لو قال : عموا وصموا ، لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك . فلما قال : (كثير منهم) دل على أن ذلك حاصل للأكثر ، لا للكل » ^(٦) .

وقال بقول سيبويه أيضاً من المفسرين المعاصرين ابن عاشور الذي لم يذكر في تفسيره غير تأويل سيبويه حيث قال : « قوله : (كثير منهم) بدل من الضمير في قوله : (ثم عموا وصموا) ، قصد منه تخصيص أهل الفضل والصلاح منهم في كل عصر بأنهم برآء مما كان عليه دهماؤهم ، صدعاً بالحق وثناءً على الفضل .

وإذا كان مرجع الضميرين الأخيرين في قوله : (ثم عموا وصموا) هو عين مرجع الضميرين الأولين في قوله : (فعموا وصموا) كان الإبدال من الضميرين الأخيرين المفيد تخصيصاً من عمومهما مفيداً تخصيصاً من عموم ^{الضميرين} الضمير اللذين قبلهما ، بحكم المساواة بين الضمائر إذا اعتبرت ضمائر أمة واحدة ، فإن مرجع تلك الضمائر هو قوله : « بني إسرائيل » ^(٧) .

واعتبر أيضاً الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي تأويل سيبويه أحسن وجوه الإعراب في الآية وأمثالها ، حيث قال : « وقوله : (كثير منهم) أحسن وجوه الإعراب أنه بدل من واو الفاعل في قوله : (عموا وصموا) ، وكذلك : (جاء القوم أكثرهم) » ^(٨) هذا في الآية الأولى ، وهي آية المائة ، وقال في آية الأنبياء ، وهي الثانية في ترتيب المصحف الشريف : « وفي قوله : (الذين ظلموا) أوجه كثيرة من الإعراب ، معروفة ، وأظهرها عندي : أنها بدل من الواو في قوله : (أسروا) ، بدل بعض من كل . وقد تقرر في الأصول أن بدل البعض من الكل من المخصصات المتصلة ، كقوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ^(٩) ، قوله (من) بدل من (الناس) ، بدل بعض من الكل ، وهي مخصصة لوجوب الحج بأنه لا يجب إلا على من استطاع إليه سبيلاً » ^(١٠) .

- | | |
|--|--|
| (١) انظر إعراب القرآن ٥١١/١ . | (٢) انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٨٣/١ . |
| (٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٤٣/١ . | (٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/١ . |
| (٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٥٣/١ . | (٦) مفاتيح الغيب ٥٨/١٢ . |
| (٧) تفسير التحرير والتنوير ٢٧٩/٧ . | (٨) أضواء البيان ، مرجع سابق ١١٧/٢ . |
| (٩) الآية ٩٧ من سورة آل عمران . | (١٠) أضواء البيان ٥٥٥/٤ . |

ومع هذا فإن النحاة والمفسرين لم يجمعوا على تأويل سببويه في هذا الموضع ، ومن ثم ذكروا وجوهاً وتأويلات أخرى ، أوصلها بعضهم إلى خمسة وبعضهم إلى ستة ، كما ذكروا أن كلمة (الذين) في آية الأنبياء ، تحتمل أوجه الإعراب الثلاثة ، الرفع والنصب والجر . قال ابن الأنباري : «الذين يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر»^(١) .

أما توجيه الجر والنصب فسهل ميسور ، إذ قالوا : إن النصب على تقدير أعني^(٢) وقال الزجاج: إنه على الذم^(٣) . وأما الجر فقالوا فيه : إن (الذين) نعت لكلمة (الناس) السابقة في قوله عز وجل : « اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون »^(٤) . والتقدير: اقترب للناس الذين ظلموا ، حسابهم ، وهم في غفلة معرضون . أو أنها بدل من (الناس) . وهذا القول نسبه أبو حيان إلى الفراء ، ثم عقب عليه بقوله : « وهو أبعد الأقوال »^(٥) .

وقال العكبري في آية المائدة : «... (كثير منهم) هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : العُمى والصَّم كثير . وقيل : هو بدل من الضمير الفاعل في (صموا) . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه ، أي : كثير منهم عموا . وهو ضعيف : لأن الفعل قد وقع في موضعه ، فلا ينوي به غيره . وقيل : الواو علامة جمع الاسم ، وكثير فاعل صموا»^(٦) .

وقال في آية الأنبياء : «... (الذين ظلموا) في موضعه ثلاثة أوجه ، أحدها الرفع ، وفيه أربعة أوجه ، أحدها : أن يكون بدلاً من الواو في (أسروا) . والثاني : أن يكون فاعلاً ، والواو للجمع ، لا اسم . والثالث : أن يكون مبتدأ ، والخبر : (هل هذا ...) . والتقدير : يقولون : هل هذا ، والرابع : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ظلموا .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٨/٢ . (٢) الموضع السابق ، والبحر المحيط ٢٩٧/٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٨٣/١ . (٤) الآية الأولى من سورة الأنبياء .

(٥) البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، ومثله في البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٨/٢ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٤٥٣/١ ، وقد أورد مكي في مشكل إعراب القرآن له هذه الوجوه ، ولكنه أجاز في الوجه الأول ، بالإضافة إلى ما ذكره العكبري أن يكون التقدير : العُمى والصَّم كثير منهم . وقال : دل على ذلك قوله : (ثم عموا وصموا) . فعلى التقدير الأول يكون (كثير) صادقاً عليهم ، ومنهم صفة لكثير . وعلى التقدير الثاني يكون كثير صادقاً على العمى والصم ، لا عليهم ، ومنهم صفة له بمعنى صادر منهم . وذكر السمين في الدر المنصون ٣٧٢/٤ ، التقديرين ، وقال عن الثاني منهما : إنه غير ظاهر . وجعل الزمخشري في الكشاف ٦٣٤/١ ، التقدير : أولئك كثير منهم . أي المتصفون بالعمى والصم كثير منهم . والله أعلم .

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على إضمار أعني . والوجه الثالث : أن يكون مجروراً صفة للناس» ^(١) والعكبري ناقل في هذا كله عن مكّي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ؛ إذ هذا القول بنصه فيه ^(٢) والله أعلم . وذكر ابن الأنباري هذه الأقوال الأربعة مع اختلاف يسير في الترتيب والصياغة ، حيث قال : «... (الذين) يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر . فالرفع من أربعة أوجه، الأول : أن يكون مرفوعاً على البدل من الواو في (أسروا) والضمير يعود على الناس . والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: هم الذين ظلموا . والثالث : أن يكون مبتدأً وخبره محذوف ، وتقديره : الذين ظلموا يقولون : هل هذا إلا بشر مثلكم ، فحذف القول ، وهو كثير في كلامهم . ولا خلاف بين هذا وبين ما قاله العكبري الذي قدر الخبر كما قدره ابن الأنباري هنا : (يقولون) ، على اعتبار أن الجملة الاستفهامية لا تقع خبراً للمبتدأ ؛ لأنها إنشائية ، إلا إذا كان مقولاً للقول ^(٣) . وعلى هذا فمن قال : إن الخبر موجود ، كالعكبري نظر إلى ظاهر اللفظ في جملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) ، وقدر (يقولون) كما تقدم . ومن قال : إن الخبر محذوف ، كابن الأنباري هنا ، نظر إلى الفعل المقدر ، وهو (يقولون) ، إذاً لا خلاف في المقصود ، بين العبارتين) . الرابع : أن يكون فاعل (أسروا) على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، والواو حرف لمجرد الجمع ، كما قالوا في قولهم : الزيدون والعمران» ^(٤) .

هذه الأقوال الأربعة في تخريج وجه الرفع في (الذين) هي التي ذكرها العكبري ومكّي قبله ، وقد ذكرها أيضاً أبو حيان ، وأضاف إليها وجهين آخرين هما : ١ / أن يكون الذين فاعلاً لفعل محذوف ، تقديره : يقول الذين ظلموا . واختاره النحاس ، وقال : القول كثيراً يضم ، ويدل على صحة هذا أن بعده : هل هذا إلا بشر مثلكم . ٢ / أن يكون الذين مبتدأً خبره الجملة قبله ، والمعنى :

(١) التبيان في إعراب القرآن ٩١١/٢ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٨٧/٢ . وتأتي مناقشة هذه الآراء بإذن الله .

(٣) فهي في هذا مثل الجملة الواقعة صفة لنكرة والواقعة صلة للموصول الاسمي ، على خلاف بيت النحاة في الخبر ، أما النعت فلم

يخالف فيه إلا ابن الأنباري ، وما استدلل به أوكه النحاة بمثل التأويل المذكور هنا ، وهو قول الراجز :

حتى إذا جن الظلام واختلط
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي مقول فيه : هل رأيت ... إلخ . وقال ابن مالك :

ونعتوا جملة منكرة فاعطيت ما أعطيته خبيراً

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت القول أضمر تصب

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٨/٢ . وهو يعني أن الواو هنا حرف لا اسم ، وإلا فهي علامة إعراب لا مجرد علامة للجمع .

كما في الواو في لغة (أكلوني البراغيث) .

هؤلاء أسروا النحوي ، فوضع المظهر موضع المضمَر ، تسجيلاً على فعلهم أنه ظلم . وهذا القول نسبة أبو حيان إلى الكسائي (١) .

ولا يخفي أن بعض هذه الوجوه لا يمكن إيرادها في آية المائة ؛ لأن إعراب (كثير) فيها ظاهر بالرفع بخلاف (الذين) هنا ، فهو مبني غير معرب ، مما جعل التأويلات والتقديرَات تكثر هذه الكثرة فيه . ولقد اكتفى الزمخشري في كشافه بذكر ثلاثة أوجه فقط ، فقال في آية المائة : «... (كثير منهم) بدل من الضمير أو على قولهم : أكلوني البراغيث ، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي: أولئك كثير منهم» (٢) . هذا في الآية الأولى ، وفي الثانية ذكر هذا وأضاف إليه وجوهاً أخرى ، حيث قال في إيجاز وافٍ أيضاً : « أبدال (الذين ظلموا) من واو (وأسروا) ، إشعاراً بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به أو جاء على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، أو هو منصوب المحل على الذم ، أو هو مبتدأ خبره (وأسروا) قدم عليه ، والمعنى : هؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمَر تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم» (٣) وهذا الوجه الأخير في كلام الزمخشري هو الذي نقله أبو حيان بحروفه ، ونسبه إلى الكسائي ، لا إلى الزمخشري ، وقد دافع عنه السمين الحلبي ، وهو الوجه الخامس عنده ، حيث قال: (والوجه الخامس : أن (كثير) مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر . ولا يقال : إن الفعل متى وقع خبراً وجب تأخيره ؛ لأن ذلك مشروط بكون الفاعل مستتراً ، نحو: زيد قام ، لأنه لو قدم ، فقيل : قام زيد ، لألبس بالفاعل . فإن قيل : هذا أيضاً يلبسها الفاعل في لغة أكلوني البراغيث . فالجواب : أنها لغة ضعيفة لا نبالي بها ، وضعف أبو البقاء هذا الوجه بمعنى آخر ، فقال: « لأن الفعل قد وقع في موضعه ، فلا ينوي بها غيره» . وفيه نظر ؛ لأننا لا نسلم أنه وقع موضعه ، وإنما كان واقعاً موقعه لو كان مجرداً من علامة » (٤) .

ويلاحظ الباحث أن السمين وصف لغة : أكلوني البراغيث ، التي بدأ بها تخريجه للآية بأنها لغة ضعيفة ، ولا يبالي بها . وتقدم أن هذه اللغة تجعل الواو علامة جمع الفاعل ، كما يلحق الفعل وما يعمل عمله تاء التأنيث ، للدلالة على تأنيث الفاعل ، مثل : قامت هند . وهذه اللغة جارية كذلك في المثني وجمع الإناث ، فيقال : قاما أخواك ، وقمن أخواتك ، ومثال ذلك في الوصف ما جاء

(١) انظر البحر المحيط ٣٩٧/٦ .

(٢) الكشاف ١/٦٣٤ .

(٣) الكشاف ٥٦٢/٢ .

(٤) الدر المصنوع ٤/٣٧٢ .

في الحديث : « أو مخرجي هم » ولقد تقدم في كلام الزمخشري أنه يجوز تخريج الآيتين على هذه اللغة. ومثل ذلك قال السمين ، ولكنه عاد فوصف هذه اللغة بأنها ضعيفة لا يبالي بها ، وذلك في غمرة دفاعه عن أحد التخريجات في الآية ، ولا يدري الباحث لماذا خرّج عليها التنزيل ولو احتمالاً ، بل لماذا جعلها أول وجوه التخريج في الآية ، إذا كان الأمر كما ذكر ؟ هل يجوز شرعاً أو لغة حمل القرآن على لغة ضعيفة لا يبالي بها ؟ .

يبدو للباحث أن بعض النحاة والمفسرين بعد سيبويه قد بالغوا في وصف هذه اللغة بالضعف والشذوذ والقلّة وما إلى ذلك من الأوصاف . وهنا يرى الباحث ضرورة التفريق بين أمرين يكثر الخلط بينهما . الأول : ثبوت لغة : أكلوني البراغيث عن العرب . وهذا أمر لا خلاف عليه بين العلماء فهم تبعاً لما ذكره سيبويه ، وللشواهد الكثيرة الواردة عن الغرب بهذه اللغة يثبتون هذه اللغة ، ويصفونها بالقلّة ، وهذه القلّة بالنسبة للغة تجريد الفعل من هذه العلامات صحيحة ، لا خلاف عليها أيضاً . ولكن بعض النحاة يباليغ ، فيصفها بالضعف والشذوذ ، ولم يقف الباحث على وصفها بالرداءة عند القدماء ولا عند المعاصرين غير سعيد الأفغاني^(١) الذي غالى في رد هذه اللغة ، وهذه بدعة سيئة ، وأساء منها وصفه للذين خرّجوا ما ورد من النصوص عليها بالوهم واتباع الظن ، وهو أمر مردود عليه وغير مقبول منه ؛ لأن في هؤلاء كثيراً من أعلام المفسرين وأفذاذ العلماء كالزمخشري وأبي حيان والسمين وغيرهم ممن أجازوا تخريج الآيتين السابقتين على هذه اللغة ، وإن كانوا يرون أن الراجح تخريجهما على البدل ، كما قال سيبويه ، وهم يرون أن تخريجهما على هذه اللغة من ظاهر كلام سيبويه أيضاً ، كما تقدم .

الأمر الثاني : حمل ما ورد من الآيتين ، والأحاديث على هذه اللغة القليلة وهو أمر لا يراه جمهور النحاة وعلى رأسهم إمامهم سيبويه ، وإن رأى ذلك بعض النحاة المفسرين ، فأجازوا تخريجهما على هذه اللغة ضمن الوجوه الأخرى التي تقدمت ، وإن كانوا لا يرجحون هذا التخريج بالحمل على هذه اللغة ، كما تقدم .

وأما النحاة غير المفسرين فقد ذهب أكثر من وقف الباحث على كلامه منهم إلى عدم حمل

(١) الأستاذ سعيد الأفغاني باحث معاصر تخرج في الجامعات المصرية وهو من الشام ، كان رئيساً لقسم اللغة العربية ثم عميداً لكلية الآداب بجامعة دمشق ، له مؤلفات في النحو والصرف والتاريخ ، وحقق بعض كتب التراث وشارك في تحقيق بعضها ، له نشاط علمي وأكاديمي واسع ، توفي سنة ١٩٩٧م . وما لا يعجبني فيه أمران ، أولهما تسرعه في الأحكام حتى وصف بعض القراءات الشاذة بالتواتر . والثاني : جرأته في نقد العلماء من السلف بالحق والباطل ، وهو من مصائب المعاصرين في العصر الحديث ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . انظر كتابه : في أصول النحو ، ص ٢٧ وما بعدها . وهو على كل حال قد أفضى إلى ما قدم ، فأسأل الله تعالى أن يغفر له ويرحمه برحمته الواسعة ، إنه على ذلك قدير .

الآيتين وما مثلها من الأحاديث النبوية على هذه اللغة . ثم هم بعد ذلك يختلفون في تخريجها أو أصح الوجوه في ذلك ، فأكثرهم يميل إلى تأويل سببويه بالحمل على البدلية ، ولم يقف الباحث على نقد لهذا التأويل ، فهو مجمع عليه بين النحاة والمفسرين ، وإن أجازوا الوجوه الأخرى ، إلا ما جاء في حاشية الأمير علي شذور الذهب من أن بعضهم نقد «تخريج سببويه بأن فيه فصلاً بين البديل والمبدل منه، والشأن في البديل أن يلصق بالمبدل منه» ولم يذكر صاحب هذا النقد^(١) وليس بشيء كما لا يخفي . والله تعالى أعلم . وبعضهم يخرج الآيتين والأحاديث على وجوه أخرى ، كابن هشام الأنصاري الذي حكم على لغة : (أكلوني البراغيث) بالشذوذ ، ومع ذلك خرج عليها بعض الأحاديث النبوية ، حيث قال في حديثه عن أحكام الفاعل « ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، بل يقال : قام رجلان ورجال ونساء ، كما يقال : قام رجل ، وشذ « يتعاقبون فيكم ملائكة » و « أو مخرجي هم » . وذكر شرحاً لهذا الكلام : « أنه لا يلحق عامله - الفاعل - علامة تثنية ولا جمع ، فلا يقال : قاما أخواك ، ولا أقاموا إختك ، ولا قمن نسوتك . بل يقال في الجميع : قام بالإفراد ، كما يقال : قام أخوك . هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل ، فعلاً كان كقوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي هم ؟ » . قال ذلك ، لما قال له ورقة بن نوفل : وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك . والأصل : أو مخرجوي هم ، فقلبت الواو ياء ، وادغمت الياء في الياء ، والأكثر أن يقال : يتعاقب فيكم ملائكة . أو مخرجي هم ، بتخفيف الياء^(٢) .

وفي شرح شذور الذهب ، عند حديثه عن أحكام الفاعل ونائبه ذهب إلى أن عاملها لا تلحقه

(١) انظر حاشية الشيخ العلامة محمد بن محمد بن أحمد المالكي الشهير بالأمير الكبير على شرح شذور الذهب ص ٥٠ ، ط / الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

(٢) شرح قطر الندى ، ص ٢٥٣ . ويقول النحاة : إن العرب الذين يلحقون علامتي التثنية ، والجمع بالفعل يشبهون هاتين العلامتين بعلامة التأنيث ، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً ، وجمهور العرب يجدون بين علامتي التثنية والجمع ، وبين علامة التأنيث فرقاً ، فلذلك لا يقيسون أحدهما على الأخرى ، ولا يعطون إحداهما حكم الأخرى . وينظر في هذا : منتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص ١٧٧ . وفي عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٠٥/٢ : « الفرق بين علامة التأنيث وعلامتي التثنية والجمع من ثلاثة أوجه : ١ / إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل لغة جماعة بأعيانهم - يقال : هم طيء . ويقال : هم أزد شنومة . أما إلحاق علامة التأنيث فلفظة جميع العرب . ٢ / أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقهما جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ، بل إن الذين يلحقون هاتين العلامتين بالفعل إذا كان الفاعل أو نائبه مثنى أو جمعاً لا يتلزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب ، بدون علامة تثنية أو جمع . فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً في موضعين كما هو معلوم في كتب النحو عند ذكر أحكام الفاعل . ٣ / إن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية أو الجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، وقد يكون مشتركاً بين المذكر والمؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث ، وكان الفاعل مؤنثاً لم يعلم السامع أو القاري . أمؤنث فاعله أم مذكر ، فكان لابد من علامة تمييز المذكر من المؤنث . أما المثنى والجمع فلا يمكن فيهما احتمال المفرد ، ولهذا لم يكن الفعل محتاجاً إلى علامة تثنية ولا جمع » أهـ ملخصاً .

علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب ، بل تقول : قام أخواك ، وقام إخوتك ، وقام نسوتك ، كما تقول : قام أخوك . ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه ** وقد أسلماه مبعد وحميم^(١)

وقوله عليه السلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »^(٢) وقول بعض العرب :

« أكلوني البراغيث » ، وقول الشاعر :

نتج الربيع محاسناً ** ألقنهما غر السحائب^(٣)

(١) هذا بيت من الطويل لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثي مصعب بن الزبير ، رضي الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب علي عبد الملك بن مروان ، ولما قتل مصعب قال قصيدة يرثيه بها ، منها هذا البيت ، وأولها :
لقد أوث المصيرين حزناً وذلة ** قتيل بدير الجائليق مقيم .

وعني بالمارقين : الخارجين عن الدين . وأراد بالمعبد : الأجنبي ، وحميم : الصديق الذي يهتم لأمر صديقه . وأسلماه : خذلاه ، ولم يعينه . والشاهد فيه : قوله : (أسلماه مبعد وحميم) ، حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول : وقد أسلمه مبعد وحميم . وهذه لغة جماعة من العرب ، والألف عندهم مجرد علامة ، كما أن التاء في (قامت هند) علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب . انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٠٦/٢ ، ومنتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ص ١٧٧ .

(٢) رواه البخاري عن أبي هريرة ، انظر فتح الباري ٣٣/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد ٤٣٩/١ ، والإمام أحمد في المسند ٢٥٧/٢ . وقال العلامة محمد محي الدين عبد الحميد : « هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث مطول رواه البزار : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، ومن أجل ذلك امتنع قوم من الأخذ برواية مالك التي يحتج بها العلامة ابن مالك صاحب الألفية ، حتى أنه سمي هذه اللغة (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) ، كما سماها غيره من النحاة لغة (أكلوني البراغيث) ؛ لأن الرواية المطولة تدل على أن من روى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فأخطأ الصياغة . ويبدو للباحث أن الذي دعاهم إلى هذا القول هو أنهم أجازوا رواية الحديث بالمعنى ، لكن هذا بعيد في هذا الحديث ؛ لأنه أجمع عليه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ، ولأن هنالك أحاديث أخرى كثيرة لا يتطرق إليها هذا الاحتمال حتى يسقط بها الاستدلال . وستأتي بعض هذه الأحاديث . وقد أخطأ هنا صاحب كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) فنسب في كتابه ، ص ٥٧ ، الرواية المطولة إلى مالك في موطئه ، وأخذ يقول : « إن رواية مالك المطولة لا تسقط رواية البخاري ومسلم ... » والحقيقة أن البخاري ومسلم قد اتفقا مع مالك على الرواية المختصرة وأن المطولة هي رواية البزار . وانظر كلام محمد محي الدين عبد الحميد في منتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ص ١٧٧ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، لأبي فراس الحمداني يخاطب فيه ابن عمه سيف الدولة الحمداني في كلمة له أولها :

يا أيها الملك السذي	أضحت له جمل الناقب
نتج الربيع محاسناً	ألقنهما غر السحائب
راقت ورق نسيهما	فحككت لنا صور الحباب
حضر الشراب فلم يطب	شرب الشراب وأنت غائب

وأبو فراس ممن لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل النحاة إنما أرادوا مجرد التمثيل ، لا الاحتجاج ، وفرق بين الأمرين . وهناك أبيات أخرى كثيرة لمن يحتج بشعرهم من الشعراء ، وسيأتي بعضها . والشاهد فيه قوله : « ألقنهما غر السحائب » ، فإن الفاعل هو قوله (غر) جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، « وليست هذه النون هي الفاعل وما بعدها يدل منها عند جمهور النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ؛ لأن جعل النون علامة للجمع يجري على لغة جماعة مخصوصين من العرب . بخلاف جعل النون فاعلاً ، والاسم الظاهر بدلاً ، فإنه لغة جميع العرب » انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٠٢/٢ . ومنتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص ١٧٨ .

وقول الآخر :

رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي * فأعرضن عني بالحدود النواضر (١)

وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم ، منها قوله سبحانه : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ، والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها : إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ ، و (أسروا النجوى) خبراً (٢) . وابن هشام هنا يحكم على هذه اللغة بالشذوذ ، ومع ذلك يحمل عليها أحاديث نبوية وأشعاراً ، ولكنه يرى عدم حمل القرآن عليها ؛ لأنه حكم عليها بالشذوذ ، والقرآن لا يحمل على الشاذ ، وهذا لا يبعد عما تقدم عن سيبويه . أما الوجه الذي رجحه في تخريج الآية ، وجعله أحسن الوجوه في تخريجها ، فهو أحد الوجوه السابقة ، وتقدم أن السمين دافع عنه دفاعاً قوياً ، وبالغ في رد ما يرد عليه من الاعتراضات .

ومقتضى كلام ابن هشام التفريق بين القرآن والحديث في هذا الحكم ، وأن الحديث يجوز حمله على الشاذ من اللغات مع إمكان الحمل على غيره ، وهو ما لا يراه الباحث ما أمكن حمله على غيره ، ولعل الذي حمل ابن هشام وغيره على هذا المذهب هو أن النبي ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم ، لما في ذلك ما لا يخفى من الحكمة . والله أعلم .

ويتضح مما تقدم أن ابن هشام يرى أن لغة أكلوني البراغيث شاذة ، وأن ما ورد عليها من النصوص تحمل على الشذوذ ، ولا تؤول إلى الآيات ، « ولعل مراده بالشاذ ما قابل اللغة الفصيحة المشهورة ، وإنما يقال : الشاذ في كلام وقع من عربي مخالفاً للغة ، ولم يمكن تأويله ، فالتأويل مقدم على التشديد » (٣) .

ومن هنا ندرك أن سر لجوء سيبويه إلى التأويل في آيات الذكر الحكيم إنما هو أبعادها عن الوصف بالشذوذ ؛ لأنه لا بديل عن التأويل في الظواهر التي تبدو نادرة قليلة إلا الحكم عليها بالشذوذ أو القلة ، وقد تقرر أن آيات القرآن لا ينبغي حملها على شيء من ذلك ، فكان تأويل ما أشكل منها أبعاداً له عن الحكم بالشذوذ والندور والقلة وما إلى ذلك . وهذا ما غيبي على كثير من المعاصرين ، فاستردلوا التأويل ، وهاجموا المؤلفين جملة ، جهلاً منهم بالحقائق الواضحة والحكم

(١) هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، وهو من شواهد ابن عقيل والأشموني وغيرهما . والشاهد فيه : قوله :

(رأين الغواني) وتوضيحه كما في البيت السابق . وانظر منتهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب ، ص ١٧٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ، ص ١٧٦ - ١٧٩ .

(٣) حاشية الأمير على شذور الذهب ، ص ٥٠ .

الظاهرة ، أو تجاهلاً ، كما تقدم في الفصل الثاني من هذا البحث تفصيل ذلك . والله أعلم .

وابن هشام يقرر أن هذه اللغة شاذة وأن الأصل خلافها ، ويؤكد هذا في أوضح المسالك عند حديثه عن أحكام الفاعل ، فيذكر أن عامله يوحد مع تثنيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك ، كذلك تقول : قام أخواك ، وقام إخوتك ، وقام نسوتك . قال تعالى : ﴿قال رجلان﴾^(١) ﴿وقال الظالمون﴾^(٢) ﴿وقال نسوة﴾^(٣) . وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو (ضربوني قومك) ، و (ضربتني نسوتك) و (ضرباني أخواك) ، ثم قال بعد ذكره عدة شواهد شعرية على هذه اللغة : «والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلوا بها على التثنية والجمع ، كما دل الجميع بالتاء في نحو (قامت) على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو تابع على الإبدال من الضمير ، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة قوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجيء قوله : «وقد أسلماه مبعده وحميم» ، وقوله : (وإن كانا له نسب وخير)»^(٤) وهذا آخر كلام ابن هشام في هذه المسألة^(٥) ويلاحظ الباحث أن كلامه هنا موافق لكلام سيبويه ، موافقة كاملة ، كما يلاحظ أنه رفض تأويل ما أورده من الشواهد ، وجعل الأحرف الزائدة في هذه اللغة علامات تدل على التثنية والجمع . وهناك شيء جديد في كلامه ، وهو أن المفردين أو المفردات المتعاطفة تقوم مقام اللفظ المثني أو الجمع ، ورد على من نفى ذلك واحتج عليه بقول أئمة اللغة وبشاهدين من الشعر ، كما ذكر أن لغة : (أكلوني البراغيث) رواها البصريون عن طيء ، ورواها بعضهم عن أزد شنوءة ، واتفق مع سيبويه في أن الآيتين ليستا من هذه اللغة في شيء ، ولكنه خالفه في تخريج ذلك على البدل ، ورأى أن أحسن الوجوه التخريج على الابتداء والخبر

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة : ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنهم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنكم غالبون...﴾

(٢) من الآية ٨ من سورة الفرقان : ﴿... وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً﴾

(٣) من الآية ٣٠ من سورة يوسف : ﴿وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها في ضلال مبين﴾

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، لعروة العبيسي المشهور بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان من قادتهم في الجاهلية ، وصدرة : وأحقرهم وأهونهم عليهم . وقبله قوله :

ذرى للغنى أسعى فإني * رأيت الناس شرهم الفقير

والشاهد فيه : قوله : (ولو كانا له نسب وخير) وهو دليل على مثل ما سبق وعلى أن المفردين المتعاطفين كالمثني في هذا سواء

بسواء . وانظر أوضح المسالك ١٠٧/٢ .

(٥) انظر أوضح المسالك ٩٨/٢ - ١٠٧ .

، على التقديم والتأخير ، كما صرح بذلك في شذور الذهب ، ومع ذلك لم يفرض التأويلات الأخرى التي منها تأويل سيبويه بالبدل ، وإنما فضل ما اختاره عليها جميعاً .

وهذا الذي قرره ابن هشام من إثبات لغة : (أكلوني البراغيث) مع وصفها بالشذوذ ، ورفض تخريج القرآن عليها هو قريب مما فعله الفراء في معانيه ، حيث ذكر القول بتقدير فعل ، يكون (كثير) و(الذين) فاعلاً له ، وذكر تأويل سيبويه السابق ونسبه إلى الأخفش ^(١) وذكر هذا أيضاً النحاس ^(٢) وهو رأي لابن مالك ^(٣) وأبي حيان الذي وصف لغة : (أكلوني البراغيث) بأنها لغة حسنة رداً على الذين وصفوها بالضعف ^(٤) .

قال السيوطي : « إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، فإن المشهور تجريده من علامة التثنية والجمع ، نحو قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقام الهندات ، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والياء والنون على أنها حروف كتاء التأنيث ، لا ضمائر ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : (أكلوني البراغيث) ... » ثم ذكر شواهد من الشعر على هذه اللغة . وذكر أن من النحاة من جعلها ضمائر ، كما ذكر الخلاف في جعل ما بعدها بدلاً أو مبتدأً والجملته خبراً ، وذهب إلى أن الصحيح عنده هو جعلها حرفاً دالة على التثنية والجمع ، لنقل الأئمة أنها لغة وعزيت لطيء وأزد شنوءة . ورد على ابن مالك في تسميته هذه اللغة بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، لأن الحديث عنده مختصر ، رواه البزار مطولاً ^(٥) ومثل هذا في التصريح على التوضيح ^(٦) وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ^(٧) ولكن الشيخ محمد محي الدين لم يرتض الرد على ابن مالك ، فحاول الدفاع عنه بقوله : « ولقائل أن يقول : إن الاستدلال حاصل بهذه القطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، وهي كافية في الاستدلال بها دون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى » ^(٨) . ثم قال : « ونقل الصفار

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٧/١ ، ٣١٦/١ - ٣١٧ ، ١٩٨/٢ . (٢) انظر إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ٥١١/١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٨٠/١ . (٤) انظر البحر المحيط ٣٩٧/٦ .

(٥) مع الهوامع ١٥٧/٢ . (٦) انظر التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ٢٧٦/١ .

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣/٢ . قال الصبان : « مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي

هم » . والمناسب أن يكون (هم) مبتدأ مؤخرًا ، و(مخرجي) خبراً مقدماً ، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ . وهذه محاولة منه لتأويل الأحاديث الواردة بحملها على اللغة الفصحى ، كما فعلوا ذلك في الآيات ، وهم أمر جدير بالاتباع في نظر الباحث .

(٨) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٠١/١ .

في شرح الكتاب أن هذه اللغة هي لغة بلحارث بن كعب أيضاً بالإضافة لطيء وأزدشنوءة»^(١) وقد تقدم أن بعضهم نسبها إلى كنانة أيضاً ، ويلاحظ أنها تكاد تكون لغة جميع العاميات العربية المعاصرة. ومن المعلوم أن طيئاً من القبائل التي نقلت عنهم اللغة ، وأقر العلماء صحة الاستشهاد بلغتها ضمن قبائل عربية أخرى ، إذ جاء في كتاب الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي : « قال أبو نصر الفارابي : والذين نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، قيس وقيم وأسد ... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين»^(٢) ولكن هل هؤلاء الذين نقلت عنهم لغة : (أكلوني البراغيث) هم من هذا البعض الذي كان ممن أخذت عنهم اللغة أو أنهم ليسوا منهم ؟ لم يقف الباحث في ذلك على دليل يرجح أحد الأمرين . والله تعالى أعلم .

قد تقدم حديثان اعتبرهما العلماء من لغة أكلوني البراغيث . وهنالك أحاديث أخرى ظاهرها أنها جاءت على هذه اللغة . منها ما جاء في مسند الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «فكن أمهاتي يحثثنني على خدمته»^(٣) قال العكبري : « إن النون في (كن) حرف يدل على جمع المؤنث وليس اسماً مضمراً ؛ لأن (أمهاتي) اسم كان ، فلا يكون له اسمان . ونظير النون هنا الواو في: (أكلوني البراغيث).»^(٤)

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كن له ثلاث بنات يؤدبهن ويرحمهن ويكفلهن ، وجبت له الجنة»^(٥) قال العكبري : « الوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسماً للضمير ، كما أن التاء في قولك (قامت وقعدت هند) علامة للاسم»^(٦).

وساق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حديثين آخرين على هذه اللغة ، أولهما : قوله ﷺ : «ووقعنا ركبتاه قبل أن تقع قفاه»^(٧) .

(١) الموضع السابق .

(٢) الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ص ٥٦ .

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ١١٠/٣ ، ط/ دار المعارف بالقاهرة ، بدون تاريخ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر .

(٤) إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء العكبري ، ص ٢٨-٢٩ ، تحقيق عبد الإله نيهان ط/ مطبعة زيد بن ثابت بدمشق سنة ١٩٧٧م-١٣٩٧هـ .

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/٣٠٣ . (٦) إعراب الحديث النبوي ، للعكبري ، ص ٣٩ .

(٧) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٧٢/١ .

الثاني : « يخرجن العواتق وذوات الخدور » (١).

فهذه أحاديث متعددة شاهدة لهذه اللغة بالفصاحة ، وإن كانت قليلة كما قال سيبويه ، فإن القلة لا تناكد الفصاحة . ولا يود الباحث الخوض في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة ، فتلك قصة طويلة وقضية شائكة ، ومسألة عويصة لا مجال للخوض فيها هنا ، وقد زلت فيها أقدام كثيرة قديماً وحديثاً ، نسأل الله دوام الهداية والثبات . ويكفي أن يشير الباحث هنا إلى أن الأصح في هذا هو أن الحديث النبوي الثابت عنه ﷺ بلفظه حجة في النحو ، مقدم على ما عدا القرآن من الشواهد ، والله أعلم (٢) .

وهناك شواهد كثيرة من الشعر غير ما تقدم ذكره ، تدل على صحة هذه اللغة وفصاحتها (٣) ، ولهذا ذهب كل من ذكرها من النحاة إلى اعتبار الأحرف الزائدة على الفعل في الشواهد المذكورة علامات تدل على التثنية والجمع في هذه اللغة ، غير أنهم جميعاً يرجحون عدم تخريج الآيتين على هذه اللغة ، وإن اختلفوا بعد ذلك في الوجه الراجح من الأوجه الستة التي ذكرها ، ورجح أكثرهم تأويل سيبويه بالحمل على البدلية . وقد اخطأ صاحب كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) حين نسب إلى بعض العلماء الأعلام أنهم يرجحون حمل الآيتين على هذه اللغة ، وقد نسب ذلك إلى الأخفش والفراء وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والسيوطي والأشموني ، ومن المحدثين الأستاذ / عباس حسن . وهذا غير صحيح البتة ؛ إذ قد راجع الباحث أقوال هؤلاء جميعاً في مظانها التي أشار إليها صاحب هذا الكتاب ، فوجدهم جميعاً لا يرجحون حمل الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) ، بل

(١) الموضع السابق .

(٢) ألفت في هذه القضية كتب كثيرة قديماً وحديثاً ، فمن القديم كتاب شواهد التوضيح على جامع الصحيح لابن مالك . وإعراب الحديث النبوي ، للعكبري ، وإعراب الحديث أو عقود الزبرجد على مسند أحمد ، للسيوطي . وكتبت في ذلك حديثاً للدكتورة خديجة الحديشي والدكتور / صبحي صالح في كتابه : (علوم الحديث ومصطلحه) .

(٣) يذكر الباحث هنا بعض الشواهد الواردة على هذه اللغة ، غير ما تقدم ، ويشير إلى مكان وجود الشاهد ، بعد ذكره :

فأدركنه خالته فخذلننه	ألا إن عرق السوء لا يد مدرك	منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٧٢/١ .
يلومونني فسي اشتراء النخيد	ل أهلي فكلهم يعدل	شرح ابن عقيل على الألفية ٤٧١/١ .
نسيا حاتم وأرس لدن فـا	ضت عطاياك يا ابن العزيز	شرح الأشموني ١١١/٢ .
يلومونني في حب ليلي عواذلي	ولكنني من حبهـا لعبيد	منحة الجليل ٤٧٠/١ .
لئن ظلن أيام بحزوي لقد أتت	على ليال بالعقيق قصار	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٣/٢ .
نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم	ولو أنهمم خذلوك كنت ذليلاً	أوضح المسالك ١٠٢/٢ .
فإن نفن لا يبقوا أولئك بعدنا	لذي حرمة في المسلمين حريم	أوضح المسالك ١٠١/٢ .
ويكرمنها جارأتها فيزرنها	وتعتل عن إتيانهن فتعذر	أوضح المسالك ١٠٤/٢ .
إلى أن رأيت النجم وهو مغرب	وأقبلن رأيات الصباح من الشرق	منحة الجليل ٤٧٠/١ .

وهذه الشواهد كلها من عصور الاحتجاج في اللغة ، وهناك شواهد أخرى عند المولدين . وليس من غرض الباحث هنا إحصاء ما ورد على هذه اللغة من الشواهد ولكن الغرض هنا الاستدلال على شيوع هذه اللغة في اللسان العربي ، وأنه لا داعي لإنكارها . والله أعلم .

رجح أكثرهم تأويل سيبويه، ورجح بعضهم تأويلات أخرى، وقد تقدمت نصوص كلامهم في هذا الفصل. ولا يدري الباحث إن كان صاحب الكتاب المذكور أخطأ في نسبة ذلك إليهم أو تعمد ذلك لتعزيز ما يذهب إليه في هذه المسألة والله أعلم^(١). المهم أن هؤلاء الأعلام وغيرهم قد أثبتوا هذه اللغة، وذكروا شواهدا كثيرة شعراً ونثراً غير أن واحداً منهم - فيما وقف عليه الباحث - لم يرجح كون الآيتين من هذه اللغة، بل رجحوا رأي سيبويه أو غيره من الآراء وسكت بعضهم عن الترجيح، واكتفى بذكر الاحتمالات الواردة في تخريج الآيتين، غير أن أكثرهم نص على مرجوحية كون الآيتين من هذه اللغة التي وصفها بعضهم بالضعف والشذوذ، واتفقوا على قتلها. أما عباس حسن فقد تكلم عن هذه اللغة كلاماً عاماً، حيث قال: «ولا معنى لما تكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة، قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم المنع الذي منع اجتماع الأمرين في جملة فعلية واحدة، فهذا خطأ منهم؛ إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة قبيلة أخرى، ما دامت كلتاها عربية صحيحة»^(٢).

(١) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص ٥٢.

(٢) النحو الرافي ٧٢/٢٠، فهو هنا لم ينص على عدم تأويل الآيتين، وإذا كان يعني ذلك أو التسوية بين اللغتين، فذلك كله مرفوض في نظر الباحث، لما تقدم من أن لغة : (أكلوني البراغيث) لغة قبيلة بالإجماع، ومع ذلك يجد الباحث أن كثيراً من فحول الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم. ومن هؤلاء أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، وما جاء على هذه اللغة من شعره قوله :

أغرث همومي فاستلبن فضولها نومي ويتن على فضول وسادي.
وقوله من نفس القصيدة التي منها البيت السابق :
وغداً تبين كيف غبّ مدائحي إن ملن بي هممي إلى بغداد
وقال أبو عبادة الوليد البحتري :

كدن ينهته العيون سراعاً فيه لو أمكن العيون انتهابه
فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيب: فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما، وسبقهما أبو نواس الحسن بن هاني حيث يقول:
وكان سعدى إذ تودعنا وقد أشرب الدمع أن يكفا
رשא تواصين القيان به حتى عقس دن بأذنه شفا
وقال أيضاً :

الحمد لله ليس لسي نشب فخف ظهري وقل زواري
وأحسنت نفسي التعزي عن شيء تولى ومتم أوطاري
وتقدم شعر لأبي فراس على هذه اللغة، وقال الشريف الرضي :
نهضت وقد قعدن بي الليالي فلا خيل أعن ولا ركاب
وقال أيضاً :

أوردنه أطراف كل فضيلة شيم تساندها علأ ومناقب

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين، من أمثال أبي فراس الحمداني، وأبي عبادة البحتري، وأبي تمام، وأبي نواس، والشريف الرضي، وأضرابهم دليل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ولا بعيدة عن الفصاحة، ولهذا يبدو للباحث أنه لا معنى ولا موضع لمبالغة بعض المعاصرين في الهجوم عليها، ووصفها بالضعف والرداءة. وقد ادعى الأستاذ/ سعيد الأفغاني أن هذه الشواهد كلها شاذة، حيث قال : « فهذه الروايات إن صحت فهي شاذة، ولغتها رديئة. لم يخطيء من نيزها بلغة أكلوني البراغيث... » فإن سلمنا بهذا جدلاً فماذا يقول الأستاذ الفاضل في الأحاديث النبوية الكثيرة، هل هي أيضاً شاذة؟.

وهذا كلام لا جديد فيه ، فهو مثل ما تقدم عن ابن هشام والسيوطي وغيرهما ، وكله لا يخرج عما قاله سيبويه . ولم يقف الباحث على من رجح تخريج الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) ، ولا من نقد تأويل سيبويه بالحمل على البدل ، غير تلك الإشارة المجهولة التي وردت في حاشية الأمير علي شذور الذهب ، وليس بشيء ، وإنما كان حمل الآيتين على تلك اللفظة ونقد تأويل سيبويه من بدع بعض المعاصرين ^(١١) وليس لهم من دليل على ذلك سوى أن رأي سيبويه فيه تأويل للآيتين ، والتأويل عندهم لا يجوز هنا ، ومن ثم وجب عندهم حمل الآيتين على لغة : (أكلوني البراغيث) . وهذا قول ظاهر البطلان في نظر الباحث ، مخالف لما عليه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر ، إذ التأويل خير من حمل القرآن على لغة قليلة بالإجماع وشاذة ونادرة وضعيفة عند بعضهم . وبناء على ما سبق يرى الباحث ترجيح تأويل سيبويه في الآيتين ، ولا يرى مانعاً من الأخذ بالتأويلات الأخرى التي ليس فيها ضعف من حيث المعنى ولا من حيث الإعراب . والله تعالى أعلم .

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن لغة : (أكلوني البراغيث) ، لغة ثابتة في اللسان العربي ، وهي فصيحة ، وإن كانت قليلة ، وقد جاءت عليها شواهد كثيرة شعراً ونثراً ، ومع هذا فإن من الأفضل والأحسن والأرجح عدم حمل القرآن على هذه اللغة القليلة؛ لأن حمله على الكثير الشائع أولى ما أمكن ذلك ، بل لا ينبغي غيره في هذه الحالة ؛ إذ لا داعي إلى ذلك . وهذا ما قرره سيبويه ، وبناءً عليه أول آية الأنبياء بالحمل على البدل، وهو أمر كثير، وشائع في كلام العرب ، وفي القرآن الكريم . وقد تبعه في ذلك جمهور النحاة والمفسرين ، وخالفه بعضهم ، فرجح تأويلات أخرى مع اتفاق الجميع على صحة تأويل سيبويه ، كما رجح الأكثرون عدم حمل الآيتين على لغة : (أكلوني

(١١) انظر كتاب (سيبويه والقراءات) ، ص ١٦٤-١٦٥ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص ٤٨ وما بعدها . وقد علمنا رأي صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) ، في سيبويه إمام النحاة ، فهذا المؤلف يدعي أن أكثر تأويلات سيبويه متكلفة ومرذولة ، ولهذا فهو جاهد في نقدها ومخالفتها ، ويسلك في ذلك كل مسلك ، وتحامله على سيبويه والبصريين وجمهور النحاة أحياناً هو الأمر الغالب عليه في بحوثه كلها ، وقد ظهر أثر ذلك أيضاً على بحوث الطلبة الذين أشرف عليهم . ومن ذلك كتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) ، فهو في الأصل بحث قدمه محمد عبدالقادر هنادي إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة للحصول على درجة الماجستير ، وقد كان ذلك تحت إشراف د. أحمد مكي الأنصاري . وقد لاحظ الباحث هذا الأثر أيضاً في كتاب : (النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عرض ونقد) للدكتور/ محمد آدم الزاكي ، نشر المكتبة الفيصلية ، بمكة المكرمة ، سنة ١٩٨٥ م ، فهو كثير التحامل على سيبويه والبصريين . انظر على سبيل المثال ، ص ٦٦-٧٨ منه ، وهو أيضاً في الأصل بحث أكاديمي بإشراف د. الأنصاري ، وأثره فيه واضح لا يخفى .

البراغيث)، التي ذكرها سيبويه ، ووصفها بالقلة ، وتجاوز ذلك بعضهم ، فوصفها أيضاً بالشذوذ والضعف ، وهذه مبالغة، كإنكار وجود هذه اللغة في العربية .

ويرى الباحث أنه كما لا داعي إلى إنكار وجود هذه اللغة عند العرب ، فكذلك لا داعي إلى وصفها بالضعف والشذوذ ، فهي فصيحة وإن كانت قليلة ، إذ القلة لا تنافي الفصاحة ، وقد وردت عليها شواهد كثيرة شعراً ونثراً ، فشذوذها لا يعني الضعف بل يعني القلة والندور بالنسبة للغة الأخرى الكثيرة الشائعة ، فهي أفشى وأفصح وأسير من تلك بلا خلاف في ذلك بين العلماء .

وكذلك لا داعي إلى حمل القرآن على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير الشائع ، وهذا خلاصة ما في كلام سيبويه ، وعليه جمهور النحاة والمفسرين ، وقد خالفه آخرون فذهبوا في تخريج الآيتين مذاهب أخرى ، بعضها ضعيف واضح الوهن من حيث الإعراب أو المعنى ، ولهذا رفضه الجمهور من العلماء ، وبعضها صحيح مقبول ، ورجحه بعض العلماء أو ذكروها بلا نقد ولا ترجيح .

وفي نظر الباحث يبقى تأويل سيبويه في هذه المسألة راجحاً على ما عداه من الآراء . وهذا ما قرره جمهور العلماء من النحاة والمفسرين .

والله تعالى أعلم بالصواب

الفصل السابع

في تأويل وجه الجزم في قوله تعالى:

﴿ فَأَصْدَقَ وَأَهَكَنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ وَأَمْثَالَهَا عِنْدَ

سبويه وغيره

المبحث الأول : القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها .

المبحث الثاني : تأويل سبويه لوجه الجزم في : (وَأَكُنْ)

وأمثالها .

المبحث الثالث : مواقف النجاة والمفسرين من تأويل سبويه

وآراؤهم في تخريج الآية وأمثالها .

المبحث الرابع : هل هنالك فرق بين العطف على التوهم وبين

العطف على المحل أو الموضع أو المعنى ؟ .

المبحث الأول : القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها .

من المعلوم في النحو أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في الإعراب، وهذا مما لا خلاف عليه بين العلماء، وقد تقدم تأويلهم لما جاء مخالفاً في ظاهره لهذه القاعدة الثابتة المجمع عليها. ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت، فيقول رب لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾^(١). ففي قوله: (وأكن) ثلاث قراءات وهي :

١ / وأكن (بالجزم)^(٢) وهي القراءة المشككة، لأول وهلة، ولذا كانت مدار البحث والدراسة في هذا الفصل. وخلاصة آراء النحاة أن الفعل (أكن) جاء مجزوماً على ما اصطلاحوا عليه باسم (العطف على التوهم أو على الموضوع أو المحل أو المعنى، وهذا ما سيأتي عرضه ومناقشته بالتفصيل في هذا الفصل، بإذن الله تعالى .

٢ / وأكون بالنصب^(٣) ولا إشكال في هذه القراءة، من حيث الإعراب، فـ(أكون) منصوب عطفاً على (فأصدق)، المنصوب بأن مضمره وجوباً في جواب الطلب، وهي قراءة سبعية، وقد قرأ بها أيضاً عدد كبير من غير القراء العشرة، أي من قراء الشواذ، فهي كما لا إشكال فيها من حيث النحو والإعراب، كذلك لا إشكال فيها من حيث ثبوت الرواية والسند؛ لأنها- كما تقدم- قراءة سبعية. وقد آثر بعضهم فيها شبهة مخالفتها لرسم المصحف العثماني، ولكن الصحيح أنها موافقة أيضاً للمصحف الإمام على أرجح الروايات، فلا مطعن في هذه القراءة على الإطلاق^(٤).

(٢) هي قراءة العشرة . ما عداها عمرو .

(١) الآية ١٠ من سورة المنافقون .

(٣) هي قراءة أبي عمرو من السبعة ، وقرأ بها في الشواذ الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن المحيصن وعبدالله بن الحسن العنبري ، ورسمت بالواو في مصحف عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب . وللقوف على القراءات في هذه الآية انظر : النشر ٣٧١/٢ ، والتيسير ، ص ٢١١ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٣١٩ ، والإتحاف ٥٤٠/٢ ، والمهذب ٢٨٩/٢ ، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/٣ ، والبحر ٢٧٤/٨ . (٤) يذكر بعض مؤلفي كتب القراءات . كابن القاصح في سراج القارئ ، والصفاقسي في غيث النفع ، وغيرهما من شراح الشاطبية ، وعلماء رسم المصحف أن بعضهم اعترض على رسم (أكون) بالواو . ويرى عن الداني أنه قال : « قرأ البصري بزيادة واو بين الكاف والنون ، ورسم في لقراءة البصري خطأ . فإن قالوا نرسمه للبيان ، والتعليم للمبتدئين . قلنا : نلحق الحمرء ، هكذا (وأكون) ، كمنظاره ، فيقع البيان من غير مخالفة المصاحف الواجب اتباعها » . ومن الواضح أن هذا اعتراض على الرسم ، وليس على قراءة أبي عمرو السبعية المتواترة قطعاً ؛ إذ القراءة سنة متبعة ، ومع ذلك فدعوى اتفاق المصاحف على رسم (أكن) بدون (واو) ، وبالتالي عدم اتفاق قراءة أبي عمرو السبعية المتواترة مع الرسم العثماني ، الذي هو شرط في صحة القراءة وقبولها ، دعوى باطلة ، لا أساس لها من الصحة ، إذ قد جاء في الإتحاف ما يرد هذه الدعوى رداً قاطعاً ، ويندده هذه الشبهة من أساسها ، حيث قال صاحب الإتحاف ٥٤١/٢ : « وروى أبو عبيدة عن مصحف عثمان رضي الله عنه (وأكن) بحذف الواو . وقال الحلواني : أحمد عن خالد ، قال : رأيت في الإمام عثمان : (وأكون) بالواو ، ورأيت ممتلئاً دماً . قال الجعبري : وقد تعارض نقل هذين العدلين ، فلا بد من جامع ، فيحتمل أن الثاني رآه بعد ثور ما بعد الكاف ، فبقي ما بعدها حرف ، هو النون ، وتكون الواو دثرت . والله أعلم » . ولعل ابن عاشور لم يقف على هذا حيث قال في تفسيره ٢٧٧/٢٥٥ : « وقرأه أبو عمرو وحده من بين العشرة : (وأكون) بالنصب ، والقراءة رواية متواترة ، وإن كانت مخالفة لرسم المصاحف المتواترة ، وقيل : إنها يوافقها رسم مصحف أبي ، ومصحف عبدالله بن مسعود ... واعتذر أبو عمرو عن مخالفة قراءته للمصحف بأن الواو حذف في الخط اختصاراً يريد أنهم حذفوا صورة إشباع الضمة ، وهي الواو ، اعتماداً على نطق القاري ، كما تحذف الألف اختصاراً بكثرة في المصاحف . وقال الفراء : العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء ، كما أسقطوا الألف من (سليمان) وأشباهه . أي كما أسقطوا الواو الثانية من داود ، وبكثرة يكتبونها داود... » ثم قال ابن عاشور : « ... وكل هذا لا حاجة إليه ؛ لأن القرآن متلقى بالتواتر ، لا بهجاء المصاحف ، وإنما المصاحف معينة على حفظه » ويرى الباحث أنه لا داعي لسخرق إجماع العلماء على اشتراط موافقة المصحف في قبول القراءة . ورسم هذه الكلمة بالواو في المصحف الإمام ثبت برواية العدل ، كما ذكر صاحب الإتحاف آنفاً ، ولهذا يبدو للباحث أنه لا داعي لما قاله ابن عاشور أيضاً . والله تعالى أعلم .

٣ / وأكون بالرفع (١) وهي قراءة شاذة من حيث الرواية ، ولا إشكال فيها أيضاً من حيث الإعراب ، إذ قالوا : « أكون مرفوع على الاستئناف ، والتقدير : وأنا أكون ... إلخ » (٢) .
المبحث الثاني : تأويل سيبويه لوجه الجزم في: (وأكن) وأمثالها .

قد استشهد سيبويه -رحمه الله- بالآية على قراءة جمهور العشرة (وأكن) بالجزم . وشاهده فيها: جزم الفعل (أكن) على توهم الجزم في (فأصدق) ، لأنه يكون مجزوما لولا وجود الفاء فيه ؛ إذ لو سقطت الفاء بعد الطلب ، وقصد الجزاء جزم ، فتكلموا بالثاني مجزوماً ، وكأنهم قد جزموا الأول . هذا هو تأويل سيبويه لهذه القراءة باختصار ، وقد نقل هذا التأويل عن شيخه الخليل أحمد الفراهيدي رحمه الله تعالى، حيث جاء في الكتاب ، في « هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي : لأن فيها معنى الأمر والنهي » . قال : « تقول : حسبك الحديث ينم الناس ، ومثل ذلك : اتقى الله امرؤ ، وفعل خيراً يشب عليه (٣) لأن فيه معنى : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً . وكذا ما أشبه هذا. » ، ثم قال : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فأصدق وأكن من الصالحين) ، فقال : هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ** ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً (٤)

فإنما جروا هذا ؛ لأن الأول قديدخلة الباء ، فجاءوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا) (٥) .

(١) هي قراءة عبيد بن عمير ، انظر المواضع السابقة . (٢) البحر المحيط ٢٧٤/٨ . (٣) هذا القول لبعض العرب ، كما في التصريح على التوضيح ٢٤٣/٢ ، والأشموني ٣١١/٣ ، وشرح قطر الندى ، ص ١١١ ، وفي ثلاثتها (فعل خيراً... إلخ) بإسقاط الواو ، ولعل الصواب إثبات الواو ، كما هنا . وقد وجهوا الجزم في هذا القول ، فذهبوا إلى « أن اتقى الله ، وفعل خيراً ، وإن كانا فعلين ماضيين ، ظاهرهما الخبر ، إلا أن المراد بها الطلب ، والمعنى : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً . وكذلك قوله تعالى ، في الآيات ١٠-١٢ من سورة الصف : ﴿ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتحاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومسكن طيبة في جنات عدن . ذلك الفوز العظيم ﴾ ، فجزم (يغفر) ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : ﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتحاهدون ... إلخ ﴾ ، لكونه في معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس جواباً للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

(٤) البيت في ديوان زهير ص ٨٧ ، والخزانة ٣/٦٦٥ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٩٨ ، ٢٣٧ وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد ست مرات في الكتاب ، لأغراض مختلفة ، انظر الكتاب ١/١٦٥ ، ١/٣٠٦ ، ٢/١٥٥ ، ٣/٢٩ ، ٣/٥١ ، ٣/١٠٠ ، ونسبه إلى زهير في خمس مرات وإلى صرمة الأنصاري في ١/٣٠٦ . ولعله رواه عنهما معاً . ومعناه : تبين لي أن المرء لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً . والشاهد فيه هنا : جر (سابق) على توهم دخول الباء الزائدة في (مدرك) ؛ لكثرة دخول الباء على خبر ليس ، وفي بعض الروايات (سابقاً) بالنص على الأصل . والجر هنا شبيه بالجزم في (أكن) على توهم الجزم في ما قبله .

(٥) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١ .

ولقد طفق النحاة والمفسرون ومعربو القرآن وموجهو القراءات يذكرون تأويل سبويه هذا الذي نقله عن شيخه الخليل ، ويصدرون به حديثهم عن الآية الكريمة ، ويشرحونه ، ويبينون المراد منه . ويبدو للباحث أنهم قد أجمعوا عليه في تخريج هذه القراءة ، لولا بعض الخلافات اللفظية التي لا أثر لها في المعنى ، ولا في الحقيقة والواقع ، وإنما لجأ إليها بعضهم ، تخوفاً من إطلاق عبارة (الجزم على التوهم) في القرآن الكريم ، ولهذا لجأوا إلى الاستعاضة عنها بعبارات أخرى ، لا تخرج عن معناها ، مثل : الجزم على الموضوع أو على المحل أو على المعنى ، وما إلى ذلك من العبارات التي لا تثير أي خوف لدى الجميع ، ولا خلاف في أنه لا مشاحة في الاصطلاح ، ولكن يرى كثير من العلماء عدم إطلاق لفظ (توهم) على ما جاء في الكتاب العزيز؛ ولهذا ذكروا تلك العبارات عوضاً عنها ، وإن كان المقصود عند الجميع واحداً ، وقد ذكر البغدادي أن العطف المعروف عند النحاة بعطف التوهم يسمى في القرآن بالعطف على المعنى (١) .

ومعنى ما ذكره سبويه هنا نقلاً عن الخليل أن (أكن) بالجزم معطوف على محل (فأصدق)؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم ، لأنه جواب طلب الفعل ، وجواب الطلب بالفعل إذا كان بغير فاء السببية ولا واو المعية مجزوم ؛ لأنه غير واجب الوقوع ، ففيه مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزوماً ، كما يجزم جواب الشرط؛ لأنه غير واجب ، إذ يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع ، وكأنه قال: إن أخرتني إلى أجل قريب أصدق وأكن ... إلخ (٢) . قال الزمخشري : « وقرئ : (وأكن) عطفاً على محل (فأصدق) ، كأنه قيل : إن أخرتني أصدق وأكن » (٣) . والقول بأن الفعل هنا مجزوم بالعطف على المحل أو الموضوع عبارة كثيرة من النحاة والمفسرين ، ويعنون بذلك ما تقدم في كلام سبويه ، إذ لا خلاف في أن المضارع الواقع في جواب الطلب بالفعل خالياً من الفاء والواو يجزم ، إذا قصد به الجزاء ، فهذا حكم مقرر متفق عليه في النحو ، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم وغيره من نصوص الاحتجاج . قال ابن مالك مقررًا هذه القاعدة في ألفيته :

ويعد غير النفي جزماً اعتمد * * إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد (٤)

وقال ابن هشام الأنصاري : « فإن سقطت الفاء بعد الطلب ، وقصد الجزاء جزم » (٥)

(١) انظر خزائن الأدب ١٤٠/٢ . (٢) انظر هذا المعنى في الكتاب ١٠١/٣ وما بعدها .

(٣) الكشاف ١١٢/٤ . (٤) متن الألفية باب إعراب الفعل ، ص ٤٦ .

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ١٠٨ .

المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه وآراؤهم في تخريج الآية وأمثالها.

مع ما تقدم فإن الباحث يجد اختلافاً في اللفظ بين عبارة سيبويه نقلاً عن الخليل وبين عبارات كثير من النحاة والمفسرين في تأويل الآية ، ويبدو أن المقصود واحد . قال المبرد بعد أن ذكر هذا النوع من العطف : « وعلى هذا قراءة من قرأ : (فأصدق وأكن من الصالحين) حمله على موضع الفاء ، ولم يحمله على ما عملت فيه »^(١) ولعله يعني أن (أكن) مجزوم بالعطف على موضع الفاء ، وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل (أصدق) لأن موضعه - كما سلف - الجزم ، لوقوعه في جواب الطلب ، وقال الفراء : « يقال : كيف جزم (أكن) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك : أن الواو لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة ، فلما رددت (وأكن) رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء »^(٢) ومثل هذا ذكره الزجاج أيضاً ، ولكنه قدر الآية بقوله : « إن أمهلتنى أصدق وأكن... إلخ » وذكر أن الفعل (أكن) معطوف على موضع الفعل (أصدق) ، وأن العطف على الموضع قد ورد كثيراً في كلام العرب^(٣) .

ونقل أبو حيان تأويل سيبويه عن جماعة من المفسرين ، علي رأسهم ابن عطية والزمخشري^(٤) وبه أخذ ابن خالويه^(٥) واحتج له في توجيه هذه القراءة حيث قال : « الحجة لمن جزم أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها ، قبل دخولها على الفعل ؛ لأن الأصل : لولا أخرتني أصدق وأكن، كما قال الشاعر :

(١) المقتضب ، مرجع سابق ١١١/٤ .

(٢) معاني القرآن ، للفراء ١٦٠/٣ .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٣٩/٣ - ٩٤٠ . (٤) انظر البحر المحيط ٢٧٥/٨ .

(٥) هو : أبو عبدالله الحسين بن أحمد المشهور بابن خالويه بن حمدان اللقوي النحوي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وأصله من همدان ، وهو من كبار أهل العربية والقراءات ، أخذ عن ابن مجاهد وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري ونفطويه وأبي سعيد السيرافي في بغداد ، وانتقل إلى الشام وصحب سيف الدول بن حمدان ، وأدب بعض أولاده ، وعاش في حلب حتى مات ، رحمه الله . ترجمته في : بقية الوعاة ٢٣١/٨ ، ووفيات الأعيان ١٥٧/٨ ، وشدرات الذهب ٧١/٣ ، وطبقات الشافعية ٢١٢/٢ ، والفهرست ، ص ٨٤ ، وفي مواضع متعددة من كشف الظنون ، والمزهري في علوم اللغة وأنواعها ٤٢١/٢ . ومعجم الأدباء ٢٠٠/٩ ، ونزهة الألباء ، ص ٣٨٣ ، وبتيمة الدهر ٨٨/١ ، وفي بعض المراجع اسمه : الحسين بن محمد ، وكنيته أبو علي ، وقد قاربت مؤلفاته عشرين كتاباً في علوم مختلفة ، وأكثرها في اللغة والنحو والإعراب والقراءات وعلوم القرآن والأدب ، كما في إنباه الرواة ٣٥٩/١ .

فأبلوني بليتكم لعلني * * أصلحك واستدرج نوباً^(١)

فجزم (استدرج) عطفاً على موضع (أصلحك) قبل دخول (لعل) عليه . ومعناه : فأبلوني بليتكم أصلحك»^(٢) وبهذا قال أيضاً أبو علي الفارسي^(٣) ومكي بن أبي طالب مع اختلاف يسير في العبارات^(٤) .

ولعل النحاة والمفسرين بعد سيبويه اصطلاحوا على استعمال مصطلح العطف على الموضع وما إليه بدلاً عن العطف على التوهم ، تأديباً مع القرآن الكريم ، لما توهمه العبارة الثانية مما لا يليق بجلال القرآن العظيم بخلاف الأولى ، ولهذا وجدنا عبارة العطف على الموضع عند الزمخشري^(٥) والطبري^(٦) والعكبري^(٧) وابن الأنباري^(٨)

(١) البيت لأبي دؤاد الأيادي كما في الخصائص ١/١٧٦ ، وقال محقق الخصائص : « هذا هو الصواب ، ونسبه ابن هشام في المغني عند حديثه عن مباحث أقسام العطف ، ٢/٩٧ ، إلى الهذلي ، وقبله قوله :

ألم تر أنني جاورت كعباً * * وكان جوار بعض الناس غياً

وقد ذكروا أن أبا دؤاد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع غلمان الحمي ، فغطسوه في الماء حتى مات ، فعزم أبو دؤاد على مفارقتهم ، وذم جوارهم ، وأحس أنهم يحاولون أرضاءه ، فقال البيهقي . . وقد أعطاه هلال فوق الرضا حتى ضرب به المثل في الوفاء ، فقيل : جار كجار أبي دؤاد ومعنى قوله : أبلوني : يقال : أبلاه : إذ صنع به صنفاً جميلاً ، والبلية اسم منه . قالوا : أراد بأبلوني هنا : أعطوني ، والبلية هنا النافذة تعقل على قبر صاحبها الميت ، وقنع الطعام والشراب حتى تموت ، وهي عادة جاهلية لبعض العرب في الجاهلية على ما يبدو . وقوله : نوباً أصله : نوي ، فقلبت الألف ياءً على لغة هذيل ، كما في اللسان ، مادة (لعل) ، وكان هذا هو شاهد ابن جني من الاستشهاد به في الخصائص ، وهذا يرجح ما ذكره ابن هشام من نسبة البيت إلى الهذلي ، وقد يكون أبو دؤاد تكلم بلغة هذيل ، والله تعالى أعلم . والنوي : النية ، وهو المعنى الذي قصده . وقوله : استدرج : أرجع أدراجي من حيث كنت . والمعنى : أعطوني الدية ، وأحسنوا إليّ ، فإن فعلتم ذلك ، فلعلني أصلحك ، وأرجع حيث كنت جاراً لكم . وقد فعلوا ذلك ، فظل جاراً لهم ، كما في شرح شواهد المغني ، وهو الشاهد رقم ٦٦٩ ، والبيت أيضاً في معاني القرآن للفراء ١/٨٨ .

(٢) الحجة في علل القراءات السبع ، لابن خالويه ص ٣٤٦-٣٤٧ .

(٣) انظر مغني اللبيب ، ص ٥٥٣ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/٢٠١ ، وروح المعاني ، المجلد العاشر ١١٧/٢٨ .

(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٢٣ .

(٥) تقدم قول الزمخشري في الكشف ٤/١١٢ .

(٦) انظر تفسير الطبري ٢٨/٧٧ .

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ، وقد أوجز جداً في تخريج هذه القراءة ، حيث قال : « ويقرأ بالجزم حملاً على المعنى ، والمعنى : إن أخرتني أكن . والله أعلم . »

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٤١ .

وابن يعيش^(١) وغيرهم من النحاة والمفسرين^(٢). ومن الواضح أنهم جميعاً يعنون بذلك ما يعنيه سيبويه ، بدليل أن أكثرهم ينسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه ولا يذكرون قولاً آخر في تخريج قراءة الجزم في الآية ، فدل ذلك على أنه لو كان ثم قول أو رأي آخر لذكروه على عادتهم المعروفة في حشد جميع ما قيل في تأويل الآية ، ولو كان بعضها ضعيفاً جداً أو باطلاً بالبداهة ، كما تقدم نماذج ذلك ، ولهذا كان محقاً كل الحق من ذهب إلى أن الخلاف بين عبارة الخليل وسيبويه وعبارة غيرهما خلاف لفظي ، لا يعتد به ، وكلاهما متفقان في المعنى المقصود والواقع . قال الشهاب الخفاجي : « الظاهر أن الخلاف فيه لفظي ، فمراد أبي علي العطف على الموضع المتوهم أو المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، ولكنه فر من إيهام العبارة » ثم قال بعد كلام طويل : « لكن عبارة التوهم هنا غير مناسبة ، لقبح لفظها هنا »^(٣) . وإلى مثل هذا ذهب الألويسي حيث قال : « واستظهر أن الخلاف لفظي ، فمراد أبي علي والزجاج العطف على الموضع المتوهم أي : المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، لكنهما فر من قبح التعبير ... إن التعبير بالتوهم هنا ينشأ عنه توهم قبيح »^(٤) .

وهذا كله يؤكد أنه لا خلاف أصلاً بين سيبويه والخليل ، وبين غيرهما ممن جاء بعدهما من النحاة والمفسرين إلا في التعبير ، ويبدو للباحث أن عبارات العلماء التي وقف عليها في تأويل هذه القراءة كلها ناظرة إلى ما في الكتاب ، وأخذة من قول سيبويه عن الخليل : « لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ... » كما تقدم ، ولعل لفظ التوهم عند الخليل وسيبويه ومن عاصرهما لا يعني إلا التقدير الذي عبر به غيرهما ممن جاءوا

(١) انظر شرح المفصل ١٠٦/١ . وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي ، المدعو بالموفق ، الموصلية الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ ، مولده لثلاث خلون من رمضان سنة ٥٥٣ هـ وهو إمام كبير أخذ عن الأئمة الكبار ، وله ترجمة في بغية الوعاة ٣٥٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٤١/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٨/٥ ، ومواضع متعددة من كشف الظنون ، ومفتاح السعادة ١٥٨/١ ، والأعلام ٢٧٢/٩ ، وترجم له اللفظي في إنباه الرواة ٤٥/٣ ترجمة واسعة حافلة ، ويبلغ في الثناء عليه وعلى شرحه للمع والمفصل ، وكان من ذلك قوله : « لو أنصفت ما أجريته في حلبة النحاة ، ولولا أن النحو قنطرة الآداب ، لنزهته عن مشاركة من قصده ونجاه ، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب ، أو بالبلاغة فهو خطيب ، أو بالعدالة فهو أبو ذر ، أو بالمعاني فهو مكنون ذر ، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب ذر . إمام إذا قاس قطع ، وإذا تربع ريع الأدب برع ، وإن سئل بين المشكل ، وإن استفسر فصل الجمل ، تصدر في زاوية أبي علي وجلي للطلبة غامض كلامه ، وما تعبير كل متصدر جلي ، حملته على إدراكه العلوم نفسه الأبية ، وإلا فهو في شغل بأحكام النحال عن أحكام العربية ... » وهو كلام مفعم بالثناء من عالم معاصر له قل أن يوجد مثله .

(٢) في البحر ٢٧٥/٨ عدد كبير غير هؤلاء ، كابن عطية صاحب المحرر الوجيز .

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٠١/٨ .

(٤) روح المعاني ١١٧/٢٨ - ١١٨ .

بعدهما ، فالموضع أو المحل المتوهم هو الموضع أو المحل المقدر ، فالتوهم مجرد اصطلاح ، وفي الاصطلاح ، إذ لا يقصد به المعنى اللغوي ، وما يفهمه كل أناس في عصرهم وكل أهل فنهم من معنى الوهم أو إدراك الطرف المرجوح كما عند علماء المنطق . ولهذا لا يرى الباحث ما يبرر أو يدعو إلى تشدد بعض المعاصرين وطننتهم ، وددنتهم حول عبارة العطف على التوهم المفهومة من كلام الخليل وسيبويه ، والمبالغة في القول بأن ذلك لا يليق بالقرآن الكريم ، إلى آخر ما قالوه في هذا الشأن ^(١) إذ لم يكن أحد من العلماء أكثر إجلالاً للقرآن الكريم ، وتعظيماً له ، وأوسع جهداً في خدمته وخدمة لغته من الخليل وسيبويه ، فهما فوق الشكوك والشبهات والتهم ، وهذا التعبير دليل على أن الخليل وسيبويه كانا ينطلقان على سجيتهما في التعبير ؛ لأن الأمر في القرآن واضح ، ولا يقود سوق الكلام بهذا النوع من العبارات إلى الشك فيه كما قد يتوهم المتوهمون الواهمون ، ثم هو تعبير يدل على ما كان سائداً في عصر الخليل وسيبويه من التعبير وأمر القرآن ، كما سبق أن لاحظ الباحث ، وهو عصر الإيمان أعمق فيه من إعلان الشعارات ، والتمسك بظاهر التعبير أو ألوانه . والباحث يقول هذا ، لما رآه من محاولة بعض الباحثين المحدثين الانتقاص من سيبويه واتهامه في دينه بالاستخفاف بالقرآن وقراءاته ، والتشكيك فيها والإيهام بصحة سندها ^(٢) .

المبحث الرابع : هل هنالك فرق بين العطف على التوهم وبين العطف على المحل أو الموضع أو المعنى ؟ .

مع عدم علم الباحث بمدلول مصطلح (العطف على التوهم) في عصر الخليل وسيبويه لا ينبغي اتخاذ مثل هذه العبارات وسيلة للهجوم على أمثالهما من علماء السلف الصالحين . وهذا يؤكد ما ذكره الباحث سابقاً من ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب ، ودراسة مصطلحاته ، وفهم المقصود بها قبل الحكم على ما فيه . هذا ، وقد فرق أبو حيان وتلميذه ابن مكتوم بين العطف على التوهم والعطف على الموضع أو المحل تفريقاً دقيقاً ، فذهبوا إلى الفرق بين الأمرين أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود ، والعامل في العطف على التوهم مفقود ، وأثره موجود ^(٣) وقد نقل الألويسي هذه التفرقة من البحر وارتضاها ^(٤) .

(١) انظر ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص ٣١٧ ، وكتاب سيبويه والقراءات ، ص ١٥٧ ، وما بعدها .

(٢) انظر الموضعين السابقين وص ٤٣-٤٤ من ثانيهما .

(٣) انظر البحر المحيط ٢٧٥/٨ ، والدر اللقيط من البحر المحيط على هامش البحر في هذا الموضع .

(٤) انظر روح المعاني ١١٨/٢٨ ، المجلد العاشر .

وبناءً على هذا قد دافع البنا صاحب إتحاف فضلاء البشر^(١) عن تأويل سيبويه ، حيث

«حكى سيبويه عن الخليل أنه جُزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ؛ إذ لا محل هنا ؛ لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على المحل حيث يظهر الشرط ، كقوله تعالى : ﴿من يضل الله فلا هادي له ، ويذرهم﴾^(٢) فمن جزم ، عطف على موضع (فلا هادي) ؛ لأنه لو وقع هناك فعل لانجزم . وقال السمين : «هذا هو المشهور عند النحويين»^(٣) ومما خرج بالجزم على الموضع أيضاً قوله تعالى : ﴿إن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير﴾^(٤) بجزم (يكفر) ، عطفاً على محل (فهو خير لكم).

وإذا أخذنا بهذا الرأي المفرق بين العطف على الموضع أو المحل ، وبين العطف على التوهم أو على المعنى ، فإن الآية الكريمة على قراءة الجمهور لا يمكن تخريجها على غير تأويل سيبويه والخليل ، إذ لا ينطبق عليها العطف على الموضع أو المحل بهذا المفهوم السابق ، وربما كان هذا هو السر الحامل للخليل وتلميذه على القول بالجزم على التوهم ، بناءً على أن الجزم على التوهم غير الجزم على الموضع

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني ، شهاب الدين ، المشهور بالبنا . ولد بدمياط من الديار المصرية وبها نشأ وتعلم . وحفظ القرآن وبرع في القراءات ، ورحل إلى القاهرة ومكة ومدينة مراراً ، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١١١٧ هـ ، ودفن بالبقيع . كان عالماً بالقراءات والحديث والفقه والأصول والتاريخ والسير ، وسائر العلوم الشرعية والعربية ، كما كان صالحاً ورعاً عابداً ناسكاً ، مشتغلاً بالتدريس والتأليف . وله ترجمة في عجائب الآثار ، للجبرتي ٨٩/١ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧١/٢ ، والأعلام ٢٢٩/١ ، وترجم له محقق كتابه إتحاف فضلاء البشر ، الدكتور شعبان محمد إسماعيل ترجمة واسعة في مقدمة الكتاب ٤٥/١ وما بعدها .

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف وقامها : (في طغيانهم يعمهون) بجزم (يذرهم) وبالياء في أوله على قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر ، وقرأ أبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب بالرفع وبالياء أيضاً ، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بالنون والرفع أيضاً . انظر النشر ٨٤/٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥٩/١ ، والمهذب في القراءات العشر ٤٨٥/١ ، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١٧٦/٢ .

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٥٤١/٢ .

(٤) الآية ٢٧١ من سورة البقرة ، وقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر : (تكفر) بنون العظمة ، وجزم الراء ؛ لأن الفعل معطوف على محل (فهو خير لكم) . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وشعبة ويعقوب : (تكفر) بنون العظمة أيضاً ، وبالرفع على أنها جملة مستأنفة ، والواو لعطف جملة على أخرى ، وقرأ ابن عامر وحفص : (يكفر) بالياء ورفع الراء ، والفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة المتقدم في قوله عز وجل : ﴿ وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار ﴾ الآية ٢٧٠ . وعلى هذه القراءة أيضاً الجملة مستأنفة والواو لعطف الجملة ، انظر النشر ٤٤٤/٢ ، والكشف ٣١٦/١ ، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢٩٤/١ . ومما حمل على هذا أيضاً قول الشاعر :

أياً سلكت فيأتي لك كاشح * * وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد .

بجزم (أزدد) حملاً على موضع (فيأتي لك كاشح) الواقع جواباً للشرط .

أو المحل ، وذلك لأن أداة الشرط الجازمة التي أجمعوا على تقديرها - وهي (إن)؛ إذ لا يضر غيرها عند النحاة- غير موجودة في الآية ، وإنما تقدر تقديراً ، وقد أجمع كل من وقف الباحث على كلامهم من النحاة والمفسرين على تقدير الآية بما لا يخرج عن قول بعضهم : «إن تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين» .

وهذا هو مظهر التأويل في هذه الآية ، التي لا تجتمع فيها صحة المعنى وصحة الإعراب إلا على هذا التقدير ، ولما كانت أداة الشرط هنا ، وهي عامل الجزم مفقودة غير موجودة في اللفظ ، وبقي أثرها ، وتقدر تقديراً بإجماع العلماء ، كما أجمعوا على التقدير السابق فيها ، كان تخريج الآية بالعطف على التوهم أو المعنى متعيناً إذ لا يمكن تخريجها بالعطف على الموضع أو المحل ، لعدم وجود أداة الشرط الجازمة ، ولبقاء أثرها ، على عكس ما هو معروف ومشهور عند النحاة في العطف على الموضع أو المحل كما تقدم عن السمين الحلبي ، فيما نقله عنهم إلينا ، ولهذا لم تكن الآية من باب العطف على الموضع أو المحل بل من باب العطف على التوهم أو المعنى كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه . وهذا كله إذا أخذنا بالرأي القائل بمبدأ التفريق بين العطفين أو المصطلحين أو المصطلحات ، ولكن الباحث يرجح الرأي القائل بأن الاختلاف بين الألفاظ أو المصطلحات والعبارات ، لفظي ، وأن ذلك كله من باب واحد ، وأن لا فرق بين وجود أداة الشرط الجازمة في اللفظ أو عدم وجودها ، وأنه لا خلاف بين النحاة والمفسرين في أن تخريج هذه القراءة هو على ما قاله الخليل وسيبويه بدليل اتحاد التقدير عند الجميع ، وبدليل أن النحاة والمفسرين الذين وقف الباحث على كلامهم لا يذكرون في تخريج قراءة الجزم في الآية إلا تأويلاً واحداً ، وبدليل أنهم جميعاً ينسبون القول بالعطف على الموضع أو المحل فيها إلى الخليل وسيبويه ، كما تقدم ذلك عند من نقل الباحث بعض أقوالهم في هذا الفصل .

هذا وقد خرج ابن عاشور قراءة الجمهور في هذه الآية تخريجاً قوياً طيباً من حيث الإعراب والمعنى ، مبيناً ما فيها من لطائف بلاغية ، وأسرار الأسلوب القرآني المعجز... ، ومهد لذلك ببيان إعراب الفعل الذي قبل (أكن) حيث قال : «وانتصب (فأصدق) على إضمار (أن) المصدرية إضماراً واجباً في جواب الطلب .

وأما قوله : (وأكن) فقد اختلف فيه القراء فأما الجمهور فقرؤوه مجزوماً بسكون آخره ، على

اعتباره جواباً للطلب مباشرة ، لعدم وجود فاء السببية فيه ، وعلى اعتبار الواو عاطفة جملة على جملة ، وليست عاطفة مفرداً على مفرد» .

ويلاحظ الباحث هنا أن ابن عاشور لم يستخدم العبارات المعتادة عند النحاة والمفسرين في تخريج هذه القراءة ، فلم يذكر العطف على التوهم أو المعنى ، ولا العطف على الموضع أو المحل ، وبدلاً عن ذلك كله استعمل عبارة « على اعتباره جواباً للشرط مباشرة ، لعدم وجود فاء السببية فيه » ، كما يلاحظ أنه اعتبر الواو عاطفة جملة على جملة ، لا مفرداً على مفرد ، ولم يذكر نص كلام سيبويه على غير عادته في مثل هذه المواضع . ولعل هذا كله محاولة منه لتجاوز ما قد يبدو من خلاف بين العلماء في تخريج هذه القراءة ، وكثيراً ما يتجاوز ابن عاشور أمثال هذا الخلاف اللفظي الذي لا أثر له في المعنى ، ولا وجود له في الحقيقة والواقع ، وهو دليل على قوة شخصية ابن عاشور العلمية ، وأمامته في العربية والتفسير وغيرهما من العلوم ، واستقلال فكره العلمي ، واجتهاده . ومع هذا لم يرد على أحد في هذا الموضع ، بل لم يذكر الخلاف في إعراب الآية أصلاً ، وتجاوزه تجاوزاً تاماً ، فلم يشر إليه في بداية كلامه ، وإن أشار بعد ذلك إلى شيء من ذلك .

ثم تكلم عن القراءة من حيث المعنى أو التفسير والبلاغة ، حيث قال بعدما تقدم من كلامه ، مباشرة : « ... وذلك بقصد تضمين الكلام معنى الشرط زيادة على معنى التسبب ، فيغني الجزم عن فعل الشرط فتقديره : إن تؤخرني إلى أجل قريب أكن من الصالحين ، جمعاً بين التسبب المقاد بالفاء ، والتعليق الشرطي المقاد بجزم الفعل . وإذا كان الفعل الأول هو المؤثر في الفعلين ، الواقع أحدهما بعد السببية ، والآخر بعد الواو العاطفة عليه ، فقد أفاد الكلام التسبب والتعليق في كلا الفعلين ، وذلك يرجع إلى محسن الاحتباك^(١) ، فكأنه قيل : لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق وأكون من الصالحين ، إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين ومن لطائف هذا الاستعمال أن السائل بعد أن حث سؤاله أعقبه بأن الأمر ممكن ، فقال : إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من

(١) الاحتباك من المحسنات المعنوية في البديع ، وهو أن يحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، ويحذف من الثاني لدلالة الأول عليه في عبارة واحدة . كما في قوله تعالى في الآية ١٣ من سورة آل عمران : ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين ، والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار ﴾ ، والمعنى : فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت ، لقوله تعالى في الآية ٧٦ من سورة النساء : ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً ﴾ فحذفت (مؤمنة) من الأولى لدلالة (كافرة) عليها ، وحذفت (تقاتل في سبيل الطاغوت) لدلالة (تقاتل في سبيل الله) عليها ، وكذلك ما ذكره ابن عاشور هنا . والله تعالى أعلم .

الصالحين . وهذا من بدائع الاستعمال القرآني لقصد الإيجاز وتوفير المعاني» .

ثم ختم ابن عاشور كلامه في تخريج هذه القراءة بقوله : « وجه أبو علي الفارسي والزجاج قراءة الجمهور بجعل (أكن) معطوفاً على محل (فأصدق) . » .

وقد تقدم هذا الكلام ، وأن خلاف أبي علي والزجاج على الخليل وسيبويه ، وخلاف لفظي على الأرجح ، وهذا الكلام الأخير من ابن عاشور دليل قاطع على أنه خرج الآية أولاً على تأويل سيبويه ، الذي أجاد كل الاجادة في تصويره وبيان ما فيه من دقائق بلاغية وأسرار بديعية ، ولطائف الإعجاز القرآني في التعبير ^(١) وإن لم يصرح بأن الأول هو رأي الخليل وسيبويه كما صرح بأن الثاني هو رأي أبي علي الفارسي والزجاج؛ لأن ما قاله سيبويه أصبح رأياً لجمهور النحاة والمفسرين ، فلم تكن حاجة إلى نسبته إلى واحد . والله أعلم .

وبعد فمما لا شك فيه أن قراءة أبي عمرو في هذه الآية هي قراءة ثابتة عن رسول الله ﷺ بالسند المتواتر جيلاً عن جيل ، وليست رأياً نحويّاً ، كما زعم بعض الباحثين المعاصرين ؛ إذ أراد أن يثبت أثر القراءات القرآنية في آراء بعض النحاة ، فجعل من ذلك بعض قراءاتهم السبعية ، وغيرها ، ومنها قراءة أبي عمرو في هذه الآية : (وأكون) بإثبات الواو ، إذ ساقها الباحث تحت عنوان : (من آرائه) ^(٢) . ومن الواضح الذي لا يتناطح عليه عنزان فضلاً عن أن يختلف عليه اثنان أن الرأي النحوي ما كان يدور حول تحليل الآية إعراباً وتصريفاً وتوجيهاً ، لا القراءة نفسها ، كما يوهم فعل هذا الباحث ، في أكثر من موضع من بحثه ، فالقراءة ليست رأياً وإنما نقل ورواية . والله أعلم .

ويخلص الباحث من كل ما تقدم في هذا الفصل إلى أن النحاة والمفسرين أجمعوا على تأويل سيبويه في تخريج هذه القراءة ، الذي نقله عن الخليل ، ولم يكن بينهم خلاف في ذلك إلا خلافاً لفظياً لا أثر له في المقصود والمعنى والواقع ، وهذا أمر لم يجده الباحث في التأويلات السابقة على هذا الفصل ، والتي كثر فيها الجدل بين النحاة والمفسرين ، فذكروا فيها وجوهاً أخرى من التأويلات والتخرجات بجانب ما قاله سيبويه ، وربما نقدوا رأي سيبويه ، وإن لم ينقدوه في أكثر المواضع ، كما تقدم كل ذلك مفصلاً تفصيلاً كاملاً وتاماً .

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى الصواب

(١) انظر تفسير التحرير والتنوير ٢٧/٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ ، ٧٨ ، وانظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق .

١٠٦/١ - ١٠٧

خاتمة

- خلاصة البحث .
- بيان الجديد فيه .
- النتائج التي توصل إليها البحث.
- توصيات البحث ومقترحاته

خلاصة البحث

في نهاية هذه المسيرة مع التأويل النحوي في كتاب سيبويه ، ومواقف النحاة والمفسرين منه ، وهي مسيرة استغرقت تاريخ النحو والتفسير في عصور الإسلام المختلفة ، ودلت على ارتباط النحو بالقرآن الكريم ، تاريخاً وموضوعاً ، في نهاية هذه المسيرة يجدر بالباحث أن يجمل إجمالاً شديد الإيجاز القضايا البارزة في هذا البحث ، وما أرتآه الباحث من آراء ، وما عاجله من مسائل ومواقف ، وما انتهى إليه من نتائج وتوصيات يراها مفيدة للدارسين في هذا الحقل من حقول تراثنا الإسلامي .

اقتضت طبيعة هذا البحث ، وهيكل خطته ، وبواعث تسلسل مباحثه أن يكون الفصل الأول منه في نشأة النحو ونموه وتطوره في رحاب القرآن الكريم ، وجهود النحويين السابقين في خدمة الكتاب العزيز ، وتوثيق نصه . وكان في سبعة مباحث ، شملت تفصيل القول في عوامل نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم ، وأن اللحن فيه هو العامل القوي الداعي إلى ابتكار قوانين النحو . وقد ارتأى الباحث أسباباً خاصة وعامة ، عرضها مع التحليل والمناقشة والاستنتاج في إيجاز ، وأكد القول بأن وضع النحو العربي كان عربياً خالصاً على يد أبي الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي رضي الله عنه ثم زياد بن أبيه ، توفيقاً بين الروايات ، كما رأى الباحث أنه لا غرابة في أن يتكرر التوجيه ، لأسباب ذكرها وفصلها بإيجاز ، كما ناقش رأي المستشرقين ومن تبعهم من الكتاب المعاصرين في هذه المسألة ، واستبعد أن يكون وضع النحو غير عربي محض ، وأن يكون له أية علاقة بأي نحو أجنبي .

وبذلك تسنى للباحث أن يثبت دلالة نشأة النحو على عناية المسلمين بالقرآن الكريم ، وعلى مكانة النحو العلمية ، وأهميته بين علوم الإسلام ، فحلل كل ذلك ، وأبان عن معنى النحو والعربية وذكر ورودها في الأخبار الأولى لنشأة النحو . وفي تضاعيف ذلك ذكر وظيفة النحو الكبرى بين علوم العربية التي عددها . ثم تحدث الباحث عن بوادئ النظر في تحليل الآيات القرآنية لغوياً ، ورأى أن كتاب سيبويه أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا ، يحمل المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغوياً ، وذكر نماذج لذلك مع التحليل لبيان دلالة ذلك على المقصود .

ثم كان الحديث عن بداية التأليف اللغوي ، ودواعيه وتطوره في كتب معاني القرآن وإعرابه ،

ورأى أن خدمة الكتاب العزيز ، وتيسير فهمه ، وبناء قواعد العربية عليه ، هي الدوافع الأساسية لتأليف تلك الكتب ، تلبية لحاجة المتأدبين ، وللإجابة عما كان يدور في مجالس العلم والأدباء في حلقات المساجد ودروس العلماء من أسئلة حول النص القرآني ، مما لا ينهض به التفسير المأثور . وقد تبين من خلال ذلك أن كتب إعراب القرآن تفرعت في نشأتها عن كتب معاني القرآن ، وأنها وسيلة لفهم النص القرآني ، ومرجع مهم من مراجع كتب التفسير ، إذ إن كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري ، وهي لون من كتب التفسير ، فيها نوع منه يستقل بخصائص معينة في نشأته ومنهجه العام ، باعتبارها تفسيراً لغوياً ، كان بداية ، وأساساً للتفسير غير الأثري ، وهو التفسير بالدراية من خلال النص ، فكان التفسير غير الأثري الذي أسسه الأول التفسير اللغوي .

ثم كان الحديث في هذا الفصل عن صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتطوير وما إلى ذلك ، ورأى الباحث أن هذه الدعوات في غالبها تريد شراً بالنحو والنحاة ، وما كان صاحبه صالح النية منها ، كان جهداً ضائعاً ، ومعركة في غير معترك ، فهي عموماً كثيرة الشرور قليلة الخير ، بل عديمته في نظر الباحث .

ثم تحدث البحث عن علاقة النحو بالقراءات والتفسير ، وعن طبقات المفسرين المهتمين بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم ، ومراحل العلاقة بين النحو والتفسير منذ العصور الأولى إلى اليوم . وختم هذا الفصل بحديث موجز عن سبويه وكتابه ، وذكر إجماع النحاة على الاحتجاج بقراءات القرآن جميعها ، شاذها ومتواترها ، فيستشهد بها جميعاً في إثبات القواعد النحوية واللغوية .

وكان الفصل الثاني عن ظاهرة التأويل ، وآثارها في تراث العربية والإسلام ، ومفهوم التأويل عند طوائف العلماء ومجمل آثاره في العلوم المختلفة ، في خمسة مباحث شملت الحديث عن تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح ، وتناول نشأته وتطوره في النحو ، وآراء النحاة فيه قديماً وحديثاً . وهنا رأى الباحث أن التأويل ضرورة لغوية في بعض النصوص المشكلة في ظاهرها ، من حيث المعنى أو الإعراب . وبناءً على ذلك رفض رفضاً قاطعاً دعوات بعض المعاصرين إلى إلغاء التأويل النحوي ، وحذفه من النحو بالكلية . وهنا حاول البحث تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالتأويل ، وترجيح ما يراه صحيحاً مع ذكر الأدلة المنطقية الدالة على ذلك .

وقد جعل الباحث كل ما تقدم أساساً ضرورياً بنى عليه دراسة تأويلات سيبويه النحوية في الكتاب لآيات من القرآن الكريم ، على ضوء مواقف النحاة والمفسرين منها في العصور المختلفة ، منذ تأليف الكتاب إلى اليوم ، فكان الحديث في بقية فصول البحث ، من الثالث إلى السابع يدور حول آيات من الكتاب العزيز رأى سيبويه أن ظاهرها المتبادر إلى الذهن ^{عند} النظر الأولى ، لا يتفق مع القواعد النحوية المأخوذة من الكثير الشائع في كلام العرب ، وعلى رأسه القرآن الكريم ، فأولها على ما يراه صواباً ، طلباً للاتساق والاتفاق والتجانس في آيات الكتاب ، وإبعاداً لتلك الآيات عن الوصف بالقلّة والشذوذ وما إلى ذلك ، ورفضاً لتضعيف القراءات ، كما فعل بعض النحاة ، وغيرهم. فلما كان سيبويه ممن يرى حجية جميع القراءات القرآنية المروية ، ومعه جمهور النحاة في ذلك ، كان منهجه يقتضي رد ما يبدو قليلاً إلى الكثير الشائع ، حملاً للقرآن على أشرف المذاهب وأبلغ اللغات وأفصح الوجوه . ولم ^{يسلم} النحاة والمفسرون بكل ما قاله سيبويه أو نقله عن شيوخه ، فكان نقد تأويل سيبويه في بعض الآيات أو ذكر وجوه أخرى مخالفة له من التأويل هو الأمر الغالب في معظم الآيات التي أولها سيبويه ، فبالرغم من اتفاق الجمهور معه وإجماع الجميع على سلامة منهجه العام إلا أن هناك جماعة خالفوه في كل موضع ، ولو كان ذلك مخالفة لفظية ، فلم يحظ شيء من تلك التأويلات بالإجماع الكامل الشامل من النحاة والمفسرين في كل عصر ومصر .

وكان منهج الباحث في كل فصل من تلك الفصول الخمسة أن يبدأ بتلخيص المسألة النحوية المعينة التي بنى عليها سيبويه تأويله ، بعد تصوير موضع الإشكال في الآية أو في قراءة من قراءاتها التي حرص الباحث على توضيحها ونسبتها إلى قرائها في كل موضع . ثم ذكر آراء النحاة فيها إن كانت من المسائل الخلافية ، كل ذلك باختصار وفي إيجاز وتركيز . ثم تفصيل القول في تأويل سيبويه اعتماداً على ما في الكتاب ، ثم ذكر مواقف النحاة والمفسرين وآراءهم في مختلف العصور حول تأويل سيبويه للآية أو لقراءة من قراءاتها المتواترة ، مراعيّاً التسلسل التاريخي في عرض الأقوال والآراء والمواقف ما أمكن ذلك ؛ لأنّ اللاحق يبني على ما قاله السابق . وكان الباحث يكتفي بذكر أشمل العبارات والأقوال والآراء في كل مسألة ثم يشير إلى البقية مع التركيز على مواضع الخلاف بينها ، وهذا العمل في مجمله عرض وتحليل ونقد وتفصيل وترجيح لما يراه البحث راجحاً مع ذكر المرجحات ، وإلا اكتفى بالعرض والتحليل من دون ترجيح ، إذ لا ترجيح بلا مرجح في نظر المنهج العلمي .

ولقد رأى الباحث الاختصار على هذه المواضع الخمسة ، فلم يتعرض بالدراسة لآراء سيبويه التي قد لا تخلو عن شيء من التأويل ، ولكن استقر عليها الفكر النحوي عند المتأخرين ، فأصبحت كالمجمع عليه بين الناس حتى لا يكاد أحد يذكر فيها خلافاً ، إذ أصبح الخلاف في تلك المسائل خلافاً تاريخياً لا واقعياً ، وذلك كتقدير (أن) الناصبة للمضارع بعد فاء السببية وواو المعية الواقعتين في جواب نفي أو طلب ، فقد قال سيبويه في «هذا باب الفاء» من الكتاب : « وأعلم ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن» ^(١) ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ لا يقضي عليهم فيموتوا ﴾ ^(٢) وقوله عز وجل : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ ^(٣) ذكر بقية المواضع التي تقدر فيها (أن) وجوباً أو جوازاً . وهذا التقدير قبله جمهور النحاة ، ورفضه بعض الكوفيين ، ورأوا أن المضارع المنصوب في ذلك منصوب بالفاء والواو وحتى ... إلخ ، لا ب (أن) مضمره وجوباً أو جوازاً . ومثل ما فهمه جمهور النحاة من الكتاب من جعل سيبويه الاسم الواقع بعد إذا وإن الشرطيتين فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وقد فهم بعضهم من بعض عبارات الكتاب في «هذا باب الحروف التي لا يتقدم فيها الأسماء الفعل» ^(٤) أن سيبويه أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط ، ولكنه أوجب أن يكون خبره جملة فعلية . ولا يرى الباحث ضرورة لمناقشة مثل هذه المسائل ؛ لأن النحاة في كل عصر ومصر ، ومنذ زمن طويل قد قتلوها بحثاً ، وفرغوا منها ، وانتهوا فيها إلى ما يشبه الإجماع ، واستقر الفكر النحوي على ذلك عند المتأخرين ، بعد أن عرفت آراء النحاة ومذاهبهم ، ومجادلاتهم ردحاً من الزمن في هذه المسائل وأمثالها في النحو والصرف . ولهذا لا يجد الباحث مبرراً لإعادة طرحها للمناقشة من جديد ، كما حاول ذلك بعض الباحثين المعاصرين ، واتهموا سيبويه فيها باللجوء إلى التأويل المتكلف المرذول ، وقادوا في دعاواهم ، فوصفوا جمهور النحاة القائلين بآراء سيبويه ، بما يعف اللسان عن ذكره ، وادعوا دعاوى عريضة لا تقوم على أساس من دليل ، ورفعوا شعارات براءة جوفاء ، ووزعوا كثيراً من التهم الباطلة على النحاة عموماً ، وعلى البصريين خصوصاً ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه ^(٥) .

(١) الكتاب ٢٨/٣ وما بعدها . (٢) من الآية ٣٦ من سورة فاطر ﴿ والذين كفروا لهم نار جهنم ... إلخ ﴾ .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... إلخ ﴾ .

(٤) الكتاب ١١٠/٣ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢/١ وما بعدها ، المسألة ٧٥ ، ٧٦ ، حيث فصل آراء النحاة من البصريين والكوفيين في المسألتين بما لا مزيد عليه .

(٥) انظر على سبيل المثال : كتاب إحياء النحو ، وسيبويه والقراءات ، ص ١٢٠-١٧٥ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم . لقد ظلم هؤلاء المعاصرون النحاة وعلى رأسهم سيبويه ظلماً كبيراً ، واتهموهم باتهامات باطلة ، والذي تزعم هذه الحملة في العصر الحديث هو الدكتور أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه ، خاصة : سيبويه والقراءات . والرد على ذلك تفصيلاً يحتاج إلى بحث آخر ، إذ لا يتسع لذلك هذا البحث بطبيعته الأكاديمية وخطته المحددة .

كل ذلك في سبيل ما يزعمونه إصلاحاً وتجديداً، وإحياءً للنحو؛ ولم يكن النحو في يوم من الأيام، منذ نشأته إلى يوم الناس هذا ميتاً حتى يحتاج إلى إحياء، ولا فاسداً حتى يحتاج إلى إصلاح، ولا ناقصاً حتى يحتاج إلى من يجعله وافياً، ولا غير مهذب حتى يحتاج إلى تهذيب، بعد أن بذل النحاة القدامى في كل عصر جهوداً كبيرة في تيسير النحو للناس، في متون وشروح وحواش ومختصرات ومنظومات، ولم يعد فيه من الصعوبة ما يدعو إلى التيسير الذي يعني هدم أصوله وقواعده ومصطلحاته، فكانت دعوات التجديد في العصر الحديث - علم الله - مجرد غش وخداع وتقوية .

وقد هدف هذا البحث في مجمله إلى إبطال هذه المزاعم بالدليل القاطع من أول كتاب في النحو العربي، لأن الباحث يرى أن أكثر دعوات تجديد النحو وتطويره وتهذيبه وإصلاحه وتيسيره في العصر الحديث هي في حقيقتها دعوات إلغاء ومحو للنحو من أساسه ، وذلك يؤدي بالضرورة إلى قطع الصلة بيننا وبين تراثنا الإسلامي في مختلف مجالاته قطعاً شبه تام إن لم يكن تاماً بالكلية . ومن العجيب حقاً أن يدعو بعض أبناء جلدتنا الذين يتكلمون بألسنتنا إلى مثل هذه الأفكار الهدامة التي لا تنطلي على أحد من العقلاء في الوقت الذي يصف فيه بعض المستشرقين النحو العربي بالنضج والكمال والشمول ، بحيث لم يبق فيه مجال للزيادة ، فيقول أحدهم في هذا : « ولقد تكلفت القواعد العربية التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل ، وتضحية جديرة بالإعجاب ، بعرض اللغة الفصحى ، وتصويرها في جميع مظاهرها ، من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ، ومعاني المفردات ، على صورة شاملة ، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال، لا يسمح بزيادة لمستزيد»^(١).

والأعجب من ذلك أن بعضهم يدعو إلى تعديل قواعد النحو والصرف وغيرها حتى تشمل جميع الوارد المروي عن العرب من النادر والشاذ وما إلى ذلك من النصوص التي سمعت عن العرب ، وفرغ النحاة من مناقشتها والحكم عليها منذ زمن طويل ، ويرى الباحث أن هذه الدعوة باطلة أصلاً إذ أنها قائمة على الجهل بطبيعة القواعد العربية ، ووظيفتها وهدف واضعها منها فالدعوة إلى « جعل القواعد النحوية مشتملة على كل الوارد من الشواهد على ظاهرها دون اللجوء إلى التأويل»^(٢) كما يرى صاحب هذه الدعوة لا يمكن أن تتحقق إلا بإلغاء النحو الموجود بين أيدينا جملة ، وبناء نحو جديد، وهذا ما يدعون إليه في ما زعموا تيسيراً . ولو أننا سرنا وراء هذا السراب الخادع ، الذي

(١) دراسة في اللغة واللهجات والأساليب للمستشرق الألماني يوهان فك ، ص ٢ ، ترجمة الدكتور/ عبدالحليم النجار . ط / مطبعة

(٢) سيبويه والقراءات ص ١١٧ .

الخانجي بالقاهرة . سنة ١٩٥١ م .

يحسبه الظمان ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ، لما بقي من قواعد النحو شيء أبداً ؛ لأن أبسط قواعد العربية ، كرفع الفاعل ونصب المفعول قد جاء عن العرب ما يخالفها ، وعلى ذلك فقس جميع القواعد.

وعلى هذه الطريقة الغربية العجيبة القائمة على الدعاوي الكاذبة والشعارات البراقة الجوفاء يدعو صاحب كتاب (سبويه والقراءات) إلى تعديل ما يزيد على أربعين قاعدة من قواعد العربية ، فيما سماه بنظرية النحو القرآني^(١) وكان النحو الموجود قبله لم يكن قرآنياً بل إغريقياً أو لاتينياً ، وهذا ما صرح به في مقدمة كتابه هذا ، إذ اعتبر القواعد العربية الموجودة الآن كالقوانين الوضعية في تشريعات الدول العلمانية المعاصرة ، وبناءً على ذلك دعا إلي جعل قواعد العربية قرآنية. وهذا في نظر الباحث ظلم كبير للنحاة القدامى الذين استنبطوا هذه القواعد من كلام العرب وعلى قمته القرآن الكريم ، وإنكار لجهود هؤلاء الأئمة الأعلام من سلف هذه الأمة ، بل إنكار لحقائق الأشياء التي يعترف بها كل عاقل .

ويبدو للباحث أن هذه الدعوة مثل أخت لها ظهرت في العصر الحديث عند فئة منحرفة ضالة تدعو إلى الاقتصار على ما في القرآن الكريم من تشريعات الإسلام ، وتسمي نفسها زوراً وخداعاً وكذباً بالجماعة القرآنية ، وكلتا الدعوتين لا تعدو أن تكون كلمة حق أريد بها باطل . وقد صدق ابن عاشور حين قال : « ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ، ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، والقراء حجة على النحاة دون العكس ، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح والندرة لا تناكد الفصاحة»^(٢).

والرد على دعاوي بعض المعاصرين وتشكيكاتهم في قدرة النحو على صون العربية والحفاظ عليها وتطاولاتهم على النحاة القدامى ، ونقدهم بالحق والباطل ، هو جوهر هذا البحث وهدفه الأساس فالرد على ذلك كله من خلال بحث علمي متأن يقرر الحقائق من خلال النصوص ، وتفهم كلام العلماء هو بيت القصيد ومربط الفرس فيه . والله الموفق والهادي إلى الصواب.

(١) انظر النحو القرآني ص ١٠ .

(٢) التحرير والتنوير ١٠٢/٥ - ١٠٣ .

الجديد في هذا البحث

تلك هي خلاصة البحث وملخصه ، أما الجديد فيه فإن الباحث لا يدعي أنه أتى من هذا البحث بأراء جديدة كل الجدة ، أو بنتائج مبتكرة لم يسبق إليها بأية حال ، أو بمسائل اكتشفها ، وانتهى في قضاياها إلى أحكام قطعية إلا على الصعيد الشخصي ، إذ كان يبحث عن الجديد في القديم ، ومع ذلك يعتقد أن الأشياء السبعة التالية لم يسبقه أحد- مبلغ علم الباحث- إلى صياغتها هذه الصياغة الموجودة في البحث كما لم يسبقه أحد -فيما يعلم- إلى بحثها بهذه الصورة، وانتهى إلى ما انتهى إليه الباحث من نتائج تعد هي الشيء الجديد في هذا البحث على ما يبدو للباحث. والله تعالى أعلم.

١ / إحصاء مسائل التأويل النحوي ، المرتبطة بالقرآن الكريم ، في كتاب سيبويه ، ودراستها بصورة واسعة.

٢ / دراسة الآيات المشككة الإعراب دراسة واسعة تجمع خلاصة كل ما قيل في الآية من آراء.

٣ / دراسة جامعة لأطراف ظاهرة التأويل ، ومجمل آثارها في تراث العربية والإسلام وعند جميع طوائف العلماء حسب ما وقف عليه الباحث.

٤ / الرد على دعاوى بعض المعاصرين على النحاة وإمامهم سيبويه ، وتخرصاتهم حول الكتاب. وذلك بكشف حقائقها ، وتفنيدها على ضوء المنهج العلمي دون محاباة لأحد مهما كانت مكانته العلمية.

٥ / استقراء مواقف النحاة والمفسرين وآرائهم حول الآيات التي أولها سيبويه أو أول بعض وجوه القراءات فيها ، استقراءً يجمع خلاصة ما قيل في تخريج الآية أو القراءة مع تحليل ذلك كله ومناقشته ونقده ، واستنتاج الأحكام والآراء والمواقف منه .

٦ / المقارنة بين آراء النحاة والمفسرين ، لإظهار أثر الخلافات النحوية في توسيع مدارك العلماء في معاني الآيات ، وما تحتمل من دلالات . إذ كل وجه من وجوه الإعراب له أثر في المعنى، كما أن كل تغيير في البنية يتبعه تغيير في المعنى غالباً ، مما أدى إلى تنمية التفسير وتوسيعه بصورة ملحوظة، وذلك اجتهاد في سبيل فهم مراد الله من كلامه المنزل ، وهو الغرض الأول والأساس الذي يشترك علماء العربية وعلماء التفسير

في بذل جهود كبيرة للوصول إليه . ولكن القرآن حقاً لا يخلق عن كثرة الرد ، فهو المعجزة الدائمة إلى يوم القيامة ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشبع منه العلماء كما في الحديث .

٧/ بناء منهج البحث على دراسة مسألة واحدة تتعلق بآية أو مجموعة من الآيات دراسة شاملة للقراءات والنحو والإعراب والمعنى ، جامعة لكل الآراء التي وقف عليها الباحث مع المقارنة والتحليل والمناقشة ، واستخلاص النتائج والأحكام ، بما يأتي على فصل كامل من البحث .

النتائج التي توصل إليها البحث

يقول الباحث هنا ما قاله عند ذكر الجديد في البحث ، وبناء على ذلك فمن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث :

١/ كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا ، يجمع المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغوياً ، وبذلك فتح للعلماء والباحثين من طلبة العلم باب فهم القرآن ودراسته اعتماداً على أسلوبه العربي ، ونصه اللغوي ، فكان ذلك رافداً مهماً لفهم كلام الله بالإضافة إلى التفسير الأثري الذي كان هو السائد حتى عهد سيبويه .

٢/ كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري ، فهي التي أسست منهج التفسير بالدراية ، الذي أساسه التفسير اللغوي ، مقابل التفسير بالرواية .

٣/ النحو نشأ عربياً خالصاً ، وعلى يد العرب وضعت وتوجيهها وأسباباً ودواعي ، فلم يكن فيه أثر أجنبي البتة ، وقد كانت نشأته ونموه وتطوره حتى نضجه واكتمال قواعده في زحاب القرآن الكريم ، ويفرض صونه من الخطأ في قراءته وفهم معناه فهماً صحيحاً مبنياً على لغته التي نزل بها وبغذاء من مآدبته الشهية الواسعة ، فالنحو مرتبط بالقرآن وضعت وتاريخاً وموضوعاً .

٤/ هنالك ارتباط وثيق وعلاقة قوية بين علمي النحو والتفسير فكان المفسرون في كل عصر ومصر هم من النحاة ، لأن العلم بالنحو والعربية يأتي على رأس شروط المفسر لكتاب الله عز وجل ، ومثل هذا يقال عن المحدث والفقهاء علماء الإسلام .

٥ / قواعد العربية ثابتة بثبات القرآن الكريم ولا تقبل التجديد ولا التطوير ، وما إلى ذلك ، فقد أعطاهما القرآن الثبات ، لأنها مستنبطة من لغة العرب التي نزل بها القرآن . والتجديد والتطوير والتهديب والتهذيب أمور ممكنة ومقبولة بل مطلوبة وواجبة في طرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج الدراسية والتأليفية ، وما إلى ذلك ، فهذا وحده هو مجال التطوير والتجديد والتهديب ، وبشرط أن يكون ذلك من أهل الشأن والاختصاص والخبرة والعلم والدراية وهم القادرون على ذلك ، فيمكن أن يأتوا في كل عصر بما يرونه أصلح وأجدي وأنفع . أما القواعد ذاتها فيستحيل فيها التجديد والتطوير وما إلى ذلك .

٦ / التأويل ظاهرة لغوية لها جذورها العميقة في العربية ، وقد صاحبت النصوص الدينية واللغوية في مسيرتها منذ كانت ، وانتقل التأويل من الدراسات الشرعية إلى الدراسات اللغوية ، وهو قد يكون ضرورياً ، ولا بد من الأخذ به واللجوء إليه في بعض النصوص المشككة في الظاهر عند النظرة الأولى ، سواء كان الإشكال من حيث المعنى أو الإعراب ، ولا يضر في ذلك ما أحدثته بعض الطوائف المنحرفة ، والفرق الضالة من اتخاذ التأويل وسيلة لتأييد مذاهبها الكلامية ، وأفكارها العقيدية المخالفة للإسلام ، من دون حاجة تدعو إلى ذلك . فهذا تأويل باطل ، بل هو تحريف لا تأويل في الحقيقة ، ولا يلتفت إليه . أما التأويل اللغوي الصحيح فهو ضروري في التعامل مع بعض النصوص ، بهدف تصحيح المعنى أو صون القاعدة النحوية العامة من تلك النصوص التي تبدو مخالفة له عند النظرة الأولى . وهذان هما أهم أسباب التأويل النحوي عند النحاة ، وهنالك أسباب أخرى ثانوية .

٧ / منهج سببويه في التأويل منهج وسط بين الإفراط والتفريط ، فهو لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة ، وتأويلاته تعد على أصابع اليدين ، فلم يكن مؤولاً في جل عمله في الكتاب . وكان التأويل موجوداً ومعروفاً قبله ، فلم يكن فاتح بابيه ، كما لم يتكلفه البتة ، وإنما كان التأويل النحوي ظاهرة موجودة ومعروفة عملياً منذ عهد الصحابة ، وما بعده ، وإن نضج في عهد سببويه ، وكان لجوؤه إليه عند الضرورة بهدف رد ما يبدو قليلاً شاذاً إلى الكثير الشائع ، فراراً من الحكم عليه بالشذوذ والقلّة أو ردّ القراءات ، كما فعل بعض النحاة ، وقد أخذ بهذا المنهج جمهور العلماء من النحاة والمفسرين الذين

أجمعوا على ضرورة مبدأ تأويل في بعض النصوص ، وإن اختلفوا مذاهب شتى في التأويل الراجع في كل موضع ، وكان غرض الجميع هو فهم مراد الله تعالى من كلامه ، وإدراك ما تتضمنه الآيات القرآنية من دلالات ومعان وأحكام ، وهذا هو الهدف العام المشترك بين النحاة والمفسرين الذين بذلوا جهوداً كبيرة من أجل الوصول إليه في كل عصر ، فكان التأويل النحوي إحدى الوسائل المهمة التي استعملوها للوصول إلى هذا الهدف السامي الكبير ، وذلك الغرض الشريف العظيم .

توصيات البحث واقتراحاته

يتقدم الباحث في ختام دراسته بهذه التوصيات أو الاقتراحات التي يرى أنها مفيدة للباحثين في حقل الدراسات النحوية واللغوية في هذا العصر . وقد استخلصها من مسيرة بحثه ويرجو أن يهتم بها المشتغلون بالشأن النحوي واللغوي والأدبي والتراثي عموماً ، وهي :

١ / ضرورة الاهتمام بكتاب سيبويه وإعادة دراسته في جميع المراحل الجامعية فضلاً عن الدراسات العليا ، وربط البحوث النحوية واللغوية به ، واتخاذها مرجعاً أساسياً لا يستغنى عنه ، والتمرس على أسلوبه ومصطلحاته ، والتغلب على صعوباته ، ونشره على أوسع نطاق حتى يكون الكتاب الأول في دراسة العربية للمتخصصين كما كان للجميع في السابق ، فلا ينبغي أن يحرم منه طلبة المراحل الجامعية الأولى ، وهناك اهتمام بالكتاب في جامعتنا ، يتمثل في تدريس بعض أبوابه للمتخصصين في الدراسات العليا ، وفي تلك البحوث التي تعدّ في جوانب منه للحصول على الدرجات العلمية ، ولكن مما يؤسف عليه أن شرحاً واحداً من شروح الكتاب لم يصل إلى أيدي القراء من طلبة العلم وعامة الناس مكتملاً حتى اليوم ، مع وجود عدة شروح للكتاب مخطوطة ومكتملة ، ومن هنا يرى الباحث ضرورة الاهتمام بنشر شروح الكتاب وجلب مخطوطاته ومخطوطات شروحه الموجودة في العالم إلى الجامعة الإسلامية ، لتمكين الباحثين من تحقيقها وإجراء مزيد من الدراسات المقارنة على تلك النسخ حتى تخرج نسخة من الكتاب أقرب إلى الكمال من النسخ الموجودة الآن بأيدينا .

٢ / ضرورة التأكد مما يطلقه بعض المعاصرين من أحكام فيما يتعلق بالتراث الإسلامي ،
وكتبه ، ورموزه ، فقد تميز العصر الحديث بإعادة النظر في كثير من جوانب التراث
والفكر الإسلامي ، كما تميز بإحياء التراث وبالجرأة في نقد الأقدمين ومناهجهم في
التفكير وبناء العلوم ، وكان للنحو والنحاة نصيب كبير من ذلك ، وقد تضاعف هذا
النصيب في السنوات الأخيرة ، ومارس النقد كل من هب ودب ، فاختلط الحابل
بالنابل. ولئن ^{كان} كل إحياء التراث العربي الإسلامي ودراسته ونقده من الأعمال الكبيرة
العظيمة في هذا العصر ، فإنه قد اختلط فيه عمل صالح وآخر سيئ بفعل المستشرقين
وأتباعهم من الباحثين الجهلة والخبثاء الماكرين ، الذين لم يرزقوا الإيمان مع العلم ،
والأمانة مع النشاط ، والصدق والحياد العلمي في البحث ، وكان لبعضهم أغراض دنيئة
سعوا إلى تحقيقها بكل الوسائل ، وسلكوا في ذلك كل مسلك ، وهاموا في كل واد ،
ضلالاً وتضليلاً ، وغشاً وخداعاً وقويهاً وزيفاً في الأفعال والأقوال ، حتى أصبح في
المكتبات مجموعة من الكتب والبحوث التي تحمل آراء تكون ما يمكن تسميته حملة
على النحو والنحاة ، فكان لا بد من الحذر والاحتياط ، وعدم الأطمئنان إلى هذه الكتب
وما تحمل من آراء وأحكام ومواقف ، يجب دراستها دراسة ناقدة بصيرة ، وعدم
التسليم بكل ما فيها من الغث والسمين ، فإن أكثر ما وقف عليه الباحث في هذا
المجال أحكام ظالمة وتهم باطلة ضد القدماء ، تصحبها دعاوى عريضة فارغة لا تثبت
أمام البحث العلمي ، وسرعان ما تنهار عند النظر والفحص والتمحيص . وقد نال
سببويه وكتابه من ذلك شيء كثير خاصة منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه
قراءته والاحتجاج لها ، وبناء القواعد عليها ، فقد طنطن بعض الباحثين حول ذلك
بكثير من الدخن ، وأثاروا غباراً كثيفاً قائماً من التهم والشكوك والظنون ، مما يستوجب
بنحاً علمياً مقسطاً يجلي الحقائق ، ويرد الحق إلى نصابه والأمور إلى طبيعتها
وحقائقها .

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من نقد وتمحيص وتحقيق ورجوع إلى الأصول الأولى ،
والاعتماد عليها أولاً وأخيراً في الدراسة النحوية واللغوية وغيرها .
والله الموفق والهادي إلى الصواب .

٣ / ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث والمصادر الأولى في كل مجال ، والصبر على دراستها وحسن تفهمها ، فهذا وحده هو الكفيل بصنع الباحثين المتمكنين الذين يمكنهم تحمل مسئولية القيام على العربية . أما تلقف الشعارات والدعاوى وأشلاء النصوص من المعاصرين ، فهو من المصائب التي ابتلي بها كثير من الباحثين المعاصرين ، ومن يسير على نهجهم هذه الأيام . والمحفوظ من حفظه الله من شرور المستشرقين وأتباعهم . وهذه مجرد مقترحات يمكن للباحثين دراستها وأخذ النافع المفيد منها ، وترك ما عدا ذلك . والله الموفق .

وبهذا يأتي الباحث إلى نهاية دراسة ما استطاع إحصاءه من مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، ولم يأل جهداً في الإحصاء والبحث والدراسة ، كما حاول تتبع آراء النحاة والمفسرين ومواقفهم من تأويل الآيات القرآنية في الكتاب . ولم يكن من هدف هذا البحث ولا من خطته ، دراسة التأويلات المتعلقة بالشعر والنثر أو بالمعنى والدلالة وعلوم البلاغة ومفردات اللغة ، وغير ذلك مما لم يكن تأويلاً مباشراً لآيات قرآنية . ولا يدعي الباحث أنه أحصى كل مواضع التأويل النحوي لوجوه القراءات في الكتاب ، ولكنه حاول ذلك ، وبذل كل ما استطاع من جهد في سبيل ذلك ، فإن كان قد بلغ الذي أراد ، فذلك الفضل من الله ، وله الحمد وحده على نعمة التوفيق ، وإن لم يكن الأمر كذلك ، فحسبه أنه حاول واجتهد ، وصبر وبذل وسعى ما وسعه السعي ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

وعلى الله قصد السبيل ، وهو الموفق والهادي إلى سواء الصراط .
والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في البدء والختام ، والحمد لله رب العالمين دائماً أبداً إلى يوم الدين .

فهارس

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأعلام المترجمين في البحث .
- فهرس مصادر البحث .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة	
١	الحمد لله رب العالمين	٢١٦
	سورة البقرة	
٢	ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .	١١٩ ، ٢٨
٣٥	يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة .	٢٠٣
٤٥	واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين.	٢٤٠
٦٢	إن الذين آمنوا والذين هادوا والنجاري والصابئين من آمن بالله ...	٢٠٨ ، ١٩٧
٦٧	إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة .	١٣٤
١٢٦	وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ...	٢٠٨
١٧١	ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً .	٧٨
٢٧٠	وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ...	٢٦٩
١٧٧	ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ...	٢٢٢ ، ٢١٦
	سورة آل عمران	
	تَوَّصَّوْا	
٢٧١	وإن تخفوها وتخطوها الفقراء فهو خير لكم ...	٢٦٩
٢٧٤	والذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية ...	١٧٠
	سورة آل عمران	
٧	... وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ...	١١٨ ، ١١٥
		١٢٩
١٣	قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله ...	٢٧١
٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ...	٢٤٦
١١١	وإن يقاتلوكم يولوكم الأديبار ثم لا ينصرون .	١٤٣
١٤٢	أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم ...	٢٧٧
	سورة النساء	
١	واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ...	٢٢١ ، ٢٨
١٥	واللاتي يأتين الفاحشة من نساءكم ...	١٨٥
١٦	واللذان يأتيانها منكم فأذوهما ...	١٦٩

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٤	... كتاب الله عليكم ...	١٤٦
٥٩	فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول...	١٢٩، ١١٥
٧٦	الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ...	٢٧١
١١٥	ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ...	٢٢١
١٦٢	لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون ...	٢٣٨، ٢١٦
سورة المائدة		
٢٣	قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلا عليهم الباب...	٢٥٤
٢٩	إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك ...	١٥٠
٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا ...	١٦٤
٦٩	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ...	٢٣٨، ١٩٥
٧١	وحسبوا أن لا تكون فتنة فعموا وصموا ...	٢٤٢
١٠٦	إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت ...	١٥٠
١١٠	وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني ...	١٣٩
سورة الأنعام		
٥	... فسوف يأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون .	١٩٧
٨	وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر ...	١٥٠
٩١	قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ...	٩٣
١٣٧	وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ...	١٨٧
١٥١	قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً ...	١٤٤
سورة الأعراف		
١٢	ما منعك ألا تسجد إذا أمرتك .	١٤٨
١٩	يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ...	٢٠٣
٥٣-٥٢	ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة ...	١٢٩

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
١٠٧	فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين .	٩٦
١٠٨	ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين .	٩٦
١٥٦	... إنا هدنا إليك ...	٢٠٣
١٨٦	من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون .	٢٦٩
سورة الأنفال		
١٧	وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ...	١٣٠
سورة التوبة		
٣	... أن الله برئ من المشركين ورسوله ...	١٩٢ ، ٤٨
٣٠	... قاتلهم الله ...	٧٩
٩٢	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه...	٢٣٦
سورة يونس		
٣٩-٣٧	وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ...	١٣٠
سورة هود		
٢٢	لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون .	٢٠٢
٨٨	إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله ...	٣٧
سورة يوسف		
٦	وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ...	١٣٠
٢١	وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث ...	١٣٠
٣٠	وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ...	٢٥٤ ، ١٣٠
٣٧-٣٦	ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمراً ...	١٣٠
٤٥-٤٤	قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين .	١٣٠
١٠١-١٠٠	ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً ...	١٣٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	سورة الرعد	
١٧	كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاءً ...	٣٣
	سورة إبراهيم	
٢٧-٢٤	ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة ...	٣٣
٤١	ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب .	٤١
	سورة الحجر	
٩	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون .	٢٢٢، ٥٤، ٣
	سورة النحل	
٥٣	وما بكم من نعمة فمن الله ...	١٦٨
	سورة الإسراء	
٣٥	وأفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ...	١٣٠
	سورة الكهف	
٢٥	ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً .	٢٨
٢٩	فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ...	١٣٩
٨٢	قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً .	١٣٠
٨٧	ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً .	١٣٠
	سورة طه	
١٥	إن الساعة آتية أكاد أخفيها ...	١٤٨
٢٠	فألقاها فإذا هي حية تسعى .	٩٦
٤٤	فقلوا له قولاً ليئلاً لعله يتذكر أو يخشى .	٧٨
٦٣	إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم ...	٢٢٢، ٢٠١
		٢٣٩، ٢٣٨

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الأنبياء		
١	اقترب للناس حسابهم وهم فى غفلة معرضون .	٢٤٧
٣	وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم .	٢٤٢
٢٠	يسبحون الليل والنهار لا يفترون .	٢٢٩
سورة النور		
١	سورة أنزلناها وفرضناها .	١٦٨ ، ١٦٥
٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ...	١٦٥
٦٠	والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح ...	١٦٨
سورة الفرقان		
٨	وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً .	٢٥٤
سورة النمل		
١٩	رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ ...	٤١
سورة القصص		
٨٢	... ويكأنه لا يفلح ...	٧٩
سورة التنبؤات		
١٧	... وتخلقون إفكاً ...	١٣٩
سورة الأحزاب		
٥٦	إن الله وملائكته يصلون على النبي ...	١٩٥
٦٠-٦١	لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ...	٢٢٥
سورة سبأ		
١٠	يا جبال أوبي معه والطير ...	١٥١
٤٨	قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب .	١٩٦
سورة فاطر		
١٠	إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ...	١٥٠
٣٦	والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ...	٢٧٧

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	سورة يس	
٢٩	إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون .	٩٦
	سورة الزمر	
٦٢	الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل .	١٣٩
	سورة فصلت	
٤١	إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز .	٢٠٦
	سورة الشورى	
٣٠	وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ...	١٦٨
	سورة محمد ﷺ	
١٥	مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء ...	١٦٨
	سورة الحديد	
٤	ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج في الأرض ...	١٤٧
	سورة المجادلة	
٤	... ستين مسكيناً ...	١٣٤
	سورة الممتحنة	
٤	ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .	٤١
	سورة الصف	
١٢-١٠	يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ...	٢٦٣
	سورة المنافقون	
٨	ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون .	٣٣
١٠	وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت ...	٢٦٢
	سورة الحاقة	
٣٧	لا يأكله إلا الخاطئون .	٤٩

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	سورة المزمل	
٩-٨	واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً رب المشرق والمغرب ...	١٥١
	سورة القيامة	
١	لا أقسم بيوم القيامة .	٢٠٢
	سورة المرسلات	
١٥	ويل يومئذ للمكذبين .	٧٨
	سورة المطففين	
١	ويل للمطففين .	٧٨
	سورة الانشقاق	
٨-٧	فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً .	١٠٩ ، ١٣٧
	سورة البروج	
١٠	إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا ...	٢٠٩
	سورة الأعلى	
١	سبح اسم ربك الأعلى .	١٥١
	سورة المسد	
٤	وامراته حمالة الحطب .	٢١٨

فهرس الأحدث النبوية الشريفة والآثار

الصفحة	النص	
١٣٤	« إذا صرفت الطرق وضربت الحدود فلا شفعة ».	-١
٤٤	« أرشدوا أخاكم فقد ضل ».	-٢
٤٨	« أمر عمر أن لا يقري الناس إلا عالم بالعربية وأمر أبا الأسود ... »	-٣
٥٧	« أمر عمر بتعلم العربية »	-٤
٥٥	« انح هذا النحو يا أبا الأسود »	-٥
٢٠	« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ... »	-٦
٢١٢	« إنما الأعمال بالنيات ... »	-٧
٢٠	« إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويكثر الجهل وتكثر النساء ... »	-٨
٢٣٩	« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة ، المصوِّرون »	-٩
٢٣٤	« إنا -معاشر الأنبياء - لا نورث ... »	-١٠
٢٥١ ، ٢٥٠	« أو مخرجي هم !؟ »	-١١
١٣٤	« أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل باطل باطل ».	-١٢
١٣٤	« الجار أحق بصقبه »	-١٣
٩٤	« حديث هشام بن عروة عن أبيه عن رجل رَعَفَ في الصلاة »	-١٤
٢١٥	« خبر استقساء عمر بالعباس رضي الله عنهما . »	-١٥
٢٣٤ ، ٢٢٢	« الخبر المنسوب إلى سيدنا عثمان وقوله : أحسنتم وأجملتم ... »	-١٦
٢٣٨ ، ٢٢٢	« الخبر المنسوب إلى أبان بن عثمان وعائشة أم المؤمنين عن خطب ... »	-١٧
٥١	« خبر وضع علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعض أبواب النحو ... »	-١٨
٤٩	« سمع علي رجلاً يقرأ : « لا يأكله إلا الخاطئين » فوضع النحو ».	-١٩
٩٤	« سعد رسول الله ﷺ الصفا ... »	-٢٠
٧٦	« العربية لغة القرآن ولغة رسول الله ﷺ ولغة أهل الجنة ... »	-٢١
٢٥٦	« فكُنْ أمهاتي يحثنني على خدمته ... »	-٢٢
٦٠	« قول علي : انح هذا النحو يا أبا الأسود ... »	-٢٣
٦٠	« قول علي : ما أحسن هذا النحو الذي نحوته . »	-٢٤
٥٥	« كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء ... »	-٢٥
٢١	« الكبير بطر الحق وغمط الناس . »	-٢٦

الصفحة	النص	
٢٨١	« كتاب الله... لا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه... »	-٢٧
١٣٢	« كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده... »	-٢٨
٢٠٧	« اللهم أجعلها عليهم سنيئاً كسنيئاً يوسف. »	-٢٩
٤١	« لا يشكر الله من لا يشكر الناس . »	-٣٠
١٣٢	« اللهم فقِّهه في الدين وعلمه التأويل. »	-٣١
٢٥٦	« من كان له ثلاث بنات يؤدبهن ويرحمهن ويكفلهن وجبت له الجنة. »	-٣٢
٩٤	« من ما من أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء. »	-٣٣
١٠٩	« من حوسب يوم القيامة عذب... »	-٣٤
٢٥٦	« ووقعنا رجلاه قبل أن تقع قفاه »	-٣٥
٤٥	« وتعلموا العربية فإنها من دينكم... »	-٣٦
٢٥٥ ، ٢٤٣	« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... »	-٣٧
٢٥٦	« ... يخرجن العواتق وذوات الخدور... »	-٣٨

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد

الصفحة	حرف الباء
١٩٢	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * فإن لنا الأمَّ النجيبةً والأبُ
٢٠٩، ١٩٨	ومن يك أمسي بالمدينة رحله * فإني وقبارٌ بها لغريب
٢٤٢	ولكن ديافيُّ أبوه وأمه * بحوران يعصرن السليط أقاربه
٢٥٨	كدن ينهبه العيون سراعاً * فيه لو أمكن العيون انتهابه
٢٥٨	نهضت وقد قعدن بي الليالي * فلا خيل أعن ولا ركاب
٢٥٨	أوردنه أطراف كل فضيلة * شيم تساندها علأ ومناقب
١٣٢	على أنها كانت تؤول حبها * تأول ربي السقاب فأصحابا
٢٥٢	نتج الربيع محاسناً * ألقننها غر السحائب

حرف الدال

٢٥٧	يلومونني في حب ليلي عواذلي * ولكنني من حبها لعميد
٢٠٧	دعاني من نجد فإن سنيته * لعبن بنا شيباً وشيبنا مرداً
٢٥٨	أغررت همومي فاسلبن فضولها * نومي ويتن على فضول وسادي
٢٥٨	وغداً تبين كيف غب مدائحي * إن ملن بي هممي إلى بغداد
٢٦٩	أياً سلكت فإنني لك كاشح * وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

حرف الراء

٢١٥	نفسي فداء أمير المؤمنين إذا * أبدي النواجذ يوم باسل ذكر
٢١٥	الحائضُ الغمر والميمون طائره * خليفة الله يستسقي به المطر
٢٥٧	لئن طلن أيام بحزوى فقد أتت * علي ليالٍ بالعقيق قصار
٢٥٧	ويكرمنها جاراتها فيزرنها * وتعتل عن إتيانهن فتعذر

- ٢٥٤ ذرني للغنى أسعى فإني * رأيت الناس شرهم الفقير
 ٢٥٤ وأحقرهم وأهونهم عليهم * وإن كانا به نسب وخير
 ٢١٦ لا يبعدن قومي الذي هم * سم العداة وآفة الجزر
 ٢١٦ النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الأزر
 ٢٥٣ رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي * فأعرضن عني بالحدود النواضر
 ٢٥٨ الحمد لله ليس لي نشب * فخف ظهري وقل زواري
 ٢٥٨ وأحسنن نفسي التعزي عن * شيء تولى ومتن أوطاري
 ١١٤ أوول الحكم على وجهه * ليس قضائي بالهوى الجائر

حرف الزاء

- ٢٥٧ نسيأ حاتم وأوس لدن فا * ضت عطايك يا ابن عبدالعزیز

حرف السين

- ٢٠٥ يا ليتني وأنت يا لميس * في بلدة ليس بها أنيس

حرف الضاد

- ١٤٣ وممن ولدوا عامم * رذو الطول وذو العرض

حرف الطاء

- ٢٤٨ حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

الشاهد

الصفحة

حرف العين

أقارع عوف لا أحاول غيرها * وجوه قروء تبتغي من تجادع ٢٣٤

حرف الفاء

وعض زمان - يا ابن مروان - لم يدع * من المال إلا مسحتاً أو مجلفاً ١٤٢

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف ١٩٨

إن الربيع الجؤد والخريف * بدأ أبي العباس والصيونا ١٩٢

وكان سعدي إذ تودعنا * وقد اشرب الدمع أن يكفا ٢٥٨

رشأ تواصين القيان به * حتى عقدن بأذنه شنفأ ٢٥٨

حرف القاف

وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق ١٩٩ ، ٢٠٠

إلى أن رأيت النجم وهو مغرب * وأقبلن رايات الصباح من الشرق ٢٩٧

حرف الكاف

فأدركنه خالاته فخذلنه * ألا إن عرق السوء لا يبد مدرك ٢٥٧

أيها المائح دلوي دونكا * إنني رأيت الناس يحمدونكا ١٤٦

حرف اللام

وما قصرت بي في التسامي خؤولة * ولكن عمي الطيب الأصل والخال ١٩٣

يلومونني في اشتراء النخيل * ل أهلي فكلهم يعدل ٢٥٧

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم * ولو أنهم خذلك كنت ذليلا ٢٥٧

ويأوي إلى نسوة عطل * وشعثاً مراضيع مثل السعالي ٢٢٨

الشاهد

الصفحة

حرف الهميم

- ٢٥٢ * تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلمناه مبعده وحميم
 ٢٥٧ * فإن نفن لا يبقوا أولئك بعدنا * لذي حرمة في المسلمين حريم
 ٢١٥ * ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة * أخوالنا وهم بنو الأعمام

حرف النون

- ٢٠٧ * وكان لنا أبو حسن عليّ * أباً برّاً ونحن له بنين
 ٢٠٢ * برز الغواني في الشبا * ب يلمنني وألوموهنه
 ٢٠٢ * ويقلن شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت: إنه
 ٢٣٤ * إنا بني نهشل- لا ندعى لأب * عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

حرف الهاء

- ٢١٧ * وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم * إلا نغيراً أطاعت أمر غاويها
 ٢١٧ * الطاعنين ولما يظعنوا أحداً * والقائلون: لمن دار نخليها

حرف الياء

- ١٨٦، ١٦٩ * وقائلة: خولان فأنكح فتاتهم * وأكرومة الحيين خلوكما هيا
 ٢٦٣ * بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
 ٢٦٦ * فأبلوني بليتكم لعلي * أصالحكم واستدرج نوباً

فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٦٩	١- أجدى من تفارق العصا .
١٦٠	٢- براءة الذئب من دم ابن يعقوب .
١٦٠	٣- بعد الشمس من اللمس .
٢٦٦	٤- جار كجار أبي دؤاد .
٦٩	٥- خبط خبط عشواء .
٢١٣	٦- دون ذلك خرط القتاد .
٦٩	٧- ركب متن عمياء .
٦٩	٨- الشعير يؤكل ويذم .
٧٣، ٢٧	٩- صرخة في واد .
٢٧	١٠- ضرب على حديد بارد .
٢١٢، ٣٣	١١- القافلة تسيير والكلاب تعوي .
٢٧	١٢- كناطح صخرة يوماً ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
١٨٦	١٣- لا في العير ولا في النفير .
١٨٦	١٤- لا ناقة له فيها ولا بعير .
٢١٢، ٣٣	١٥- لا يضر السحاب نباح الكلاب .
٢١٢	١٦- ما ترك الأول للأخر ؟
٢١٢	١٧- ما هكذا - يا سعد - توردد الإبل .
٢٧	١٨- نفخ في رماد .
٢١٣	١٩- هذه شنشنة أعرفها من ^{أضرم} خشم .
٢١٢	٢٠- هل يضر البحر أضحي زاحراً * أن رمى فيه غلام فيه بحجر؟
٢٠	٢١- هو يزن الذهب بميزان الحصى والخطب .

فهرس الأعلام المترجمين في البحث (١)

الصفحة	الاسم
٦٤	١- إبراهيم بن موسى ، أبو إسحاق اللخمي القرناطي الشاطبي .
٨٥	٢- إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج النحوي المفسر .
٦٠	٣- أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهرى .
٥١	٤- أحمد أمين (المصري) .
٦٣	٥- أحمد بن عبدالله بن أحمد ، أبو العباس شهاب الدين القلقشندي .
١١٢	٦- أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، أبو العباس ، تقي الدين الحراني الدمشقي .
٧٥	٧- أحمد بن علي بن حجر ، شهاب الدين العسقلاني المصري الشافعي .
١١٨	٨- أحمد بن الفارس بن زكريا ، أبو الحسن الرازي اللغوي النحوي .
١٧٤	٩- أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي .
٢٦٩	١٠- أحمد بن محمد بن أحمد ، شهاب الدين البنا الدمياطي المصري المقرئ .
٩٠	١١- أحمد مصطفى المراغي (المصري) ، شيخ الأزهر .
٨٨	١٢- أحمد بن مكتوم ، أبو محمد تاج الدين القيسي النحوي الإمام .
٨٨	١٣- أحمد بن يوسف بن محمد ، أبو العباس ، شهاب الدين ، السمين الحلبي .
١٣٣	١٤- إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة ، أبو محمد الهاشمي السدي الكوفي
٨٢	١٥- جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي المصري العلامة الحافظ .
٢٦٥	١٦- الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبدالله اللغوي النحوي المقرئ .
١٩٤	١٧- الحسين بن عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي النحوي
٩٤	١٨- حماد بن سلمة بن دينار البصري .
٥١	١٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري العلامة النحوي اللغوي .
٢١٦	٢٠- خرنق بنت هقان بن قيس بن ثعلبة بن عكابة ، الشاعرة الجاهلية .
٧٩	٢١- زيان بن العلاء بن عمار ، أبو عمرو المازني التميمي البصري القارئ النحوي
٢٥٠	٢٢- سعيد الأفغاني (السوري) .

(١) لما كانت أسماء الأعلام تتكرر كثيراً جداً في البحث : اكتفيت بالإحالة إلى موضع الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث ، دون بقية المواضع .

- ٢٣- سعيد بن زيد بن ثابت ، أبو زيد الأنصاري . ٩٥
- ٢٤- سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط . ٨٥
- ٢٥- سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري ، الجمل . ٨٨
- ٢٦- السيد محمود الألوسي العراقي المفسر العلامة . ٨٩
- ٢٧- ظالم بن عمرو بن سفيان ، أبو الأسود الدؤلي الكناني النحوي . ٤٧
- ٢٨- عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم الزجاجي البغدادي النهارندي النحوي . ١٩٤
- ٢٩- عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، أبو البركات ، كمال الدين . ٤٣
- ٣٠- عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بابن خلدون ، الأندلسي المصري المالكي . ٩٢
- ٣١- عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية ، أبو محمد القرناطي ، المفسر . ٨٦
- ٣٢- عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب الأخفش الأكبر . ٧٩
- ٣٣- عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أبو بكر الجرجاني البلاغي النحوي اللغوي . ٦٢
- ٣٤- عبد القادر بن طاهر أبو منصور البغدادي الشافعي الإمام . ١٤٢
- ٣٥- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي المقرئ . ٧٩
- ٣٦- عبدالله بن أحمد بن محمود ، أبو البركات النسفي المفسر العلامة . ٨٧
- ٣٧- عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، أبو البقاء العكبري البغدادي النحوي . ٨١
- ٣٨- عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخيزرات ناصر الدين البيضاوي المفسر . ٨٧
- ٣٩- عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، أبو محمد الدينوري النحوي اللغوي الإمام . ١٢٠
- ٤٠- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام ، أبو محمد جمال الدين الأنصاري . ٩٣
- ٤١- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، أبو منصور الثعالبي الأديب اللغوي . ٦٧
- ٤٢- عبدالواحد بن علي بن عيسى ، أبو الطيب اللغوي الحلبي . ٤٦
- ٤٣- عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلية العلامة اللغوي النحوي . ٥٧
- ٤٤- علي بن أحمد ، أبو الحسن الواحد النيسابوري المفسر النحوي العلامة . ٢٠٢
- ٤٥- علي بن أبي علي بن محمد ، سيف الدين الثعلبي الأمدي . ١٢٣

- ٦٦ -٤٦ علي بن حمزة بن عبدالله ، أبو الحسن الكسائي الكوفي القريء النحوي .
- ١٢٢ -٤٧ علي بن حزم ، أبو محمد الأندلسي الظاهري العلامة .
- ٩٧ -٤٨ علي بن المبارك الأحمر الكوفي النحوي اللغوي الأديب .
- ١٩٤ -٤٩ عمر بن عمر بن عبدالله ، الشلوين الأزدي الأندلسي الإشبيلي النحوي .
- ٦٤ -٥٠ عمر بن بحر ، أبو عثمان الجاحظ الأديب .
- ٩٢ -٥١ عمر بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر سيبويه الحارثي إمام النحاة .
- ٤٤ -٥٢ عامر بن شراحيل ، أبو عمرو الشعبي .
- ٧٩ -٥٣ عيسى بن عمر ، أبو سليمان الشقفي البصري .
- ١٣٣ -٥٤ قتادة بن دعامة بن قتادة ، أبو الخطاب السدوسي البصري المقرئ المفسر .
- ٩٣ -٥٥ قطرب بن مستنير ، أبو محمد البصري اللغوي النحوي الأديب .
- ٤٨ -٥٦ محمد بن أحمد بن أبي بكر ، أبو عبدالله الأنصاري القرطبي المالكي .
- ٨٨ -٥٧ محمد بن أحمد بن إبراهيم ، جلال الدين المحلي الإمام الأصولي المفسر .
- ٥٢ -٥٨ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبدالله البخاري ، إمام المحدثين .
- ٨٩ -٥٩ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي المرتاني المدني العلامة المفسر .
- ٨٥ -٦٠ محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري ، شيخ المفسرين .
- ٤٥ -٦١ محمد بن الحسن ، أبو بكر الزبيدي الأندلسي النحوي الكوفي .
- ١٧٤ -٦٢ محمد بن الحسن ، رضي الدين الإستراباذي .
- ٩٠ -٦٣ محمد رشيد رضا الشامي المصري المفسر الداعية المجاهد .
- ٩٤ -٦٤ محمد بن سهل بن سراج ، أبو بكر البغدادي النحوي .
- ٨٩ -٦٥ محمد الطاهر بن عاشور ، الأستاذ العلامة المفسر التونسي .
- ٧٤ -٦٦ محمد بن عبدالرحمن ، أبو الخير شمس الدين السخاوي .
- ٨٣ -٦٧ محمد عبدالعظيم الزرقاني .
- ٥٥ -٦٨ محمد بن عبدالله بن مالك ، أبو عبدالله جمال الدين الطائي الأندلسي .

- ٨٣ -٦٩ محمد بن عبدالله ، بدر الدين الزركشي المقرئ .
- ٩٠ -٧٠ محمد عبده المصري الإمام .
- ٨٩ -٧١ محمد بن علي الشوكاني اليمني العلامة المفسر .
- ٦٠ -٧٢ محمد علي بن الصبان ، أبو العرفان البصري الشافعي الحنفي النحوي .
- ٨٧ -٧٣ محمد بن عمر بن الحسين أبو عبدالله فخر الدين الرازي الإمام العلامة .
- ٩٠ -٧٤ محمد بن قاسم ، جمال الدين القاسمي الحلاق المفسر العلامة .
- ٥٨ -٧٥ محمد بن القاسم بن الحسن ، أبو بكر الأنباري الكوفي اللغوي النحوي .
- ١٢٢ -٧٦ محمد بن محمد بن أحمد ، أبو حامد حجة الإسلام الإمام الغزالي .
- ٥٢ -٧٧ محمد بن محمد بن علي بن الجزري ، أبو الخير شمس الدين المقرئ .
- ١٢٢ -٧٨ محمد بن محمد بن محمود ، الإمام الماتريدي السمرقندي الحنفي .
- ٨٨ -٧٩ محمد بن محمد بن مصطفى ، أبو السعود العمادي الحنبلي القاضي المفسر .
- ٥٧ -٨٠ محمد محي الدين عبد الحميد ، العلامة المحقق المصري .
- ١٧٤ -٨١ محمد بن مصطفى ، محي الدين القوجوي ، المشهور بشيخ زادة .
- ٨٧ -٨٢ محمد بن يوسف بن حيان ، أبو حيان أثير الدين الأندلسي القرناطي العلامة .
- ٦٣ -٨٣ محمود بن سليمان بن فهد ، أبو الشناء شهاب الدين الحلبي الأديب .
- ٤٨ -٨٤ محمود بن عمر بن محمد ، أبو القاسم جار الله الزمخشري العلامة المفسر .
- ١٣٣ -٨٥ مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي المقرئ المفسر .
- ٤٩ -٨٦ مصطفى صادق الرافعي الأديب المصري .
- ٤٦ -٨٧ معاذ بن مسلم ، أبو مسلم أو أبو علي الهراء الكوفي النحوي اللغوي .
- ٨٢ -٨٨ معمر بن المثنى ، أبو عبيدة التميمي البصري .
- ٢٠٣ -٨٩ مكّي بن أبي طالب حموش ، القيسي القيرواني المقرئ النحوي المفسر .
- ٥٢ -٩٠ نصر بن عاصم الليثي المقرئ النحوي .
- ٦٤ -٩١ نصر الله بن عبد الكريم بن عبد الواحد ، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير .

- ٩٧ - هشام بن معاوية الضرير الكوفي النحوي .
- ٨٥ - يحيى بن زياد بن عبدالله ، أبو زكريا الفراء الديلمي الكوفي الإمام .
- ١٨٩ - يحيى بن محمد الشاوي ، أبو زكريا المغربي النائلي الملباني الجزائري العلامة
- ٥٢ - يحيى بن يعمر ، أبو سليمان العدواني البصري المقرئ النحوي .
- ٩٥ - يعقوب بن إسحاق بن أبي إسحاق الحضرمي البصري .
- ٢٦٧ - يعيش بن علي بن يعيش ، الموفق العدل الخطيب الحلبي الموصلية النحوي .
- ١٧٥ - يوسف بن سليمان بن عيسى ، أبو الحجاج الأعلم الأندلسي الشنتمري النحوي .
- ٧٩ - يونس بن حبيب ، أبو عبدالرحمن الضبي البصري .

فهرس مصادر البحث^(١)

(١) القرآن الكريم.

- (أ) المصحف المطبوع على رواية حفص عن عاصم ، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، سنة ١٤٠٥هـ.
- (ب) المصحف المطبوع على رواية ورش عن نافع ، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، سنة ١٤٠٧هـ.
- (ج) المصحف المطبوع على رواية قالون عن نافع ، ط/ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس - ليبيا سنة ١٤٠١هـ.
- (د) المصحف المطبوع على رواية الدوري عن أبي عمرو ، ط/ المطبعة الحكومية في السودان سنة ١٩٧٨م، أعيد طبعه بمطبعة جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم سنة ١٩٩٥م.
- (٢) أبنية الصرف في كتاب سيبوية^٢، للدكتورة/ خديجة الحديثي ، من منشورات مكتبة النهضة ببغداد - العراق ، ط/١، سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- (٣) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للسيد مرتضي الزبيدي ، نشر دار إحياء التراث العربي بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، للبنا الدمياطي ، بتحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، نشر مكتبة عالم الكتب ببيروت - لبنان ، ط/٣ ، سنة ١٤٠٧هـ.
- (٥) الإتيقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة - مصر ، بدون تاريخ.
- (٦) أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري، للدكتور/ عبدالله محمد الكيش، نشر كلية الدعوة الإسلامية ، بطرابلس - ليبيا ، سنة ١٩٩٢م.
- (٧) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الظاهري ، نشر دار الكتب العلمية بالقاهرة ١٣٤٥هـ.
- (٨) الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ، نشر مكتبة الصبيح بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨م.

(١) قدمت اسم المصدر ، فال مؤلف ، فال محقق ، فال طبعة، فمكانها، فزمانها إن علمت كل ذلك .

- (٩) أحكام القرآن ، لابن العربي المالكي ، نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- (١٠) إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، نشر لجنة التأليف والنشر والترجمة بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- (١١) أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، بتحقيق الدكتورين / طه الزيني ومحمد عبد المنعم الحفاجي ، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- (١٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود ، مطبعة الصبيح بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- (١٣) الاستشهاد في النحو العربي ، للدكتور / عثمان الفكي بابكر ، بحث للحصول على درجة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٣٨٨هـ ، نسخة المؤلف الخاصة ، غير منشور .
- (١٤) أساس البلاغة ، للزمخشري ، مكتبة الوهبة بالقاهرة ، سنة ١٩٨٣م .
- (١٥) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان ، ط / ٣ سنة ١٩٨٤م .
- (١٦) أصول التفكير النحوي للدكتور / علي أبو المكارم ، من منشورات كلية التربية بالجامعة الليبية - طرابلس ، ط / ١ ، سنة ١٩٧٣م .
- (١٧) أصول النحو العربي ، للدكتور / محمد عيد ، عالم الكتب بمصر ، القاهرة ، ط / ١ ، سنة ١٩٧٨م .
- (١٨) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
- (١٩) إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء العكري ، تحقيق / عبد الإله نبهان ، مطبعة زيد بن ثابت ، بدمشق ، ط / ٣ ، سنة ١٩٧٧م .
- (٢٠) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف بغداد ، ط / ٥ ، سنة ١٣٩٧هـ .
- (٢١) الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- (٢٢) الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، دار المعارف بحلب - سورية ، بدون تاريخ .
- (٢٣) الإكليل في المتشابه والتأويل ، لابن تيمية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٤٧م .
- (٢٤) الألفية في النحو والصرف ، لابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، ١٣٤٥هـ .

- (٢٥) الأمالي الشجرية ، لضياء الدين ابن الشعري ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ.
- (٢٦) إنباه الرواه على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط/٢ ، ١٩٩٦م.
- (٢٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/٤ ، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- (٢٨) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع ، بيروت، بدون تاريخ.
- (٢٩) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، لابن هاشم الأنصاري ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ط/٣ ، بدون تاريخ.
- (٣٠) البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة بالرياض - السعودية ، بدون تاريخ.
- (٣١) بحوث ندوة النحو والصرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، بسورية - دمشق، في الفترة من ٢٧ - ٣٠ /٨/ ١٩٩٤م.
- (٣٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ.
- (٣٣) البداية والنهاية ، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، سنة ١٩٧٩م .
- (٣٤) بديع القرآن ، لابن أبي الأصبغ المصري ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط/٣ ، سنة ١٩٧٨م.
- (٣٥) البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٩٥٧م.
- (٣٦) البرهان في وجوه البيان ، لأبي الحسين الكاتب، بتحقيق الدكتور/ محمد حفني شرف، مكتبة الشباب بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م.
- (٣٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ، سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م.
- (٣٨) البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، تحقيق/ طه عبد الحميد طه . مراجعة/ مصطفى السقا، دار الكاتب العربي بالقاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- (٣٩) البيان والتبيين، للحافظ، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط/١، بدون تاريخ.
- (٤٠) تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، دار المعارف بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- (٤١) تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
- (٤٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بالقاهرة، بدون تاريخ.
- (٤٣) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ط/٢، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٤٤) تاريخ النحو وأصوله، للدكتور/ عبد الحميد طلب، مكتبة الرشيد، بالرياض - السعودية، ط/٢، سنة ١٩٨٤م.
- (٤٥) التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور/ عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد بالرياض - السعودية، ط/١، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (٤٦) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بالقاهرة، سنة ١٣٠٦هـ.
- (٤٧) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، بتحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٢، سنة ١٩٧٩م.
- (٤٨) التحرير والتنوير من التفسير، لابن عاشور، دار التونسية للنشر والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا، بدون تاريخ.
- (٤٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ط/١، ١٩٧٨م.
- (٥٠) التصريح على التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- (٥١) التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- (٥٢) التفسير ورجاله، لمحمد الفاضل ابن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، بدون تاريخ.

(٥٣) التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسني الذهبي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/٤ ، بدون تاريخ.

(٥٤) تفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا ، دار المنار بمصر ، بدون تاريخ.

(٥٥) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، للفيروزآبادي ، دار الشهاب ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٥٦) تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق/ إبراهيم الأبياري ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، سنة ١٩٦٧ م.

(٥٧) تيسير في القراءات السبع ، للداني ، جمعية المستشرقين الألمانية ، سنة ١٩٣٠ م.

(٥٨) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، للدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط/٣ ، بدون تاريخ.

(٥٩) جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، بتحقيق محمود وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ط/٢ ، بدون تاريخ.

(٦٠) الجامع الصحيح ، (صحيح البخاري) ، دار ابن كثير بدمشق ، بتحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا ، ط/٤ ، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٦١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(٦٢) الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٤٠٤ هـ.

(٦٣) حسن التوصل إلى صناعة الترسل ، لشهاب الحلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٩٨٧ م.

(٦٤) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/٦ ، سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م.

(٦٥) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

- (٦٦) حاشية الشيخ زادة علي تفسير البيضاوي ، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (٦٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الدار القومية للنشر بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور / لطفى عبد البديع ، بدون تاريخ.
- (٦٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبيدادي بتحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (٦٩) الخصائص ، لابن جني ، بتحقيق / محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط/٢ ، بدون تاريخ.
- (٧٠) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، للمحبي ، المطبعة الوهبية بمصر ، ١٢٨٤هـ.
- (٧١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، بتحقيق / محمد جاد الحق ، مطبعة المدني بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (٧٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/٢ ، ١٣٢٨.
- (٧٣) الدر اللقيط من البحر المحيط على هامشه ، لابن مكتوم القيسي النحوي.
- (٧٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق / الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، ط/١ ، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٧٥) دراسات في العربية وتاريخها ، للشيخ / محمد الخضر حسين ، مطابع دار المنار بدمشق ، ط/٢ ، بدون تاريخ.
- (٧٦) دروس التصريف ، للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط/٤ ، بدون تاريخ.
- (٧٧) الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ، للدكتور / أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (٧٨) دلائل الأعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، دار المنار بمصر ، ط/٤ ، بتحقيق / أحمد مصطفى المراغي ، سنة ١٣٦٧هـ.

- (٧٩) ديوان الأعشي ، ميمون بن قيس ، أبو بصير ، بتحقيق/ الدكتور محمد محمد حسين ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٩٦٧م .
- (٨٠) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور/ مازن مبارك ، دار الفكر بدمشق ، ط/٤ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- (٨١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للأوسى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- (٨٢) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، بتحقيق الدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/٢ ، بدون تاريخ .
- (٨٣) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح المنظومة الشاطبية: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع ، للشاطبي) ، لأبي القاسم علي بن القاصح البغدادي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ ، وبهامشه : غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاسي ، وهو أيضا شرح للشاطبية .
- (٨٤) سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ/ علي النجدي ناصف ، دار المعارف بمصر ، ط/٣ ، بدون تاريخ .
- (٨٥) سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، لكوركيس عواد ، المجمع العلمي العراقي ، العراق - بغداد ، ط/١ ، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- (٨٦) سيبويه حياته وكتابه ، للدكتور/ أحمد أحمد البدوي ، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٦٠م .
- (٨٧) سيبويه والقراءات ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف بمصر - القاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٧٢م .
- (٨٨) شذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط/٣ ، بدون تاريخ .
- (٨٩) شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، بدون تاريخ . وبهامشه حاشية الصبان عليه .

- (٩٠) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.
- (٩١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، جامعة بنغازي - ليبيا ، بتحقيق الشيخ / يوسف حسن عمر ، بدون تاريخ.
- (٩٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ، ط/٤، سنة ١٩٨٥م.
- (٩٣) شرح قطر الندي وبل الصدي ، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط/١٣، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٩٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد الهريدي، دار المأمون للتراث، ط/١، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (٩٥) شرح المفصل ، لابن يعيش، عالم الكتب . بيروت . ط/١، بدون تاريخ.
- (٩٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة / خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، ط/١، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (٩٧) شواذ القراءات ، لابن خالويه ، نشر / ج / برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- (٩٨) صبح الأعشي في صناعة الإنشا ، للقلقشندي ، دار صادر ، بيروت ، ط/٥ ، سنة ١٩٦٨م.
- (٩٩) الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ، المطبعة السلفية بالقاهرة ، ط/١، بدون تاريخ.
- (١٠٠) ضحي الإسلام ، لأحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٠١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي ، دار مكتبة الحياة بيروت ، ط/٣، بدون تاريخ.
- (١٠٢) طبقات القراء ، لابن الجزري ، بتحقيق / محمد علي الضباع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/١ ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- (١٠٣) طبقات المفسرين ، للداودي ، ليدن ، ١٩٣٩م.

- (١٠٤) طبقات المفسرين ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٣ ، سنة ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م.
- (١٠٥) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ،
مكتبة الخانجي بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٠٦) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، للدكتور/ محمد عبد القادر الهنادي ، مكتبة
الطالب الجامعي بمكة المكرمة ، ط/١ ، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (١٠٧) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، للدكتور / السيد أحمد عبد الغفار ، دار الرشيد للنشر
والتوزيع بالرياض - السعودية ، ط/١ ، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (١٠٨) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، للدكتور/ فتحي محمد الدجني ، مطبعة جامعة الكويت ،
ط/٣ ، سنة ١٩٧٤م.
- (١٠٩) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، لشهاب الدين الخفاجي ، مطبعة
عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١١٠) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بتحقيق / ج / برجستراسر ، مطبعة
السعادة ، بصر - القاهرة ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١١١) غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاسي ، بهامش سراج القارئ ، السابق.
- (١١٢) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، مكتبة الحياة - بيروت ، بدون تاريخ.
- (١١٣) فهرس شواهد سيبويه ، للشيخ/ أحمد راتب النفاخ ، دار الإرشاد ودار الأمانة ، بيروت ،
ط/١ ، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٧٠م.
- (١١٤) فهرس كتاب سيبويه ودراسة له ، للدكتور/ محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبعة السعادة
ببصر - القاهرة ، ط/١ ، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (١١٥) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، للدكتور/ عبد المتعال مكرم سالم ، دار المعارف
ببصر - القاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٦٥م.

- (١١٦) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الحسينية بالقاهرة، ط/٣، سنة ١٣٣٠هـ،
تصوير دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٥٠م.
- (١١٧) قانون التأويل، للإمام الفزالي، بتحقيق / محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار بالقاهرة،
ط/١، سنة ١٩٤٠م.
- (١١٨) الكتاب، لسيبويه، بتحقيق / عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة،
ومكتبة الرفاعي الرياض - السعودية، ط/٢، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، + طبعة البولاق
بالقاهرة، المطبعة الأميرية، سنة ١٣١٦هـ.
- (١١٩) كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، بتحقيق الدكتور / شوقي ضيف، دار
المعارف بالقاهرة، ط/٣، ١٩٤٧م، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا، دار
الاعتصام بالقاهرة، سنة ١٩٧٦م.
- (١٢٠) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، دار إحياء الكتب العربية
بالقاهرة، ط/٣، سنة ١٩٥٧م.
- (١٢١) كتاب سيبويه وشروحه، للدكتورة / خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن ببغداد -
العراق، ط/١، سنة ١٩٦٤م.
- (١٢٢) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الفاروقي الشمانوي، دار القومية للنشر بالقاهرة، بتحقيق
الدكتور / لطفی عبد البديع، ط/١، بدون تاريخ.
- (١٢٣) كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة السني، بيروت،
بدون تاريخ.
- (١٢٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، طبعة
مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط/٣، سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- (١٢٥) الكشاف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، بتحقيق الدكتور / محيي
الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/١، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (١٢٦) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، بتحقيق الدكتور / زكي مبارك، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

- (١٢٧) الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية ، أحمد علي المهدي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ط/١ ، سنة ١٩٦٤م .
- (١٢٨) لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- (١٢٩) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور / قام حسان عمر ، الهيئة المصرية للكتاب ، سنة ١٩٧٣م .
- (١٣٠) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، وبهامشه الإعراب في جمل الإعراب ، له أيضاً بتحقيق / سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية بدمشق ، ط/١ ، بدون تاريخ .
- (١٣١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، بتحقيق الدكتورين / أحمد العوض ويدوي طبانة ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٥٩م .
- (١٣٢) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى الثقفي ، بتحقيق الدكتور / محمد فؤاد شزكين ، مكتبة الجانجي بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٥٤م .
- (١٣٣) مجلة التأصيل ، إدارة التأصيل بوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي ، العدد الأول ، الخرطوم - السودان ، ديسمبر ١٩٩٤م .
- (١٣٤) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ، (أعداد مختلفة) .
- (١٣٥) مجلة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، العدد السنوي لعام ١٣٩٩هـ .
- (١٣٦) مجلة فيصل السعودية ، العدد رقم ٤٤ بتاريخ مايو ١٩٨١م ، والعدد رقم ٢١٨ ، شعبان ١٤١٥هـ - يناير ١٩٩٥م .
- (١٣٧) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح ابن جني ، بتحقيق الدكتور / علي النجدي وآخرين ، دار المعرف بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٦٦م .
- (١٣٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، وزارة الأوقاف المغربية ، بدون تاريخ .
- (١٣٩) محاسن التأويل ، للقاسمي ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، ط/١ ، بدون تاريخ .
- (١٤٠) المدرسة الظاهرية وأثرها في النحو واللغة ، للدكتور / مصطفى محمد الفكي ، بحث للحصول على درجة الدكتوراه بكلية الآداب جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- (١٤١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخرومي ، مكتبة الخانجي بالقاهر، ط/١ ، سنة ١٩٨٧م.
- (١٤٢) المدارس النحوية ، للدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر - القاهرة ، ط/٤ ، بدون تاريخ.
- (١٤٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لأبي البركات النسقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- (١٤٤) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٤٥) المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن عقيل، دار الفكر، بيروت ، ط/٣ ، ١٩٩٥م.
- (١٤٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة، بدون تاريخ.
- (١٤٧) مشكل أعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، بتحقيق الدكتور/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- (١٤٨) المطالع السعيدة بشرح الفريدة ، للسيوطي ، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد - العراق ، سنة ١٩٧٧م.
- (١٤٩) معجم الأدباء ، للياقوت الحموي ، دار المأمون ، بيروت ، بدون تاريخ.
- (١٥٠) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثني ، بيروت ، بدون تاريخ.
- (١٥١) المعجم الوسيط ، لإبراهيم مدكور وآخرين ، المجمع اللغوي بالقاهرة ، ط/٣ ، بدون تاريخ.
- (١٥٢) معاني القرآن ، للفراء ، بتحقيق / محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط/١ ، سنة ١٩٦٦م.
- (١٥٣) معاني القرآن و إعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، بتحقيق / الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، سنة ١٤٠٨هـ.

- (١٥٤) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، للدكتور/ محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط/٢ ، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (١٥٥) مغني الليبي عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٧٩م.
- (١٥٦) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زادة ، تحقيق الدكتور/ كامل بكري وآخرين ، دار الكتب العلمية بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٥٧) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي ، المطبعة البهية المصرية بالقاهرة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- (١٥٨) المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، بتحقيق الدكتور/ محمد أحمد خلف الله ، المطبعة الفنية الحديثة بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٥٩) المفصل في علم العربية للزمخشري ، بتحقيق الدكتور/ علي بوملحم ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٣٠٣هـ - ١٩٨٣.
- (١٦٠) المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، بتحقيق الدكتور / عبد الخالق محمد عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٣٨٦هـ.
- (١٦١) المقدمة ، لابن خلدون ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (١٦٢) من أسرار اللغة ، للدكتور/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ط/١ ، سنة ١٩٥١م.
- (١٦٣) مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١٦٤) الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١٦٥) النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان ، مصراتة - ليبيا ، ط/٣ ، سنة ١٩٨٩م.
- (١٦٦) النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعرف بمصر ، ط/٥ ، بدون تاريخ.
- (١٦٧) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة بمصر ، ط/١ ، بدون تاريخ.

- (١٦٨) زهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق/ الدكتور/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد - العراق ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١٦٩) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ/ محمد الطنطاوي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/٣ ، بدون تاريخ.
- (١٧٠) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ.
- (١٧١) نظرية النحو القرآني ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة بمكة المكرمة ، ط/١ ، سنة ١٩٨٣م.
- (١٧٢) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين ، للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي ، دار المعارف بمصر ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١٧٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، بتحقيق/ الطاهر الزاوي ومحمود طنحاحي ، ط/١ ، بدون تاريخ.
- (١٧٤) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، مطبعة السعادة بمصر - القاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٧٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، بتحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م + تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- (١٧٦) واضح المسالك إلى تحقيق منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (وهو تعليقاته على شرح الأشموني على الألفية) ، مكتب نهضة مصر بالقاهرة ، ط/٣ ، سنة ١٩٧٠م.

فهرس الموضوعات

صفحة

- ١ - مقدمة ٢
- أهمية موضوع البحث ٣
- أسباب اختيار الباحث له ١١
- مشاكل البحث ١٥
- أهم مصادر البحث ١٦
- الجهود السابقة في الموضوع ١٧
- مكانة هذه الدراسة بين الجهود السابقة في الموضوع ٢١
- المنهج المتبع في كتابة البحث ٣٤
- تقسيمات البحث ٣٤
- شكر وتقدير ٣٧
- ٢ - الفصل الأول : نشأة النحو وتطوره وعلاقته بالقراءات والتفسير
وجهود علماء العربية في خدمة القرآن. ٤٢
- وفيه سبعة مباحث :
- المبحث الأول : نشأة النحو : الظروف ، والأسباب ، والدوافع ، والواضع ٤٣
- المبحث الثاني : النحو : تعريفه وموضوعه وموضعه بين علوم العربية الأخرى وفائدته ٥٥
- المبحث الثالث : الحاجة إلى علم النحو ، وأهميته ، ومنزلته بين علم الإسلام والعربية ٦١
- المبحث الرابع : صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتبسيط والتطوير ، وما إلى ذلك ، وحكم تعلمه. ٧٠
- المبحث الخامس : علاقة النحو بالقراءات والتفسير وجهود النحويين في خدمة الكتاب العزيز ٧٦
- المبحث السادس : المفسرون المهتمون بالبحوث النحوية واللغوية في تفاسيرهم ٨٤
- المبحث السابع : سيبويه وكتابه : اسمه ، وكنيته ولقبه ، ومولده وتعلمه وشيوخه وتلاميذه ، ومرضه ووفاته ، وثناء العلماء عليه وعلى كتابه قديماً وحديثاً ٩١

- ٣ - الفصل الثاني : التأويل : معناه وآراء العلماء فيه. ١٠٨
- وفيه أربعة مباحث :
- ١٠٩ - المبحث الأول : ظاهرة التأويل في التراث الإسلامي
 - المبحث الثاني : معنى التأويل في اللغة واشتقاقه والفرق بينه وبين التفسير والمعنى،
 ومفهومه عند العلماء. ١١٤
- ١٢٩ - المبحث الثالث : آراء العلماء في التأويل وموافقهم منه قديماً وحديثاً
 - المبحث الرابع : التأويل عند النحاة : معناه ، ونشأته ، وتطوره ، وأسبابه ، ودواعيه،
 وآراؤهم في قديماً وحديثاً ١٤١
- ٤ - الفصل الثالث : في تأويل وجه قراءة الرفع في قوله تعالى:
 ﴿والسارق والسارقة...﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره. ١٦٣
- وفيه أربعة مباحث :
- ١٦٤ - المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب الاشتغال، ودخول
 الفاء في خبر المبتدأ.
 ١٦٨ - المبحث الثاني : تأويل سيبويه لهذه القراءة وأمثالها
 - المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه لهذه القراءة ، وآراؤهم في
 تخريج الآية وأمثالها ١٧١
- ١٧٨ - المبحث الرابع : دعاوي بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضع والرد عليها.
- ٥ - الفصل الرابع : في تأويل وجه قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ إن
 الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون...﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره. ١٩١
- وفيه أربعة مباحث :
- ١٩٢ - المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في مسألة العطف على موضع اسم (إن) قبل ذكر
 الخبر ، وبعده.
 ١٩٧ - المبحث الثاني : تأويل سيبويه لوجه قراءة الرفع في هذه الآية وأمثالها
 - المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه لهذه القراءة وآراؤهم في
 تخريج هذه القراءة ٢٠٠
- ٢١٠ - المبحث الرابع : دعاوي بعض المعاصرين على سيبويه في هذا الموضع والرد عليها

٦ - الفصل الخامس : في تأويل وجه قراءة النصب في قوله تعالى :
﴿ والصابرين في البأساء... ﴾ و ﴿ المقيمين الصلاة... ﴾ وأمثالهما عند

سيبويه وغيره ٢١٤

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : تأويل سيبويه لوجه قراءة نصب «الصابرين» و«المقيمين» وأمثالها ٢١٥

- المبحث الثاني : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه لهذه القراءة وآراؤهم في

تخريج الآيتين وأمثالهما ٢١٩

٧ - الفصل السادس : في تأويل قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوي الذين

ظلموا ... ﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره. ٢٤١

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : خلاصة آراء النحاة في لغة (أكلوني البراغيث) ٢٤٢

- المبحث الثاني : تأويل سيبويه لقوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوي الذين

ظلموا ... ﴾ وأمثالها ٢٤٤

- المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه لهذه الآية وآراؤهم في

تخريج الآية وأمثالها. ٢٤٥

٨ - الفصل السابع : في تأويل وجه قراءة الجزم في قوله تعالى

﴿... فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ وأمثالها عند سيبويه وغيره. ٢٦١

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : القراءات الواردة في الآية وبيان المشكل منها ٢٦٢

- المبحث الثاني : تأويل سيبويه لوجه قراءة الجزم في «وأكن» وأمثالها ٢٦٣

- المبحث الثالث : مواقف النحاة والمفسرين من تأويل سيبويه لهذه القراءة وآراؤهم في

تخريج هذه القراءة وأمثالها. ٢٦٥

- المبحث الرابع : هل هنالك فرق بين العطف على الترهيم وبين العطف على المحل أو

الموضع أو المعنى ؟ ٢٦٨

٢٧٣	٩ - خاتمة البحث
	وفيها :
٢٧٤	- خلاصة البحث
٢٨٠	- بيان الجديد فيه
٢٨١	- النتائج التي توصل إليها البحث
٢٨٣	- توصيات البحث ومقترحاته
٢٨٦	- فهرس البحث
٢٨٧	- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٩٤	- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
٢٩٦	- فهرس الشواهد الشعرية
٣٠٠	- فهرس الأمثال
٣٠١	- فهرس الأعلام المترجمين في البحث
٣٠٦	- فهرس مصادر البحث
٣٢٠	- فهرس موضوعات البحث